

علاء الفاسي

النَّفْسُ الذَّاتِيَّةُ

مَنشورات

دَارُ الْكَشَافِ لِلنَّشْرِ وَالطِّبَاعَةِ وَالتَّوْزِيعِ

بيروت - القاهرة - بغداد

« حقوق الطبع محفوظة للمؤلف »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ إِنَّمَا أَعْظُمُ بُوْحِدَةً أَنْ تَقُوْمُوا لِلَّهِ
مَشْنَى وَفَرْدَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا "قَدْ أَكْرَمَ"
(سُورَةُ ٢٤ آيَةُ ٤٦)

حَاسِبُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُحَاسَبُوا
وَزِنُوا أَعْمَالَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُوزَنَ عَلَيْكُمْ

حَدِيثٌ شَرِيفٌ

تصدير

لا أقصد من هذا الكتاب الذي أضعه اليوم بين يدي القراء غير تنبؤي
الرأي العام المغربي وخاصة النخبة العاملة لضرورة الايمان بالنظر والحوار
وتحديد المثل العليا ، واختيار أحسن السبل للوصول اليها ، مع امتحان
الضمير في كل المراحل ، ومحاسبة النفس على أغلاطها .

ولقد بذلت فيه - علم الله - جهد المخلص الذي يريد البناء ، ويسعى
في التجديد ، ويعز عليه أن يترك الحيرة تعبت بعقل شباب الأمة وقلبه
وقرأت ليكل فصل منه - قبل أن أكتبه - عشرات المؤلفات العربية
والعربية والفرنسية والمنقولة للغة الفرنسية من لغات اوربا الشرقية والغربية
وأمریکا وآسيا ، ودرست وجهات النظر المتباينة ، وقارنت بينها بقدر
الاستطاعة ، ثم عرضتها على تجاربي في الكفاح وتقلباتي بين الكادحين في
أقطار عديدة طيلة خمسة وعشرين عاماً ، وحاولت أن أستخلص م
كل ذلك التوجيهات التي أضعها بين يدي اخواني لينظروا فيها -
ويستفيدوا منها .

وليس ما اعرضه في هذا الكتاب أفكاراً أفرضها على قرائي أ
الزمهم بانتحالها ، بل إنها ليست بأفكار نهائية حتى بالنسبة إليّ ، وإن
مستعد لأن أعيد النظر في كل رأي منها مع أي واحد ممن همهم الدرس
والبحث عن الحقيقة رغبة في اتباعها ، إنني لا أعتبر ما كتبته في النة

الذاتي أفكاراً ، وإنما هو دلالة على أفكار ، وقصارى ما اريد هو أن يتعلم القارئ حب البحث والنظر ، والايان بالعقل وبالمثل العليا كوسيلة لما يجب أن يصل اليه من حقيقة ومعرفة .

ولقد دعوت في خاتمة كتابي (الحركات الاستقلالية في المغرب العربي) رجال هذه الحركات إلى أن يتموا بتكوين النظرية ووضع البرنامج المفصل الذي يسهل علينا تحقيق الاصلاحات العميقة التي تنشدها امتنا متى تم لها الاستقلال وظفرت بالحرية حتى لا يقع لها من التبلبل ما يشككها في قيمة الكفاح التي تبذله الآن بالنسبة لتقدمها وتحسين حالها .

وهذه الخطوة التي أقدم بها الآن في هذا الاتجاه تضع بين يدي أبناء وطني توجيهات تقف بهم عند كل نقطة ، وتحملهم على التفكير فيها ، وتكوين النظرية الصحيحة حولها .

ولذلك فإنني أرجو أن يتم كل واحد منهم بقراءة هذه الفصول بإمعان وتبصر ، ويعمل جهده في إتمام ما ينقصها أو تنقيحها ، حتى تتوضح الأفكار التي نرمي اليها ، وتتلور الغاية التقدمية التي نسمى لها .

ومن المناسب أن انه إلى أن ما اعرضه الآن إنما اقدمه بصفتي الشخصية ؛ أي لا بصفتي زعيماً لحزب الاستقلال ، ولذلك فإن شباب هذا الحزب أول من أدعو للنظر في هذه الفصول حتى يتسنى لهم أن يشاركوا في تكوين البرنامج الذي سيعمل حزبنا على وضعه للمغرب المستقل بحول الله .

وإذا كنت قد أشرت لبعض الأخطاء التي وقعت فيها البلاد العربية والاسلامية والشرقية فإنني لا أرمي من وراء ذلك لغير استخراج العبرة من تجارب الذين سبقونا بالنهوض وفتحوا لنا أبوابه ، لأن قضيتنا واحدة ، وادواتنا متقاربة ، وليس لأحد أن يحمل كلامي على غير حسن النية وجميل القصد .

وإذا قدر للنخبة المغربية أن تجتمع يوماً ما لتضع برنامجاً عاماً مفصلاً لكل فروع الحياة ومظاهر النشاط القومي في مغرب الغد، ووجدت في هذا الكتاب ما يدلها على سبيل تحقيق غايتها فسيكون ذلك خير جزاء على الجهد الذي بذلته، والطريق الذي مهدته .
وعلى الله سبحانه مكافأة الجميع .

عادل الفاسي

رَبِّ الْعَالَمِينَ

سَبَّحَ اسْمَ الْكَافِرِ

الأنانية

لعل أبرز الصفات الطبيعية في الانسان هي تلك التي تبرز شخصيته وتعتبر عن أعماق فرديته وأعني بها الأنانية . ومن المستحيل أن يفقدها أحد حتى ولو كان من أعظم الناس تجرداً ، وأكثرهم بذلاً ، لأن فقدها معناه انعدام الوجود الذاتي للكائن الحي ، الأمر الذي لا يجوز .

لكن يمكننا أن نوجه أنانيتنا التوجيه الصالح الذي يجعلها مفتاحاً لعظمة نفوسنا ، وسمو شخصيتنا ، كما يمكن أن نتركها تطفئ علينا فتقلب إلى ترعرع خطير تصبح معه عبارة عن أغوال تلتهم ما حوالها .

طغيان الأنانية هو الذي يجعل منا أفراداً لا يشعرون إلا بما يمس وجودهم الخاص ولا يتجهون بأفكارهم إلا نحو ما يعود عليهم بالنجاح في تقلباتهم اليومية ، غير مباليين بما يصيب غيرهم في سبيل تحقيق أغراضهم الذاتية ، ومنافعهم الشخصية . كل ما يقودهم في الحياة هو « أنا » يسرون نحوها فلا يهتمون طريقاً إلا طريق الابتزاز لأموال الغير والاستعباد لأشخاص الناس والاستعلاء على كل الطبقات الانسانية ، والاحتقار لأبنائها . هذا الطغيان الأناني ، هو مصدر كل النقائص الاجتماعية التي نحس بها في وسطنا ونلحسها في بلاد اخرى غير بلادنا ، وهو الذي يحمل الحاكم على

ظلم رعيته ، رغبة في إطفاء حاجته للمال عن طريق الرشوة ، أو الاستبداد عن طريق الشهرة ، وهو الذي يمنع العالم من أن يؤدي واجب النصح والارشاد حرصاً على جاه كاذب يستهويه أو منصب زائف يفويه ، وهو الذي يمنع الغني من التفكير في ما يصلح حال اخوانه البائسين أو يعمل على التخفيف من آلامهم ، ويجعل المحامي والطبيب والمهندس على خيانة الأمانة التي تحملوها حتى يتمكنوا من تحقيق رغبتهم في الغنى ، أو إطفاء نهمهم بالتعلق للرؤساء والحاكمين .

وهذا الطغيان الأناني هو الذي يملك نفوس الملوك والرؤساء حتى يكون في أعماقهم شعوراً غلطاً بامتياز بلادهم أو تفوق عنصرهم ، فيحملهم ذلك على الاعتداء على ممتلكات الغير وأوطانهم ، وهو مصدر كل هذه الحروب الاستعمارية وآثارها في الأراضي المنكوبة بالاستعمار الأجنبي .

ولكن هذه الأنانية نفسها إذا وجهت التوجيه الصحيح ، وأخذت بالمران على ما يجب أن تؤخذ عليه أصبحت نوراً نستضيء به في حياتنا وأعمالنا وسراجاً يوضح لنا سبل السعادة ويعرج بأرواحنا في معارج السمو والكمال ، وهكذا تصبح فرديتنا وهي تنشد أنانيتها عن طريق الإحياء في المجموع والانغمار في صالحه ، والامتزاج بمجارياته ، فلا نحس لعملنا قيمة إلا إذا كان من ورائه نفع عام ، ولا لجهودنا فخراً إلا بقدر ما فيه من أثر في جلب الخير للناس ودفع الشر عنهم .

وتوجيه الأنانية هذه الوجهة واستعمالها في صالح الفرد عوضاً عن أن تكون ضداً عليه هي الغاية التي عمل لها الرسل والمصلحون ، وتنادت بها الديانات السماوية والمذاهب الأخلاقية إذ سعت كلها لأن تجعل من الفرد الشخص العامل لنفسه ولقومه ، والباحث عن عظمته من طريق البذل والتجرد وتقوية حاسة الشعور بالأنانية السلبية التي تجد اللذة في عذابها من أجل سعادة الآخرين ، وعزتها في انكسارها من أجل رفعة المجتمع وإعلاء شأن أقراده .

ولقد شهدت الأرض نماذج كبيرة من البطولة التي ضحى أصحابها في سبيل الدفاع عن قومهم وأمتهم ورفع راية بلادهم فوق الشم الرواسي من الجبال ، فلم تكن تلك البطولة إلا تغلباً على النفس ، وسيطرة على الأعصاب ، دفعت أصحابها للتجرد من رغبات الحياة والانتصار على الشهوات الدنيئة ، والإندفاع وراء الموت لكي تعيش بلادهم سعيدة وأبنائها كرماء ، ولكن موتهم لم يكن في الحقيقة إلا حكمة بالغة في العمل على تحقيق أنانيتهم النبيلة التي تجد في الموت حياة أسمى وأعلى من هذه الحياة التي نتعشقها نحن ونشقى في سبيل الإبقاء عليها . وهذه الحكمة هي التي عبر عنها شاعرهم بقوله :

تأخرت أستبقي الحياة فلم أجد لنفسي حياة مثل أن أتقدما
ومن مظاهر هذه الأنانية السعيدة هذه الشخصيات العظيمة التي ترعرعت في أعماقها روحانية سميت بها من حضيض الأرض الدنيئة إلى أسمى السماوات لتبحث عن مكانها بين أرواح الصديقين والشهداء والصالحين ، وتكوّنت عندها بذلك حاسة فاصلة بين الحق والباطل ، تميز بها دقائق الاعمال ودخائل التصرفات وتلتسرب معها إلى خوارج النفس ووساوس الفكر حتى تصبح لا ترى إلا بها ، ولا تحس إلا معها ، ولا تحيا إلا من أجلها .

هذه الشخصيات التي اعتدنا أن نسميها بأصحاب الولاية وأقطاب الصلاح لم تصل إلى مراتب السمو ولم تخترق مدارج الكمال إلا بما أخذت به أنفسها من مجاهدة ومراقبة ومحاسبة على ما يقرط منها في جانب الحق ، ولوم على ما يصدر منها من تقصير في جانب الخلق ، وعدم اعتداد بقيمتها الشخصية إلا بمقدار ما تعتد به من أعمالها في صالح الجمهور ومن أجل الخالق الذي تتأخى فيه كل الكائنات وتتساوى أمامه جميع الطبقات .

ولقد كان للمغرب في تاريخه العظيم أبطال وأولياء سجلوا في ميدان

البطولة ومصاف الرجولة ما أن يصح يكون قدوة صالحة لسائر البشر ، وما يكون المنصر القيم الذي تمتاز به حضارتنا القومية التي هي حضارة الحربي الفلاح والمؤمن المتجرد ، وإن نظرة عميقة واحدة على ما بقي من آثار هذه الشخصيات المغربية السامية تستطيع أن تساعدنا على تكوين التوجيه الصالح لأنيتنا التي أودت بها عوامل الانحطاط فأصبحت طاغية علينا ، سائرة في الاتجاه المعاكس لمطامح الفكر ورغبات الروح .

والحرلا الاستقلالية التي تنضوي تحت لوائها اليوم لا تم رسالتها في الامة المغربية إلا إذا جعلت من مهمتها تكوين هذا الاستقلال الشخصي الذي يجعل من فرديتنا المتطرفة أمانة متوجهة نحو مصالح الامة ومنافع المجموع ، واستطاعت أن تبعث في نفوسنا جميعاً تلك الروح المغربية التي كونت من أسلافنا أولياء ممتازين وأبطالاً متفوقين لا يفارون إلا على حقوق الله والوطن ، ولا يتنافسون إلا في السبق لخدمة الكل ومساعدته على التحرر والانطلاق ، ولا يعملون لغاية إلا غاية السمو الروحي الذي يلتبس جزاءه في الذكر الطيب والحديث الحسن والثواب الإلهي الموعود . تلك هي رسالة المغرب التي يجب أن يضطلع بها المفكرون من اخواننا ، وتلك هي الغاية التي يجب أن تتبارى في خدمتها النخبة من حملة الأقلام المغاربة الذين يريدون أن يسهموا بقسط وافر في تطور ذهنية أمتهم ، وتجديد روحانيتها ، حتى تستعد لتحمل المسؤولية الكبرى التي نعمل جميعاً لإدراكها .

التفكير اجتماعياً

إذا كانت الأنانية البغيضة تعني حب الانسان لنفسه وعدم الاهتمام بشؤون غيره فإن التفكير اجتماعياً يعني التفكير بالغير ، والعناية بأحواله والعمل على إصلاحها .

لا يمكن لأمة ما أن تنهض من وهدة السقوط التي وقعت فيها إلا إذا تدربت على أن تفكر اجتماعياً ، وتعودت على أن لا ترى في مسائل الأفراد أو الطبقات الأخرى شؤوناً بعيدة عنها أو غير عائدة اليها . ولقد ألفنا نحن في بلادنا أن لا نفكر بأحد ولا ننظر في أمر بشر، كأن العالم كله محصور في وجودنا الخاص الذي إذا تجاوزناه في تفكيرنا فلن تتعدى حدود أضيق الدوائر التي لها صلة أكيدة بنا .

ننظر كل صباح فيما يرجع لمعاشنا فلا همنا إلا أن ننسق ألوان الطعام وأنواع اللذات التي يسرنا أن نراها أمام أعيننا كلما عدنا من جولاتنا في ميادين التجارة أو غيرها مما نبذل في ناحتها كل مجهوداتنا لتتفوق على من عدانا ، معتزين بفرديتنا فخورين بنجاحنا فيما خسر فيه الآخرون ، فإذا آت وقت الطعام التهمناه التهاماً ونحن معرضون كل الإعراض عن التفكير بآلاف الجائعين والجائعات الذين لا يستطيعون أن يسدوا رمقهم حتى يثمل عشر العشر مما نستطيع .

ونختار لأنفسنا ولأهالينا الملابس الرفيعة والحلي البديع ، متعدد الألوان ، مختلف الأشكال دون اهتمام بلالين العارين والعاريات من اخواتنا وأخواتنا الذين لا نفكر الا في كونهم يسيئون الينا بظهورهم أمام أعيننا يذكروننا بالبؤس ويحعلوننا نحس ولو من بعيد بالشقاء !

ونأوى بعد عراكننا الشديد في المحافظة على رفاهيتنا واستمرار ثروتنا الى بيوتنا الفسيحة الدافئة ، وفرشنا الوثيرة الناعمة ، لنمتهد جانباً منها ، وقد أعددتنا للبرد كفافته ، وللصيف حاجته فلا يخطر ببالنا أن هنالك وراء أبراجنا العاجية ومرافقنا الهائلة ، اخواناً لنا من صميم الانسانية التي نحن منها يجري في عروقهم هذا الدم الذي يجري في شراييننا ، وتتكون أجسامهم من هذا اللحم والأعصاب والعضلات التي تتكون منها اجسامنا ، يأوون الى اعشاش لا تظل من حر ولا تدفىء من برد ، وأوكار لا تحجب ولا تصون ، يفتشون الأرض او أسرة بالية أقدر من الأرض ، ويلتحفون الأسماك ، وقد هاجتهم الحشرات التي تتولد في مستنقعات دروبهم الوسخة ، وحاراتهم ذات الحما المسنون ، وينامون نوماً مضطرباً يقطعه حلمهم بكابوس الظلم الذي جعل ابناهم يتضورون أمامهم جوعاً .

متى يأتي ذلك اليوم الذي نأخذ فيه أنفسنا على التفكير بغيرنا ؟ ومتى نصبح قادرين على الإحساس بالألم الذي يحز في كبدي من سوانا ؟ متى نمسك عن احتقار عرق العامل الذي يكدح لنستريح والفلاح الذي يحجوع لنطعم ، والصانع الذي يستيقظ لنام ؟ متى تدرك جيداً أن الله الذي خلق الإنسان يوم ولادته عارياً ، وخلق الدنيا يوم بروزها كاسية ، ما زال يخرجنا من بطون امهاتنا متساوين في العري لكي نتساوى في الاستفادة من كساء الأرض ؟

لنأخذ أنفسنا قليلاً قليلاً على التفكير اجتماعياً ، ولنتدرب على تقوية شعورنا بالآلام الغير حتى نصبح جديرين باسم الانسانية التي نحب أن نتأخى فيها ، لتعلم الإدراك الحقيقي لطبيعة الأشياء ، فليس هنالك أحد

أجدر بالثراء من أحد ، ولا جماعة أولى بالحياة الوطنية من غيرها ، إن الكل يجب أن يتساوى في الأقل الحيوي ، ثم بعد ذلك يجب أن يتساوى الكل في وجود الميدان فسيحاً أمامه ، ليعمل ويكد فيحصل على ما هو أكثر من الأقل الحيوي . لنلق نظرة عامة على اخواننا ، ولنتغلغل بنظرنا إلى أعماق أثبؤس الذي هم فيه ، ولنشاهد آلاف المسؤولين والمسؤولات الذين أفقدهم الجوع والعري أغلى شيء في الوجود وهو الصحة ، ولنعاول النظر في ملايين المنكوبين والمنكوبات الذين لا يحسدون مثوى ، ولا يحسون بالعطف من أحد ، لتألم معهم ، ولنتقمص أجسامهم وقلوبهم علنا نحس بما به يحسون .

ولكن لا ينبغي أن نقف عند مجرد الألم ، مكتفين بالإحساس الذي اعتدناه كلما رأينا منظرأ مؤلماً أو مشهداً مرعباً ، بل يجب أن نتجاوز الشعور الى التفكير في الأشياء وأسبابها ، يجب ان نبحث عن الجائع لماذا جاع وما الذي يمنعه من أن يشبع وما هي الوسائل التي يمكننا ان نعملها من أجل التخفيف عنه وتحسين حالته .

وإذا فكرنا فلا ينبغي أن نظل محصورين فيما ورثته لنا الأجيال من عاطفة الصدقة الاختيارية اليسيرة ، فإن الصدقة خير وبركة على كل حال ولكن الأمر يتطلب أكثر من ذلك ، يتطلب منا أن نفكر في أن هؤلاء البائسين ذوو حق مفروض على المجتمع ، وان واجبنا جميعاً أن نبحث لهم عن الوسائل التي يستطيعون بها حياة شريفة يحسّون معها أنهم يكسبون كما نكسب ، ويربحون كما نربح ، وأنه ليس لأحد عليهم فضل إلا فضل التعاون المتبادل والتضامن المشترك . يجب أن نأخذ أنفسنا على تفكير غير رجعي ، بل تفكير ثوري يخرج بنا من ضيق الأفق الذي كوّنته في الانسانية طبقة المفانقين .

وإذا قلنا الثورة فلا نعني الهدم أو الخروج على العدل الذي يعني في اللغة العربية المساواة ولا على الاحسان الذي يعني في الاسلام الاتقان

والتقوى ، ولكننا نريد الانعتاق من تقاليد البيئة الاجتماعية التي جعلتنا لا نحس إلا بوجودنا الخاص ، ونريد ثورة في التفكير تغير من عقليتنا ، وتعمل على تبديل ذهنتنا ، حتى نستطيع ان نعالج مشاكلنا وفقاً لما يقتضيه هذا العصر الذي أصبحت فيه المادة والآلة في المقام الأول ، يجب ان نكيف نفوسنا بحسب ما يقتضيه العدل والاحسان كما يفهمها الإنسانون في هذا العصر لا كما فهمها اسلافنا في عصر الانحطاط الأخير . يجب أن نتحرر من ذهنية الطبقة المفانقة (البورجوازية) التي تخشى من كل جديد وتخاف من كل تفكير في أي تطور يطرأ عليها ، فإن هذه الطبقة قضت على نفسها بهذه الروح ، وتكاد تقضي علينا جميعاً إذا لم نتعلم كيف ننتعق من قيودها .

التفكير اجتماعياً يستدعي منا أفقاً واسعاً وذهناً ثاقباً ننفذ به لأعماق الاشياء دون ان تهيب النتائج التي نصل اليها بتفكيرنا حتى نستطيع الشعور بما يؤلم المجتمع الذي يعز علينا انحلاله وضياعه ، ونقدر ان نخلق البرامج التي من شأنها ان تحميه وترعاه .

ولكن هذا التفكير لا ينبغي أن يقف عند النظر وعند التصميم للمنهج بل يجب أن يصبح عقدة راسخة في النفس يذكىها شعورنا بحب الوطن وحب العدل ، ويجب أن لا يكون شعورنا ضعيفاً في درجته ، بل ينبغي ان يكون له من تفكيرنا وإدراكنا ما يؤججه حتى يصل المستوى الذي ندفع به للعمل من أجل هؤلاء الذين نريد ان نتقدم ونرفعهم للمستوى الذي نحن فيه .

لنثر على أنفسنا وعلى أوضاعنا ، ولنلب نداء القلب الذي لم تحط به الأوزار ، والعقل الذي لم تعمه الأطماع ، ولنكون منا الكتلة التي تحرر المجتمع من رق الفقر ، وبؤس المرض ، وكابوس التعطل ، حتى نصنع للمغرب المستقبل شعباً متأخياً في النفس ، متساوياً في الحال ، متصاناً في الاستقلال .

التفكير الشمولي

ولا بد لتحقيق روح التضامن بين أفراد الأمة وطبقاتها ، من تربية التفكير الشامل الذي يعانق كل الموضوعات التي تتوقف عليها نهضة الأمة والذي يستحضر في الوقت نفسه كل الأجزاء التي تتكون منها البلاد ، والعناصر التي تتركب منها الأمة نفسها .

ولقد ظهر من تجربة الجامعة العربية أن من أهم الأسباب التي وقفت عقبة كأداء في سبيل تحقيقها للغاية السامية التي أسست من أجلها والتي ما يزال المخلصون من قادة العرب يبذلون كل جهودهم لانجازها فقدان الجامعة للبرنامج أو للعقدة التي تربط بين مصالح مختلف الرؤساء والزعماء العرب ؛ فقد تجلّى غير ما مرة أن رئيس دولة عربية ما يعرض برنامجاً للعمل خاصاً بقضية ما أو عامّاً لمختلف القضايا العربية يبذل في وضعه كل ما يملكه من فكر ومقدرة وهو مخلص في ذلك كله ، ولكن يكتشف بعد الدرس أن هذا البرنامج تنقصه النظرة الشاملة لجميع القضايا العربية أو استحضار سائر الفصائل (ونعني بها الفصائل المعنوية) التي تتكوّن منها لامة العربية الكبرى . وقد اهتدى المسؤولون العرب انفسهم للمس هذه الحقيقة وأصبحوا يبحثون عن الأسباب التي تغير ذهنيّتهم التي كانت كيّفّتها أجيال عمل فيها الاستعمار التركي والاجنبي عمله في تكوين

المصالح الإقطاعية أو الإقليمية حتى يتحرروا من آثارها ويقدرُوا على جعل الروح الجماعية العربية متبلورة في نفوسهم .

ونحن الذين لا تختلف أمراضنا عن أدواء الطوائف العربية الأخرى والذين لعبت في وطنهم الروح القبلية في عهد الفوضى الأخير دوراً كبيراً يجب علينا أن نتحرر من آثار الماضي القريب ومفعوله في ذهنيّتنا ، وتنعود على أن تفكر تفكيراً شاملاً لجميع مناطق بلادنا ، فلا نعين التقسيم الأجنبي للبلاد على أن يتكيف حتى يصبح أمراً واقعياً يتسرب الاعتراف به لنفوسنا ، ولا تساعد سياسة « الإقطاعية الجديدة » التي تشكلت قبل في سياسة القواد الكبار ويحاول بعض المستعمرين اليوم أن يعطوها شكل اللامركزية الإقليمية حتى تفنك بوحدة فتكها الذريع .

إننا بالأسف ما نزال نقصر تفكيرنا على المحيط الصغير الذي نعيش فيه ، بل إننا ما نزال نفكر تفكير القرية وما تحتاجه من إصلاحات جزئية ، وأبطال هم أولئك الذين بدأوا يفكرون في هذه الجزئيات نفسها لأن عامة الأمة وحتى بعض المثقفين منها ما يزالون بعيدين عما سميناه بتفكير القرية نفسه .

إن مشروعاتنا وأعمالنا لحد الآن لم تخرج عن هذا التطور الساذج الأولي ، ولم تتجاوزه بعد إلى إلقاء نظرة شاملة على كل ما تتوقف عليه البلاد من ثقافة وتهذيب وعمران ومن الوسائل التي يجب أن تتخذ من أجل تحقيقها ، وإننا لنسمع عن برامج الخمس أو العشر سنين التي تضعها بعض الحكومات الأجنبية لتحقيق جانب من جوانب نهضتها فلا تحملنا الأريحية حتى على التفكير فيما هي هذه البرامج ، وهل يمكننا أن نضع مثلها أو نتقدم بمشروع شبيه بها لأنظار الأمة عسى أن نجد من رجالها من يتشجع يوماً ما للكفاح في سبيل إنجازها .

إنني أبعد من أن أعظم العاملين حقهم ، أو أتجاهل الظروف التي يعمل فيها المحصلون من اخواتنا في المغرب ، ولكنني أعتقد أننا على أبواب

مرحلة جديدة يجب أن تتناولها بالدرس والتفكير والنظر ، ونفتح للنخبة من أبناء الأمة طريق الفكر فيها والمداولة في شأنها قبل ان نضع الخطوة الأولى فيها .

لقد بذلنا تضحيات كبيرة في جزئيات من المسائل الكبرى ، وكانت تلك التضحيات ضرورة لا بد منها ، لكننا نريد الآن أن نستفيد من تضحياتنا تلك التي كان الإقدام عليها في الغالب ناتجاً عن تقدير عميق لبعض جوانبها ، فنكون من مجموعها في نفوسنا عقداً تنطوي على مبادئ عامة صحيحة تتناول نواحي الحياة المغربية بأسرها ، ونستمدّها من هذا الباعث الداخلي الذي دفعنا لقبول السجن والنفي وحتى الموت في سبيل إرضاء انسانيّتنا التي انتصرت بسبب تلك التضحية انتصاراً باهراً على حيوانيتنا .

لقد سجننا وعذبنا في سبيل الاستقلال فيجب أن نفكر تفكيراً استقلالياً يشمل كل جوانب التحرر من السيطرة الأجنبية علينا وعلى أي جزء من أجزاء بلادنا ، ويجب أن يكون تفكيرنا في استقلال (سيدي إفني) هو نفس تفكيرنا في (فاس) او في (بلاد الفحص) ، ويجب أن نفتنح في أعماقنا بأن المساس بأي شبر من التراب الوطني هو مساس كامل بذلك التراب كله ، وأن الوطني الذي يسجن في سوس هو كل الوطنيين المغاربة لأنه يسجن من أجل العقيدة التي ألهمنا بها عن طريق الاستجابة لندائنا الداخلي والتضحية من أجلها .

ولقد عملنا جميعاً على مقاومة التجزئة الاصطناعية لمناطق المغرب ، فينبغي ان يكون لهذا العمل أثره في تقوية إحساسنا بهذا التمزيق ، يجب أن نشعر به في كل لحظة وكأنه جراح عميقة في كبد كل واحد منا ، ويجب أن يشمل النظر الوطني والاهتمام النفسي كل القطع الممزقة على السواء ، لا فرق بين صغيرها وكبيرها ولا بين ذات الأهمية الاقتصادية او الاجتماعية منها وبين غيرها .

إن الجسم الممزق لا يمكن ان يحتفظ بحياته سليماً ، هكذا يجب ان ننظر للحقيقة ونحسّ بها .

ولا يكفي ان نعمل على إزالة هذه الحدود الاصطناعية من الناحية السياسية فحسب ، بل يجب ان نحذر إهمال أية قطعة في الأمد الذي يظل فيه التمزيق قائماً ، فقد تصاب تلك القطعة بمرض يفقدها الحياة ولا نصل إلى إزالة الفوارق حتى يكون الإهمال قد قضى عليها ، فلا يستطيع إلحاقها ان يزيل عنها التسلسل الذي يتسنى للعزلة ان تكونه في اعماقها . يجب ان نعمل على ان تتطور المناطق المغربية كلها تطوراً واحداً في وقت واحد ، وان تتكيف ذهنيته الجديدة تكيفاً واحداً حتى لا تصبح في الأمة عناصر متفاوتة النهوض ، فيها ابن القرن العشرين ، وفيها ابن العصر الحجري القديم . ولقد شاهدنا اليوم في الشرق العربي ما أحدثته هذه المفارقات في التطور ؛ فقد كادت تجعل التفاهم بين شخصية تعتبر في عداد العالمين ذهنًا ومعرفة وبين واحد من أبناء الصعيد او من أبناء نجد أصعب من التفاهم بينه وبين احد القرويين الأمريكيين او الأوروبيين . ولقد ناضلنا عن الفقراء المغاربة ، وكتبنا وخطبنا في دعوة الشعب لتكوين الجمعيات الخيرية وإسعاف المنكوبين من اخواننا ، وشاركنا في العمل على تخفيف شقاء الذين أصابهم اليبس في شمال المغرب وجنوبه ، فيجب ان يتكوّن من شعورنا الجزئي هذا ، حافز للبحث عن العبرة الشاملة التي تربي في اعماقنا مبدءاً صالحاً في كل ما يرجع لإصلاح أساس البناء الاقتصادي في البلاد ، خاصة فيما يرجع لنظام الري وأساليب التدجين . وفيما يتعلق بطبيعة الفلاح المغربي وما يجب لحماية من نفسه من عبث الكائدين له ، وفي الوسائل التي يجب ان يتعلمها لئلا يكون عرضة في كل الاوقات لكيد الطبيعة أو مكر أبنائها ، وفي الأساليب التي يجب علينا نحن ان نتخذها لتعليمه الوسائل التي نريد منه معرفتها ، وان نهتم كذلك بالمقام الذي يجب ان يشغله الفلاح في الهيئة الاجتماعية وما يترتب على

ذلك من كل ما يرجع لإصلاح أنظمة الملكية الزراعية وعلاقتها بالمزارعين. إن اهتمامنا ينبغي أن لا يخص طبقة دون طبقة ، بل يجب أن يعمل على إصلاح شامل وتحسين كامل لحال الطبقات الاجتماعية بأسرها تحقيقاً للتقارب بينها أو القضاء الكلي على ما بينها من فوارق هي الأخرى اصطناعية « ما أنزل الله بها من سلطان » .

يجب أن نهتم بالقرية والمدينة ، بالملك والمزارع ، برأس المال وبالعامل ، بالرجل والمرأة ، بالكبير وبالطفل ، وأن يكون هذا الاهتمام منسجم الارتباط ضمن عقيدة لها من نفسها برنامج عام أساسه : الكل للكل والواحد للجميع .

إن التفكير شمولياً هو أن نستحضر أثناء اهتمامنا بعمل ما جميع أجزاء البلاد ، وعناصر الأمة . إنه أن ننظر إلى وطننا ككل لا يقبل التصور إلا كاملاً ، وإلى النفع كخير لا يمكن تحقيقه إلا شاملاً .

إِحْاطَةُ التَّفْكِيرِ

إذا كان اهتمامنا يجب أن يشمل جميع الجهات والأفراد الذين هم محط عنايتنا فيجب أن لا نذهل عن شمول آخر أثناء تفكيرنا فيما يجب أن نقوم به لصالح بلادنا .

يجب أن نتناول بالنظر مجموع المسائل والجوانب التي لها علاقة بقضية النهوض بأممتنا فلا نفعل عن ناحية منها ، ولا نغير التفاتنا الكامل إلى جانب منها دون الآخر حتى لا نقع في عدم التوازن الاجتماعي الذي يؤدي إلى عدم استفادتنا من الجانب الذي أثار اهتمامنا نفسه .

يجب أن يحيط تفكيرنا بكل العناصر الروحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقومية ، وأن ينظر إلى كل واحدة منها مفصلة إلى أجزائها المتعددة وإلى غصون تلك الأجزاء المتفرعة ، وأن ينظر إلى مجموعها كتركيب لا بد منه لتحقيق المثل الأعلى الذي نصبو إليه ، ثم إلى علاقة كل واحد منها ببعضها ومكانه في الانسجام الكامل لمجموع تلك العناصر .

إن الطبيعة سلكت نفس التنسيق في تكوين الأشياء وفي ربط بعضها ببعض ، حيث وضعت نواميس عامة يخضع لها كل الكائنات المتفاعلة ، وإذا أردنا أن نسير وفق طبيعة الأشياء فيجب أن ننظر إليها ككل

ضروري التجمع ، وأن ننظر إلى أبسط مقوماتها كشيء لا محيص عنه لتكوين العالم وإنجازه . وهكذا نهضة الأمة ، فإما أن تكون مشتملة على كل مقوماتها هي الأخرى ، وإما أن لا تكون . وإمال أبسط تلك المقومات واقلها اعتداداً في النظرة العاجلة يكون في النهضة نقصاً يظهر اثره في كل مظاهرها ، ويلزمنا إن عاجلاً وإن آجلاً بإعادة النظر في شأن نهضتنا .

لقد رأينا في الشرق الأوسط أثر فقدان هذا التوازن في النهوض ، فبينما نجد اخواننا المصريين والسوريين مثلاً قد حصلوا على أقصى ما حصلت عليه الدول الديمقراطية في نظام الحكم الدستوري وبينما نراهم بلغوا في تكوين الاطار الحكومي بجميع اجزائه الفنية : المرتبة التي يحق لهم ان يفتخروا بها امام كثير من دول اوربا الشرقية وامريكا الجنوبية - إذا بنا نجد انبعاثهم الروحي ما يزال في درجات متأخرة عما كان يجب ان يحصل في بلاد محمد عبده وجمال الدين ، فما يزال في الأزهر وفيما حوالبه فصائل كثيرة لها نفوذ كبير في اوساط الامة ، وقد تطورت في لغتها وفي اساليب خطبها ووعظها ، ولكنها ما تزال تمثل الرجعية الجامدة في تفكيرها ، بل نرى ما هو اخطر من ذلك ، وهو ان علماء الدين وتلامذتهم كلهم من ابناء الفلاحين الذين لم تقع العناية بتطويرهم والذين يفدون من القرية وبينهم وبين ابناء المدن فرق كبير ، الامر الذي كوّن بصفة تلقائية ابتعاد كل الحضريين عن الدخول للمعاهد الدينية ، وهكذا اخذ يتكون بين التفكير الرسمي للإسلام في الأزهر ، وبين التفكير المدني له ما بين ابن المدينة الذي احيط بكامل العناية ، وبين ابن القرية الذي ما يزال في وسطه العتيق ، يقط في نومه العميق .

وبينما نجد النظام الديمقراطي قائماً بصفة رسمية في العراق إذا بنا نرى نظام العشائر المسلحة مستمراً ، ونرى فقدان التوازن الدائم بين هذه العشائر التي حفوظ لها لاغراض خاصة على نظام الاقطاع والتي تضي

على ما ألقته من الطاعة العمياء لروسائها ، وبين النخبة المثقفة والعصرية التي تريد أن تتحرر من تلك الأنظمة البالية وتطبق ما حوَّله لها الدستور من تنفيذ لإرادة الشعب وإعلاء صوته . وليست المصيبة في كون هذه العاثائر تلعب نظاماً خاصاً ولكن في كون الحركة الوطنية في العراق لم تهتم بتنوير الفكر العراقي في أغلبية الشعب للشعور بأضرار هذا الطام العتيق ، وفي كون التربية الديمقراطية لم تصل إلى الدرجة التي تكون في الرؤساء وثقافة وجداناً يمنعهم من المحافظة على هذه الاقطاعية البغيضة التي يستفيدون منها في تهديد البرلمان كلما وقف حجر عثرة في سبيل إرضاء شهواتهم .

ومثل ذلك يصح أن نقوله فيما يخص البلاد الفرنسية ؛ فقد كانت ثورتها الكبرى أول من اعلن حقوق الانسان في البلاد الغربية ، ولكن تبين بعد هذه الأجيال أن الشعب الفرنسي لم يستفد كثيراً في الناحية الاجتماعية من هذه الثورة لأن المفاقيين الذين قاموا عليها لم يكن يهمهم إلا القضاء على الارستقراطية الحاكمة وسلطة رجال الدين وإحلال أنفسهم محلها ، فلم يتحرر الفرد الفرنسي من سيطرة القسيس والدوق ، حتى اصبح عبداً للمفاق الذي استطاع ان يستغل نصاله مبدأ الحرية الفردية ويكون رأسمالية متضخمة يتغلغل استعبادها في كل الأوساط بكيفية لم يسبق لها في التاريخ نظير . والسر في خيبة الشعب الفرنسي الذي رجا من وراء ثورته سعادة اجتماعية كبرى هو ان هذه الثورة كانت وليدة طبقة خاصة من الشعب عرفت كيف تستغل بصفة جمهورية الاستياء العميق الذي كان يملأ قلوب أبناء الشعب ضداً على ولاية أمره ، دون ان يهتم هؤلاء الزعماء الثوريين بكوين الفكرة المحيطة بأنواع العلاج الذي يتطلبه الشعب المستاء ، وإذا كانوا قد نجحوا مؤقتاً في قلب نظام الحكم فإن هذا النجاح نفسه انقلب ضداً عليهم اليوم ، وها هي ذي حاغم لحائرة شبيهة بدودة القز التي تحتق ضمن نسيجها ، وها هي ذي الأمة كلها تنشد ديمقراطية جديدة

من اليمين او من اليسار ولكنها جميعاً تشدد اللعنة على البورجوازية التي خدعتها وسخرتها لأغراضها .

ويمكننا ان ندلي بمثال آخر اوضح من كل ما تقدم ، إنه مثال الطوائف اليهودية التي كوَّنت لنفسها نهوضاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً تفوقت به على كثير من الطوائف الاخرى في الشرق والغرب ، ولكنها اهملت في حساب انبعاثها ضرورة التجدد في فهم الديانة اليهودية والتطور في ادراك اسرارها ، فكانت النتيجة انها لم ترض بالسعادة التي حصلت عليها في دائرة الدول التي فسحت لها مجال الحرية والمساواة ، بل ظلت تفكر تفكير العصور اليهودية الاولى ، تعتقد بإخلاص انها شعب الله المختار ، وان واجبها ان تعيد ملك سليمان عن طريق تحطيم كل ما ليس بيهودي . وهكذا تكونت الصهيونية الجديدة التي يعرف الكل عداها المستحکم لكل العناصر غير اليهودية ، بل حتى للعناصر اليهودية المسالمة ، ومن العبث أن ننخدع بمظاهر النجاح الصهيوني في تكوين دولة مزعومة بفلسطين فإن هذا النجاح نفسه ولو بلغ أقصى مداه هو الذي سيضر باليهود كجماعات منبثة في أنحاء الدنيا ، لأنهم يجمودهم الذي شرعناه سيعتبرون حكومة تل أبيب كما يعتبر الكاثوليك المخلصون حكومة الفاتيكان ، أو كما يعتبر الشيوعيون حكومة موسكو التي ليست غير اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي ، وحينئذ سيسخر اليهود أنفسهم بدافع الوجدان الديني غير المتطور لتحقيق كل ما يرغب فيه زعماء تل أبيب ، وحينئذ يشهد العالم مآسي مؤلمة ضد اليهود كردّ فعل من سائر الدول التي تساعد اليهود اليوم .

إن كل هذه الأمثلة ترمي لغاية واحدة هي أن تثبت ضرورة الإحاطة بكل أجزاء القضايا الوطنية أثناء التفكير في صالح الأمة المغربية ، وأنه من خطئ الرأي أن يطغى علينا جانب منها دون الآخر . لقد ظلت الوطنية المغربية منذ عهد بعيد شيئاً غامضاً إلا فيما يرجع لمقاومة الأجنبي ،

ولقد كنا نرى في هذا الغموض مرأ من أسرار قوتها ، وقد يكون ذلك صحيحاً فيما مضى .

أما اليوم فيجب ان تمتاز الوطنية المغربية ببرئانها المدقق المفصل ، وأن تعلنه للأمة وتجمعها من حوله . وأن يكون للوطنيين قاداتهم الاجتماعيون والاقتصاديون والروحانيون الى جانب قاداتهم السياسيين . ان خدمة القضية السياسية تفرض علينا عدم مجابهة الشعب في كثير مما اعتاده ، ولكنني واثق من أن قليلاً من الجرأة والثبات الى جانب الحكمة في اساليب العرض سيعرف أمتنا بالمصالح الحيوية الروحية والمادية التي ينبغي لها ان تمضي في سبيل ادراكها ، وما دامت افكارنا الوطنية لا ترمي إلا إلى التجديد الصحيح فلا ينبغي ان نبالغ في مراعاة الاقلية من هؤلاء الذين يريدون المحافظة على ما عليه الحال لأنهم يستغلونه لأغراضهم الخاصة ، ان محبة الوطن تفرض علينا الاهتمام بكل احواله وان ننظر فيما يكون عليه مستقبله القريب والبعيد . وان الاسس التي نضعها نحن اليوم هي التي ستكون عماد البناء في المستقبل ، وان الشعب الذي لا يصارحه زعماءه بما يجب ان يعمل وما الذي يتطلب منه لكي ينهض سيظل دائماً بمعزل عن الاسباب الصحيحة للنهوض .

إن الاستقلال الذي نكافح من أجله ليس إلا وسيلة للتحرر من العراقيل التي تحول بيننا وبين خدمة أمتنا ، ولقد كان المغرب مستقلاً في الماضي القريب ثم فقد هذا الاستقلال ، فلماذا فقدته ؟ لا شك أن لحالتنا الاجتماعية ولواقف رؤسائنا من الأمة قسطاً كبيراً في المسؤولية ، فيجب أن نعتبر بالماضي عندنا وبالواقع عند الامم التي سبقتنا وأن نعمل باهتمام وتفكير لمعرفة كل أدوائنا ونعد كل ما يلزم لعلاجها .

إن الإحاطة في التفكير تستلزم منا جهداً جباراً ما دامت تعني عدم إغفال أي جانب من جوانب الإنهاض ولا عامل من عوامل التطوير ،

وإن واجبنا ان نعرف انفسنا وتعاون على دراسة احوالنا كي نستطيع القيام بهذه المهمة العظيمة التي لا بدّ منها لضمان مستقبل الحرية والاستقلال المنشودين في المغرب .

ولن يكفيننا في تكوين التفكير الصحيح ، ان نتناول جميع المسائل التي تتوقف عليها نهضتنا ، بل لا بدّ لإتمام ذلك من أن تكون لنا إحاطة كاملة بجوانب كل مسألة على حدة ، فقد اعتدنا أن نتكلم كثيراً عن بعض المسائل بصفة غامضة أو مجملة ، وإذا اهتمنا بالتدقيق فيها فإنما نهم بجانب واحد أو جانبين منها ، وقد يكون ذلك الجانب هو أضعف ما تشتمل عليه من نقط جديدة بالاعتبار .

إن لكل قضية صورة كاملة ، وإن المفكر بمثابة الرسام الذي يخلّصها أمام نفسه أولاً ثم أمام الجمهور ثانياً ، وإذا لم ينجح الرسام في تمثيل الصورة التي يريد تسجيلها تمثلاً كاملاً بما فيها من نور وما يكتنفه من ظلال ، فإنه لن يستطيع أن يبرز للناس إلا رسماً ناقصاً أو أسطورياً لا يمتّ للذات التي يريد إبرازها بصفة . وهكذا شأن المفكر : فإنه إذا لم يستحضر كل أجزاء الموضوع الذي يتناوله بالنظر ، ولم يحيط بكل جوانبه فإنه لا يتسنى له أن يعرض للناس إلا مبتوراً مشوهاً ؛ أو لا يعرض إلا جهة منه لا يدري هو موقعها من بقية الجهات الأخرى .

لقد ألفنا أن نتناول القضايا الرائجة ، وأن نتناولها من حيث ينظر إليها رجل الشارع الذي لا يلقي إلا نظرة عاجلة يختطفها من محيطه الخاص ، وأن نكتب عما يريد الكل أن يسمعه ، وتعود قراؤنا أن لا يعيروا بدورهم التفاتاً إلى أي موضوع طريف أو جديد ، أو إلى أي جهة جديدة من جوانب الموضوعات التي ألفوا القراءة عنها .

لقد أصبحنا مهددين في تفكيرنا الوليد بنفس الأمراض التي أصبنا بها في فنوننا وآدابنا ، فقد قضت وحدة النظر والأسلوب على فنوننا

الرفيعة بأن تصبح شكلاً من أشكال الصناعات ، فعدا مهاريتنا لا يفتخرون إلا بأنهم قادرون على الإتيان بما خلفه أسلافهم ، وأصبحت بسطنا ومطرزاتنا خاضعة لحسابات ونماذج لا تعرف للتطور ولا للتجديد سبيلاً ، أما أدبنا فقد ظلّ محصوراً في الشعب التي أورثها لنا عهد الانحطاط من مدح وثناء وغزل وما إلى ذلك من الأبواب التي لا نحكي فيها إلا صوراً معوجة لما نطق به الشعراء والكتاب الأقدمون ، وظلت ثقافة الأديب محصورة في الفنون التي ذكرها ابن خلدون . وكذلك أدبنا الشعبي فليس فيه اليوم إلا التقليد المشوه لأساليب من سلف ، لقد ابتكر واحد من شعراء الغزل المغربي (قصة الحراز) فكانت المثل الذي لم يفكر غيره إلا في معارضته دون النسخ على غرار صاحبه في الابتكار ، وكان حظ أدبنا من هذه الوحدة حظ مسيلة من معارضته لبلاغة القرآن ، وأتينا اليوم لتسير في هذا الاتجاه فلا نسمح لأنفسنا أن نطلق لفكرنا العنان ، وإن نكتشف حتى في الموضوعات الوقتية آفاقاً غير التي اكتشفها من عدائنا ، فنصلح بذلك ما عنده من نقص وما يتوقف عليه من امتداد .

لقد تناولنا قضايا الفلاح المغربي ولكننا لم نتحدث فيها إلا عن الجهة التي يسهل على الكل أن ينظر إليها ، لم تناول غير جانب الاستعمار الذي انتزع الأراضي من أيدي ملاكها ، وحقيقة أنها لمأساة مؤلمة أن يصاب الفلاح المغربي بنكبة الاستعمار الرسمي ، وأنه لجدير بالوطنيين أن يعيروا هذه المسألة عنايتهم ، ولكن هل اهتم تفكيرنا بغير إحصاء الأراضي المنتزعة والتشكي من أمرها ؟ هل تناولنا بالنظر أو بالكتابة نواحي أخرى تكتنف هذا الموضوع ؟ ما هي الأساليب التي استعملها المستعمر لانتزاع هذه الأراضي ؟ وما الذي أعطاه الوسائل الشكلية التي استطاع أن يحقق بها أغراضه ؟ ومن هم السامرة الذين تدخلوا في الموضوع ؟ ومن هم أولئك القضاة والعدول الذين تبلغنا عنهم الشكايات بأنهم يستعملون كل أنواع الحقارة لتسهيل الاستعمار الرسمي ؟

ان هؤلاء جميعاً ما يزالون محترمين ، وما يزال مقامهم في المجتمع كما كان من قبل ، وان أخلص الناس ليستقبلهم بالبشر وليقابلهم بالإكبار ، فلماذا لا نعمل مواطنينا حظهم في المسؤولية ؟ ولماذا نريد ان يكون الاجنبي الذي يخدم مصالحه اكثر انصافاً منا واحتراماً لحقوقنا ؟ ثم ماذا فعلنا ولو بطريق الفكر والقول لتنوير الرأي العام بهذه الوقائع ؟ وما الذي اتخذناه لمعرفة الامراض الاساسية التي جعلت كثيراً من القبائل لا تهتم بالدفاع عن اراضيها المنتزعة ؟ وهل فكرنا في الاثر النفسي لبلاد الجماعة والاثر النفسي لبعض المشايخ او الشرفاء الذين عودوا كثيراً من القبائل على اعتبارهم سمارة مقدسين يسمحون لهم بأن يملكوا ويملكوا الاجنبي ما يشاؤون بطريق المكر او طريق الخداع ؟

اقولها مرة أخرى : إن الذهنية المغربية يجب ان تدرس ، ويجب ان نفكر في وسائل تبديلها لانها ما دامت على هذه الصفة فإن كل نهوض شعبي سيظل بطيئاً ومشكوكاً في صموده ازاء هذه الآفات النفسية الكبرى .

ثم أعود فأتساءل : هل فكرنا قليلاً او كثيراً في البحث عن الآثار التي كوّنتها الاستعمار الرسمي في القرية ؟ هل درسنا الحالة الروحية والاجتماعية التي أصبح عليها القسم الاكبر من فلاحينا الذين يختلطون قليلاً او كثيراً بحيرانهم الجدد ، ويقتبسون منهم اسهل ما يقتبسه الشعب الضعيف من الشعب الفاتح ؟ وهل فكرنا في ان نجعل لهذه العلاقة توجيهاً يحول ذلك التقليد الاعمى الى استفادة من تجارب الفلاح الاوربي ونظامه في معيشته وفي تدبير فلاحته على شكل لا يمس بما نريد الاحتفاظ به لإخواننا من قدسيات دينية وقومية ، ولكنه يسمح لهم بأن يتوجهوا نحو تطور عميق يغير قليلاً من ذهنيته التي يؤسفني ان أقول إنها غير فردية وغير اجتماعية ، ولذلك فهي لا تعرف للتعاون ولا للاحتياط سبيلاً ؟

ماذا كان مقدار اهتمامنا بالقرية نفسها ؟ وما هو الوقت الذي شغلناه في التفكير في وسائل انقاذها وتجديدها ؟ ان مداشرنا متفرقة ؟ وان فلاحينا يأبون ان يتجمعوا في الجهة الواحدة على كتل كبرى ، ويضعوا مواشيهم في مكان مجتمع لأنهم ما يزالون يفكرون بالفكر الذي يدفع كل واحد منهم لحماية مكسبه بنفسه ورعايته في ليله ونهاره . وما الحظ الذي أعطاه جهادنا لتغيير ماء الشرب الذي يهلك صحة اخواننا في البادية ؟ إن الدولة لا تعير التفاتاً لتجفيف المستنقعات وتنظيم الآبار واجراء المياه الكافية وتنظيفها لأبناء القرية ، على غرار ما هو موجود في قرى البلدان المتقدمة ، ولكننا نحن أيضاً لا نعير حقاً بأفكارنا التفاتاً إلى هذه الجوانب التي كان ينبغي أن تقدم على المطالبة بأحواض السباحة ومعارض السباق .

إن الذين يشغلون وقتهم بالمسؤولية السياسية قليل بالنسبة لعدد شباننا المتنورين ، ولكنني أقول لهم جميعاً ما قلته لفئة من رجال الفكر العربي بالشرق : لماذا لم يوجد منكم من يهتم بهذه النواحي وينصرف لها ويضحى نفسه ووقته وماله في سبيلها حتى يخلق الجو الصالح لخدمتها ، ويحبر الحكومة والزعماء على العناية بها ؟ وما دام هؤلاء الأشخاص لم يتقدموا للعمل فيلزمنا نحن الذين نتحمل مسؤولية توجيه الحركة المغربية أن نعمل على إحيادهم ، وفي انتظار نجاحنا في ذلك يجب أن نشغل نفوسنا أيضاً بالتفكير في هذه الجوانب وفي غيرها مما سنتحدث عنه في فصول أخرى

إننا نريد أن ننضج العقل المغربي ونعدّه لما يصبو اليه من حرية واستقلال ، وفي نظري أن ذلك ليس في مجرد تكثير حملة الشهادات الذين يملأون الإطار الحكومي ، ولكن في تنوير أذهان الأمة وتعليمها وسائل النهوض الصحيحة والأخذ بيدها لتتجه الى شاطئ السلامة المنشود .

ان الدعوات الصالحة في كل زمان ومكان لم تقم الا في ظروف الحاجة اليها ، ولم تكن تجد العون من أية سلطة أو قوة ، وانما تعتمد على صلاحها لسدّ الحاجة المطلوبة منها ثم على يقين الدعاة لها والمكافحين من أجلها ، ولقد ضرب أسلافنا في هذا المعنى أمثلة كثيرة يمكن أن نحتذيها حتى نحقق بإرادتنا وثباتنا المعجزة المغربية الجديدة التي هي تحرير المغرب وانهاضه .

ولكن الدعوة لا تقوم الا اذا كانت مشتملة على عناصر الاحاطة بكل ما تحتاج اليه الأمة ، ولا يمكن أن تنجح الا اذا حملت في ثناياها كل الوسائل التقدمية التي تجعل منها هداية متفقة مع رغبات العصر ومطامح الوجدان .

ان توجيه تفكيرنا للاحاطة بكل النقط التي تنطوي عليها مسائلنا القومية هو العنصر الاسامي لتكوين الفكرة الطيبة التي تنطلق دعوة كفيلة بإصلاح المجتمع وتحرير الأفراد .

ارتجال التفكير

لقد قيل عن العرب : انهم أكثر ذكاء من الغربيين . ولذلك فهم يتركون المسائل دون النظر فيها او الاهتمام بها الى آخر ساعة ، فإذا حان الوقت قاموا يعملون ، ثقة منهم بأنفسهم واعتداداً بذكائهم الذي لا يتوقف على كثير من الإعداد والتحضير .

وجميل أن يكون العرب أذكاء وأجل منه أن يكونوا مؤمنين بأنفسهم واثقين بمقدرتهم ، ولكن الذي لا يحل هو أن لا يهتموا بالمسائل إلا في أخريات أوقاتها ، وأن يفتروا بذكائهم فيقعوا في نوع من البلادة التي تفقدهم منافع الاحتياط وفوائد الحذر .

وأخوف ما أخافه هو أن لا يكون لتعليل الذكاء الذي تملق به بعض المستشرقين للعرب واقع صحيح ، وأن يكون الداء ناشئاً عن كسل معتاد وتراخ مألوف ، لكن الذي لا شك فيه هو أن العربي معروف في عهد رقيته بالرغبة في المغامرة التي تجعله يسافر الأبعاد الطويلة دون أن يكون لسفره برنامج محدد ، وهو في ذلك شبيه بالانجليزي الذي يفعل أكثر مما يكون قد توقع ، وهذا الخلق لا يدلّ على أكثر من الشجاعة والجرأة في الأعمال .

ومها يكن فإن من اخطر الأدواء التي يشتكي منها العرب اليوم والتي كان لها نصيب كبير في فشل كثير من شؤونهم - انهم لا يعدون للأمر عدته ولا يجتاطون له قبل حينه ، ولكنهم يظلون في تفاؤل وفي تردد ثم يرتجلون الأفكار على ضوء الحاضر السريع ويرتجلون بعدها العمل على حسب ما تقتضيه الظروف .

لقد ظلت قضية فلسطين منذ ربع قرن الشغل الشاغل للبلاد العربية ، وكان لها من المدى في افواه الخطباء واقلام الصحف العربية ما لم يكن لغيرها ، ولكنها لم تتل في يوم من الأيام العناية الجديرة بها فلم يهتم بشأنها رجال الفكر ولا رجال العمل . وبينما كان الصهيونيون يفكرون في وضع البرامج وكيفية تنفيذها ، وهربون الأسلحة والمهاجرين لداخل البلاد ويحصنون القرى والمستعمرات ، كان رجال فلسطين يتحسرون على ما اصابهم ويحتمعون الآونة بعد الأخرى ليلقوا خطاباً ، او يبعثوا كتاباً ، ولم يفكروا قط في ضرورة الاستعداد للموقف الحاسم والكفاح الأخير . ولم يكن كثير من المسؤولين في البلاد العربية يقدر القضية قدرها ، او يعتبر خطورتها فضاقت من ايدي العرب فرص كثيرة كان يمكنهم معها ان يعدوا للصهيونية ما يستطيعون من قوة ومن مرهبات ، ولكنهم ظلوا مترددين فيما يجب ان يعمل حتى إذا صدر قرار التقسيم هبوا تدفعهم الغيرة ويحدوم الكبرياء فاندفعوا يرتجلون ما في استطاعتهم من عمل ، وقد فعلوا المعجزة ولكنها معجزة الارتجال على كل حال .

ولقد جربنا في حركتنا كثيراً من آثار هذا الداء الذي يؤدي بكثير من مشاريعنا ؛ وكثيراً ما شعرنا بالخطر يهددنا في قضية من القضايا وكثيراً ما نظرنا اليه على انه يجب الاهتمام به ثم عدنا فرأينا انه لا يزال بعيداً وأن عندنا الوقت الكافي للعناية بشأنه ، وهكذا نفترق في هذا الوقت الكافي حتى ينحل في أنفسنا ذلك الشعور بالخطر ويتفتت قليلاً أمام

صرعة نزول الأمر المنتظر والحيرة ازاء واقعية لا مناص منها فننتهي إلى الاكتفاء بما نستطيع ارجاله نحن الآخرين .

وكم مرة كنا أقدر على ضبط أنفسنا فجلسنا نتحدث ونفكر ثم قمنا بتنفيذ ما فكرنا فيه ، ولكن الوقت الكافي يجعلنا ندرث شيئاً فشيئاً حتى لا نأتي في النهاية إلا بفكر مرتجل جديد غير الذي فكرنا فيه من قبل ، وعمل مرتجل هو الآخر غير ما كنا نريد أن نفعل .

والحقيقة أننا لسنا إلا بعضاً من أبناء قومنا ، وانك لتستدعي البناء أو النجار المغربي مثلاً ليصنع لك شيئاً معيناً فلا يعطيك أكثر من فكر اجمالي عن ذلك الشيء ، ولا تستطيع أن تأخذ منه قصصاً مدققاً تميز منه ما يحتاجه للعمل من مواد وما يستغرق انجازه من وقت ، وما يستلزمه كل ذلك من مصروفات حتى تعلم هل في مقدرتك أن تدفعها فتقدم أو فتأخر ؛ إن شعار قومنا الدائم هو في هذا المثل المغربي : (العمل على ما يصدق) ، أي العبرة بما سيحدث لا بما يمكن أن نتوقه ، ولذلك لا محل للتفكير السابق ولا لوضع برنامج يمشى عليه في

تلك هي مصيبتنا الاجتماعية الكبرى : ضعف في الشعور ، ونقص في الوعي القومي يدفعان بنا للتكاسل عن النظر في شؤوننا ، والتدبر في مصالحنا حتى إذا هاجت نفوسنا أمام الأمر الواقع اندفعنا اندفاع المشدود ولم نأت من ارجائنا إلا بما يأتيه الحائر الوهان .

وانك لتلمس آثار هذا الضعف في كل أعمالنا ، تجده في برامجنا وفي منشآتنا ، كما تجده فيما ننتجه من كتابة وفيما ننظمه من شعر ، فمن هم أولئك الذين يقفون عند القضية الواحدة يقلّبونها على جميع وجوها ويتدبرون في كل نواحيها ويعرضون الأمر وضده ويعدون لكل منهما عدته ؟ ومن هم أولئك الذين يمضون في تحقيق الفكرة الأوقات الطويلة والأزمان العديدة كما كان يفعله أسلافنا من قبل ؟

لقد افتتحنا مرحلة من مراحل كفاحنا بعرض قضيتنا على ما يسمونه اليوم بالضمير العالمي ، فقمنا في ذلك بمجهود قوي في فرنسا وفي الشرق ولكن سرعان ما بدأنا نسمع المتسائلين : ماذا كانت نتيجة هذه الأعمال ؟ كأن البدء في مرحلة من مراحل الكفاح هو كل ما سنقدمه من جهاد لقضيتنا . لقد لبثت فرنسا أكثر من خمسة عشر عاماً لا شغل لها إلا بذل الجهود لإقناع الدول الأجنبية بالحياد في قضية المغرب قبل أن تفكر في الهجوم علينا . ونحن نريد أن نزيل أثر هذه الدعاية السابقة والتي لم تنقطع بين عشية وضحاها ، يجب أن غضي في مثل هذا العمل قبل أن نفكر في غيره ، وإلا كان حظنا عدم الوقوف عند أية خطة من الخطط . ويعجبني أن أستحضر دائماً كلمة كان ابن عربي الحاتمي يرددها كثيراً وهي : « إن الشيطان ليقنع من الانسان بإخراجه من عمل حسن إلى عمل آخر حسن مثله » ، أي أن الشيطان ليكتفي في العمل على تحويل الانسان من وجهته بإقناعه بضرورة الانصراف عن عمله الطيب ، وهو لم يكمل انجازه بعد ، الى عمل طيب مثله - لأنه بذلك يجعله دائماً في المراحل الأولى من أعماله دون أن يظفر بإنجاز كامل لواحد منها .

ثم من هم أولئك الذين يصبرون أنفسهم على البحث والنظر أثناء الكتابة ؟ من هم أولئك الذين يقفون في الموضوعات العارضة قليلاً ليكتبوا عنها كتباً مطوّلة أو فصولاً ممتدة . إن كتاباتنا تكاد تكون كلها ارجحاً وفي لغة انبرقيات دون أن تضمن ما كانت تحتوي عليه الكلم الجوامع في العهد الأول للسان العربي . وأما شعراؤنا فهم لا يحيدون من الوقت ما يصلحون به العروض والنحو ، فضلاً عن الاتيان بما يلذ السمع من حكمة وبيان ، وكأن البحار كلها تفيض عليهم دفعة واحدة فيلتجئون بسرعة الى قافية يعتصمون بها ولو كانت من قصب الشاطئ أو من هلاهل التيار .

إن نحن من عصر الحضارة العربية يوم كان الجاحظ ينام في دكاكين

الوراثين ليستمدّ مما عندهم ، وكان ابن المقفّع يسهر على نقل الحكمة القاصية بينما يقف الباقلاني واضرابه أنفسهم على سهر الليالي ذوات العدد رغبة في التوفيق بين العقل والدين ؟ أم أين نحن من عصور النهضة الغربية التي يقف فيها العلماء أنفسهم إزاء الحشرة الواحدة السنين الطويلة ليخففوا من آلام الانسانية أو ليزيدوا في شقاها ؟

حقيقة ان الداء عندنا وبيل ، واننا لم نفكر حتى الآن في معرفة أسبابه فضلاً عن البحث في أنواع علاجه ، واننا ما تزال نرفض كل نصيحة تحذرننا مما نحن فيه ، وان المريض الذي لا يجب ان يقف قليلاً أمام الأطباء ويستمع لإرشاداتهم هو المريض الذي لا يرجى لدائه علاج .

لنعمل على تغيير عاداتنا ولنأخذ أنفسنا تدريجياً بالتفكير في الحوادث قبل حدوثها ، وفي المشاكل قبل عروضها ، ولنتخلّ عن عادة الارتجال التي تهددنا بالعقم والتبلد ، ولتكن لنا من ارادتنا وصدق عزيمتنا ما نستطيع التغلب به على شهواتنا ، ولنتيقن أن الوقت الذي نقضيه في الامتداد على الفراش في غير أوقات النوم الطبيعية أو في الأحاديث الفارغة في البيت أو المقهى أو بجانب أحد المخازن التجارية ليس إلا وقتاً ضائعاً من حياتنا ، وأن ما ننشده فيه من راحة ليس إلا وهماً يربي في نفوسنا خلق الكسل الذي يضيع فينا كل أمل ، وأن الراحة الحقيقية واللذة الكاملة ليستا إلا في النشاط المتواصل والسمي المتوالي والعمل المنظم الذي يخضع لتفكير سابق وتدبير محكم وتنسيق مقدور وقضاء موقوت .

لنثر على عادة الارتجال ، ولنكن أقدر على الاعداد والتحضير حتى نستطيع أن ندرس في أناة ، ونعمل في سعة ، وننجح في الإبان ، ولا يكون حظنا في الندم على ما فات .

التفكير بالواجب

وكان يمكنني أن أقول : (الشعور بالواجب) ، ولكنني آثرت كلمة التفكير لأنني أريد أن يكون الواجب هو شغل الفكر الشاغل الذي يملك على صاحبه كل المنافذ فلا يتركه يهتم بشيء قبل أن يقوم بأدائه ليحصل على رضا فكره وطمأنينة ضميره .

والحق أننا لا نشعر بالواجب ولا نفكر فيه ، وأن العادة تغلب علينا فلا نفعل الخير والشر إلا مع التيار الذي يحرفنا ، وكذلك كثيراً ما نرتكب الخير والشر حباً في إرضاء الناس ، شأن الذين يحبون أن يُعجبوا لا يهمهم إذا سرّوا الناس بفعلهم أن يكونوا فعلوا النفع أو جلبوا الضرر .

اننا قادرون على التفكير كل التفكير ببعض ما نعتقد أنه مصلحتنا الخاصة فيما يرجع لطعامنا وشرابنا مثلاً ، وفيما يوصلنا لبعض الأرباح التي نريدها . ولكننا اذا وقفنا ازاء الواجب بقينا حائرين لا نبدي أي اهتمام به ولا شعور .

حينما هاجت مدينة فاس ضداً على قرار الأشغال العمومية المتعلق بمسألة المياه في أوائل عهدنا بالحركة الوطنية قلت لرفقائي : حينما تحمل الواجبات الوطنية محلّ الماء من شعور أهل فاس وفكرهم يمكنهم أن يهبوا للدفاع عن الحق وأداء ما عليهم نحوه .

ويظهر أنه لحدّ الآن على الرغم من كل ما مرّ من مظاهر التطوّر لم يصل الذهن المغربي ليحلّ الواجب المقدّم منه محلّ الماء والحاجات الأخرى ، ولذلك فهو لا يزال يعتبر الواجب شيئاً ثانوياً يمكنه أن يقوم به متى انتهى من مآربه الخاصة وشؤونه الأكثر حيوية والأجدر بعنايته حسب نظره من كل ما عداها .

وفقدان هذا الخلق ، خلق التفكير بالواجب ، هو الذي يحرفنا لمصيبة أعظم وأخطر ، إنها مصيبة إلغاء الوقت وعدم الاعتداد به في أعمالنا ؛ فبينما يشعر تجارنا ورجال المال منا بضرورة الوصول في الوقت المحدد لأداء ما عليهم نحو بنك معين أو دار تجارية معروفة حتى لا تضيع عليهم معاملة ما ، إذا يبيع بعض الذين يعملون في الحقل الوطني لا يهتمون بالوقت في قليل ولا كثير ، فأعمالهم تسير وفق ما يتيسر وبقدر ما تليحه الفرصة ، فقد تهبّ ساعة من ساعات التجلي نشتغل فيها ليل نهار ونقوم فيها بالواجب وأكثر منه ، ثم تهبّ علينا آونة فتور نترك فيها حتى أداء الحق للفروض غير مبالين بضياح وقته وفوات إبابه . فلو كنا نحسّ بالواجب إحساس أغنيائنا بقواعد المعاملات المالية لكننا أكثر مواظبة على العمل وأكبر إنتاجاً ونجاحاً منا الآن . ولو كان أغنيائنا أنفسهم يفكرون في مصالح الأمة بقدر ما يفكرون في مصالح معاملاتهم لكان لهم من مالههم ومن فكرهم حق معلوم دائم يؤدونه من تلقاء أنفسهم دون أن يحوجوا أحداً للمطالبة به أو لدعوتهم للاكتتاب به .

وظاهرة أخرى من آثار هذا النقص الذريع هي أن فئة من اخواننا تستطيع أن تنتج للحركة كل ما تطلبه منها ، ولكنها دائمة الاعتذار بشغل الوقت وضياح الذهن ، فإذا كان هناك ميدان تظهر فيه آثار هذا العمل للناس زال عنها ذلك الشغل ، وتجمع لديها الذهن ، أي أنها لا تستطيع أن تؤدي الواجب لنفسه إذا لم يكن هناك جو يبدو فيه عليها ويظهر أثره للناس .

ولقد بقيت بعض جهات البلاد بعيدة عن التطور الذي أصاب المغرب كله : لأن أحداً لا يريد أن يهاجر إليها ليصلحها ويقوم بشؤونها . إن المراكز ذات الظهور وذات الشفوف هي التي نطمح إليها ونريد أن نعمل فيها ، مع أن العمل واحد والتضحية من أجله واحدة ، وإنما هي حاجة في النفس تغطي عليها حتى لا تهتم بالواجب ولا تحس بالمفروض .

ولقد سمعنا من بعض رجال الحكومة المغربية شكاية عظيمة من الموظفين المغاربة الذين لا يريدون أن يشتغلوا في غير المدن ، وهي شكاية قد لا نغيرها الثقافتاً لأنها صادرة من جهة متهمة ، ولكن واجبنا أن نفكر في أسبابها ؛ إذ الحقيقة أن مصدرها موجود وهو ما نتحدث عنه في إثارة الراحة على الواجب ، وهو كما يشتكي المسؤولون في الحكومة المصرية من امتناع الموظفين عن الذهاب للبادية أو للمراكز البعيدة من القاهرة والاسكندرية ، مع أن من حق هذه المراكز أن تجد من أبناء الوطن من يتم بها ويوصل إليها النفع الذي لن يبلغها على يد غير مواطنيها .

إن عدم الاهتمام بالواجب هو الذي يفسد على عائلتنا تربية أبنائها وطمأنينة حياتها ، وهو الذي يفسد على ولاتنا مقدرتهم على تحمل المسؤولية والاضطلاع بالمهام ، وهو الذي يحول دون صحفنا ومجلاتنا من أن تسير إلى الأمام ، لأنها لا تجد أولئك الكتاب الذين يواظبون على أداء مهمة الكتابة المتقنة في الوقت المنشود ، وهي التي تحول بيننا وبين المشاركة في كثير من المظاهرات الثقافية أو العربية على الأقل ، وهي التي كثيراً ما تمس بصميم حركتنا فتؤخر نجاح عديد من أعمالها .

إن التفكير بالواجب وأدائه في وقته من الاسس الضرورية للقدرة على المواظبة والخلق ، وأنه مادام لم يتسرب في نفوسنا فنحن لا نستطيع أن نأتي الأعمال المبعثرة وغير خاضعة لترتيب مضبوط .

لقد شرع الاسلام الصلاة في أوقات معينة ، والصيام في شهر محدود ، والحج في أيام معدودات ، كل ذلك ليعلمنا التفكير بالواجب ويدربنا

على أدائه في موافقته التي لا تقبل التأخير ، ولكننا أضعنا الصلاة وألقينا الصيام وأهملنا كل ما يبعث في نفوسنا هذه الغاية التي قصد اليها الاسلام . ان الفكر وحده هو الذي يستطيع أن يصلح منا هذا الفساد ؛ لأنه امتاز به الانسان عن غيره من الحيوانات التي تخضع للوهم ، وعما عداها من الآلات التي تسير حسب ناموس أصم ، ولكن فكرنا اليوم قد غطته نشوة الراحة الكاذبة كما تغطي عقل السكران اكواب الخمر التي يحتسيها ، والمصيبة أننا لا نستريح بل ربما نكسل حتى عن التفكير في جلب وسائل الراحة وتنظيمها لأنها تتطلب منا مجهوداً عقلياً لسنا نريد أن نبذله .

اتنا لا نحب التعب ، بل اتنا نخاف منه قبل وقوعه ، فكلما حاولنا التفكير في موضوع ما لم نلبث أن تجبها حاسة الجبن ازاءه فنقلع عنه ونعمل كل ما في استطاعتنا الداخلية لتحويللنا عنه ، فكأن لنا من نفسنا باعثاً قوياً يصرفنا عن كل ما من شأنه أن يبعث في أعماقنا الشعور بالواجب أو الاهتمام به . ان آلتنا النفسية تشتغل كثيراً ولكن شغلها جميعه في تبرير كسلنا امام أنفسنا .

لقد لمت يوماً بعض الادباء عن عدم كتابته في الصحف مع ان في استطاعته ان يعبر عن كثير من الافكار الطيبة التي يشعر بها ، اتدري بماذا اجابني ؟ لقد قال لي : لماذا نطلع الاستعمار على افكارنا من بين ثنايا مقالاتنا فنصبح جواسيس على انفسنا ... أليس في هذا الجواب ما يعبر عن عناء في التفكير لتبرير الامتناع عن أداء الواجب ؟ ان كثيراً من الناس يخلطون الكسل بالمثل ويبررون قعاسهم عن القيام بالواجب بأنفه ما يتصوره انسان .

يتحدثون في الغرب كثيراً عن سياسة النعماء لأنها اذا خشيت الصائد سترت رأسها يحناحيها فلا تفعل إلا أن تفصح للصائد فرصة قبضها من أمام وهي مغطاة العينين ، وهو ما يصدق على كثير من أبناء قومنا ،

إنهم يعتقدون أن في حياتهم الدائبة على نظام خاص وضمن محيط خاص وعدم المبالاة بكل ما هو خارج عنها كل ما يمكن أن يحصل عليه المرء من سعادة وهناءة في هذه الحياة .

لقد أصبحت شجاعة المغاربة في الكفاح مضرب الأمثال ، ولكن كثيراً من شجعانهم يتأخرون عن القيام بما كان ينبغي منهم لا رهباً ولا رغباً ، ولكن لأنهم لا يقدرون الأشياء قدرها ، ولا يعرفون الواجب المفروض عليهم ، وإذا عرفوه لم يفكروا به الى حد ان يؤثر في نفوسهم وهم في منازلهم فرادى ما يؤثر فيهم جو الكفاح المسلح ودخان البارود .

لو كان هذا النقص خاصاً بأفراد الشعب لكان لنا سلوى في من يفكرون بالواجب من الطبقة الراقية او من النخبة المثقفة ، ولكنه داء عام شامل يتفاوت ابناء قومنا في درجة ما عندهم منه ولكنهم جميعاً به مصابون فإلى متى سنظل في هذه الحال ؟ وما اليوم الذي سنصلح فيه من ذات انفسنا فننعمرها بحب الواجب والتفكير به وشغل الوقت بأدائه ؟ متى نتسابق في القيام بما يتطلب منا الوطن وبنوه ؟ ومتى يعود للوقت في نفوسنا قيمة وللزمان اعتبار ؟ ومتى نعلم أن العمر قصير وأن أمده لا يكفي لأداء ما تتطلبه الأجيال المقبلة منا فضلاً عن أن ننقص منه بالتضييع والإهمال ؟

يجب أن نسأل أنفسنا في كل صباح : ماذا سنفعله اليوم لأمتنا ؟ ثم ننفي وكل هذا في أعمالنا الخاصة والعامة أداء الواجب وقضاء المفروض ، ثم متى عدنا في الليل الى فراشنا يجب أن نلقي نظرة على ماذا فعلنا مستعرضين أعمالنا اليومية محاسبين أنفسنا على كل ما يمكن أن يكون قد صدر منا من تقصير أو تفريط متسائلين : ماذا فعلناه اليوم لأمتنا ؟ إن التفكير بالواجب هو المنهج الوحيد لتكوين الشخصية المستقلة التي تعيش للمجموع وتحيا لخدمة الأمة .

الاستقرائية التفكير

إن الفكر الصحيح الذي تحتاجه الأمة ويمكنه ان ينقذها من مصائبها ، ليس هو تفكير الشارع الذي يبنى على اصول عادية تتلقاها كل يوم من مختلف الأوساط والهيئات التي لا ندرها ، ولكنه فكر الطبقة المتنورة التي تستطيع ان تقلب الأشياء على وجوها وتنفذ الى أعماقها .

إن الديموقراطية حسنة في كل شيء ، الا ان الأرستقراطية الفكرية شيء ضروري لتوجيه الأمة ، فهل عندنا لحد الآن هذه الأرستقراطية الفكرية ؟

لننظر الى ما يبدو عندنا من افكار وما ننتجه من آراء نجد أننا لحد الآن فقراء في هذه الناحية ، وأن منطق الشوارع ما يزال مسيطرأ علينا في كل اتجاهاتنا .

ان الفكر الرفيع هو الذي يستطيع التحرر من القيود التي تحيط به من جميع جهاته ويسمو في آفاق النظر العالي ليشرف على كل الأشياء من المحل الأرفع كما يعبر ابن سينا ؛ ثم ينفذ ببصيرته الحارقة إلى بواطن الأشياء فيستجليها ثم يقارنها بالظواهر ويستغرق في نظرتها الشاملة مجموع ذلك كله ، ليستغرق الفكرة التي يبديها للناس غضة يانعة غير مهم بالذين

لا يلقون لها بالاً أو بالذين يعتبرونها خارقة للمألوف أو خارجة عن حدود المعقول .

والمفكرون الذين هم من هذه الطبقة هم رسل الفكر للناس ؛ يمدون لهم سبيل النظر ويبعثون في نفوسهم روح الطموح ، ويستهلون في سبيل ذلك كله الصعب والذلول ، وهم الجديرون بالفكر وإن ادعى الناس مشاركتهم فيه ؛ لأن لكل أحد الحق في أن ينظر ويفكر ويبدى ما شاء من الآراء والنظريات ؛ ولكن النتيجة في النهاية دائماً هي فوز هؤلاء المتمازين الذين يحكم لهم الفكر نفسه باستحقاقهم وخدم لهم .

ولكن هؤلاء المباقرة لا يصلون لهذا الفوز إلا بعد عناء شديد ودهر مديد يقضونه في قلة فهم الجمهور لهم وعدم اعتناهم بشؤونهم ، وفي مقاومة الذين يخيم عليهم حوالى الشارع فلا يستطيعون إلا التفرغ من كل فكر رفيع جديداً كان أو قديماً لأنه يحول بينهم وبين اطمئنانهم على قداسة ما ألفوه وخطورة ما تعودوه .

إن أخطر ما يواجه هؤلاء المفكرون المتمازون هو منطق الشارع الذي يستولي على اذهان الغالبية المطلقة من الناس ؛ هذا المنطق الذي ليس من السهل اهماله وعدم الاعتداد به مع أنه ليس إلا مجموعة من النظريات التي تكونها أجيال مختلفة ، فيها الصحيح وفيها السقيم ، ولكن الناس يتلقفونها قضايا مسلمة دون نظر ولا امعان ، لأنهم سمعوها في طفولتهم وسمعوها في شبابهم وسمعوها وهم شيوخ محترمون ، فوقرت في نفوسهم كشيء مقدس لا سبيل إلى المساس به ولا إلى الدعوة لتحالفته . ويتغلغل منطق الشارع في الدين ، فيمزجه بالخرافة ويملؤه بالطفيليات ، فإذا حاولت النظر للدين بهذا الفكر الممتاز المرتفع عن الوسط المختلط ؛ هذا الفكر الذي ليس إلا نموذجاً للفرقان الذي وعد الله ببعثه في نفوس المتقين جبهتك تلك الاخلاط المتسربة ، فأصبحت تكافح أناساً يعتقدون في الدين الذي تريد إصلاحه ، ولكنهم لا يريدون منك ذلك الإصلاح ،

لأن الدين لم يعد في أعماقهم الا ما وجدوا عليه وسطهم وما شبّ معهم منذ أن كانوا أطفالاً ، فتنقلب الحقائق أمام أعينهم ويصبح فكرك الرفيع كفراً وإلحاداً وان لم يكن الا صميم الدين الذي باسمه يناضلون .

ويدخل منطق الشارع في الاقتصاد فيحول العمل الفردي الذي تقصد به الفكرة الصالحة مادة من مواد التعاون الشعبي وجزءاً من المجهود العام الذي يعيش به الفرد ولكن ليمتد به الاستمرار الحق للأمة - الى امتلاك شخصي يرمي لاستغلال التراث الوطني لفائدة فرد واحد ولو كان على ظهر المجموع ؛ وينقلب المال الذي هو وسيلة للحياة لا ينبغي ان يستعمل في غير ما وضع له غاية تضحي في سبيلها كل المقدسات وترتكب من أجلها سائر الحيات . فاذا وقف الفكر الممتاز يدعو الناس للعدل ورد الشيء لنصابه الطبيعي عاد شاذاً ينقم على المجتمع من أجل يؤسه أو يحمل أفكاراً هدامة ليس من صالح المجتمع وجودها لأن الشارع لم يتعود غير منطق الأخذ والعطاء طبقاً لتطاحن الافراد وتنافس الجماعات .

ويدخل المنطق العامي في مسائل الإصلاح والتجديد ، فيحول الاوضاع عن مواطنها ، ويسمي الاشياء بغير أسمائها ، ويكون في الجمهور فوضى التبديل الذي لا يستند لمنطق غير ما توحى به محاكاة الآخرين ، وينقلب ذلك كله الى ما سماه صديقنا حصار رحمه الله بتجديد التقليد ، أي بالعدول عما ألفناه الى ما ألفه غيرنا ، لأن منطق الشارع لا يهتم بأكثر من ان يكون الشيء الذي سنتحلله جديداً بالنسبة الى وسطنا ولو كان رجوعاً الى القهقري وابتعاداً عما ننشده من تطور مفيد وإصلاح متين . وهنا يجد الفكر أيضاً مشقة عظيمة في إقناع الذين يريدون التجديد بأن ما يتحلونه ليس الا رجعية بالية او شرراً منها .

وقل مثل هذا في الادب وفي الفن ، لأن طفيليات الحياة تدخل في كل الحدائق التي يغرسها الانسان ، وليس الا البستانيون المهرة الذين يستطيعون التوقي منها وحماية غروسم من آفاتها .

يظن كثير من المخلصين نه ليس من الصالح أن ننبه الأمة الى مواطن النقص فيها ، لان ذلك يكون عندها استياء ربما أضر بها أو بإيمانها ، او ربما أضر حتى بمحاولة اصلاح النقص الذي عندها . ولكنني أعتقد على العكس من ذلك أن الامة يجب أن تخاطب في كل شؤونها بكامل الصراحة وبكل بيان ، وأنا واثق من أن الامة تستطيع أن تفهم الذين يصارحونها بالحقائق اكثر مما تفهم غيرهم وان منطق الشارع مها تغلب قليلا فإن الفكر اترفع في النهاية هو الذي يفوز .

وستكلم في فصل ثالث على ضرورة تعميم التفكير ، ثم على الفكر العام وكيف يتكون وكيف يشتغل ، ولكننا الآن نعتقد أن ذلك كله ليس الا وسائل لتسهيل القبول للأفكار العالية التي لا تلهم عادة الا للممتازين من الرجال .

وإذا أردنا ان نكون من نفوسنا هذه الطبقة الرفيعة من جهة الفكر وجب علينا أن نتعود التحرر تدريجياً من منطق الشوارع ، والترفع قليلاً عن التأثير بواقعية الحياة . يجب أن نخرق السدود التي بنتها أمام عقولنا أجيال غطى عليها الظلام أمداً طويلاً ، فتعودت أن لا تحس بالنور إلا غشيت أبصارها ، وأن تعمل على إنتاج أرفع مما يتطلبه رجل الشارع لأن تكوين النخبة المفكرة في الأمة ضروري لتعليم الجمهور عادة التفكير الضرورية للرفع من شأنه .

وإن اهتمامنا الأول يجب أن يكون بتوجيه الشباب المثقف أو الذي يتقشف ، لنربي في نفسه عادة النظر والبحث وقاعدة الدراسة العميقة والتفكير السليم .

إن شبابنا جائع غرثان ، وإن ما يتغذى به الآن هو ما يكتبه غيرنا من الغربيين ، وإنه ليقف أمامه موقف الحيران التائه الذي يدفعه الجوع ليلتهم ما يحده أمامه دون فحص ولا تدقيق ، وقد لا يكون في ذلك الغذاء بألوانه المختلفة من بأس ؛ ولكن بشرط أن ينهضم ويصبح جزءاً

من ذات الشباب يقويه على الحياة وعلى النمو ، ولا يتسنى ذلك الهضم إلا إذا وجه الشباب نحو الثقة بنفسه ، والايمان بأن الثقافة ليست شيئاً مسلماً يأخذه المرء دون أن ينظر فيه أو يعرضه على محكّ البحث ، بل إن المثقف الحقيقي هو الذي يستطيع أن يفرّق بين وسائل العلم التي يستعملها غيره وبين النتائج التي يصل إليها .

إن حاضرتنا العلمي أفقر من أن يسدّ حاجة شبابنا ، وحاضرتنا الفكري أضعف من أن يواجه الأفكار المتعددة التي تفتح معارضها أمام عين الطالب النشيط ، ولكن لنا مع ذلك الحقّ في أن نوجه باسم الفكر الحر الانساني هذه النصيحة العربية الغالية : « أنظر وفكر ولا تقلد » . إن هذا الشعار الذي فتح للعرب في أيام حضارتهم الأولى آفاقاً عالية هو وحده الجدير بأن يخلق من شبابنا نخبة تخطّ لنفسها طريق الاختيار وسبيل الامتحان لما يقرأونه أو يشاهدونه .

يجب أن يتكوّن بيننا التفكير الرفيع الذي ليس بالمرئجل ولا بالعامي . وأن نتمرن على قبوله متى ظهر ، ونفسح المجال لأصحابه ، ولكن يجب أن نكون قادرين على تمييزه حقيقة من بين مختلف النظريات المعارضة المرتبلة التي تلقاها من وراء الشوارع في المشرق والمغرب ، وننقلها للناس على انها شيء جديد يصلح من حالهم ويرفع من شأنهم . ان للأرستقراطية الفكرية طابعها الممتاز وهو اليقين والحرارة والبناء .

تعميم التفكير

كان فولتير يقول : « اذا أردت انهاض شعب فعلمه كيف يفكر » . وهذه حقيقة ناصعة كان للاخذ بها فضل الحياة التي دخلتها اوربا وأميركا ؛ اذ الى تعميم الفكر بين سائر طبقات الامة يرجع السر في بروز التوابغ الافذاذ الذين لا يفتأون يعبرون عن رغبات الشعب وتوجيهه الوجهة الصحيحة ؛ كما يرجع اليه السر في مقدرة الامة على اختيار حكامها ومثليها ، وجرأتها على توجيههم بدورها في الوجهة الحقيقية التي تشدها . وهكذا حصل تجاوب كبير بين رجال الحكم وبين رجال الشعب امكن للاخيرين معه ان ينتقدوا الاولين بمختلف الوسائل ، كما امكن للاولين ان يراعوا عواطف الاخيرين ويعملوا لارضائهم لأن كلا من الفريقين اخذ يشعر بأن القوة التي يملكها الحاكم ليست مستمدة الا من القوة الكامنة في الشعب ، وبهذه الروح امتازت الديموقراطية الغربية التي تجمل ارادة الشعب الواعية الاساس الاولى لحكومتها .

وحدث بعد ذلك لاسباب عديدة لا نريد ان نستطرد اليها أن تكونت في بعض الجهات ردود فعل ضد هذه الفكرة التي تعمم في أفراد الشعب المقدرة على النظر والاهتمام بشؤونه ومشاركته في حكم نفسه بنفسه ،

اتتهت ببروز الفكرة النازية التي هي على أتم ما يكون من التناقض مع المبدأ الذي أومأنا اليه . فلقد صرح هتلر في انجيله (كفاحي) بأنه «يجب أن تنسى الشعوب عادة التفكير ويتركوا للزعماء ورجال الحكم أن يفكروا لهم» ، وأن خير وسيلة لذلك هي فرض الرقابة على الصحف والمطبوعات . وهكذا تكونت الجحيم النازية السقي رأينا نتيجتها في استبداد هتلر بقيادة الشعب الألماني نحو مصير بائس ونهاية مؤلة .

ولست هاتان النظريتان في الواقع إلا انعكاساً لمختلف الصور التي ظهرت بها أحداث التاريخ في كل العالم ، وليست حرية التفكير في أنبائها الا مسألة الحقيقة التي تظل تسعى في كل عصر للبروز من بين الاستار التي يحاول الانتفاعيون استمرار انسداها ، وكلما خرقت جانباً منها عاد أولئك المغرضون يسعون بكل قواهم لسده ثانياً ، ولكن الحرية تعمل وتقاوم حتى تنتهي بالفوز في سائر معاركها .

ونحن كأمة لها من تاريخها وتقاليدها الموروثة في الجاهلية والاسلام ما يجعلها بطبيعتها في صف الحرية لا يمكننا ان نعتبر المبادئ النازية وما إليها الا مسخاً كاملاً لروح الانسان الذي أعده الله ليتحمل مسؤولية عمارة هذه الارض واصلاحها ، ولذلك أرسله حراً مختاراً يشق طريقه بوسائل الفكر والارادة والعمل .

ولقد انعكست الفكرتان معاً في تاريخنا القومي والملي ، فانتشر التفكير في أوساطنا وعم سائر طبقاتنا يوم كانت تعاليم القرآن هي التي تهدينا الى السبيل وتسيرنا فيما نريده من أعمال ، ولكن تكونت فينا أيضاً أنواع من النازية في صور مختلفة ، فوجد بيننا دعاة للجمود وأنصار للتقليد ومحتكرون للفكر والمعرفة ينشرون بين العامة من قومنا أنهم لا يستطيعون ان يتدخلوا فيما لا يعينهم من المسائل التي يجب ان تظل مقصورة على الشيوخ الروحيين أو الرؤساء الماديين الذين يستطيعون فهمها وادراكها والبت فيها . وهكذا استطاع هؤلاء القوم عن طريق التخدير والتمويه أن ينزعوا من

الاجلبية الساحقة من قومنا أحسن مآلدهم وأغلاه وهو الفكر ، فأصبحوا يعتقدون أن واجب المريد أن يكون أمام شيخه كالميت بين يدي غاسله ، بل أصبحوا يشاهدون ما تنكره قلوبهم ويعملون معارضة لدينهم ، ومع ذلك يقبلونه بتسليم واذعان ، لأنه صادر من شخص يعتقدون فيه الولاية والصلاح ولو كان بحكم مخالفته للعقل والدين منها براء . ولكي يقدر هؤلاء القوم على الاستمرار في تنويم الامة واستغلالها اخذوا يخضعون هم الآخرون للطبقة الحاكمة يتعلقونها ويضفون عليها أمام الشعب من صنوف القداسة وضروب الاكبار ما يزين كل أعمالها ويجعل الامة ترضى بها وبأحكامها ولو كانت عبارة عن الاستعباد الديني والاستبداد الغاشم ، فضاعت بذلك كله حاسة الفرقان القيم من أبناء قومنا ، واختلطت عليهم مقاييس الاحكام ولم يعد نظرهم للأشياء الا باعتبار من تصدر عنهم ، اى انهم أصبحوا يقيسون الحق بالرجال عوضاً عن أن يقيسوا الرجال بالحق . وتكونت في الوطن فورة من الاجواء الغيبية التي أصبحت ازاءها الحقيقة شيئاً غير مذكور ، ولم يعد للشهادة والحس من اعتبار في نفوس اخواننا ولا في عقولهم ، لان كل ملموس ومحسوس يتحول في هذا العالم المتنوم مدخلاً لاسرار خفية وأحوال غيبية لا يستطيع ادراكها الشعب ورجاله ، ولو كانوا من أعلم الناس واذكاهم ، وانما يعرفها الذين سمح لهم ضميرهم الميت ان يسخروا لصالحهم الشعوب ويخضعوا لاغراضهم الافراد ، وهكذا نستطيع ان نفهم كيف يقوى رجل مثل «ابي حمارة» - وهو في مقامه الاجتماعي احقر من ان يعتبر - على قيادة جمهرة كبيرة من الخلق ويشعلها ثورة هائلة تكاد تقضي على الاخضر واليابس وتهلك الحرث والنسل ، لان شخصه وحمارته لم تكونا امام الجمهور المغربي عين ما يرون او ما يسمعون ، ولكنها روحية غيبية لا تتقحمها العيون ولا تحس بها الاجسام .

إن هذه العقلية التي استولت على الشعب باسم الدين ما تزال قائمة

في نفسه ، وإن فئة من المفرضين اليوم او غداً ليستطيعون أن يحولوها الى «بادئ هدامة او آراء ليست أرفع من آراء أبي حمارة وشبهه ، لأنه ما دام التفكير قد حذف من الحساب فكل شيء يمكن أن يقع ، وكل مبدأ تضيي عليه ألوان القداسة وأصباغ التمجيد يمكن ان يقبل ؛ وكل قائد يأكل ضميره كما أكله الآخرون يستطيع ان يحول هذه الامة الى شعب يقاتل في سبيل الطاغوت ويجاهد في سبيل البهتان ، ولذلك فإن أول ما يجب عمله لصالح أمتنا هو الأخذ بيد أفرادها حتى يتعلموا التفكير أي حتى يكشفوا عن عقولهم تلك الحجب الكثيفة التي أضفتها عليهم أجيالنا المظلمة ويتحرروا من كل صنم عبوده أو يمكن أن يعبدوه . ومن الحق ان نعترف بأن للحركة السلفية التي علمت فجر نهضتنا فضلاً عظيماً في ازاحة كثير من هذه الحجب ، وفي توجيه العقول الى النظر والبحث ، وفي الثورة على عديد من الخرافات ورجالها ، ولكن ما وصلنا اليه من حب النظر ليس الا جزءاً مما يتطلبه الفكر الحر منا ، وما دمنا قد وجدنا أثراً نافعاً للدعوة للتحرر فيجب أن نمضي فيها ونعمل لها .

وإن أهم ناحية يجب أن يتجه اليها اهتمامنا هي تعليم الأمة حقائق الاشياء المقدسة في نظرها ، ان قومنا يحبون الشجاعة ويعجبون بها ولكن يجب أن يعرفوا ما هي الشجاعة ؟ انهم يحسبون انها بذل النفس في أي معركة سيقوا اليها ، مع أنها ليست الا حب التضحية في سبيل المثال ومن أجل العقيدة ، فالاستبسال الذي يقع بمجرد العادة في أي ظرف كان ليس من الشجاعة في شيء . وإنهم كذلك يحبون الكرم ويتمدحون به ، ولكنهم كثيراً ما يحسبونه في بذل المال حيثما تيسر فهم يصرفون ثروتهم في حفلات ضخمة ، وأعراس فخمة ، ومواسم ليس لها من قيمة ولا فائدة ، وقد يقترون على أنفسهم وعلى ذريتهم ليدتخروا ما يظهرون به في هذه المناسبات بمظهر الكرماء الباذين ، فيجب أن يتعلموا التفكير في حقيقة

الكرم ، وأن يعرفوا أن بذل المال لا يقصد بذاته ؛ وإنما يقصد لما يحدته من أثر في إسعاف البائسين وإغاثة المهوفين وتعليم الجاهلين وإنعاش الأعمال القومية النافعة .

وإن قومنا اليوم يتطلبون الحرية ، فيجب أن يتعلموا التفكير في معانيها ؛ فليست الحرية أن يفعل الانسان كل ما يشاء وبأني كل ما يريد ، ولكنها في أن يعد نفسه لمبدأ صحيح وعقيدة ثابتة ويعمل لها ويكافح من أجل تحقيقها ويرعاها في سلوكه وأعماله وتفكيره بما تشتمل عليه من تفاصيل وما يحيط بها من جوانب .

إن الأمة التي تعناد التفكير هي التي تستطيع أن تفرق بين الدعوات الصالحة وغيرها ، وهي التي تقوى على أن تقاوم من أجل نظام خاص وأسلوب في الحياة مختار ، وهي التي تستحق أن تفرض على حكامها وقادتها الاستقامة في القول ، والعدل في الحكم والإخلاص في الرأي ، والإتقان في العمل والتنفيذ ؛ ومن وسطها هذا يتخرج الأفاضل من النبغاء الذين يصبحون في واقع الأمر المظهر الصادق لقومهم والترجمة الصحيحة لرأيهم .

وإن الأمة التي تفكر وتنتج نبغاء التفكير هي الأمة التي تستطيع أن تكون التجارب الديمقراطية بين الحاكم والمحكوم والانسجام الكامن في علاقة كل منهما بالآخر لأن الفكر هو الميزان القسط ؛ وبذلك فهو وحده الذي يقدر على حفظ التوازن بين عناصر الشعب ، ويقضي على كل فارق اصطناعي بين طبقاته .

إن تعمم التفكير في الأمة هو سبيل نهوضها وتحريرها .

سِرَّةُ التَّفْكِيرِ

وإذا كنا نريد أن نعمم عادة التفكير بين سائر أفراد الشعب فيجب قبل كل شيء أن نعوّد أنفسنا على قبول مبدأ حرية التفكير .

إن الفكر حر لا يستطيع أحد أن يقبده ، ولم يجعل الله لأحد سلطاناً على حركة الانسان الداخلية ، هكذا تعود الناس أن يقولوا ، ولكن هذه الحرية التي يحمدهون الله عليها لا قيمة لها إذا لم يكن لها الحق في أن تظهر للناس ، أي في أن نعطي لصاحبها حق التظاهر بما يعنّ له من فكر ، والإعراب عما يخطر بباله من رأي . إن عدم الإعراب عن أفكارنا من أهم أسباب خنق هذه الأفكار ، وإذن فهو من أعظم وسائل الغصب لحرية التفكير ، وإن الخاصة من ذوي الفكر أنفسهم لا يجدون متعة بأفكارهم إذا لم يسمح لهم بالإعراب عنها ، بل قصارى حالهم أن يتعودوا الكبت الذي يفقدهم تدريجياً عادة النظر بما يستصحبها من آلام وأكدار .

إن هناك طبقة من الناس تستطيع أن تضحي بالنفيس والغالي لكي تعبر عن رأيها ؛ ولقد روى لنا التاريخ ما أكده العصر الحاضر من استعداد الكثير لتقديم نفوسهم في سبيل الآراء التي يؤمنون بها ، ولكن

هذه الطبقة مها تكن قوية فهي قليلة بالنسبة للغالبية الساحقة من العوام الذين يهمهم شأن علمهم اليومي أكثر مما يهمهم التمتع بالقدرة على التعبير عن أفكارهم ، ولكن هذه الطبقة نفسها لا تبخل بفكرها وبالإعراب عنه إذا عرفت أنها في مأمن من كل أذى يصيبها في نفسها أو مالها .
إني لا أريد أن أتحدث في هذا الفصل عن الاضطهاد الحكومي لحرية القول وحرية الفكر ، لأن هذه الفصول لا تتناول إلا بصفة عرضية ما تفعله الحكومة ، ولكنني أريد أن أتناول حظنا في مسؤولية الكبت لحرية التفكير عند الآخرين .

لقد لاحظ « جان بيوري » في كتابه عن حرية الفكر : أن الكسل العقلي الذي يعمّ السواد يمنهم من حب المعارضة إلا بمقدار ، ولذلك نجد رجل الشارع يعيش (في عالم عقلي) خاص به يتكوّن من معتقدات سبق التسليم بها دون جدال أو نقاش فارتبطت بأعمقه ارتباطاً نفسياً لم يقبل معه أي طعن أو نقد . وقبول فكرة جديدة لذلك الرجل معناه إعادة تنسيق عالمه العقلي من جديد ، وتلك عملية تتطلب مجهوداً ومشقة لأن فيها كثيراً من الهدم ومن البناء ، فإذا أضفنا إلى هذا ما توارثناه من الخوف والحذر من كل جديد عرفنا كيف أن السواد الأعظم يعتبر في كل فكرة جديدة خطراً عظيماً على وجوده الخاص أو على وجود المجتمع الذي يحياه .

أن هذه الملاحظات التي أبدتها الكاتبة الانكليزية تنطبق كامل الانطباق على الطبقة التي يصعب عليها أن ترى كل محاولة لتغيير ما ألفته من عادات وما ارتضته من أفكار ، ولذلك فهي تضطرب إلى حدّ الثورة أحياناً كلما سمعت انتقاداً لاذعاً أو فكراً جديداً ، ولا سيما إذا كان هذا النقد راجعاً للنظام الاجتماعي أو ما يرتبط به من بعض الأسس التي يظن أن لها أصلاً دينياً مثلاً .

أن ضيق الأفق عند هذه الطبقة يجعلها ترمي كل من يحاول البحث

في هذه المسائل بالطمع في دينه او بالخروج عن مجتمعه ، وان في عداد هذه الطبقة قسماً من المثقفين الذين كان يجب ان يمدوا لحاسة النقد عند اخوانهم عوضاً عن ان يتخوفوا منها .

إن حاسة الخوف التي لاحظها « جان بيوري » هي التي تعمل عملها في طبقة المثقفين او الذين لهم جاه في وسطنا ؛ فهذه الفئة تعتقد ان في كل تطور فكري جديد مانعاً من استمرارها في مركزها او حائلاً بينها وبين ما ترمي اليه من غاية ذاتية او عامة ، ولذلك فهي لا ترى فائدة في بروز مفكرين جدد وافكار جديدة من شأنها ان تغير الواقع او تهدم السابق ، ومع ان هذه التخوفات ليست حتمية فإنها تعمل عملها في حملنا على التقزز من آراء المخالفين ونبذهم .

وإذا اضفنا إلى هذا حاسة المحافظة التي تكيف في نفوس قومنا الرغبة في متابعة ما ورثوه عن اسلافهم واستمرار بعض ما يودون بقاءه محترماً بكل اخلاص - عرفنا كثيراً من الدوافع التي تبعث على مقاومة كل فكرة تدعو للتجديد في شؤون الأسرة ونظام الزواج وفي مسائل الضرائب والملكية الزراعية .

ولكن تبديل الحال يتوقف على توير الرأي العام بالنظريات الجديدة ، وهذا بالطبع يستدعي وجود اشخاص يتقدمون للدقد الصريح والحديث الواضح عن كل مسائلنا الداخلية ، فيضعون على محكّ البحث والنقد كل ما لدينا من نظام في المأكل والمشرب والملبس ، وما عندنا من نظريات في الحياة وتقاصيلها و«شعبها» ، وما نريد ان نتحلّه من غيرنا من افكار او من مبادئ . إن هذا العرض الصريح يفسح المجال للبحث والمناقشة والجدل من طرف كل المغاربة ، وهذا ما يستدعي منا قبل كل شيء ان نستعدّ لتوسيع افقنا وجعل صدرنا منفتحاً لقبول كل نقد يوجه الينا ومناقشته بالأساليب المنطقية النزينة وتححررنا من الطبيعة التي اورثتنا إياها اجيال الكبت والاضطهاد للأفكار

لقد أوضح سقراط - في دفاعه - قيمة المناقشة وفائدتها الاجتماعية وقال : « إن الحياة لا تستحق الاعتبار إذا لم تقوم بأنواع الحوار » ؛ كما أن ملتون بيّن ضرورة الجدل لتقدم المعرفة . وجعل الإسلام النظر شرطاً في المعرفة التي هي أول واجب على المكلف ، ومعنى ذلك أنه لم يجعل في الأرض ولا في السماء منطقة محرّماً على الفكر أن يدخلها بكل حرّية وإخلاص .

إن الأجيال المظلمة التي مرّت علينا نزعّت منا كل الحقوق التي خولّنا الله إياها ، وحرمتنا من نعمة الفكر التي هي أساس الحياة السعيدة ، وهكذا فقدنا حاسة النقد والإنكار وأصبحنا نستصعب وجودها عند البعض منا ؛ إن التقرّز الذي نحسّ به عندما يوجّه إلينا أحد نقداً ما ، أو الامتناع الذي نشعر به عندما نقرأ أفكاراً مبيّنة لأفكارنا - إن ذلك كله دليل على الاضطهاد العظيم الذي وجدته الحرية في بلادنا سواء من ذوي الأمر المتسبين للدين أو من ذوي الثروة والجاه ، لأنّ الذين يألفون رؤية المناظر البشعة يعتادونها فلا تنكرها أبصارهم بل ربما طلبوها عند فقدانها ، كذلك الذين يتعوّدون النفاق ينتهون بنسيان نفاقهم ، أي يصبح ما يتظاهرون به جزءاً من أفكارهم ومبادئهم .

فيجب أن نتحرر من آثار الاضطهاد السابق في نفوسنا ومن آثار النفاق التي تسيطر علينا ، ونسمح لغيرنا بإبداء آرائهم حرّة طليقة ولو كانت ضدنا . إنه لا ضرر في أن يصرح الكل بما يعتقد ، إن العصمة لا تتأتى لغير الأنبياء ، ولذلك فالأفكار التي نعرضها يمكن أن تكون مجالاً للنظر من الجميع ، وقد يعطون من آرائهم ما يصحح أغلاطنا ، وإنه مهما كانت للأفكار التي ادافع عنها من قيمة فإن مبدأ الحرية يجب أن يعلو عليها ، وقد أجد من نفسي صعوبة لقبول الانتقاد المر من الآخرين ، ولكن يجب أن أتعوّد على ذلك ويجب أن لا يصدمني حتى يمنعني من الاستمرار في التفكير

إن الذين ينشرون المبادئ في الناس يجب أن يكونوا موضع القدوة للجميع ، ولذلك يجب أن يأخذوا أنفسهم تدريجياً بتحمل الانتقادات وقبول الأفكار المختلفة ، ولكن ينبغي ان يروا في هذه الحرية ، التي يعطونها للغير الثمن الوحيد لنجاح الأفكار التي يفرسونها .

إنه لا يكفي أن نطالب الحكومة بالحریات العامة ، بل يجب أن نعطيها نحن قبل ذلك لأنفسنا ، إن اضطهاد الحريات الفكرية لا يظهر في مظهر الكبت الاداري بأنواعه فقط ، ولكن له مظاهر من أنفسنا نحن . إن كلمة الاستهزاء التي نلقيها جزافاً ، حينما نقرأ فكرة ، أو مجابهة الفرد الذي يعرض علينا رأيه بها كثيراً ما تكون من أشد أنواع الاضطهاد الفكري ، خصوصاً في وسط لا يتق بنفسه مثل سطنا .

يجب أن نشجع الكتاب والمفكرين في بلادنا أكثر مما ننتقدهم ، إنهم بمثابة الأطفال الذين يستفيدون من التنويه بينما يكون في نفوسهم لإنكار الشديد عقد نقص صعبة العلاج . إن الحرية كسائر الأشياء الحبيبة محاطة بكثير من المكاره ، وهي إما أن تكون كذلك أو لن تكون .

يجب أن نخلق الجو الذي يسمح لكل بإبداء رأيه ، وأن نضع أصبع الأمة على مواطن ضعفها لتلاحظ ما ينقصها ، ثم يجب أن نشجعها بعد ذلك على التصريح بما تفكر به ، ونعمل على أن نعطيها الوسائل التي تساعدنا على التفكير والصدع به ، إن خجل الكثيرين يحول بينهم وبين إبداء آرائهم ، فيجب أن نساعدهم على التحرر من قيودهم ، ويجب أن لا نشترط كثيراً من البلاغة ولا من البيان ، لأن مهمتنا قبل كل شيء أن نكون الفكر الذي يمكن أن يقول ، ومتى تكون فإنه سيعبر عن نفسه بأي لسان .

إن الكلام لفي انقواء وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

التحرر الفكري

إن الذين يطالبون بحرية التفكير لغيرهم يجب ان يكونوا هم متحررين أولاً .

إن المذهب العقلي انتصر في العالم انتصاراً لا مثيل له ؛ وذلك بفضل الجهود التي بذلها رسل الفكر والتحرير والتضحيات التي قدموها في سبيل مثلهم ، أما نحن فما تزال نزرع في شق القيود التي لا نشعر حتى بضرورة التحرر من الكثير منها . ان نخبتنا ما تزال تحكم بمقتضى المعلومات التي توارثتها او تناقلت اليها من حيث تعلم ومن حيث لا تدري ، وهي لم ترد بعد أن تلتفت الى العقل لتجعله حكماً مطلقاً في رغباتها . لقد ألف الناس متى تكلموا عن الحرية ان يتحدثوا عنها كحق طبيعي ؛ بذلك أيدها خيرة المفكرين عندنا ؛ وبذلك أيدها خيرة المفكرين في الغرب ، ولكن الحقيقة ان الاقتصار في الاستدلال على الحق الطبيعي خطر على الحرية من حيث هي ، وهو يجر الى ما من شأنه ان يمنع من تعميم التفكير .

ولكي أوضح ما اقصد يجب ان أبين ما يراد من الحق الطبيعي ، انه الحق الذي يستمدّه الانسان من الطبيعة ؛ أي من الغريزة التي ولد عليها ،

فهو حق ولد متمتعاً به ؛ وبمقتضى ذلك يجب ان يظل محافظاً عليه ، مثل ذلك حق حماية ذاته من كل أذى يلحقها ، وحق حماية قدرته على ان يتناسل وينمو ، فهذان أمران طبيعيان يعترف بهما كل قانون ولا يتجرأ أحد على انكارهما ، ولكن طبيعتها تجعلها متعلقين بتصرفات الناس وسلوكهم ، فوجب أن يحافظ لكل من الناس على نصيبه منها ، ولذلك قضت التشريعات المختلفة بتحديدهما على حسب ما تقتضيه مصلحة المجموع ؛ فلم يبح للمحتاج ان يسرق ، ولا للشخص ان يتناسل بغير الزواج الشرعي المقيد في كل بلد بقوانين تختلف أحياناً ولكنها تجمع على ضرورة المحافظة على خلق العائلة ، فلو وضعنا حرية التفكير في عداد الحقوق الطبيعية لكان من المتيسر ان نقول بإمكانية تحديدها بخلاف القيود التي تحد بها الحقوق الطبيعية ، مع ان هناك فارقاً كبيراً ؛ لأن حماية الذات امر يشمل كل أفراد البشر بينما لا تشمل حماية التفكير الا الذين يخرجون على الآراء السائدة ، أي الذين يأتون بأفكار جديدة بالنسبة للمجتمع الذي يعيشون فيه ، وهؤلاء يكونون أقلية ضئيلة في العصور والأمكنة بالنسبة للأغلبية التي تطمئن عادة الى ما ألفته من نظراتها . فمصلحة التجدد والابتكار للدعوات والاهتمام بمصالح الجماعة كل ذلك يقضي بأن تعتبر حرية التفكير حقاً عقلياً ، لا يجوز ان يحد بما تحد به الحقوق المستمدة من الطبيعة وحدها ؛ وان مواجهة هذا الحق من الجانِب العقلي لمن الصعوبة بكان ، لذلك ظل موضوع اعتراض من طرف كثير من المفكرين الغربيين حتى في أزهر عصور الانتصار للمذهب العقلي .

إنه لمن السهل الاعتراض بأن الذين يتحررون أكثر من الواجب قد يأتون بأفكار من الصالح كبتها لأنها تحدث من الضرر بالمجتمع اكثر مما تحدثه سرقة سارق او خطيئة زان ، ولكن الحقيقة بعكس هذا ، لأن الأفكار يمكن أن تقاومها الافكار ، والقول يدفعه القول ، فليس من الضروري ان تستعمل القوة لكم أقواه الناس ، إن كل الأفكار التي تبتكر

تظهر غريبة لأول وهلة ، ولكنها إذا استطاعت الصمود لمقاومة خصومها والانتشار في وسط واع تصبح مألوفاً ومعترفاً بها ، وقد تؤدي لمصالح عظيمة وتطورات جليلة ، والوسط الذي يمنع المفكرين من أن يظهروا بأرائهم يظل دائم الجود غير قابل للتطور ولا للارتقاء .

إن اصطلاح المذهب العقلي يثير في الذهن ما كان بأوروبا من كفاح بين رجال الدين وبين إصرار العقل على أن يكون له السلطان المطلق في عالم الفكر وبذلك فهو يقابل المذهب الديني عند الغرب ، ولكننا نحن يجب أن نتثبت دائماً حيناً ندرس المذاهب العقلية الغربية ؛ فلم تكن كلها في الواقع موجهة إلا ضد الذين يتحكمون في العقل بأمر الدين ؛ ويمنعون الناس من النظر والاستدلال . إن الإسلام دين العقل كما أنه دين القلب ؛ ولذلك فقد قضى من أول وهلة على كل أنواع السيطرة الكهنوتية ؛ كما أن علماءه اعتبروا حماية الفكر من الأسس التي أجمعت عليها الملل والنحل ، وإن الدين في نظرنا غني بحججه العقلية وهداياته القلبية عن أن يحاول الوقوف في صف الذين يضطهدون الفكر أو يحولون دون تنوير العقول ؛ إن تاريخ الحضارة العربية مليء بالجهود الجبارة التي بذلها العلماء للتوفيق بين العلم والدين ، وإن السلاح الوحيد الذي استعمله أولئك الأبطال لم يكن إلا العقل وما يهدي إليه من أصرار في الوجود ، ولذلك لا نرى من بأس في أن تؤيد المذهب العقلي في مواطن عديدة ومن بينها حرية التفكير .

إن استعمال العقل في ميدان التفكير هو الذي يفتح أمامنا الآفاق الواسعة لدراسة ما تتناقله من أنباء وشائعات وتقاليد وعادات ، فيها الحسن وفيها القبيح ، فيها الغث وفيها السمين ، إن كل هذه الأشياء تكون البضاعة الفكرية التي نملكها ، ولكن أغلب الناس يعرفون أن جزءاً قليلاً جداً من هذه الأفكار التي يتحلونها والمعلومات التي ينقلونها هي ملكهم الخاص ، لأن أكثر ما يمر بنا يومياً من الأفكار والنظريات نقبسها من غيرنا جاهزة

كاملة ، ومن السهل أن يسأل كل منا نفسه عن كثير من المعلومات التي يعرفها من أين جاءت ؟ ومن الذي ألهمه إياها ؟ إننا نعرف أن هنالك مدينة تسمى باريس وأخرى لندن ؛ ولكن الذين وصلوا لهاتين المدينتين قائلون بالنسبة لعدد الذين يعرفونها ، وليس من حقنا أن نكلف الناس عدم الاعتقاد في وجود باريس أو لندن إلا بعد الوقوف عليهما ، بل يكفي أن نعرف أن هذا الوقوف متيسر لمن شاء ، وأن يعلم كل واحد أن في استطاعته أن يتأكد بنفسه من وجودهما . ولكن الآراء والمرويات ليست كلها من هذا القبيل ، بل إن منها ما ليس في متناول الحس أن يدركه ؛ ولا في إمكان العقل أن يحققه ؛ ومع ذلك تتقبله الجماعة وتصدق له لا شيء إلا لأنها سمعته كذلك وتناقلته من جهات كثيرة لا تدرها .

إننا كثيراً ما نسمع في أوساطنا أن هنالك داراً في الحي المعين مسدودة لأن بها أرواحاً خبيثة تمنع الساكنين من الإقامة فيها ؛ وإنه لمن السهل أن نتأكد من وجود هذه الدار في المكان المعين ومن وجودها مسدودة ، ولكن ليس في متناولنا أن نتأكد من وجود هذه الأرواح الخبيثة بها ؛ ومع ذلك فمن الصعب أن نقنع عامة الناس ببطلان ما تناقلته الشائعات وصدقته الجماهير ؛ وهذه هي المشكلة الكبيرة التي تواجه حرية التفكير ؛ لأن الفكر الجامد من هذه الأشياء يتكوّن وبها يتغذى . إن أول مهاتنا لخدمة الفكر وتعميمه هو الدرس الشامل لحالة مجتمعتنا وما فيه من خرافات وعادات ، ودعوة الشعب لأن يعيد نظره فيها وتوجيه فكره لأن يقف عندها موقف الدارس المحقق ، مستمداً من بصيص النور الذي لم تغطه الاوهام في عقله ؛ وبذلك يمكنه ان يقتنع بضرورة هدم كثير من الافكار التي تسم وسطه والمعلومات التي تجعل جهله مركباً والعادات التي تحول بينه وبين التطور في اتجاه تقدمي سعيد .

ولكن لا يمكننا ان نقوم بهذا الواجب الا اذا بذلنا جهداً قوياً في

التحرر من آثار البيئة التي نشأنا فيها في عقولنا وسلوكنا ، وتدرعنا بالشجاعة الكافية التي تسمح لنا بمصارحة قومنا ولو تعرضنا لفضيهم ؛ لان الذين ينصبون انفسهم للاصلاح يجب ان يستعدوا لقبول كل ما صادفهم من اكدار . ان تضحية السمعة يجب أن تكون في مقدمة ما تتقبله من تضحيات .

لقد كانت الحركة السلفية التي علمت بدء نهضتنا أول تمهيد لهذا الكفاح العقلي والاجتماعي ، ولكنها ستظل من غير فائدة اذا لم تتوج بحركة اصلاح شاملة ، ومن درجة اقوى واشد عتوا . لقد علمت السلفية الشعب ان يستمع لنقد كثير مما كان يحرم على نفسه ان ينظر فيه أو يستمع لاستنكاره ، وهي لم تقم الا بواجب يفرضه الاسلام نفسه ، اذ هو حركة مستمرة وتقدم دائم .

لنثق في العقل ، ولكن لرفع مستواه ، ولنعلم الشعب كيف يفكر ، ولكن لنحذر طفيليات الافكار ، لتكون حرية التفكير جزءاً من عقيدتنا التي لا تقبل الدفع ، وليكن في حوار الفكر منهجنا الذي لا يبلى . ان ذلك خير وسيلة لتحرير مجتمعا من ضروب الاستعباد الذي أودى به ، وخير وقاية لنخبتنا من كل دعوة لاتحترم العقل ولا تدين بالتحريم . لنبذل الجهد الجبار والكفاح الشديد ، والصراع العنيف ، الى ان ينتصر العقل في بلادنا ويصبح المسيطر على جميع ميادين الحياة وتكون له الرقابة على أخلاقنا وسلوكنا .

ان امامنا دعوات كثيرة وأفكاراً متعددة ستنتشر في اوساطنا بمختلف وسائل العصر الحديث ، وهي الاخرى مثل ما ورثناه في وسطنا فيها الغث وفيها السمين ، واذا لم نفتح عقولنا ونرب" عادة التفكير الصحيح في نفوسنا فإننا لن نستطيع الاختيار من معارض تلك الافكار ، ولا الوقاية من كثير من أنواع الهدم التي هي أسرع ما يكون للانتشار . ان دواء الحرية صعب ، ولكنه وحده الدواء الصحيح .

الفكر العام

شرحنا في الفصول السابقة كيف أن الجمهور يتلقى كثيراً من النظريات التقليدية دون بحث ولا نظر، ثم يألفها فلا يستطيع أن يقتنع بتغييرها، بل ربما اختلطت عليه فأصبحت تحل من نفسه محل المقدسات التي يستعيت في سبيلها ويضحى من أجل بقائها. وهذه التقاليد أو الوراثة هي التي تكون عادة في الأمم المتأخرة ما يسمى في العرف الاجتماعي بالرأي العام الجامد. ولا شك أن هذا النوع من الفكر العام لا يمكن أن يعتد به في الميدان الديمقراطي لأنه لا يستمد إلى وجدان صحيح ولا وعي متين، وهو بعض ما يقصده علماء الاجتماع حينما يقولون: إن الديمقراطية عبوة الرأي العام ومن الصعب أن نحكم على شعب ما مهما كان تقدمه ضئيلاً بأن سائر أفكاره أو نظرياته هي من هذا القبيل، وإنما يجب أن ننظر للفكرة التي يعبر عنها عامة الشعب من جهتها الذاتية وما تستند إليه من جواذب وراثية أو خارجية، أي نبحث هل نشأ التعبير عن إدراك وتفكير ووعي، أو هو مجرد تقليد وتفاعل عادي.

أما الفكر العام الصحيح فهو الذي يعتمد على الاقتناع والدعوة المنظمة، ومن طبيعته الاستدلال بالأحداث التاريخية والخارجية التي تعطيه قوة

الاقناع والتأثير والاشارة للتفكير ، وهو الذي حاول مونتسكيو أن يعبر عنه (بالروح العامة) ، واقترب منه جان جاك روسو حين تحدث عن (الارادة العامة) وسماه علماء الأصول المسلمون (بالاستحسان العام) ، ويسميه رجال الاجتماع اليوم (بالفكر العام المتحرك) .

ولكي يكون الفكر العام صحيحاً في مسألة ما يجب ان يكون مستنداً الى رأي الأكثرية الساحقة من الأمة بعد دراسته الدراة الصادقة المبنيّة على التفكير والنظر الواعين دون أن يكون هنالك تواكل في التفكير ولا تساند في البحث ولا ارتجال في النظر ، ومن شروطه أن يكون عاماً حقاً حتى ان الأغلبية لا تكفى ؛ وإن كان الإجماع غير ضروري ولا متحتم ، ومعنى هذا ان الفكر العام يجب ان يكون قوياً إلى حد ان الأقلية التي لم توافق عليه تضطر لاعتماده ومسايرته دون إجبار ولا ضغط ، بل عن اختيار وحسن إرادة ، لأن الديمقراطية الصحيحة هي التي تخضع فيها الأقلية لرأي الأكثرية من غير تأثير ولا حقن .

والفكر العام المتحرك عامل اساسي في النظام الديمقراطي الذي يستند على تأييد الشعب الاختياري ، ومن اجل ذلك فإن في مقدمة المظاهر الديمقراطية العمل الجدي لتنوير الرأي العام وإصلاح ما فسد من جوانبه وتقويم ما اعوجّ من جواذبه ومقاومة كل ما يمنعه من التطور والأخذ بوسائل التقدم : من جود وخرافة وتقاليد وغير ذلك من اسباب الانحطاط الخلقي والتأخر المعنوي في الأمة . وهو كذلك عامل مهم في تكوين المذاهب والنظريات التي تبدو لأول مرة فورة تجريبية ثم تصبح متى واطب عليها الرأي العام وأسندها عقيدة أو عادة أو منظمة اجتماعية ، وهكذا نجد الفكر العام في مقدمة العوامل الاجتماعية في العصر الحديث ، فالاهتمام به من أوجب الواجبات ، ومراعاته في أثناء الدرس والتقرير أكد وأوجب .

ويتضح من ذلك كله مقدار القيمة التي لوسائل الاتصال المستمر

بالشعب من صحافة ونشر وخطابة ومذيع ، وبالتالي قيمة التعليم الإجباري للبنين والبنات . إن ذلك وغيره من أسباب التنوير للفكر العام وإخراجه من حيز الجمود الى حيز الحركة والتقدم .

ويستعمل الديموقراطيون عادة لمعرفة الرأي العام في مسألة من المسائل أحد أمرين : الانتخاب بالاقتراع السري ، أو الاستفتاء . وكلا الأمرين لا يكون ذا قيمة حقيقية إلا إذا كان القائمون به مستعدين للاعراب عن أفكارهم بكامل الحرية وبكل الصراحة دون خوف ولا وجل ، وإلا إذا لم يكن الجمود مسيطراً عليهم حتى لا يستطيعوا أن يفرّقوا بين ما يؤدّون الدفاع عنه من الأفكار وبين ما يعرضه عليهم أكبر الخطباء وأقواهم بلاغة وبياناً .

على أن الفكر العام الحقيقي كثيراً ما يخرج عن التعميمات الرسمية إذ تكون إرادة الشعب مختلفة كامل الاختلاف عما تقتضيه الانتخابات العامة أو الاستفتاءات الشعبية . وذلك راجع لبعض الحيل في مواجهة المسائل وعرضها على الجمهور من طرف القائمين على الانتخابات أو الاستفتاءات ، أو الثقة في بعض القادة والدعاة الذين لا يقدمون للأمة الفكرة من جميع جهاتها ولا يبدوون لها إلا الجانب المقبول المسلّم ، خصوصاً والجمهور لا يهتم في أغلب الأحوال بتعمق المسائل ودراسة جوانبها ، ومن السهولة عليه أن يقع في الأخطار التي يعرضه لها دعاة غير مخلصين أو حكام مغرضون ، ثم إن الأمد الذي تظل فيه الحكومات الشعبية في الحكم طويل نسبياً ؛ فمن السهولة على حكومة الأغلبية ونوابها مثلاً أن تمضي فيما تريده الى أن لا يبقى لوقت الانتخابات الجديدة الا بضعة أشهر فحينئذ تتجه لتنفيذ بعض الإصلاحات التي يراها الجمهور فيتأثر بها ويعيد انتخاب الحكومة التي لم تخلص لعودها في الواقع . ولكن هذه الأشياء وغيرها من العيوب النيابية لا تؤثر في قيمة النظام الديموقراطي ، لأنها راجعة لأخلاق الأشخاص أكثر مما هي راجعة للنظام نفسه .

لذلك فمن الواجب اعتبار بعض الاصول الاخلاقية كشيء ضروري للأمة لا يمكن لها أن تستغني عنه أو تقول بخلافه .

فليس من المعقول أن يعتبر حكم الاغلبية في تضييع استقلال الأمة مثلاً ، لأن هذه الاغلبية تثبت من نفسها أن حكمها مزيف ، وأن ما تقول به لا يتفق مع الرغبات الطبيعية للأمة التي لا يمكن أن تقبل ضياع استقلالها إلا اذا كانت في الحالة التي يقبل فيها المرء أن يضيع حياته بالانتحار ، وكما أن الشرائع لا تبيح للفرد أن ينتحر فليس من المعقول أن تقبل انتحار الأمة نفسها على فرض أنها الراغبة في ذلك .

وكذلك يمكن أن نقول في مسألة الحريات الضرورية للمجتمع ؛ فإذا سمعت أن مستبداً من أنواع الطغاة الفاشين يعتمد على محبة الشعب وارادته فاعرف أن ذلك محض كذب لا قيمة له ، وأن أمة هذا الطاغوي مكبوتة القوى مضغوط عليها ، وأنها بمجرد ما تجد وسيلة للانقضاض عليه انقضت .

إن كل فكرة تعبر عنها الاغلبية وتكون ضد الأسس الاخلاقية التي آمنت بها الأمة يجب أن تنهم وأن يعاد النظر فيها ، فإن الشعوب لا تعبد نفسها ولا ترضى بحريتها بديلاً . وهذا ما يبين لنا أنه ليس هنالك نظام كامل بكل معاني الكلمة مادام ليس هنالك بشر منزّهون عن الغرض والعبث والانتفاعية . ولكن الاسلوب الديموقراطي خير وسيلة ممكنة للتعبير عن الفكر العام واستكنانه رغبات الشعب الحقيقية ، وإذا كانت الديموقراطية هي سيطرة العقل فمن الواجب أن نتجه في اعتبارنا كله لرفع مستوى العقل والإعلاء من شأنه لانه وحده الذي يجمعنا من أخطائنا ويعقلنا عن شهواتنا .

ان المغرب لحد الآن ما يزال في أنظمته العتيقة ، وعلى الرغم من رغبة مولانا الملك وطموح أمته لنيل الحياة النيابية التي تيسر لها سبيل الاعراب عن وجهة نظرها والمراقبة على سير شؤونها فإن البلاد ما تزال ترزح

تحت ثقل نظام من العصور الوسطى تدعمه اقطاعية جديدة يأبى بعض الناس إلا دواها، ولكنه سيأتي اليوم الذي تدرك فيه الأمة كل رغباتها، وتحقق فيه آمال مولانا الملك في تمتيع رعيته بالحرية السياسية والنظام الدستوري. فيجب أن نعدّ لذلك عدته من الآن، وأن نعمل بكل ما في استطاعتنا لتنوير الفكر العام المغربي، ودعوته للتحرر من كثير من الخرافات والتقاليد البالية وتعليمه اساليب التفكير الصحيح والتذرع بالمبادئ السليمة، حتى يتهيأ لأداء واجبه على الوجه الذي يرضى، فيكون النظام الثيابي نعمة عليه، ووسيلة لانقاذه من انواع الاستعباد السياسي والاقتصادي والروحي الذي يحرص كثير من المفرضين على بقائه وعدم زواله.

يجب أن نبذل كل جهودنا لتطوير المجتمع المغربي في الحواضر والبادي ونشر التعليم في أوساطه، وتكوين الصحافة الحرة النقية، وتنظيم الدعايات السليمة، والقضاء على كل أسباب الخلاف والمجاملات العقيمة، حتى يتكوّن في وسطنا فكر عام متحرك يملأه الإيمان بالحرية، واليقين في الشعب، والطموح للحياة السعيدة، والتذرع بأسباب التضامن والتكاتف، والعزم القوي على تحقيق الآمال وتنجيز عظام الأعمال.

ان خصوم الأمة يريدون أن يضعوها أمام العالم ممزقة مشوهة، وانهم يريدون في ضعفنا الانساني الذي أصابنا بسبب الخطاطنا وسيلة لتحقيق مآربهم. فيجب أن نكون عقلاء، وندعو الأمة الى التعقل، ونستجد بأطيب ما بقي في نفوسنا من وعي قومي وعزة ونخوة لنستمد من ذلك كله عوامل القوة التي تدفعنا للنهوض السريع، والتطور النافع، والتحرر الفكري المنشود.

إن علينا مقاومة الجود والرجعية والتقاليد البالية وتبليغ رسالة العقل الصحيح للأمة اذا أردنا أن يتكوّن عندنا الفكر العام المتحرك الحقيقي الذي لا تتم ديموقراطية بدون وجوده.

ألا إنه لا مسؤولية بغير حرية ، ولا حرية بغير تفكير .

يقول فولتير : « لنعترف بأن الأفكار أحدثت في هذا العالم من الشرور أكثر مما أحدثته الطواغيت أو الزلازل » . وهذه حقيقة لا يمكن لأحد أن ينكرها كما أنه لا يمكن لأحد أن يستنكر وجودها ، لأنه لا بد للعالم من أن يفكر ، ولا بد أن تختلف آراؤه الى حد أن يكون منها الطيب والخبث ، والنافع والضار ، وإن ما سردناه من المثل التي تغذي الفكر العام لأعظم دليل على ما أحدثته بعض الآراء في نفوس الأمم من عبث ، وما كوّنته حولها من أجواء لا تتفق مع الفكر الحر ، بينما تحدث في طريقه من العقبات ما يضطره للاستمرار في كفاح قوي وصراع عنيف .

وإذا كانت الأفكار علت عملها العميق في العصور الماضية حيث كانت كل ناحية من نواحي العالم منفصلة عن بعضها ، ولم تكن هنالك وسائل لمعرفة ما يتحدث به الناس وما يفكرون فيه في كل جهة من جهات الأرض - فإن العصر الحديث زاد في قيمة الأخطار التي يجلبها تنوع الآراء والنظريات إلى حد أن أصبح الفكر في أزمة من فوضى التفكير التي يحدثها تعدد الجواذب التي تكتنف العقل وتهاجمه من كل جانب .

لقد أصبح العالم برمته أمام كل واحد منا ؛ يستطيع رجل الشارع أن يعرف من أخبار أقصى نواحيه ما لم يكن كبار العلماء والرحالين يعرفونه بالأمس ، وبما أن لكل ناحية من هذه النواحي مشاكلها الخاصة وأحداثها ومدارج تطوراتها وما ينشأ بها عن كل ذلك من آراء ووسائل لتحقيقها فقد أصبحت أبناء ذلك جميعه تنتقل في كل الأوساط ، ويضطر الكل لقراءتها في الصحف وسماعها من المذيع ، والخوض فيها والتعليق عليها والإصغاء إلى الذين يتحدثون عنها . وهكذا يصبح المرء أمام خليط من المسائل وعديد من المشاكل تشغل باله وتضاعف بلباله ، فلا يكاد ينتهي للحكم على واحدة منها ، ولكنه كثيراً ما يقتنع ببعض

التعليقات التي يتحدث له بها أو ببعض الحلول التي تنقله من الحيرة إلى نقطة ارتكاز لا يدرك عمقها ، ولكنه يرضى بها ريثما يجد ما ينقله عنها إلى فكرة ثانية توجه نظره إلى التأمل في مصير هذا الكون الذي لم يعد يسير في الطريق المستقيمة التي كان عليها الأسلاف ، مع أن الواقع أن المسألة ليست مسألة زينج أو اعتداء ، ولكنها مسألة تراكم القضايا وتعدد المشاكل علينا ؛ إذ أصبحت كل شؤون العالم وأحواله قضيتنا نستمع إليها وننظر لأطوارها ونستنتج ونقارن ونرفض ونرضى ، ثم لا يزيدنا ذلك إلا حيرة وارتياباً .

فاذا أضفنا الى هذا ما تؤدي اليه الحرية في داخل البلاد من اعطاء كل مواطن حق ابداء آرائه والحديث عنها في مأمن من كل عقاب - عرفنا مقدار الاختلاط الذي يقع في معارض الآراء وألوانها ، وذلك شيء ضروري لا يمكن أن لا نقبله ، ولكن شرعية وجوده لا تعني أنه لا يجب الاهتمام به والعناية بأمره .

إن أغلب ما يرسب في هذه التيارات العالمية ومن هذه الآراء المتعددة هو ما يغذى به الفكر العام من خرافات وأوهام ، او من نظريات تقوي الاستياء وتؤدي للهدم ؛ ومن نظريات تتنافى مع الأخلاق الفاضلة والقيم الرفيعة ، خصوصاً بعد ان أصبح نشر أنباء الجرائم وتحليلاتها من أبرز مواد الصحافة والاذاعة والخيالة ، وخصوصاً بعد أن أصبحت كثير من النظريات الهدامة في عداد المذاهب السياسية والاجتماعية التي تستند اليها كثير من الدراسات وكثير من الأنظمة والقوانين في شتى الجهات ، وغني عن البيان ما يحدثه ذلك كله من حيرة في الفكر العام الذي لم يتجه بعد والذي ما يزال يبحث عن الوسائل التي يخرج فيها من جود الأمس الى تحرر اليوم . وقد أدى ما يوقعه ذلك كله فيه من اضطراب وتناقض الى تمزيق الانسجام الشعبي وتقطيع عناصر الاتحاد القومي ما دام لم يصهر بالكيفية التي تجعله قابلاً للهم .

والتقدم العصري وضع في يد الحكومات أدوات عديدة ليست في متناول غيرها ؛ فقد أصبحت تستطيع أن تسيطر الاذاعات والصحف وتوسع الاعلانات وتخلق من أساليب التسلية والتلهية ما تشغل به الفكر العام او توجهه الوجهة التي تريدها ، وقوة المداخل الحكومية التي لم يتقدم لها مثيل في التاريخ فسحت لها آفاقاً كثيرة للاغراء للدعاية واستعمال اكبر عدد من ذوي القدرة على القول والخطابة والتأثير ، بل إن هذه الوسائل وضعت حتى في يد الحكومة غير القومية التي تعيش خارج حدود الوطن ما تستطيع أن تسيطر به الاتجاه الشعبي في بلد ما ، أو ما يمكنها أن تحدث به على الأقل في داخل ذلك البلد نوعاً من الدعاية تحت ستار بعض المذاهب التي تدافع عن الحرية أو تناضل من أجل كرامة الإنسان .

ولقوة المال ورجاها الدور الفعال في تضليل الناس ونشر ما يساعد على الاحتفاظ بموارد الاستغلال ومنابع الاثراء في يد المحتكرين من الرأسماليين ؛ وهكذا نجد الرأي العام مهدداً بكثير من المضلات التي تحيد به عن طريق الصواب علاوة على ما يتوارثه من ضلال منقول ، وزيادة على ما يكتنفه من دسائس المغرضين من أبنائه ومن تفاعل عواطف التنافس والحسد والمزاحمة المالية وغير ذلك من نقائص الانسانية التي لا يخلو منها زمان ولا مكان .

كل هذا يجعلنا نفهم جيداً مقدار التبعات التي تلقىها ظروف العصر الحديث على عاتق الذين ينصبون أنفسهم لإسداء النصائح وتوجيه الشعوب ، ومقدار المسؤولية التي يتحملها أمثالنا ممن يعملون في بلد له من الضلال الموروث ما لا يقل خطراً عن فتن العصر الحديث .

إن واجبنا يقضي علينا بتأييد الحرية ونشر دعوتها ، ولذلك لا يمكننا أن نكبت أي تيار من التيارات أو نمنع الاستماع لدعوة من الدعوات ، وواجبنا نحو التفكير يرغمنا على ترك الناس ينظرون بأنفسهم ويتدبرون

في كل ما يعرض لهم من الآراء أو يعن من النظريات . وذلك كله ما يزيد في خطورة المهمة التي نضطلع بها ، وإنها مهمة التربية الذكية والتوجيه اللبق ، والإرشاد المحسن والإغراء الموحى .

يجب أن نعرف بلادنا ومجتمعنا على الصفة التي سبق أن أوضحناها ، ولكن يجب أن نعرف كذلك العالم كله بجميع نواحيه وسائر اجزائه وكل ما فيه من تيارات حسنة وقبيحة ؛ وأن لا نحكم بالجملة على واحدة منها قبل تحييصها بكل وسائل الدرس العلمي التجرد ، ثم نقيسها بعقدة الخير الذي نريده لقومنا ، ونزن مقدار ما يكون لها من اثر القوة او الضعف على ما نريد الاحتفاظ به من القيم التي ورثناها او استحلناها من غيرنا ، ثم نستعمل وسائل العصر الحديث لتبيين نتيجة اعمالنا ودراساتنا لابناء قومنا ، فاسحين لهم مجال النظر الحر والمناقشة الرصينة حتى يكون قبولهم لما وصلنا اليه قبول مدرك فهم ومقتنع راض .

ونحن لا يمكننا ، والحالة هذه ، إلا أن نؤيد حرية القول والإذاعة ، وأن نرفض مبدأ احتكارها في يد الدولة وأخرى في يد الشركات ، لأن احتكارها معناه الضغط على الفكر العام ، وجعله لا يتغذى رغم انفه إلا بالمواد التي تعدّها له السلطات الحاكمة او الشركات الظالمة ، واذا كانت الحرية ستحرقنا فلتفعل فانها على كل حال خير من الضغط ومن التغذي بأفكار تنظمها عبادة القوة او عبادة المال .

ولكي نستطيع ان نقف من الحرية هذا الموقف يجب على نخبتنا ان تتحرر من كل سلطة حسيّة او معنوية لذوي المال او ذوي الجاه ، وان لا تصدر في تفكيرها الا عن تجرد مطلق من كل المنافع الموقوتة ، غير مراعية الا مصلحة الامة ومصلحة الحرية . وان ذلك التحرر لصعب اذا نظرنا للمجتمع الذي نعيش فيه والنظام الذي يسيره ، فان الانتفاعية والانتهازية عمادان في وسطنا ، وكل من يرفض الاستناد اليهما يحرم من متعة العيش وملذات الحياة .

إن من درس أحوال العالم العربي والإسلامي يستطيع أن يعرف جيداً مقدار الأضرار التي لحقت الفكر العام العربي والإسلامي من جراء تأمر الذين باعوا أنفسهم وهم لا يشعرون لقوة المال ، فإن هنالك أفراداً ركزهم الاستثمار من قبل ، وقوتهم رؤوس الأموال الأجنبية ، فأصبحوا يضللون الجمهور بأفكار مغرية وآراء جذابة باسم تعاون القوى القومية والأجنبية على العمران والازدهار ، بينما كانوا في الواقع أدوات مسخرة لاستعمار الأفراد ؛ لأن القوات الأجنبية حينما يثبت من الاستمرار في استثمار البلاد العربية عمدت إلى استعمار الأشخاص العرب أنفسهم بواسطة المسائل المادية التي يركز مجهود كل الأفراد في يدها . لقد فكر هتلر في اشتراكية الناس عوضاً عن اشتراكية الدولة ، أي أن يدع رؤوس الأموال في يد أصحابها ولكن يفرض عليهم قبول أنظمة ينفذونها بأنفسهم عن اقتناع ورضا ، وليست تلك الأنظمة في أعماقها إلا ما تقوم به الاشتراكية الدولية في توجيهها ، كذلك فكر المستعمرون في الشرق في استغلال الأفراد مباشرة ، وذلك بتركيز مالمين من أنفسهم في المراكز التي يدافعون بها عن مصالحهم المادية التي تتحالف مع مصالح الأجانب الذين يغذونها ويقوونها . ومما لا شك فيه أن هذه الحالة في مقدمة الأسباب التي أدت للاضطراب الواقع في بلاد العرب اليوم ولحنة الحرية التي تجتازها العروبة ، فمن واجبنا أن نتصح النخبة المغربية بالاحتياط من سيطرة المادة ورجالها ؛ إذا كانوا يريدون أن يبذلوا جهدهم المحمود في خدمة الجمهور المغربي وتوجيهه الوجهة الصحيحة في تفكيره وفي اعتقاده .

إن المغرب في مفترق الطرق ، وإنه لمفترق محفوف بالتعاريض والبنيات تتجاذب القائم به شتى النوازع وتختلف العوامل ، وليس غير الهداية الصالحة من العقل المنتبهِ والقلب الواعي بقا ر أن يسلك بالوطن مسالك الخير والهناء والحرية . إنه ليس من حقنا أن لا نكون عقلاء

فلا تتعظ بما وقع لامثالنا في الشرق والغرب ، بل يجب ان نتحرر من القدوة السيئة ، ونشق لنا في أوساط الظلام طريق الهداية والنور .

علينا أن نتحرر من كل سيطرة غير سيطرة الفكر المؤمن بالحريّة حتى نستطيع أن نحرر الفكر العام من خرافات الماضي ومضلات العصر الحديث .

توجيه الفكر العام

« الرأي يحكم العالم ، لكن العقلاء هم الذين يوجهون من بعيد هذا الرأي » تلك فقرة من فقرات (فولتير) الذي نطق بكثير من الحق وإن ضلّ السبيل ، وهي كلمة لا نجد أصدق منها في التعبير عما نريد . فالرأي لا بدّ منه لتوجيه الشؤون كلها ، وقد جعله المتنبي في المقام الاول قبل شجاعة الشجعان ، ولكن الرأي لا قيمة له إلا باعتبار النخبة التي توجه الوجهة الصحيحة التي ترمي لحدمتها . ولو ترك الناس من غير توجيه أو لفت نظرها استطاعوا أن يكوّنوا فكراً عاماً بالمعنى الذي نريده ، بل لنشأ في أوساطهم من الاختلاف والارتباك ما لا تتوافر معه أغلبية في جهة ما ، بل لأهملوا كثيراً من النواحي دون أن ينظروا في أمرها ، أو يهتموا بشأنها .

وقد انتقد خصوم الديمقراطية عليها بكون الفكر العام يضل كثيراً بسبب الدعايات والإغراءات الخطابية ، لا سيما في عصر القول والفصاحة التي لم يتقدم لها مثيل ، ولكن هذا النقد يرجع إلى اخلاق الذين ينصبون أنفسهم لتوجيه الافكار ، فهم الذين يستطيعون أن يجموها من أغراضهم أنفسهم ومن أهواء الآخرين . إن الحق لا ينتصر وحده ، على عكس ما

يظنه الذين يتبجحون بأن للحق قوته الحارقة ، إذ لو كان كذلك لما بعث الله الرسل ولما أنزل عليهم الكتب المقدسة ولما جعل معجزة محمد عليه السلام في بلاغته التي بزّت انفضحاء وأعجزت البلغاء ، وإذن فلا بد من التذرع بالوسائل المجدية لتعريف الفكر العام بالحقائق وتحذيره من الوقوع في المزالق .

والتوجيه هو كالتربية ، أداة أكثر منه موضوعاً ، بل إنها أداتان لا أقلّ ولا أكثر ، فالمرابي يستطيع أن يكون من أبنائه الشكل الذي يريد اذا استعمل قواعد التربية المعروفة عند علمائها ، يستطيع أن يخلق منهم الجامد الذي لا يتحرك ، والطائش الذي لا يقف عند حد ، وأن يصنع منهم المؤمن التقى ، والفاجر المستهتر ، والوطني العامل ، والخائن المارق . كذلك القائد يستطيع أن يكون من الجمهور الفئة التي يريدّها اذا أخذ للأمر طريقته واستعمل وسائل التوجيه الذي يعتمد على منطق الجماعة ونفسية الافراد ، ويمكنه أن يكون حول فكرته التي ينشرها وعقيدته التي يدعو لها نفس التعصب الذي يكونه أي داعية أو أي رسول ، ولقد مات اتباع حمزة الحزاقيري في عصر المأمون من أجل فكرته التي تستنكف منها الشياطين ، وتآلب الألمان مع هتلر من أجل عقيدة تتنافى مع وجدان الإنسانية ، لانه عرف كيف يستغلّ كبرياءهم القومي . وها نحن اولاء نرى امامنا اشد الافكار تناقضاً تجد لها اعداءً واتباعاً في بلادنا وفي البلاد العربية كلها ، واذا تركت تبذل وحدها الجهود المنسقة وتستغل انواع الاحساسات البشرية لمصلحتها فإنها تستطيع ان تنال مكانتها في نفوس الاغلبية من دون كبير عناء .

ان الواجب يقضي بعدم ترك الفكر العام يتغذى بما تسمح له به المصادفات من قديم وحديث ولا بما يريد غيرنا ان يغذيه به من العقائد الهدامة والافكار المفسدة ، ولذلك يجب ان نقوم بمهمتنا في توجيه الفكر العام توجيهاً يستمدّ عناصره من رغبات الشعب الحقيقية التي نستخرجها

نحن من معرفتنا بقرارة نفسه واعماق ضميره ، والتي لا تزيد عليها شيئاً
أكثر من تصنيعها وتكييفها بالشكل الذي لم يستطع 'جمهورنا ان يكييفها
به ، ثم نعرضها عليه مرة اخرى بأقرب ما يكون من الوسائل النافذة ،
والاساليب الصائبة التي تخالط بشاشتها قلبه ، وتمازج شعوره الحقيقي
ووجدانه الصحيح . وقد لا تكون الفكرة ما يحس به في اعماقه ، ولكن
يجب ان تكون على الاقل استجابة لما يبحث عنه في حركته الداخلية ،
وعلاجاً لاحدى مصائبه او حلاً لبعض مشاكله . وهذا بالطبع يتوقف
قبل كل شيء على معرفتنا بأنفسنا وبحقيقة أمتنا وبسائر خواصها العقلية
والذهنية ، لا ان نعالج قومنا بأدوية مهبأة لأمراض غير امراضنا وقد
تكون افساداً لجوانب ما تزال صالحة فينا .

والمفكرون عادة يستصعبون التطبيق ، ولذلك كثيراً ما يفرون من
التجارب الاجتماعية والحياة العملية الى الابراج العاجية التي ينزفون فيها
للبحث عن مثلهم العليا في عالم مجرد بعيد عن المجتمع واحاسيسه ، فلا
يخرجون الا ومعهم دنيا (ابن طفيل) او جنة (روسو) ، وذلك هو
السر في عدم نجاح كثير من الفكر وعديد من المذاهب ، وذلك هو السر
ايضاً في كون البشرية تتألم دائماً من عالم كل ما فيه يبعث على الحنية ،
ويدعو لليأس . انهم يبنون عالماً وهمياً من فراديس السماء ، بينما هم يعيشون
في دنيا السمع والبصر واحاسيس الانسانية وما فيها من تركيب امشاج .
فواجبنا ان لا نفعل مثلهم ، بل علينا ان نعرف قبل كل شيء ان امتنا
تتركب من مجموعة بشرية تخضع لما تخضع اليه سائر الكائنات الحية من
حاجة وشهوة ، وانها لم تخلق ملائكة ولا شياطين ، ولذلك لا نريد منها
أكثر من تطبيق ما هو ممكن في هذا العالم لكل مجموعة بشرية لم يفسد
عقلها ولا أظلم قلبها ، يجب أن نقدم لها مثلها الأعلى على الصورة التي
ترضي روحها ولا تحرمها من رغبات أجسامها .

وروح العصر تقوي الكثير من ذوي الفكر ؛ فيظنون أن بما لم ينشأ

في هذا العصر او يتكرر من رجاله كله فراغ ، وهم في ذلك لا يفرقون بين العصري والمعاصر ، مع أن الفكر يقضي بالأخذ بما يناسب حاجة العصر ولو كان من منتجات الماضي ، وإهمال كل ما يضر بالمجتمع ولو كان من عمل المعاصرين ، وهذه ناحية سنقف عندها بعد في فصل خاص ، ولكن الذي نريد أن نقوله الآن هو انه تجب الاستفادة من كل ما أنتجه العهد الحديث ، والاستفادة كذلك من تراث الانسانية في العهود القديمة . إن إهمال المتابعة لبعض ما قام به المصلحون الاولون هو الذي جعل الانسانية دائماً في استئفاف للكفاح ؛ ذلك الكفاح الذي لا تمضي عليه بضعة أجيال حتى يمل منه ، ويضطر المجتمع لاستئفاف جهاد آخر ومن شكل ثان . وإن من الضعف الانساني الذي يقع فيه أنبغ المفكرين عدم تقمهم بتجارب أمثالهم ولو كانوا نبغاء مثلهم ؛ نجد هذا في الأفراد كما نجده في الجماعات ، وحتى في الاجيال أيضاً ، فكلما فشلت التجربة أثناء التطبيق ادعى الناس أنه يجب العمل على خلق فكرة جديدة وبرنامج غير الأول دون أن ينتبهوا الى أن هذه التجارب الماضية لم تفشل لأنها لم تتم ولأنها لم تطبق بكامل أجزائها . وهذه هي النقطة التي لم يتنبه لها (ماركس) فزعم أنه يجب إهمال الماضي برمته ، ولكن (تروتسكي) يريد أن يعمل حتى ماضي التجربة الستالينية . إذن يجب أن نبقي كحمار الرحى يدور ، والحل الذي انتقل منه هو الحل الذي انتقل اليه .

كلا يجب أن نختار العقيدة التي نريدها والمنهج الذي نتتخله ، ثم لا علينا بعد في المصادر التي نستقي عناصرنا منها ؛ نأخذ من القديم أحسنه ومن الحاضر أفضله ، ونحاول المتابعة في التقدم بما نستجده نحن من تجاربنا مما ليس في القديم ولا في الحديث . ولم لا ؟ إنهم رجال ونحن رجال ، يجب أن ننزع عنا عقدة النقص التي تمنعنا من الوقوف أمام أمثالنا موقف الند للند حتى في عالم التفكير يجب أن تتطور في كل شيء ، ولكن يجب أن نحافظ على طابع واحد امتازت به حضارتنا العربية

والاسلامية ، وهو طابع إنساني لا تتحقق آدمية الانسان بدونه : إنه طابع الفكر الحر ، وعدم قبول أي شيء بغير بحث وتجربة ونظر ، تلك هي نقطة البداية في بعثنا الحديث .

وهناك نقطة يخطئ فيها الجمهور كثيراً ، إنه لا يفرق بين الوسيلة وبين الغاية . إن كثيراً من الدعاة اليوم يغطون غايتهم التي لو عرفها الناس لم يقبلوا عليها بوسائل الدعاية التي تكون في الغالب متفقة مع ما يريده الناس ، وبتعبير أوضح إن الجمهور العصري يوضع في جو منوم يتناسى فيه رغباته الحقيقية ازاء النقد الذي يوجه لخصومها او للرغبات المعاكسة لها ، وهذه أخطر أساليب الاغواء في العصر الحديث ، حيث نجد الشيوعيين والفاشين مثلًا يضربون في دعايتهم على وتر واحد ، كل واحد منهم ينتقد الرأسمالية ، وكل منهم يطالب بتحسين حالة العملة ، بينما يطوون معاً غايتهم الحقيقية في سلب حرية الفكر لكل من العامل والمول .

إن المنكوبين تستهويهم أساليب الذين يتحدثون لهم عن نكباتهم ، والمظلومين يجدون العطف الكامل على من شتم ظالمهم ، وجو الرضا يمنهم من البحث عن حقيقة المتحدث او الشاتم من هو ، ولماذا يشغل وقته بترضية المنكوب ومشاركة المظلوم في النيل من الظالم ، ولو بحث المنكوب والمظلوم قليلاً لعرفا أن كثيراً من هؤلاء القوم إنما يظاهرون التماسيح في بكائهم ، وأنهم انما يلينون الظاهر ليتمكنوا من سلب أعز شيء على ذلك المنكوب أو المظلوم ، وهو قلبه وإيمانه . ولذلك يجب أن لا نترك شعبنا المتألم محروماً من وسائل العون والدفاع ، يجب أن نهيب له لا أسباب البكاء على حاله او اكتراء الباكين من دعاة الأجانب ، بل يجب أن نعد له أسباب المعرفة الحقيقية لنكبته ومصادرها ، ووسائل العمل لانتقاذ نفسه منها دون ان يضيع شيئاً من ثروته الروحية العزيزة عليه ، ودون أن يخرج من البؤس الذي هو فيه الى بؤس أشد منه وأعظم .

إن الحرية وحدها هي السلوى الصادقة لكل نكبة ، والغذاء اللذيذ لكل بلوى ، فيجب أن نشبع روح الشعب بالتطلع لهذه الغادة الجميلة ، والعمل على نيل وصاها حتى يستمتع بلذتها هو وإخوانه ، ويصبح له من عالمها مثل سليم ينير له السبل ويفتح أمامه الآفاق .

إن الكفاح من أجل الحرية هو الذي يجب أن يشغل الفكر العام المغربي ، وإن المغرب الحر الذي يتمتع به مغاربة أحرار هو الغاية الأولى التي يجب أن يعمل لها الجمهور ، وإن على العقلاء أن يوجهوا من بعيد الفكر العام المغربي هذا الاتجاه الصحيح .

وليست الأغلاط التي تعترى الفكر العام مقصورة على ما ينشأ له من وراثة أو من تضليل الدعاة أو روح العصر ، بل إن هنالك أغلاطاً مركبة هي أخطر عليه من بساطة الأخطاء الأولى ، وهي أنه لا يفرق بين المثل فتختلط عليه أثناء التطبيق ، ويكون مثله كمثل كثير من ذوي الأمراض العصبية الذين تلبس عليهم الحروف الى ان يخطوا الطاء وهم يعتقدون انهم يكتبون الباء ، وخطورة هذه الحالة اشد من كل ما عداها ، لأنها لا تخص رجل الشارع أو بسطاء الفكر فقط ، بل تتناول حتى النخبة ذات العدد القليل في المجتمع ، فهي اغلاط عامة تسمم الفكر العام .

كثيراً ما يختلط على الناس الطيب والجميل مثلاً ، فينظرون للأشياء نظرة استصواب واستحسان لمجرد كونها حسنة العرض أو جميلة المنظر أو مفرحة للنفس ، وما الى ذلك من المظاهر الخلابة الكثيرة في هذا العصر ؛ ولكنهم لا يتعمقون ليدركوا هل هذا الحسن الجميل طيب أو لا ؟ هل وراء جماله الظاهري حسن معنوي يستحق الرغبة ويستوجب الاهتمام ، أو مجرد رواء لا قيمة لخبره ، ظاهره الحسن وباطنه الشين ؟

ان غالبية البشرية اليوم تستحسن بعض مظاهر اللهو التي كان يحكم

عليها منذ عهد غير بعيد بالقبح وبلاستهجان ، ولماذا ؟ انهم لا ينظرون منها الا الى جانب اللذة التي يكتسبونها من حضور مشاهدتها والاستمتاع بمناظرها ، وهذا خطأ في الحاسة الفكرية عظيم ، لأن الجمال يجب أن يكون عاما في ظاهر الشيء وباطنه ليستحق هذا الاسم ؛ ان القطعة المسمومة من الحلواء هي سم زعاف وليست بحلواء ، ولو كانت أحلى من السكر وأشهى من العسل .

ولنضرب مثلاً بالصور العارية التي يشتهي كثير من الناس النظر اليها معتبرين أن أعينهم لا تتجه فيها الا الى الجمال الفني الذي يكسوها ، وأنهم يتجردون من كل حاسة جنسية أو غيرها ، ومع الاعتراف بأن من البشر من يقوى على قطع النظر عن الطبيعة الجسمية فإن اعتبار المشهد الفاضح جمالا هو نقص في الحاسة الفكرية عند مفتني هذا العصر ، وأقول الحاسة الفكرية لانني أعتبر أن الحواس ليست الا منافذ للفكر الذي يستطيع وحده الحكم على الشيء بالحسن أو القبح ، والطيبة او الخبث ، ومن هذا الخطأ تأتى جو الاباحة المحض الذي يميز كثيراً من مظاهر المدنية المعاصرة ، خصوصاً في المسارح والملاهي والمراقص ومعارض الأزياء .

على ان المثال ليس الا الصورة البسيطة لخطر هذا التخليط ؛ ذكرناه لتدل به على ما وراءه من صور شاملة في المذاهب والنظريات ؛ فقد ألفت الناس ان يروا الاشياء من جوانب النفع الذي يصيبهم او اللذة التي يكتسبونها دون ان يلتفتوا لما فيها من قبائح مطوية وخبائث خفية ، إن الحاسة التجارية اليوم لا تهتم بأكثر من الحكم على أن وضع قدر ما في معاملة ما يجلب من الربح نسبة مئوية حسنة ، ومعنى ذلك أنهم متى تحقق الربح لا ينظرون للوسائل التي تستعمل في سبيله ، ولا لقيمة التجارة التي سيتعاطونها من الوجهة الأخلاقية أو لما كان يسميه فضلاء العهد الماضي بالمرءة وحسن السلوك ؛ إن المال حسن وسواء كان مصدره

طبيعاً أو خبيثاً فهو جميل على كل حال . وهكذا يصل أغلب أفراد المجتمع البشري اليوم إلى اعتبار كل وسائل إدراك الثروة والغنى مباحة ، ولو كانت في واقع الأمر سرقة أو اعتداء صارخاً على الآخرين ، إن الذين يجعلون المال دولة بينهم لا يفكرون إلا في الوسائل التي يجمعون بها أكبر قسط ممكن من المال الذي بأيدي الناس ، ولذلك فكل أساليب الاستغلال والاستنزاف حسنة وجيدة . إن الممولين في الغرب يبذلون جهوداً كثيرة لاستمرار الحروب وأجواها كي يصنعوا اعظم ما يمكنهم من السلاح ، وإنهم يفضلون في الغالب ان يبيعوا السلاح لأعداء وطنهم إذا كانوا يدفعون أكثر مما تدفعه حكومة وطنهم القومية ، لماذا ؟ لأنهم يستحسنون الربح ، ولا ينظرون لطيبته او خبيثه ، فالحسن جميل ولو كان خبيثاً ، ولذلك فالربح حسن ولو كان عن طريق خيانة الوطن او مساعدة الأعداء على التسلط عليه ، وهؤلاء الممولون انفسهم هم الذين يبذلون كل ما يستطيعونه من جهد في تقوية الحاسة الاستعمارية كي يحتفظوا لأنفسهم بمناطق الاستغلال التي تدرّ عليهم بعض الأرباح ولو كانت عن طريق استعباد الشعوب المستضعفة وإبادتها ، وذلك ما يجعل الرأسمالية الغربية ملمونة في نظامها وفي صوفيّتها التي هي عبادة المال وجعله الحكم في كل الشؤون . ولقد بدأت مظاهر هذا النوع من الرأسمالية تنفذ إلى نفوس بعض أبناء وطننا جرياً منهم مع التيار الغربي الذي يؤثر الحسن ولو كان خبيثاً ، ولندكر على جهة المثال « مشروع مدينة البغاء » التي أرادت شركة فرنسية مغربية بناءها في مدينة مراكش ، ومنعها من ذلك احتجاج « الكتلة الوطنية » ومقاومة مجلة « مغرب » لها . لقد كان في نية هذه الشركة ان تبني قرية تحتوي على نيف وعشرين ألفاً من العاهرات ، وكان من أهم المساهمين فيها بعض كبار الشخصيات المغربية بالجنوب ، وها نحن اولا نرى اليوم بمدينة طنجة شركة تكوّنت من بعض الاسبانيين وبعض المغاربة ، وفي مقدمتهم قائد كبير من قواد المنطقة الخليفية ، لبناء حي

في طنجة المغربية للفقراء الاسبانيين يشتمل على كنيسة وعلى ملعب لمصارعة الثيران لم ير فيه المسام المغربي اكثر من طلب الربح ولو كان بتنشيط الهجرة الاجنبية للبلاد .

إنني لا أريد ان اعدد الأمثلة التي ألفتها من خيانات بعض المواطنين لأن أولئك لم يكونوا يخلطون بين المثل ويحاولون تبرير اعمالهم ، لقد كان لهم مقياس يعرفون به الحسن والقبح ، وقد يفعلون الثاني عن وعي وإصرار ، ولكنهم لا يحاولون إنكار قبحه او الدفاع عن فاعليه ، وكل ما هنالك انهم يؤثرون المصالح الشخصية على غيرها ، او انهم يضعفون امام مباحج المصلحة التي تتعرض طريقهم ، وهذه صفة مهما كانت سيئة فإنها لا تخرج عن اطار الضعف البشري . أما الحالة الأخرى فهي اعظم واطهر ، لانها تستند الى نظرية يعتقدها اصحابها ويدافعون عنها ؛ انها نظرية الرأسمالية المجرّدة عن كل اعتبار غير الارقام وتتأجّجها إن أنصارها يفرضون عليك اصولاً معينة يجب أن تمضي عليها ، وإذا ذكرت لهم مصالح الجمهور أو فوائد الأمة لم يزدوا على أن يبتسموا في وجهك الابتسامات الصفراء المهودة من أرباب القضايا . ومن الممكن أن نقول مثل هذا عن الفلاحين الذين يحتكرون زروعهم لبيعها بأعظم الأثمان في السوق السوداء او بيعها في أسواق اجنبية ولو كانت بطريق التهريب ، وعن العملة الذين يؤثرون الخدمة في المعامل اكثر اجراً ، ولو كانت لهدم المجتمع او لاستغلال المستضعفين .

إن العقدة الاساسية لهذا الخطأ العام الذي ذكرناه ناشئة ، هي وكثير من امثالها ، عن فقدان المبادئ الاصلية التي يمضي عليها الفكر العصري في حكه على الاشياء ؛ فقد قضت روح العصر بأن يترك للناس الحق في الاستقلال بأفكارهم ، وهذا حق لا نحاول ان نماري فيه ، ولكن الخطأ هو من امال تربية هذه الافكار وتوجيهها ؛ فإن الشهوات شيء تزودج به شخصيات المرء ويطغى على حاسة الفكر حتى يكون هو الحكم في توجيهها ، وإن للبلاغة القولية الاثر

الفعال في تقوية هذه العقدة وتعميمها ، إن كثيراً من المغازي التي توجد في أمثال (لافونطين) مثلاً تتنافى مع الأخلاق الفاضلة ولا تريد على أن تعلم القارئ بعض أساليب الاحتيال الخبيثة ، ومع ذلك فإن كل أساطير (لافونطين) تعلم للأطفال في المدارس الغربية من أجل بلاغتها وخفة أسلوبها ، ومن ذا الذي يستطيع أن ينكر ما أحدثه (فولتير) من الأضرار بالحاسة الدينية والخلقية في المجتمع الحديث ؟ وعلى الرغم من ذلك فإن الكل يحترمه لأنه ذو عقل جبار وأسلوب كتابي لذيذ . إن الطيبة لا دخل لها في الجمال حسب منطق هؤلاء المتعمدين .

لكن هل من الضروري أن نتخضع كما اتخذوا ؟ هل من الممتم علينا أن نجاري مدنية العصر في هذا الخطأ العقلي الشنيع ؟ أعتقد أن واجبنا يقضي علينا بالتنبه وحسن الإدراك ، وأن تكون أحكامنا على المسائل مبنية على أصول مستمدة من المثل الأعلى الذي نختاره لأنفسنا ، وأن يكون ظاهر الأشياء وماديتها خاضعين لباطنها ومعنويتها ، لأنه ما دامت الأشياء نسبية في هذا الوجود فمن الممكن لنا أن نصنع نحن تلك النسبة لأنفسنا ، وإن لا نترك المصادفة وحدها هي التي تتحكم في تكوين خلقنا واجتماعياتنا .

إن هناك شرطاً يجب أن تتوفر في الغاية التي نعمل لها سنتحدث عنها بعد ، ومتى توفرت تلك الشروط فإنها ستعرفنا بالأسس التي يتكون منها منطقنا المبني على النسب التي اخترناها . لقد جعل (أناطول فرانس) من الشك مقياساً تجريبياً يمتحن به الحسن والقبح ، كما ألف الناس أن يعرفوها ، وهي فكرة نبيلة يجب أن لا ننساها عند تكوين منهجنا الخلفي ؛ يجب أن لا نثق كثيراً بكل ما يعن لنا أو ينقل ، فإن في كثير من ألوان الجمال من الحبث ما يجب أن يجعله قبحاً ، وإن في ذلك ما يتطلب منا اليقظة الحذرة عند توجيه الفكر العام في المدرسة وفي المصنع وفي البيت وفي معاهد الفن وأخرى في ميدان النشاط المادي الذي يترك عادة للكثيرين من الأغنياء .

إن من هذه الميادين ما يمكن توجيهه عن طريق القانون والتشريع ، ومنها ما لا يمكن إلا عن طريق الدعوة والعناية والمبالاة ، والكل لا يتم إلا إذا كان جزءاً من عقيدة يقتنع بها الجمهور ويخضع لتعاليمها عن وجدان واطمئنان .

إن القانون لا قيمة له إذا لم يدعمه يقين عام في الأصول التي بني عليها ، وإن الشرطة عديدة الفائدة إذا لم يكن للأمة من خلقها وضميرها الحارس الأمين .

تداعي الأفكار

يلاحظ القارئ، مما تقدم اهتمامنا بالنبيه للامس التي تنشأ عنها عدة أخلاق او عادات سيئة في المجتمع ، ولعله يرى أن في اهتمامنا بلفت النظر لقضية مثل قضية الصور العارية في الوقت الذي نعمل للفت الفكر الى قضية تعتبر في مصير المجتمع الحاضر ذات خطورة منقطعة النظير ، وهي قضية التضخم الرأسمالي ، - نوعاً من الاغراب أو التطرف ؛ لأن الفكر المعاصر لا يهتم بأثر هذه المسائل التي يظنها عادية ، بقدر ما يهتم بالمظاهر الكبرى التي تمسه في الصميم ، أي أنه تعود ان لا يبحث عن أصول الادواء ليجتثها من أساسها ، ولكنه يهتم بظواهرها الكبرى التي يقضي في علاجها كل وقته وفكره عبثاً . إن الطبيب الماهر لا ينبغي له ان يشغل نفسه بأعراض الحمى العادية من صداع وقيء وما أشبهه ؛ بل عليه ان يبحث عن جرثومة الحمى ونوعها حتى يقضي عليها فينهي بذلك المرض وأعراضه كلها ؛ وهذه هي الحكمة في مهمتنا التي تحاول البحث عما تسميه بعقدة المسائل لنبحث لها عن (وصفة) شاملة تتناول مظاهرها جميعاً ، لأن هذه المظاهر ، وحتى العقد المتنوعة تتداعى فيما بينها ويمجر البعض منها الآخر ، وكذلك الأفكار الصغيرة حسنة او قبيحة تجر

الأفكار الكبيرة مجاذبية باطنية لا يتنبه لها الفرد ولا يحس بها المجموع ؛ وعدم المبالاة بناحية صغيرة يؤدي الى إهمال النواحي الكبيرة فيفسدها . إن عدم التفريق بين الجميل والطيب في أبسط المظاهر التي تزينها مغريات الاباحية الحديثة يجعل ذلك المظهر البسيط عادياً للنفس ، ويبعث على اعتبار كل ما يمكن أن يماثله أو يدخل في إطاره عادياً كذلك . وبما أن ذلك المظهر وأشباهه متوقف على منتخبين ومحترفين وعملاء فإن المجتمع لا يلبث أن يبيع لكثير من أبنائه المدفوعين بغريزة الكسب أو الانتفاع معالجته والدعاية له وتنويع أشكاله والاكتثار من مغرياته حتى يصبح للجمهور بمثابة المخدر لا يتفك يتعاطاه بحثاً عن اللذة ، وكلما أُلْفِه احتاج للزيادة منه فينغمر في عالم كله هو وبحث عن أسبابه ، ويحتاج العملاء بدورهم لكفاية حاجتهم من اللذة التي صيرها المجتمع عادة الى بذل أقصى ما يمكنهم من الوسائل للكسب واقتناء الأرباح بمختلف الاسباب المشروعة او غير المشروعة . وهكذا تتكون في نفوسهم طبيعة الطمع الشره إلى المغريات وأدواتها وهي المال ، ويتطور الطمع فيصبح عبادة للمادة في مختلف أشكالها .

لا أريد من هذا التصوير إلا أن أبين حالة من الحالات الممكنة في سير الآلة النفسية للأفراد وللجماعات ، وإلا أن أشخص كيف نجد في عمل صغير عقدة العمل الكبير ، وهذا شيء نلاحظه في الأخلاق السيئة والفاصلة على السواء ، فهي تتجاذب مع بعضها كما تتجاذب في الانتساب لرحمها وقديماً تنبه المتنبي الى أن البخل هو الذي يحمل الجبان على الجبن والتأخر وقال الشاعر : (والوجود بالنفس أقصى غاية الجود) .

ولو ذهبنا نحلل سائر الأخلاق الانسانية لوجدناها تجتمع كلها لعقدة أصلية واحدة ؛ ونحن نرى - على خلاف مذهب الاجتماعيين المعاصرين - أن عقد الأخلاق لا تتطور ، وإنما الذي يتطور بواعث الأخلاق ، وربما بعض مظاهرها بالتبع لها . وهذا ما يتضح جلياً في مسألة الرأسمالية

التي نشأت من باعث إهمال الاعتبار للطيبة في السلوك وفي البواعث حتى أصبحت على هذه الصورة التي تحتقر كل القيم الانسانية في سبيل الربح المادي المستعجل .

كثيراً ما عرض لي في حياتي أن وجدت أفراداً يفرقون في العبادة وفي الزهد ، ثم بعد ذلك ينقلبون الى حالة من الانحطاط الخلقي لا يتصور حدوثها لأمثامهم ، ووجدت بعضهم تطور الى حد الإلحاد والاعتقاد في بعض النظريات الهدامة التي أخذت تنفث سمومها في أوساطنا ، وكنت أعلل ذلك بما يسميه علماء النفس بتحول العواطف وانتقالها من حال الى حال ، ولكن التجربة تثبت أن إهمال هؤلاء القوم لعقيدة الطيبة أولاً فيما أقبلوا عليه ثم غفلتهم عما ينشأ من تداع في الأفكار هو الذي أوصلهم لذلك ، فاستحسنهم للزهد والعبادة في بادئ الامر لم يكن ناشئاً عن اقتناع باطني او على الأقل لم يكن ممتزجاً بذهنيتهم وإنما كان مغامرة في البحث عن إحدى الحالات الوجدانية التي تحدث لهم بعض المشايخ عنها فأعجبته صورتها دون أن يتثبتوا من حقيقتها ، ثم سرعان ما وجدوا من سلوك هؤلاء الذين يدعون تربيتهم أشياء تتنافى في أعماقها مع أخلاق الدين او طبيعته . ولكنهم قبلوها ايماناً منهم بغيبتها او سريتها ، فتكونت في عقلم الباطن صوفية الاعتقاد فيما يمكن ان نسميه بما وراء الحقيقة او ما وراء الصورة ، ثم انتبه جانب من فكرهم الى اسباب عدم الثقة في اولئك المربين فكفروا بهم ووقفوا زمناً موقف الحياد دون ان تزول منهم عقيدة ما وراء الصورة ، أي انزاحت عنهم الصورة ، وبقيت صوفيتها ، فانقلبوا يبحثون عنها في شتى المظاهر ، وجاءتهم أخلاق أولئك المربين منفكة منفصلة عن صوفيتها فدعتهم إلى التقليد والاتباع ، ثم حيناً ألفوها عاودتهم طبيعة ما وراء الصورة فدخلوا في مذاهب أو نظريات تتنافى مع الدين ومع الأخلاق من حيث هي .

لقد رأيت بنفسي صوراً غير قليلة من هذا النوع ، ورأها مثلي كثير

من الذين عاشوا في الجيل الذي عشته ، ووقع شبهها أو قريب منها في تطور الحضارة الأوروبية ، فقد تحدث الكتاب الفرنسيون عن الحالة النفسية التي أصبح فيها كثير من الأدباء المثقفين في فرنسا ، وصوّروها بحالة البحث عن الصوفية المفقودة من الثورة على الكنيسة ، عن طريق التصوف للمثل الشوهاء التي ينتحلونها . إن الحيبة في القدوة هي كألحنة في الرفقاء ، كلاهما يؤدي إلى إفساد السلوك .

إن الذين يتسامحون في الصفات أو الأخلاق أو النظريات السيئة لا يلبثون أن يتأثروا بها ولو أنكروها ، وطفيليات المذاهب والسلوكيات هي كطفيليات الأمراض والأوبئة ؛ إما أن تحارب وإما أن تلحق حتى الأطباء أنفسهم ، والذين يدعون للاتفاق أو التسامح مع ذوي الأفكار الضارة بالأمّة (ولا أعني بالتسامح حرية الإعراب عن الأفكار فهذا حق مضمون للجميع) ما مثلهم إلا كمثل الطبيب الذي ينصح المصاب بالسرطان بعدم مقاومة جرثومة الداء بداعي الإشفاق عليها ككائن حي يستحق الرحمة ويستوجب أن يترك له حظه من الحياة وأسبابها التي في مقدمتها نخر جسم ذلك المريض .

ولكن ماذا تفعل النخبة في وسطنا الذي لا يكاد ينتظم في مظاهر نشاطه لعقدة معينة ؟ إن الوسط المدرسي بعيد عن كل وسائل التوجيه ، لأن المدرسة المغربية ليست سائرة وفق الخطة الحرة أو الموجهة توجيهاً قومياً ، وإنما هي خاضعة للون من ألوان السياسة أقلّ ما يقال عنه أنه في واد ، وهذه الواجبات القومية في واد . إن أبناءنا ما يزالون يعيشون في الثقافة على خبز الصدقة كما عبّر جبران ، وتزيد أن هذا الخبز هو من صدقة أولئك الذين يجعلون ما يكرهون ، وواجبنا القومي يقضي علينا بأن ننشط التعليم كيفما كان الحال ، لأن للمعرفة نورها الذي نؤمل أن يكون في بلادنا ثلة تعمل على إصلاح الفاسد منا ، وفي انتظار ذلك ستظل أسباب توجيه الشباب منعدمة ، لأن المدرسة والمطالعة في مقدمة حاجتها

الأولى . وأما خارج المدارس فالميدان فسيح ولكن أسباب العمل فيه غير متوفرة ، والتوجيه الذي يدعيه كل من ابتليت بهم هذه البلاد من مفرضين مغاربة أو أجنب ينشر كثيراً من الدعايات المتنوعة ، ويذيع عديداً من النشرات غير المخلصة ، بل يتاح له أكثر مما يتاح لنا من القول والخطابة والكتابة ، لأن بعض الذين يتولون الحكم في بلادنا لا يرون في وسائل الإفساد من الخطر ما يرونه في وسائل الإصلاح .

إنه يكفي أن يقتنع الإنسان بقبول أبسط أسباب الفساد الخلقي أو الاجتماعي لكي يكون قد خطا الخطوة الأولى في سبيل ضياعه الكلي ، لقد أصبح من مظاهر التحذلق في هذا العصر أن يسكت الإنسان عن كثير من الآراء التي تتنافى وعقيدته ، ولكن هذا السكوت يجرّ به طبعاً إلى التعمّد على رؤيتها دون أن يحسّ بأي إنكار لها ، وحينئذ ينعدم منه الشعور بأضرارها لأن الاستنكار القليل هو أضعف الإيمان ، ولكن الخطر لا يقف عند قبوله لهذه الآراء بل يجرّه إلى التعمّد على قبول ما يضاهاها وعدم استنكاره ، وهكذا دواليك حتى تنحل من نفسه عقدة اليقين في المبادئ التي يؤمن بها ، والمقائد التي يقدها . وهذه آفة من آفات الحياة الاجتماعية في العصر الحديث ، لا يقتصر ضررها على ما أسلفناه فقط بل يجرّ إلى كثير من النقائص الأخرى ، وفي مقدمتها إهمال النخبة في البلاد الديمقراطية لكل أنواع الاهتمام بالحياة السياسية وتطوراتها ، كما نرى ذلك في تغيب قسم كبير من الناخبين عن إعطاء أصواتهم لمجرد أنهم لا يزالون بأي الهيئات انتصرت ، أو أي لون من ألوان السياسة اصطبغ به الحكم . وهكذا أيضاً تنحل عقيدة الاهتمام بشؤون الشعب ، وتصبح النتيجة هي السلب المطلق في كل شيء ، فيما يرجع للفرد وفيما يرجع للمجموع .

وفي مظاهر التنافس الانساني جانب يؤدي بدوره لكثير من هذه النقائص أيضاً ، فكم يذهب السياسيون وغيرهم في التطرف أو الاعتدال

مذاهب لا يحملهم عليها إلا حب التغلب على خصومهم ومعاكستهم . وإن كثيراً من النصائح أو الافكار الطيبة تقاوم لا شيء إلا لأنها لو نجحت لرفعت من شأن الخصوم الذين ينشرونها ؛ ومق وجدت مثل هذه العوامل في جماعة فإنها تخرج عن المبادئ الصحيحة والعقائد التي تؤمن هي بطبيعتها ، عناداً للخصوم وبحثاً عن أسباب مقارعتهم ؛ إنها لا تريد الارتداد أولاً ، ولكنها تقول اليه عن طريق تداعي الافكار في المعارضة والامعان فيها ، وقل مثل هذا في الحسد الشخصي الذي يؤدي بالحاسد إلى ارتكاب أخطر ما يمكن من الاجرام في سبيل القضاء على المحسود .

إن هذه الامثلة كلها تدل على خطورة تداعي الافكار على المجتمع ، ولذلك فمن واجب الذين ينصبون أنفسهم للتوجيه أن يكونوا على بينة من أمرهم ، وأن يقفوا موقف الحذر من كل المظاهر التي تستهدف لها الجماعات أو الافراد دون أن يستنكروها أو يتنبهوا لمباينتها للفكرة التي يخدمونها .

لقد تعرضت الديانات والمذاهب إلى طفيليات الافكار التي تفسدها وتقضي على قيمتها ، ولكن الذين نصبوا أنفسهم لخدمة تلك المعتقدات لم يألوا جهداً في التنقية والاحتياط ، فكذلك ينبغي لنا أن لا نغفل عن الجرائم الفتناء التي تتسرب اليها لتقضي على نبل الغاية التي نعمل لها ، ويجب ان لا نقصر في تعريف جمهورنا وشبابنا بالجرائم المخوفة واضرارها . وإن في توسيع الافق العام وتكوين الفكر الناضج وتحجيب الحرية للنفس وتقوية الاحترام للشخصية الانسانية وتشجيع الاستقلال الفردي - خير وسيلة - إلى جانب التعريف والتوضيح - لحماية مثلنا الغالية من ان تعبت بها ايدي الاهواء او تصد الناس عنها اساليب الاغراء .

الفكر بين العصرية والمعاصرة

وهذه ناحية من نواحي الضعف العقلي الذي غمر غالبية الناس في هذا الوقت ، فلقد انقسم المجتمع فريقين : واحد يرى أن كل ما فعله القدماء أو فكروا فيه هو الصحيح الذي يجب ان يشايع ، ولذلك فهو يفقد ثقته في كل ما لم تأت به الأوائل أو لم يحده في تقاليد الوسط الذي نشأ فيه ، وآخرون طغت عليهم رغبتهم في الجدة والابتكار ، فأصبحوا يؤمنون بأن كل ما نقل من الماضي يجب أن ينقرض ، وأن المثل الأعلى في الحياة هو فيما تستجده من انواع الاختراع أو ما يخيل اليهم أنه اختراع من مناهج العيش ومباهج الاستمتاع ، وهكذا تكونت في الوسط فكرة المحافظة التي يتسم بها كثير من الافراد أو يحبون ان ينسبوا اليها ، وفكرة العصرية كفاية يريد الآخرون أن يعلموا بها أو يعرفوا .

والحقيقة أن عند الفريقين خطأ شنيعاً في نقطة البداية للتفكير ، ذلك أن المحافظة لا تعني أبداً ان لا يفعل الانسان الا ما كان عتيقاً بالياً ، كما ان العصرية لا تعني دائماً ان ينبذ المرء كل ما لم يكن جديد الوضع أو حديث الابتكار .

ان الحياة حركة ، والحركة تقتضي امرين اساسيين : المتابعة في السير ،

والانتقال من نقطة الى اخرى . وكذلك هي الحقيقة ، فإن الإنسانية سائرة دائماً لا تعرف الوقوف ، ثم هي تنتقل من حالة الى غيرها دون مبالاة بما يريده الناس أو يعتبرونه ، ومتابعة السير لا تعني دائماً انها تتقدم ، ولذلك فليس هناك تقدم حتم على خلاف ما كان سائداً عند مفكري القرن التاسع عشر ، وانتقالها يعني التطور ، ولكن التطور يكون الى أعلى وإلى أسفل ، واذن فقد تصل في العصر الحاضر أثناء سيرها وتطورها الى اقصى ما يمكن من التقهقر الذي لا تقطي عليه معاصرتة لهذا الجيل او ذاك ، كما ان حركتها التاريخية تستطيع ان تهني لنا مختلف المظاهر التي نجدها اقوى انطباقاً على العصرية التي نريدها من أحدث أنواع التفكير والتنظيم .

ان اساس الغلط عند الناس هو أنهم يخلطون بين العصرية وبين المعاصرة ، أو بين ما هو عصري وبين ما هو معاصر ، مع أن الثاني قد يكون مثلاً حياً لما مر في الأزمنة الوسطى أو البدائية للتاريخ ، كما أن الاول يمكن ان لا تجد له وجوداً في العهد الذي نعيش فيه ، بينما نعثر عليه في زوايا الفكر البشري العتيق . ولعلنا اذا تجولنا قليلاً في بلادنا نجد امثلة حية لهذا الادعاء ، فبعض أنظمة الحياة عندنا ما تزال من طراز ألف ليلة وليلة ، بينما نجد في بعض عصورنا الماضية أمثلة من النظام ومن الحضارة لا تجد الا بالعهد الحديث في أرقى مظاهر تقدمه . إن البنك الخيري الذي كان معروفاً عندنا بفاس مثلاً هو ما لم تصل اليه احدث تنظيمات الاسعاف او التعاون العصري على اختلاف انواعها ، وهي طريقة لو اخذ بها اليوم لقصت على كل انواع العبث الذي ينشأ عن بنوك القروض التي أدت لتكديس المال واحتكاره او خراب الذمم والعائلات ، وان مظاهر السوق السوداء التي نشأت عن بعض مظاهر الاقتصاد المعاصر لا تجد الا بأقدم العصور واشدها ظلمة وتأخراً ، وإن بينها وبين روح التعاون الاولى ما بين النور والظلام .

ومضى رجعنا الى التاريخ الاسلامي عثرنا على نماذج راقية مضى عليها اثنا عشر قرناً ونيف ، بينما هي في هذا الوقت لا توجد الا في دائرة المثل العليا التي يكافح من أجلها الناس دون أن يدركوها . من ذا الذي يستطيع ان يجعل من بساطة الدولة الاسلامية ما فعله عمر بن الخطاب الذي سوى بين الطبقات ، وطبق مبادئ الحرية الفردية والاجتماعية بكل معانيها دون ان يلتجئ الى أساليب الطغيان ، او ينكر المثل الروحية للإنسان ؟ ومن ذا الذي يقدر أن ينكر التحرير الاجتماعي الذي كان في ذلك العهد ؟ أو اين هو الفكر الحديث الذي لا يستطيع ان يعجب به ويستمد من روحانيته ؟ فاذا عدنا الى الاجيال التي عشناها وجدنا من ضروب الانظمة التي لا تقفأ تتحول وتتجدد ما لا ينطبق بحال مع المدى الذي وصل اليه تقدم الفكر الانساني . لقد رأينا النازية وكيف انبعثت من صميم العنصرية التي تفرق بين البشر وتعبد طائفة منهم لآخرى عن شعور واعتقاد ، رأينا الفاشية التي تجعل اليوم من اسبانيا ضحية الاثانية ، وتغلب الجيش على الشعب لخدمة فرد وقتل أمة ، ورأينا الطغيان الروسي يجمع اليه عدداً من الشعوب الصغيرة المسلمة ليواصل تسخير القياصرة لها في تحقيق السياسة السلافية تحت شعار جديد ، ورأينا الرأسمالية الغربية تتكثل لتواصل الاستغلال المحرم والاستعباد الذميمة للشعوب السائدة والمسودة على السواء . كل ذلك عاصرناه ، وكل ذلك يعد في نظر الكثيرين من نماذج العصرية في أسمى مظاهرها ، مع ان الحقيقة هي ان العصرية انتهت عند اندلاع الحرب الكبرى ، اي منذ اكتشاف ابناء القرن العشرين ، ان فكرة الثوريين الديموقراطيين التي آمنت بالعالم اكثر مما يلزم ، وآمنت معه بأن العالم دائماً في تقدم كنتيجة للتقدم العلمي الذي لا شك فيه - قد اغرقت في التفاؤل اكثر مما يساغ ؛ منذ ذلك الوقت دخل العالم في تجربة ليست من العصرية ولا من الجدة في شيء ، وهكذا انقسم المعسكر الغربي الى ثلاث فئات : فئة رجعت للمسيحية تشد عندها متعة الروح وتستمد من

قوتها تأييد ما ألفتة من تفرقة بين البشرية ، على أساس أن للبعض من الدنيا ما يستغني عنه الآخر بالمتعة الروحية في الدار الأخرى . وهذه هي الفئة التي تتسم اليوم بالمحافظة ، وما هي في الحقيقة إلا طبقة ترمي لاستمرار ما بيدها ، فهي تخشى عليه وتتطلب النجدة في كل ما من شأنه أن يسعفها بشيء من الرجاء في بقائه ، وخطؤها في أنها تريد المسيحية على أساس من الطغيان الرأسمالي ، وتجدد من الأكليروس ما يؤيدها في الغالب ظناً من رجاله أن في تحالف القوى المادية والروحية ما يمنع من سيطرة السلب المادي ، وكلاهما قنامي أن المسيح أرحم من أن يقبل تحكم المالين أو التعاون مع المحتكرين ، فهذا النوع من المحافظة ليس إلا كاريكاتوراً للتمسك بالدين أو بحقوق الانسان . أما الفئة الثانية فهي التي يئست من أساليب الديمقراطية في الفكر وفي العمل فنشدت الأصلية في ناحية غير ناحية الكنيسة التي كفرت بها مع الثورة الفرنسية ، وانضمت الى المذهب الشيوعي تقدسه وتؤيده لأنها وجدت فيه المنهج الذي ما زالت الكنيسة تدعو اليه ، وما زال رجال الدين ينهجونه ، فهي لم تفكر في نتائج ذلك المذهب ولا أوضاعه ، وانما فكرت في تجربة جديدة تخرجها من القلق الى التسليم الذي لم تعد قادرة عليه في إطار الرهبانية الروحية فنشده في الرهبانية الملحدة ؛ عوضت المسيح بلينين ، والبابا بستالين ، ورضيت حاسة الخضوع التي ربتها الكنيسة عليها في العصور الماضية ، فنبذت عصريّة الثورة الفرنسية للأكليروس اللاديني المعاصر . وإذن فليس في هذا النوع من الاختيار جديد ، لأن المذهب الشيوعي كان قبل ماركس وقبل لينين ، وقد رفض عهد العموم في فرنسا بالأمس من هذه الطبقة التي تدعي أنها ابتكرته اليوم ، وليس في مناهج التربية الشيوعية ما لم يكن موجوداً في الأنظمة الكهنوتية في العصور الوسطى ، حتى تحريم النظر في غير المذهب وحتى عقوبة الذين يتجرؤون على انتقاد الرئيس الذي هو عندهم معصوم .

وهناك الفئة الثالثة ، وهي التي لم تقتنع لا بالمسيحية ولا بالشيوعية ،

وتتركب من الذين ينشدون الجواب عما أهملته الكنيسة ولم يجب عنه الكومينفورم ، هؤلاء يبحثون اليوم في الغرب عن واحد من السحرة ، عمام يحدون عنده ما حاول هتلر أو موسوليني أن يحققه في نظرهم ، وهم الذين يهتمون حول المواطن العالمي الأول ، أو ينتحلون مذهب الوجودية مع بول سارتر . إن هؤلاء لا يبحثون عن النجاة في السماء ولا عن الهناءة في الأرض ، ولكنهم يطلبون فقط حلاً للمشاكل التي أحدثتها المذاهب العقلية والمادية في أفكار المعاصرين ، ولكن الوجودية ليست حلاً لأنها هي الأخرى تفسد الخلق أكثر مما تصلحه ، إن سارتر يقول : « لا أستطيع شيئاً . الإنسان هكذا » ، وعلى حسب المنهج الوجودي فإن سارتر قد اختار للعالم هذه الحال ؛ فليس له إذن من العصرية ما نطلب ، إنه جبرية كسائر الحتميات الأخرى .

لا أريد من هذا إلا أن أفرق بين العصرية والمعاصرة ، وأثبت للذين يريدون الاقتباس من منتجات العهد الحديث أنه يجب أن ينظروا قبل كل شيء في الإنتاج الغربي الذي تكوّن من ظروف الثورة الفرنسية إلى ما قبل الحرب الكبرى وأن يعلموا تماماً أن كل ما يحرم على الإنسان النظر والفكر أو يمنع من الثورة على ما لا يطمئن إليه فهو جمود وليس من العصرية في شيء ، ولو كان مستمداً من آراء الفلاسفة والزعماء المعاصرين ، إنه يجب أن ننفض إلى أعماق الأشياء عوضاً عن أن نفكر بشكلياتها ، ويجب أن لا ننقل من جمود إلى آخر ولا من تقليد لمثله . إن المنهج العصري الصحيح هو الذي يفتح أمامنا آفاق التقدم بجميع أنواعه : الفكري والاجتماعي والاقتصادي والروحي ، لأن نتيجة المجهود كله هو الوصول لأن نتحكم في حركتنا ككائن حي ، أي أن نوجه سيرنا إلى الأمام دائماً ، وتطورنا إلى أعلى ، وإنه لمن العجز والكسل أن نقصر في واجبنا وأن نحاول اختصار الطريق بانتحال مذهب من المذاهب القائمة لا لشيء إلا لأنها تغنينا عن الفكر وعن البحث ، إن ذلك أعظم مساس

بكرامتنا كأمة ذات تاريخ عقلي وحضارة روحية .
سيندهش بعض القارئین لهذا التصور الذي ينكر في الواقع قسماً كبيراً مما هو معاصر في الغرب ، ولكن حسي بذلك أن أكون قد تجرأت على أن أوجه قارئی إلى دراسة هذه المذاهب القائمة اليوم والتبصر في انواعها ، وبما لا شك فيه ان في الغرب قوة عقلية وروحية كبرى ، لكنني اتحدى من يزعم ان هذه القوة لم تكن من عصرية ما قبل الحرب الكبرى ، كما انني اتحدى الذين ينكرون ان في الغرب اليوم محاولة للرجوع إلى اصلية تحول بينهم وبين فوضى الفكر والعقيدة التي هم فيها . وإذن فمن الواجب ان لا نذهل نحن عن اصلنا الاسامي الذي هو الإيمان بالحرية ، والاعتزاز بالعقل ومقياسه الذي لا يبلى .

ان الفكر والنظر هما المصباح الذي يجب ان يكون معنا في سيرنا وتوجيهنا ، فيجب ان غضي قدماً مستنيرين بعقولنا التي لم تقيدنا اسباب القلق المعاصرة لندرس كل ما في الغرب ، مقتبسين ما هو صالح لانبعاثنا ونافع للعصر الذي نعيش فيه ، وليس من شأنه ان يقف حجر عثرة في سبيل تقدمنا الدائب المستمر ، وفي كل الاحوال يجب ان لا نبذل عقولنا وحققها في التفكير كثرمن لأية سعادة مصطنعة او روحية منتحلة .
ان حياة بغير حرية هي الموت المحض ، وان وجوداً من غير فكر حر هو العدم ، وان مدنية لا تقوم على التحرر والتبصر هي الوحشية الأولى ولو كانت في احدث طراز .

اختيار الأفكار

الآن وقد عرفنا بعض مواقع الزلق التي يمكن للفكر العام وموجهيه أن يقعوا فيها ينبغي أن نحاول توضيح بعض وسائل الاختيار للفكر الصحيحة التي يمكن قبولها لأن المجتمع ورجاله يظنون في حيرة ازاء ما يعنّ لهم من آراء تدوي بها أقلام الدعاة في هذا العصر ، إذا لم يعرفوا الخصائص التي تميز صحيح الآراء من سقيمها ؛ فمن الحق أن نجعلهم على بينة من شرائط الاستجابة ومقاييس الأفكار .

والواجب قبل كل شيء أن نضع نصب أعيننا الغاية التي نعمل لها ونكافح من أجلها ، وهي طبعاً خدمة المجتمع والإعلاء من شأنه ، وتعريفه بنفسه . وإشباعه بروح الدفاع عن حقوقه والأداء لواجباته . ومدار ذلك كله هو متابعة وجود الأمة المغربية وخلود القيم الفكرية والروحية التي كونتها ، وجعلت من حياتها نوعاً من النجاح للحضارة الانسانية في أسمى معانيها . وإذا لم يكن من الضروري في تحقيق هذه المتابعة أن تظل الأمة على نفس صورة الماضي فإن تحولها يجب أن يكون في دائرة وجودها السابق وعلى أساس منهجية تقدمية تفتح لها آفاق السمو دون أن تحول وجهتها أو تشوّه كنهها . إن المغرب لا قيمة له في نظرنا إلا إذا كان وطن الأمة التي جمعت كلمتها حضارة العرب وثقافة الإسلام ،

وإن مغرباً يتلىء بالمهاجرين والاغراب وينطبع بالصورة الغريبة عنا لهُو مغرب آخر غير وطننا الذي نموت في سبيله ونهم في حبه ، ولكن هذا الوطن المغربي لا يمكن أن يكون حياً وخالداً إلا إذا سار وفقاً لطبيعة الأشياء ؛ أي إذا لم يبق في جود وانحطاط وإذا واصل السير في الطريق التي وضعه فيها أبطاله الاولون ، وعرف كيف يكيف ذهنيته بمقتضى حاجات التقدم العصري ، وكيف يصهر المواد الخام التي يقتبسها من الشرق ومن الغرب ليصنع بها أبدع الصور لمستقبله البهي .

وإذن فأول شروط الفكر الصحيح أن يكون مساعداً على بقاء هذه الأمة ومتابعة سيرها الى الأمام ، وكل فكرة تعمل على حل رابطتها وتزريق وحدتها والقضاء على كيانها كأمة مغربية لها مقوماتها الخاصة ومميزاتها عن غيرها فهي فكرة لا يمكن ولا يجوز أن تجدد لها محلاً من قبولنا واعتبارنا . وبما أن الأفكار لا تظهر دفعة واحدة بل تتغلغل في المجتمع بواسطة المظاهر الجزئية فواجبنا أن نبحث عن هذا الشرط في كل تلك المظاهر ؛ فإن وجدنا أثراً منه فذاك ، وإلا فيجب ان لا نتهاود في مقاومتها والقضاء عليها ؛ ولو كانت مسترة بأهـى صور العصر وأزهى مفاتن الزمان .

أما الشرط الثاني : فهو الاستجابة لحاجات الأمة ورغباتها ؛ لأن الغاية من كل حركة وطنية هي تحقيق الآمال التي تختلج بأفكار الشعب والتي يعبر أحياناً عنها ويترجها في الغالب رجال الإصلاح ودعاة العمل ؛ فكل مجهود لا يتضمن هذه الغاية وإنجازها فهو بالنسبة للأمة بمجهود لا قيمة له ؛ وأحرى بالنبذ إذا كان من شأنه أن يخلط عليها آمالها بغايات بعض الذين لا تربطهم معها روابط الاعتقاد والشعور . وإذن فالمنهجية الصحيحة هي التي تتقدم لتستخرج من ثنايا أعمال الشعب ومظاهر نظامه الفكرة الباطنية التي يضمهرها ويعمل لها ويود أن يدافع عن وجودها ، وهذه النقطة على أشد ما يكون من الصعوبة ؛ لان الشعب لا يعمل دائماً في دائرة

مصالحه ؛ إنه معرض للكثير من الأغلاط التلقائية او التي يوقعه فيها مفرضون وانتفاعيون ، ولذلك فهو في حاجة لمن يهتم بدراسة أمانيه الحقيقية كما يفكرها وكما يودها في أعماقه لا كما تظهر بها أعماله او غلطاته . إن التيارات تجرف الجمهور حتى يعمل ما لا يود ، أو يتابع الفساد المنتشر رغبة في تحقيق بعض الشهوات السريعة التي تنسيه مؤقتاً أمانيه الحقيقية . إن الفلاحين المغاربة يبيعون أراضيهم ويصرفون ثمنها في تعداد الزوجات او إقامة الأفراح غير مراعين ما يؤولون اليه ، بعد نقاد ما حصلوه ، من فقر وشقاء ، وإذن فهم في حاجة لمن يحميمهم من أنفسهم ويعمل لفائدة فكرتهم الأصلية التي هي العيش في هناء ومأمن من البؤس ، لا لفائدة شهواتهم العارضة ، وهي بذل كل ما يملكون في حاجيات يمكن الاستغناء عنها . وإن عامة الشعوب في أوروبا قد انفجرت مع النظام الجديد الذي دعا اليه هتار في الحرب الأخيرة لأنها اندهشت للانتصارات الجرمانية المتوالية ، وهكذا ضحت بحريتها واستقلالها طمعاً في الرجوع للحياة المعتادة ، وقبولاً للتجربة الجديدة التي أوهمها شبح الحرب أنها قد تكون أحسن من الأنظمة التي أدت بها الكارثة العظمى ، لكن قيام بعض القادة والهيئات التي صمدت للفاجمة ولم تتأثر لأهوالها أثبت أن الشعوب الأوروبية كانت تناست رغباتها الصحيحة التي سرعان ما عادت اليها حينما وجدت من أقوال أولئك الأبطال وأعمالهم ما يوافق صميم اعتقادها وعميق رغباتها التي غطت عليها الحنة وأخفتها ظروف الاندهاش .

وهكذا فإن ما نقصد اليه من موافقة الدعاة لما تحتاجه الأمة هو الاهتمام بمصالحها الصحيحة ولو كانت ظروفها الظاهرة لا تعبر عنها ، وهو ما لا يعني طبعاً أن نتملق الجمهور ونجاربه فيما يريد ولو كان عكس المصلحة العامة كما ينبغي أن يدركها ، خصوصاً إذا كان الجمهور قد أحاطت به عوامل الشر وبواعث الفساد حتى أصبح من الصعب عليه التعبير عما يريد او يتمنى . أن جماعة صغيرة من الشعب تستطيع أن تهتدي

في مثل هذه الحال الى ما لا يهتدي اليه الفكر العام الجامد الذي غطت عليه ظروفه أسباب النظر ووسائل الادراك ، وحينئذ يصبح من واجب هذه الجماعة أن تميز الأشياء وتضع للشعب المنهج الصحيح الذي يسير عليه مراعية اشتال منهجها على هذه الاستجابة لمطالب الشعب الحقيقية التي لا لبس فيها ولا غموض .

والشرط الثالث للفكر الصحيح هو التقدمية ؛ فكل فكرة لا تعمل على توجيه الأمة صوب التطور والتقدم الى الامام هي فكرة عقيمة يجب رفضها ومحاربتها . ان حياة الشعب لا تتم الا بمواصلته السير الى الامام ، والمتابعة التي قلناها أولاً لا تتحقق إلا إذا كان غايتها قطع مراحل جديدة نحو المثل العليا ، وإذن فيجب أن نقيس أفكارنا وأعمالنا بقياس (التقدم) الحقيقي ، وإلا وقعنا في كثير من الاخطاء التي تتدهور بنا وترجع القهقري . إن التحول من طبائع الشعوب وأخلاق الكتل كلها حتى كتل الجمادات ، ولكن هذا التحول يقع أحياناً في شكل حركة جيولوجية لا تشتمل على شيء لا من المتابعة ولا من التقدم . إنه يعرض لبعض الكتل الأرضية ان تتحول من حالة تراب الى حجارة ، وقد تكون هذه الحجارة رخاماً او مرمرأ ، ولكن تحولها يفقدها وجودها الاصلي كتراب ، دون أن تصبح في حالتها الثانية جزءاً مما كانت عليه . إنها هي ، ولكنها غيرها على كل حال . فكذلك يقع لبعض الكتل البشرية التي تختلط بغيرها دون أن تعرف كيف تستفيد منهم ، إنها تصاب بمسخ كلي على الشكل الجيولوجي الذي قلناه ، وقد تتحول الى امة أكثر حضارة ومدنية مما كانت عليه . ولكنها تفقد وجودها السابق . وقد تصير امة كبرى ، ولكنها امة أخرى غير الأولى أيضاً ، ومعنى هذا أنها تنعدم وتصبح أنقاضاً لكيان جديد ، مثلها مثل القصر الفاخر الذي ينقض بناؤه ويصبح ركاماً وقد يشاد في موضعه قصر آخر ولكنه لن يكون هو القصر المنهدم . إن التحول الذي يقع من غير موافقة لرغبة

صاحبه ولا متابعة لسيره لن يكون بالنسبة اليه إلا طامة كبرى بل فناء محضاً ، وليس من وسيلة لتفاديه إلا أن يكون سير الأمة موجهاً نحو التقدم الذي يجعل من ماضي الأمة ومستقبلها وحاضرها أنغاماً متناسقة تربطها رابطة المثل العالي الذي اختارته دائماً لنفسها ، وهي ما تنفك تقطع مراحل الوجود الحي الى الامام ، الى حظيرته .

أما الشرط الرابع فهو الشمول ، أي أن تكون الفكرة مراعية ما يصلح كل جوانب الحياة في البلاد ويساعدها على التقدم ، ولا اريد أن أكرر هنا ما أجملته في فصول سابقة ، وكل ما هنالك أنه ينبغي أن لا نفتد ببعض مظاهر الدعايات التي تشفي جانباً من أمراضنا ولكنها لا تعير أدنى انتباه للنواحي الاخرى . إن القيمة التي افتخر بها الاسلام هي صلاحه لكل زمان ومكان ، ولذلك فلا أقل من أن تكون الفكرة التي نعمل لها صالحة لزماننا ومكاننا نحن ، وقابلة لأن تتطور نحو الامام حتى تنهيا لتكون صالحة في زمان ومكان آخرين ، إن سعة الأفق هي الأساس الضروري للحصول على المرونة العقلية التي تجعل من نظراتنا للحياة وسيلة إيجابية للاشتغال على معانيها ، ثم التعبير عنها بأساليب العصر الذي نحن فيه ، وإنه لمن خطل الرأي أن ننغمز مع بعض المثاليين المعاصرين الذين يذهلون عن حاجات مجتمعم الحاضرة ، ويخلقون نحو الفضاء البعيد ، للحديث عن المستقبل السعيد في عالم كله تهاويل ، لكنه لا ينبغي على أساس من الماضي ولا من الحاضر .

إن تجربة الماضي يجب أن تكون في أذهاننا كلما أردنا النظر في الحاضر والعمل للمستقبل ، وإن المتابعة المتعلقة لتشتمل من تلقائها على التطور التقدمي الشامل والجيب لحاجات الأمة وأمانها .

وإن الحرية لا تتحقق إلا إذا عرف الشعب حقيقة نفسه وأدرك مراميها ثم اختار من بين التجارب الانسانية ما يساعده على الاحتفاظ

بنجاح تجربته هو ككائن حي مستقل ، وليس صورة مكررة لغيره ،
وكما أن تعدد أشكال الصور في الافراد لا يخرجهم عن كونهم أعضاء
لعنصر واحد هو الانسان ، فكذلك تعدد الاشكال الحية للتجارب الانسانية
لا يخرج الامة عن كونها عضواً من عالم واحد هو دنيا الانسانية وراميتها .
إن استقلال الفرد والامة هو الفكر الصحيح الذي يضمن الاستجابة
والمتابعة والتقدم والشمول .

للہ کے لئے

التقویٰ پر ایمان

التفكير بالمشال

ان البرامج التي ندعو اليها ونحاول استعمال المقاييس لاختيارها شيئاً مقصوداً لذاته ، ولكنها ترمي الى اتخاذ الوسائل لاجتياز مراحل الحياة للوصول الى ما هو اسمى واعلى ، أي لادراك الغاية التي يكافح المرء من أجلها ويضحى في سبيلها . والبرامج هي الوسائل ، وبذلك فهي طرق لا قيمة لها الا باعتبار ما ستؤدي اليه ، وليس من العقل ان لا يعرف الانسان الطريق قبل البدء في المسير ، كما انه ليس من الذكاء ان يعبد المرء السبل ويحاول اجتيازها وهو غير عارف الى اين يصل وماذا يريد من سفره الطويل . وقيمة العمل الانساني هي بقدر قيمة الغاية التي يبذل من أجلها ، لذلك كلما كان المثل عاليا كانت الجهود التي تبذل عالية مثله وعظيمه الاعتبار ، والخطأ في الاتجاه كله لا يمكن للمصادفة ان تصلح من إفساداته شيئاً .

والمثالية تعني اعتبار كل شيء في واقعه الاساسي ، ، والرجل المثالي لا يبحث الا عن العمل هل يؤدي للغاية التي يريدها ، لا هل من شأنه ان يؤدي الى غاية اخرى ، ولذلك فإن مداره على عقد الاخلاقيات والاجتماعيات المسلمة . ومن الخطأ مسابقة بعض المعاصرين الذين يريدون ان

يحل محل المثل نظام اجتماعي منسق يحل طابع النفعية او يعطل بها ، لأن هذه النفعية تقتضي ان نجد في آلة واحدة كل شيء ما عدا مصيرها . وهكذا حينما تتمتع المسائل يطالب النفيعون بالرجل الواقعي ، والواجب يقضي ان نبحث عن الانسان غير الواقعي لأن الاول هو الذي يتعود على الحركة الآلية اليومية او (الروتين العادي لسير الاشياء) ، فاذا لم تسر الامور فاننا نحتاج عملياً للمفكر ، اي للرجل الذي يحمل عقيدة تبين لك الغاية التي يجب ان تسير لها الامور . واذن فيجب نبذ هذا النوع من الواقعية والاعتداد بالمثالية في اسمى مظاهرها ، لأن النفعية تقتضي بعدم الحكم على الشيء الا بعد وقوعه ومشاهدة ما نستخرجه منه من فوائد ، وبذلك فهي ترفض كل تفكير او تفلسف فيما لم يقع بعد ، واذن فليس لها القدرة على الاختيار ، ولا يمكن الكفاح معها الا في جانب الغالب ، وليس من شأنها ان تكافح مع احد ليكون هو الغالب ، وبما ان اصحابها لا يحبون الا النصر فهم دائماً يبدون متأخرين في المعركة ، اما رجل الفكر فلا شيء يجذبه الا المثال ، ومتى بحث الانسان عن شيء في عالم الفكر فانه لا بد من ان يظفر بشيء في عالم الحس .

ومن الخطأ ايضاً متابعة الذين ينكرون (الاصوليات) التي لا بد منها كنقطة أولى للتفكير ، انه لا يمكن الا ان نأخذ المسائل بعد دراستها واعتمادها على قواعد نسلها وندين بها ، او ان نكون من المقلدين الوهميين الذين ينتقلون من فكرة الى اخرى دون تدبر ولا اعتبار ، وان قبول كل شيء يؤدي الى قبول الشيء وضده ، وذلك بالطبع ما يجر الى فوضى في التفكير وفي الاعمال . إن المثالية رابطة توحد بين المؤمنين بها ، بل انها توحد حتى بين ذوي العقائد المختلفة التي يقرب بينهم الايمان بمدأ والعمل لغاية معينة . ومن السهل ان يصل المرء الى توفيق بينه وبين المختلفين عنه في العقيدة ، ولكنه ليس من السهل ان يتفق مع الذين يعارضونه دون ان يؤمنوا بفكرة ما .

نقطة البداية في الفكر هي هذه الاصلية التي تعني المثالية ، وهي نفسها نقطة البداية في العمل ، والذين لا يؤمنون بها لا يرتكزون في طريق ولا يصلون الى غاية . يمكننا ان نشك في كل شيء ولكن يجب ان نصل في النهاية الى نقطة لا شك فيها ، وهذه النقطة المتينة هي مفتاح الغاية التي سرحل اليها ، وهي المراحل التي نقطعها في السير بما فيها من سهل وجبل وهي المقدمات التي ترتقي بنا للنتيجة المطلوبة ، فيجب ان تكون مراحل متينة ايضاً . والذين لا يضعون أمامهم كعبة السير ولا ينظرون اثناء ذلك في خريطة الطريق هم الذين يقفون في نقطة ما ، ثم يعودون القهقري الى المكان الذي ابتدأوا منه . ان حضارات انسانية توقفت عن المتابعة وعن التقدم لهذه الاسباب ، وفي تاريخ الصين والهند ما يشهد لما قلناه ، فقد انتج هذان البلدان من انواع المدنية والحكمة الانسانية ما سجل لها صفحات ذهبية ، ولكن شأنها وقف منذ عصور عديدة دون ان يستطيع التقدم والمتابعة في السير لأن نقطة البداية في الفلسفة الهندية لم تكن مثلاً متفوقاً على ما يمكن ان يصل اليه فرد او جيل من الناس ، انه لم يكن عقيدة بل كان نظاماً او مجموعة أنظمة تفرق الناس الى طبقات وتجعل منهم المقبول والمنبوذ ، فهي لا توحد ضمن فكرة عامة او مثال سام ، انها تعبد روحانية البعض لجسمانية الآخرين ، واذا كان من الممكن ان ينجح مثل هذا العمل في مجموعة بشرية كبرى فإن ذلك النجاح هو عنوان الوقوف وعدم التقدم ، لأنه دليل استسلام المجموعة البشرية عقلياً وروحياً وجسمانياً لمن يعبدها .

لقد وقفت الحضارة المعاصرة في نوع قريب مما وقفت فيه الحضارة الشرقية القديمة ؛ ذلك ان النهضة الاوربية جعلت برنامجها التحضيري محصوراً في هذه الكلمة : (الانانية) ، ومعنى هذا ان كل شيء يجب الا يتجاوز الاعتبار الانسانية المحض ، وان يتناسى كل ما يرجع للباديء التي هي اسمى واعلى ، او كما عبر بعض كتاب الغرب : ان

تتجاهل كل ما هو أرضي ، هذا ما لم يقع لليونانيين حتى في وقت تضعفهم الفكري لأنهم لم يضعوا أبداً المسائل المصلحية في المراتب الاولى من فلسفتهم . إن المدينة الغربية المعاصرة حينما أرادت أن تركز كل شيء في مقياس الانسان من حيث هو غاية انحدرت شيئاً فشيئاً الى أحط مستوى عند الانسان ، ولم تعد تبحث الا عما يرضي حاجته المادية ، وفي كل يوم تخلق له حاجات جديدة وتبحث عما يرضيها .

إن مجهودات الحياة يجب ان توجه لتحسين حالة الانسان ، ولكن لا ينبغي أن يقتصر على جانب المادة من طبيعته ، بل ينبغي ان يكون العمل اكثر لإرضاء حاجاته العقلية والروحية ، ولذلك يجب ان لا يكون المثال هو الآدمي بنفسه ، بل هو ما يصل اليه هذا الآدمي من غاية عليا ، ولذلك لا يمكننا ان نقف عند المدى الذي تحصرنا فيه المساواة بل يجب ان نرتفع عنها الى عالم الامتداد الروحي والاطمئنان العقلي .

إن المثل الاعلى الذي يجب ان يكون غايتنا في الحياة ومنتهى ما نفعل له هو إرضاء الذي بيده مصيرنا والوصول الى حظيرة القدس في الملكوت الاعلى . إن كل أعمالنا واتجاهاتنا وبرامجنا ومبادئنا يجب أن تكون موجبة الى تحقيق الارادة الالهية في عمارة الأرض وإصلاحها والتآخي بين أفرادها والارتفاع بما سخره لنا القدر من عوالم لنصل بها الى سعادتنا في الحياة والى طمأنينتنا حينما نعرض أمام الله لنجازى على ما قدمناه من أعمال .

وإذن فالإيمان بالله في مقدمة الاسس التي يجب أن نستحضرها عند العزم على الهجرة الى الغاية البعيدة ، وان الاعتقاد في الخالق والاعتداد به كمثال أعلى ضروري لنا إذا كنا نريد السير في الطريق التي نرمي قطع مراحلها في طمأنينة وفي أمان ، وان كل ما نبذله من جهد او ما نحاوله من عمل لن يكون إذ ذاك إلا جزءاً من برنامج انساني يرمي لفهم السعادة الحقيقية بتسخير كل واحد من البشر نفسه لخدمة اخوانه الأقربين والاباعد في سبيل

رب واحد وملكوت مشترك . ان هذه العقيدة هي الانسانية الصحيحة التي لا تجعل الناس متضامين من أجل عبادة واحد منهم او خدمته بصفة او بأخرى ، وهي التي يمكنها ان توحد بين ذوي النظريات المتعددة والبرامج المختلفة لأنها سترفعهم من مستوى الغايات الدنيئة الى ما هو أعز وأعلى .

أما التجرد عن هذه المثالية الصحيحة فعماء الخطاط بالانسان والشعوب الى اسفل الدركات ، وانه لمن خطل الرأي أن نعتقد بأن الغرب قد تقدم بسبب هذا التجرد ، فإن الذين بذلوا الجهود الجبارة ليقظة أوربا وأمريكا لم يكونوا بعديدين عن الله ولا متجردين من مثاليته ، واذا كان قد وجد من كبار الكتاب او الفلاسفة من لم يستطع الايمان فإن تأثير هؤلاء في مثات الذين عملوا لرقى الغرب معدوم . اما ما يبدو في الغرب من اباحية ومن انحلال فيها من نتائج تفشي عدم المبالاة بالدين ، وذلك ناشئ عن موقف الاكليركوس ورجاله وعن النتائج الطبيعية لانتشار الحضارة الرأسمالية . ولقد انتبه المفكرون اليوم في الغرب لضرورة البحث عن المثالية الضائعة وأصبح من مشاكل القوم أن يجدوا في الناس الاعتماد على (الأصوليات) وتحريرهم من الفلسفة النفعية التي يفرغهم بها بعض الاجتماعيين .

ان المثالية الالهية وحدها هي التي يمكن أن تسيطر على سلوكنا وتراقب ضميرنا وتقلل من أغراضنا وأهوائنا ؛ وتقوية حاستها في النفس هو الذي يعلننا محاسبة أنفسنا على كل ما نريده من عمل ؛ والتفكير بها هو الذي يحلطنا نمشق التقدم دائما والعمل باستمرار ، لاتنا نشعر في كل وقت ان وراءنا مراحل يجب قطعها وأن يحايننا إخواننا ينبغي أن لا تقصر بهم حالتهم عن المسير معنا .

التفكير بالمثال الالهى هو الذي يربط مستقبلنا بحاضرنا وبماضينا القومي والانساني ، لأن البرية دائما نشدت السعادة والهناءة من الاعتقاد في الله .

الفكر الديني

قضية الدين هي مسألة المسائل في العالم ، او هي لا شيء بالنسبة اليه ، اي اما ان تكون هي الفكرة المألوفة لكل الشؤون ، واما الا تكون بالمرّة ، ومن خطل الرأي محاولة اخذ الدين كشيء خاص بجانب من جوانب الحياة دون غيرها ، وليس هناك امر يماثل الطبيعة في شمولها وسريانها مثل الدين : ولذلك فلا يمكن للامة الا ان تختار في حياتها الخاصة والعامة احد امرين ، اما الإلحاد وعدم الاعتداد بتعاليم الدين ، واما التدين . وان في التاريخ لأمثلة عامة لكل من الفريقين ، ولكننا لا نستطيع متى تعمقنا التاريخ واطوار الحياة الاجتماعية للشعوب فيه الا الاعتراف بهذه الحقيقة وهي : انه ما سرى الإلحاد وعدم الاعتداد بالدين في امة الا رجعت القهقري وآلت بعد عزتها ومجدها الى الانحلال ، وما حافظت في شؤونها على مراعاة المثل الأعلى الالهي الا احتفظت بحياتها وفخرها ومكانتها . نستطيع ان نستخرج ذلك من حياة اليونانيين الاولين فإن سموهم الروحي هو الذي جعل منهم هذه الامة الخالدة التي استطاعت ان تبني حضارة لا مثيل لها في التاريخ ، ونستطيع ان نجد ذلك في تاريخ الرومانيين والقرطاجيين ، كما تتأكد حقيقة بأجلى مظاهرها في تاريخ

الحضارة الاسلامية وما كانت عليه من مقام عال ومجد سام يوم كان الاسلام هو الفكرة السارية في شرايين الدولة ، ثم ما آل اليه امرها منذ عم الاهمال للدين وتسربت المبادئ الهدامة بواسطة المتأمرين من الاعاجم الى النفوس . وقد تنبه لهذه الحقيقة مصلح عظيم هو السيد جمال الدين الافغاني ، فحلل على ضوء التجارب التاريخية تأثير الايمان في الحضارات المختلفة في رسالته الثمينة (الرد على النشريين) .

واننا لتقدر ان ندعي انه ليس في العالم امة استطاعت ان تتجرد عن الدين بما يقتضيه من اعتقاد وما يستدعيه من تنظيم للحياة ، وحتى الذين يزعمون اليوم في روسيا او غيرها انهم تحرروا من المسيحية فإنهم لم يزدوا على ان كونوا ديناً مادياً لم يستطع الى الآن ان يتجرد في غير النظريات الرسمية عن معاني الروح المسيحية او عن اخلاقها المثلى ، وان أقصى ما وصل اليه ماديو العصر الحديث هو تعلم الجمهور عدم المبالاة بالفضائل وان كانوا هم انفسهم لم يتجردوا عنها .

على اننا اذا بحثنا في الثورات العظيمة التي قامت في مختلف العالم والتي هدمت الكنائس واعتقلت رجال الدين وقضت على املاك الطوائف وخرجت بفكرة التحرر اللايكي لم نجد أصولها ولا بواعثها الا في الثورة على الاكليروس ، اي على الأنظمة الكهنوتية التي كونتها ظروف المسيحية في تجاربها التاريخية ، وهذه الثورة على الرهبانية بما آلت اليه في العصور الوسطى ليست منافية للدين الخالص بقدر ما هي موافقة له . والاسلام بصفة خاصة لا يمكنه الا ان يجذب كل ثورة تقضي على التحكم في العقول والاشخاص باسم الدين او تمنح طائفة من البشر مكان التشريع الديني والقداسة الروحية التي تجعلهم آلهة او انصاف آلهة ، لأن اول ما منعه الاسلام هو تعبيد النفوس والارواح لأي ضغيان من طغيانات الانس والجن ، ولذلك فلا يمكننا الا ان نكون في مقدمة الثائرين على كل نظام كهنوتي من شأنه ان يتدخل بين الافراد وبين الله . وفكرنا الديني يجب ان يكون

مبنياً على هذا الاساس الذي يجعل الناس أمام الله وأمام الدين سواء . وقد رفع الاسلام قيمة العقل وحث القرآن على النظر والتبصر والاحتكام الى الفكر الصحيح والعقل الرجيع في عشرات الآيات ، وجعله رسول الاسلام معجزته الكبرى ومناط دعوته ، وهذا ما يجعلنا نؤمن بالعقل من غير تحفظ ، ونعتمد به في تفكيرنا الديني الذي يجب أن يسير معه جنباً لجنب في كامل الاتفاق وغاية الانسجام ، وإذا كان اتصالنا بآداب الغرب وثقافته سيكشف لنا هذا الصراع العظيم الذي قام منذ القرن الثامن عشر بين العلم وبين الدين فيجب أن لا نذهل عن الحقائق وأن لا ندخل في كفاح من أجل قضية غير قضيتنا ، فالدين في نظر الاسلام لا يمكن الا أن يكون عوناً للعلم ، وكيف يمكن أن يعتبر منافياً للعقيدة أو معاكساً لها ورسوله يقول : « فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم » !

إن الصراع الذي وقع بين العلم وبين الدين في أوروبا لم يكن في الحقيقة الا كفاحاً من العلم رغبة في التحرر من الارتباط الكلي بالأفكار الرسمية للكنيسة ، وقد نجح العلم في معركته ، وكون له ميدانه الخاص به الذي لا يمكن أن ينازعه فيه الدين ولا العقل ؛ لان مكانها فيها هو داخل الانسان ، بينما ميدان العلم في مواطن التجربة من مظاهر الحياة ، ولذلك ففكرنا الديني لا يمكن أن يكون الا مؤيداً لاستقلال منطقة العلم ، بشرط أن لا تحاول النفاذ الى ما ليس لها من الميادين التي لا تخضع للتجربة ولا تقبل التحليل الكيميائي . وهناك كثير من النظريات التي ظلت موطن المناقشة والصراع باعتبار التكيف الديني في الغرب ، بينما هي منتهية او غير موجودة من أصلها فيما يرجع إلينا ، ولذلك ينبغي أن لا نشغل بها وقتنا أو نعتمد بما يقوله أحد الجانبيين من متخاصمها . ولنضرب لذلك مثلاً بالخطيئة الأصلية التي ارتكبها آدم وورثها عنه البشر ، هذه الخطيئة التي قررتها المسيحية وقامت من أجلها معارك فظيعة في الحياة الفكرية منذ عصر النهضة الأوروبية الى اليوم كان لها تأثير كبير في ذهنية الأوروبيين

وعقليتهم سلباً وإيجاباً ، لأنها منشأ كثير من المدارس الملحدة . وإنك لتجد الصراع حولها متغلغلاً في الأدب الغربي برمته وفي الفلسفة الغربية وحتى في كثير من النظريات السياسية الأوروبية . ولكننا حينما نعرضها على الاسلام نجدها مفقودة بالمرة ، فالقرآن يثبت أن (آدم عصا ربه فقوى) ولكنه يثبت بعد ذلك أن الله تقبل توبته (ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى) ، ويقرر الاسلام بمقتضى ذلك عدم وراثته الخطيئة لأن كل امرئ بما كسب رهين ؛ ففكرنا الديني يجب أن يتنبه الى عدم التأثير بما هو خارج عن عقيدته حتى لا يخلق من المشاكل ما هو في غنية عنها ، وحتى يعرف كيف يواجه كثيراً من النظريات الناشئة عن مثل هذه النحل البعيدة عن أصول الاسلام ، وبذلك فهي بعيدة عن أن تكون عنصراً من عناصر الذهنية المسلمة أو العقلية المغربية .

ويجب أن نتنبه أيضاً الى أن حصر الدين في ميدان بعيد عن الحياة الاجتماعية إنما نشأ من عجز الكثير من الأوروبيين عن التوفيق بين العلم وبين الدين . وما دام العلم قد استقل بمنطقته فمن العبث محاولة اقضاء الدين عن منطقته اللازمة له او اللزم لها ، وهي منطقة العمل اليومي والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات ، وهذه العلاقات لا تقوم دائماً على قواعد علمية مسلمة وغير قابلة للنقد ، بل تقوم في الغالب على عواطف الناس وتبادل مصالحهم وحاجتهم الى كثير مما يسميه الأوروبيون بالتجارة أي أسلوب التعاشر والتعامل ، وهذا ما لا يمكن أن يقوم الا بتنظيم مبني على حكمة العقل وعاطفة الحب ، ولن يوجد هذان الاثنان الا ضمن عقيدة شاملة تتآخى فيها الأرواح قبل تآخي الأجسام . وإن لمن خطل الرأي الاعتقاد في أن الدين خاص ببعض الصلوات او بعض انواع السلوك الشخصي . فالرسل لم يبعثوا ، حسب تعبير (جورج برنانو) ، لمجرد منع الناس من مغازلة الحسان ومعاقرة الدنان ، ولكنهم بعثوا لهذا ولما هو أعظم منه وهو تبليغ الهداية التي تفتح للانسانية طريق العمل لصالح

الدنيا والآخرة . وإن التجرد من الاعتبار الديني معناه التجرد من كل الفضائل التي عرفها الانسان بفضل الوحي وتربى عليها منذ عشرات الآلاف من الأجيال بفضل الاعتقاد في الله .

وإذا نحن تعمقنا الفكرة التي تقول بفصل الدين عن الدولة نجد أنها إنما تسعى لخلق دولة داخل الدولة ، وقد بين « طاردو » في كتابه (العاهل المأسور) : أن منشأها التاريخي لم يكن الا رد فعل بعض الرهبان الألمان لمقاومة الاضطهاد الحكومي للمسيحية في ألمانيا ، ونزيد نحن بأن مصدرها الأساسي هو هذه الفكرة الأساسية التي قالها الإنجيل : « يجب أن يبقى ما لله لله وما لقيصر لقيصر » ، وإذن فالذين يدعون أنها ثورة على المسيحية إنما يزعمون باطلاً ، لأنها أصل من أصول المسيحية . وأعتقد أن المسيح لم يقبلها أولاً الا للتحرر من تدخل القياصرة الرومانيين الذين لم يكونوا تمسحوا بعد ، وأن قبوله لها كان تدرجاً في الاستيلاء على السلطة ليصبح لمثله من بعد الحق في تنويع من يشاء من القياصرة . وإذا كان الاسلام في التاريخ لم يضطر قط لتكوين مثل هذه النظرية فلأن السلطة الكنسية غير موجودة بالمرّة في الاسلام ، والسلطة في كل الامور إنما هي للشعب ، وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن . ولو أن الاسلام اضطهد في تاريخه كما اضطهدت المسيحية لاحتاج أبنائه الى انتحال مثل هذه النظرية الغريبة عنهم ، ولكنهم لم يفهموا الاسلام الا وهو الحكم على غيره والمسيطر على كل الحكام ، وحتى الطغاة منهم يحاولون العمل باسمه والحفاظة على شكله . وما نحن أولاء اليوم نشاهد فكرة لايبكبة الدولة تنتحل في القطر الشقيق (الجزائر) لأن العلماء المسلمين يرون فيها تخليص الشؤون الدينية من سلطة الأجانب الذين استولوا عليها ، بينما لا نجد لهذه الفكرة أثراً في أي بلد إسلامي احتفظ بالسيطرة على مرافقه الدينية ، بالرغم من كل التطورات . وأعظم دليل على ذلك أن تركيا التي تزعم لا دينية الدولة تقرر كل مسائل الاسلام في مجلسها الوطني ،

ويضطر أفرادها ورجالها للاصغاء للناقدين باسم الدين داخل ذلك المجلس . ومعنى هذا كله أن لظروف الأشياء وطبائع الاعتقادات أثرها في الاتجاه الديني الصحيح الذي يمكن أن يسير فيه الفكر الديني ، ولذلك فمن البلادة أن تنغمر في نظرية من النظريات السياسية والاجتماعية الغربية دون تعمقها ودراسة العوامل الاساسية في تكوينها وعرض ذلك كله على تجاربنا القومية وذهنيتنا التي للاسلام الأثر الكبير في تكوينها أحيينا أم كرهنا . إن الفكر الديني في الاسلام معناه الحرية الكاملة ، والتفكير المطلق في اعتداد بائثال الاعلى ومراقبته في كل الشؤون ، وعدم الخضوع لأحد او لجماعة تريد أن تعطي لنفسها مكان التمثيل الالهي في الارض ، وتعبيد الخلق باسم الدين لأهوائها .

والفكر الديني بهذا الاعتبار حاسة نستطيع أن نميز بها بين الخير والشر ونوافق بها بين الطيبة والجمال ، ولذلك فهي من أهم المقاييس التي يجب أن تصحبنا في اختيارنا للأفكار واعتمادنا للنظريات .

الفكر الاسلامي

إذا نحن درسنا الظروف التي نشأت فيها الديانات الكبرى والعوامل المختلفة التي كيفت طبيعتها الاولى خرجنا منها بمحقيقة مدهشة تعفتي على كثير من الحرافات التي يدعيها الغربيون في وسائل انتشار الاسلام وفي الروح التي يمكن ان يملها الفكر الاسلامي في علاقة المسلمين بالاجانب عنهم ، فالواقع التاريخي يشهد بأن الاسلام وحده هو الدين الذي لم يكن في نشأته موجهاً لمعاداة اية دولة اجنبية او محاربتها ، وانه قبل كل شيء ثورة عقلية وروحية واجتماعية على الوثنية العربية ونظام الارستوقراطية التجارية التي كانت قريش تعبد به المستضعفين من العرب لصالح اقطابها وتمويل اسرها الكبرى ، ودعوة الى تحسين المجتمع العربي وما شابه من المجتمعات الانسانية الاخرى عن طريق التحرر من الطغيان والايمان بوحدة الاله والاستماع لصوت العقل والاهتداء بهدي السماء . ومع ان الاسلام يقاوم كل سيطرة من شأنها أن تعبد الاجسام او الارواح فإنه لم يوجه كفاحه الاولى لدولة من الدول الاجنبية عن العرب ، لانه لم تكن لاية دولة سيطرة محسوسة على الامة العربية بل ان مقاييس العلاقة بين الدولة الاسلامية وبين غيرها لم تكن الا مسألة الدين والوحي

الساوي ؛ فأهل الكتاب أصدقاء للسلمين الاولين بينما الوثنيون في كل أمة اعداؤهم ، والروميون الشرقيون حلفاء الاسلام يبشر القرآن بقرب انتصارهم على اهل فارس الذين لم يدينوا بعد بالوحي ولم ينبذوا عبادة النار

ولكننا حينما ندرس الظروف التي نشأت فيها اليهودية مثلاً نجدها ظروفًا معاكسة كل المعاكسة لما سبق ، فهي ظروف، الاستعباد الفرعوني للشعب الاسرائيلي ، ولذلك نجد الدعوة موجهة قبل كل شيء لهذا المسيطر الاجنبي الذي يذبح ابناء الاسرائيليين ويستحيي نساءهم ، فهي ثورة على عرش الملك الذي يزاحم الرب في ألوهيته ويحاول قهر شعبه المختار واحتقار انبيائه وحكائه ، ونجد الموعظة التي ما فتى موسى عليه السلام يوجهها لقومه تقوم دائماً على اساس التذكير بمجدهم العظيم ، وإلهاب العواطف القوية ضد الاجانب الذين يستعبدونهم ويسومونهم سوء العذاب ، واذا زارهم بالاستمرار في حالة البؤس والشقاء اذا لم يستجيبوا لدعوة السماء التي أوحى بها الرب لواحد من الاسرائيليين للقيام بمهمة التحرير لقومه من نير اعدائهم وجمعهم حوله لمقاومة هؤلاء الاعداء ؛ وتنقلب هذه الموعظة احياناً ثورة عنيفة ضد الطغيان الاجنبي والانهلال الخلفي في الشعب المستعبد ؛ ثم تلتهب الى ان تدفع بموسى النبي الى الانتقام من مستعبدى ابناء جنسه ورميهم على الارض ، واخيراً الى الاستنجاد بالمعجزة الالهية لإغراق الطاغية ونصر المستضعفين .

اما المسيحية فلم تكن ظروف ونشأتها بالمغايرة لظروف اليهودية ؛ فقد بعث الله المسيح الى قومة باصلاح روحي اعظم من الاصلاح الموسوي وهو بذلك أعظم في مقاومة المادية التي كانت طابع الدولة المستعمرة لفلسطين اذ ذاك ، وهي دولة روما الكافرة التي كانت تلزم الاسرائيليين بوضع صور الامبراطور الاجنبي في بيعهم وعبادته كمظهر أعلى للرب ، ولم يكن في أهالي المستعمرة من يتجرأ على إنكار الالهية على هذا الطاغية ،

وبذلك فقد احتضنت الدولة المستعمرة كل السلطات الدينية والدنيوية ، وزعمت ان عندها من وسائل الترضية لروح الاهالي وأجسامهم ما لا يحتاجون معه الى التفات عن الوطن الوالد الى الارض او الى السماء ، وأرسلت روما أبناءها يمتلكون الاراضي الخصبه في فلسطين فأصبح الفلاح مستعبداً كل الاستعباد من المالك الرومي الذي يتحكم فيه كيف يشاء ويسخره لأهوائه كيف يريد ، فقام عيسى بنشر الدين الجديد ، وكان أول ما اتجه اليه هو مقاومة عبادة الامبراطور ، والدعوة الى عبادة الله ثم تكوين سلطة روحية تسلي الشعب الاسرائيلي عما فقدته من سيطرة مادية ولا يكون للدولة الفاتحة عليها سلطان ، ثم رفع قدر المستضعفين بادخالهم للملكوت السماء ومنع اغنياء العهد الرومي من الدخول لحظيرة القدس حتى يلج الجمل في سم الخياط . ومن المعلوم ان الاغنياء لم يكونوا في ذلك العهد الا من المهاجرين الروميين الذين انتزعوا الارض من أيدي الاهالي بالقوة والجبروت ، أو من أذنانهم الذين انتصبوا لتخير شعبهم للرضا بالاجني . وحمل عيسى عليه السلام على الثورة على الفاتح الغشوم دون هوادة ولا تسامح وفي عزم لا يقبل الدفع ، وتضحية لا تعتبر الموت شيئاً واذا كانت الطائفة المسيحية الاولى لم تحارب أعدائها كما حارب المسلمون الاولون أعداءهم فلأن المقاومة المسلحة لم تكن لتجد لهم شيئاً ، وهم قليل مستضعفون ، إجداء المقاومة السلبية التي دعا اليها المسيح وهو يخاطب قومه لطرده (أبناء الثعابين الذين لا يدخلون ملكوت الله) .

واذن فالاسلام من بين الديانات الثلاث الكبرى هو الذي لم يكن موجهاً في بدايته للمقاومة اي عنصر او جنس او دولة على وجه الارض ، وحرابه التي أعلنها لم تكن الا دفاعاً عن حرية العقيدة التي نادى بها ، وبذلك فلم تكن مقاومة الاجنبي من مبررات وجوده ، بل كان وجوده او حرية وجوده المبرر

لبعض المقاومات التي قام بها في ظروفه التاريخية . وهذه نقطة عميقة لم أر من تنبه لها من قبل سواء ممن كتبوا عن الاسلام من الغربيين أو ممن دفعوا عنه من المسلمين ، وأنا لا أقصد منها الا انتزاع نقطة البداية في الفكر الاسلامي وهي الثورة على المجتمع الفاسد وتحرير العقل من سيطرة أي طغيان ينومه ويلقي بأصحابه في أحضان المستقلين ، واعتبار هذه النقطة كبداً أساسي تلقي عنده سائر الغايات وتتركز فيه كل الاتجاهات . ولذلك ففكرنا الاسلامي يجب أن يتجه اليوم قبل كل شيء الى إصلاح حالتنا وتحرير أمتنا من عبث الذين يعبدونها للخرافات والأوهام ، وإنقاذها من كثير من التقاليد البالية التي تمنعها من التقدم والرقى ، وتحول بين عقلها وبين التفتح لأسرار الكون ومعالم الايمان ، ونمنعها من تغيير ذهنيها التي تكونت تدريجياً في عهد الانحطاط الأخير وتكييفها على الصفة التي تقتضيها روح العصر ومقومات العهد الجديد ، ثم مقاومة كل أرستقراطية قائمة على سيطرة المال وعبادة المادة ؛ لأن هذه الأرستقراطية هي التي تكون أصنام الأحياء على صورة عجل الذهب الموسوي ، وهؤلاء لا يقبلون متى تحكوا في المجتمع إلا أن تسخر لهم الشعوب وتخضع لهم الرقاب . ونحن إذ نقاوم هذه الروح المادية وأصحابها لا نزاعي في ذلك كونهم ينتسبون لعنصر دون عنصر أو جنس دون آخر ، وإنما نزاعي أن المال خلقه الله وسيلة فيجب أن يبقى في الوضع الطبيعي الذي خلق له ، وأن مقاييس الامتياز إذا كان من الضروري وجودها في المجتمع يجب أن تؤخذ من الفكر الصحيح والسلوك الطيب والتضحية لصالح الأمة وخير البلاد . وهذه الثورة على الطغيان المادي والروحي قدزلت أركان الاستعباد في بلاد العرب وفي غيرها من أنحاء العالم الذي لم يكن أحسن حالاً من الوطن العربي نفسه بما استولى عليه من سيطرة رجال اللاهوت وذوي الجاه والمال الذين تأمروا على الشعوب وعبدوها واستغلوا خيراتها حتى كان العديد من خيارها يلتجئ الى الجزيرة العربية وكأنها في نظرم البلد

الوحيد الذي لم يتحكم فيه الكهنوت المنسق القوي بعد ، وبذلك فهو المتبع الوحيد الذي يمكن أن يشج منه ماء الحياة وإشعاع التحرر الانساني . وإذن فيمكننا أن ندرك بسهولة أن الفكر الاسلامي عمل لخدمة الانسانية جمعاء بالدعوة الى التحرر الشامل وعدم الاعتراف لأحد بوساطة غير طبيعية بين الخالق والمخلوقين . فهمتنا إذن أن نواصل الكفاح لنبتصر هذا التحرير المقدس ولتعم الانسانية جمعاء روحانية الاطمئنان للعقل والايان بالاستقلال في النظر والسلوك . وعملنا ذلك لا يمكن أن يكون إلا جزءاً من الكفاح البشري المتواصل لنصر الحرية ومقاومة الاستعباد وذلك ما يستدعي اتصالاً دائماً بالفكر الانساني في شتى أشكاله ، وتعاوناً صادقاً مع ذوي النية الحسنة في كل الدنيا من غير مراعاة لأصولهم ولا اتجاهاتهم ، ما داموا يحملون هذه العقيدة التي هي عقيدة الفطرة الصحيحة وعقيدة الفكر الحر والنظر المستقل والتآخي البشري ونصر العدل والكفاح ضد الظلم ، ولو لم يدخلوا في الاسلام ولم يعترفوا به كدين سماوي منزل . وليس في هذا الا امتداد للتعاون الانساني الذي بدأه الاسلام بين الشعوب التي انضمت الى عقليته وتأثرت بتوجيهاته التحريرية العظمي .

هذه النظرة الى الفكر الاسلامي في دعوته العامة تجعلنا نتجه بوضوح كامل الى انسانية صادقة تلتزم الخير من الجميع لفائدة الكل ، ولا تتخوف من الاتصال بمختلف الأوساط وشتى البيئات والبحث معها ما يساعد على التقدم وال عمران وتحسين حالة المجتمع البشري والارتفاع به للمستوى العالي الذي خلق من أجله ، وكل مجهود نبذله في هذا الصدد من أجل بلادنا ووسطنا يعتبر في الفكر الاسلامي جزءاً من المجهود العام الذي تبذله الانسانية جمعاء لتحقيق عالم أفضل .

* * *

واعظم طابع يميز الديانة الاسلامية هو بناؤها على اصول متينة تجعلها

قابلة للتطور والسير دائماً الى الأمام ، وتعدّها لان تكون صالحة لكل الطبقات ولكل العصور ومختلف البقاع ، فهي دعوة عامة أولاً ، وهي بذلك شعبية الروح لأنها توجه الخطاب الى الشعوب قبل أن توجهها الى الرؤساء الذين هم خدامها . وقد بنت هداية الخلق وإرشادهم لا على السيطرة عليهم وإرغامهم . وتركت للمسلمين حق النظر في كل ما هو من شؤون الحياة وما يسمى عند علماء الاسلام (بالمصالحات) اي المسائل الراجعة للمصلحة العامة والتي تتطور بحسب تقلباتها وجوداً وعدمها كما يقولون . وفي مقدمة هذه المصالحات ما يتعلق بشؤون الدولة وأنظمتها وشكل الحكم الذي تختاره الأمة لنفسها ، ومعنى هذا إن الاسلام وجه المسلمين نحو الحياة الاستشارية التي تجعلهم يفكرون في مصيرهم ومآل أساليبهم على ضوء التجارب الانسانية المختلفة وفي تجرد عن الاهواء وتمسك بالحق والعدل والمعروف من الدين « واثمروا بينكم بمعروف » ، وهذا ما جعل الدعوة الاسلامية تلقى الى الناس في شكل وعظ وإرشاد ، وما جعل القرآن كتاباً مرناً يتناول الموضوع الواحد على شتى الأساليب وعلى ضوء كثير من الظروف او القصص التاريخية التي تهيم النفس لقبول الموعظة التي يلقيها في مكانها فيقرع بها السمع ويتسرب بها للعقل وتحالط بشاشتها القلوب . ولم يكن من الممكن للتشريع الاسلامي ، وطبيعته الفكرية ما قلناه ، أن يلقي الى الناس في شكل مواد قانونية جافة على حسب ما يوضع اليوم في مجلات التشريع وكتبه ؛ لأن ذلك لو وقع لأصبحنا مقيدين بمقتضاه ولم يتح لنا قط أن نتشبع بهذه الروح التقدمية التي غمرنا الاسلام بها ، وذلك ما يتنافى بالطبع مع معنى الحكم الذي يعني تغييراً بحسب المسائل المعروضة وظروفها . ومن هنا يمكننا أن ندرك خطأ الذين أرادوا أن يحلوا في بلادنا من بعض الاعراف المصطنعة قوانين دائمة ، فقد نقضوا الذهنية المغربية التي جعلها الفكر الاسلامي دائمة الرغبة في التحول والتجديد ، ونقضوا الحاسة القضائية حيث ربطوها بالعرف ، والعرف معناه العادة

التي لا تتبدل أي ما يسميه الاجتماعيون بالطبيعة الثانية ، بينا الواجب يقضي ألا يرتبط إلا بالقانون الذي يتبع الاستنباط ويقبل التطور ولا ينكر الاعتبارات العرفية وغيرها من حيث اعتماده على ظروف الأحداث وأجوائها .

لقد أراد الاسلام ان تكون دعوته حركه دائمة ، وجعل هذه الارادة جزءاً من فكره الذي ما سرى في مجتمع الا كان باعثاً له على النظر والتفكير والعمل التقدمي الدائب . لقد كان الاسلام رسالة اي مهمة انسانية تستمد قوتها من الوحي ، وتستجيب في مطامعها لحاجة الفكر والروح استجابتها لحاجة الجسم الانساني في حدود الفطرة التي فطر عليها الانسان ، واذا كان الوحي خاصاً بصاحب الرسالة الاول فإن مهمة المواصلة لتحقيق الغاية التي بعث لها الرسول ، وهي هداية الخلق الى طريق السعادة في الدارين ، لم تنته ولن تنتهي ابداً ، بل قد اصبحت ملقاة على عاتق الذين يشعرون بالمسؤولية وينشدون الحرية من ذوي المعرفة والفكر من المسلمين ، واصبح تجديدها وتغيير اساليبها منوطين بكل رجال الاصلاح الذين يجب ان لا يخلو منهم جيل كي يصلحوا التحريف ويحققوا الحق ويزيلوا الزينغ حتى يعود الفكر الاسلامي غصاً طرياً كما كان . وهل ادل على هذا من الحديث الشريف الذي يقول : « ان الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يحدد لهذه الامة امر دينها » ، واذا كان هذا الحديث خرج نخرج وعد إلهي فإن له من سنن الدين وطبيعته ما يهيئ المسلمين لتحقيقه ، لان الفكر الاسلامي يوجب على معتنقيه النظر والتبصر والاعتبار بتقلبات الزمن والبحث المستمر عن اتجاهات الحياة ومحاولة التحكم في سير الاشياء وفقاً لما تستدعيه مصلحة الانسان الذي ازل لهذه الارض كي يخلف الإله فيها بالعمارة والاصلاح ، واذا كان كثير من المسلمين يذهلون عن هذه الروح التقدمية الهائلة التي يدنون بها فانه لا يمكن ألا يوجد من بينهم في كل جيل من يستمع لدعوتها في اعماقه ويحس بقيمتها ثم يدفعه الاحساس

لتذكير الآخرين بها والعمل على احيائها والاستجابة لصوتها . ووجود هؤلاء الاشخاص هو مناط الوعد الإلهي في الحديث .

على ان الذي يهنا هو ما يشمل عليه الحديث من روح صريحة وضمنية تؤذن بأن الامة الاسلامية تخضع للتطور كغيرها من الامم الاخرى ، وتندر بأنه لا تمر مائة عام الا وتكون في حاجة لبعث جديد ويقظة ثانية ، وأن ما قرره عصر سابق من اساليب لا يمكن ان يتحكم فيما يريده العصر الموالي ، لأن التجديد لا يعني دائما الترميم ، بل يعني حتى الاستبدال وان كان لا يقصد ابدا عدم المتابعة للاساس . والامتلاء بهذه الروح هو الذي جعل علياً يقول : (علموا اولادكم فقد خلقوا لجيل غير جيلكم) أي ان التغير يقع بين جيل الاب وجيل الابن ، ولذلك فينبغي ان تكون تربية الابناء وتعليمهم على حسب ما يتطلبه الجيل الذي يستعدون للحياة فيه ، لا على حسب أجيال آبائهم التي تستعد للدخول في التاريخ أي في تجارب الانسانية التي يمكن الانتعاض بها والاستفادة منها واعتبارها مادة من مواد الهاماتنا ، لا أن نكون نسخة كاملة منها .

بهذه الروح التقدمية العظيمة استطاع أسلافنا ان يبنوا الحضارة الاسلامية التي كان من أخص مميزات الانسانية اتصالها بمختلف الحضارات وشق المدينيات الشرقية والغربية في وقت غفوتها ، ثم بعثها من مرقدتها والاستفادة منها والتأثر بها والتأثير فيها وفي اصحابها ، كل ذلك في شكل مليء بالاحترام لسائر القيم البشرية امتلاء بالاعتداد بالدين وروحه العظيمة التي هي الانسانية نفسها . وهكذا نجد الفكر الإسلامي يمنع المسلمين من الانكماش على انفسهم والاستسلام لما فعلته عوامل الانحطاط في مجتمعاتهم ، بل يدفعهم للاتصال بكل العقول والتنقيب على كل المعارف والتقاط الحكمة من كل الجهات والتطلع دائماً الى كل جديد من شأنه ان يحسن حال الوسط الاسلامي او يرفع من شأن افراده او يساعد على تثبيت رسالته الخالدة .

واذن فواجبنا اليوم ان نهتدي بهدي الاسلام الصحيح ، ونعمل على تجديد احوالنا ، مستمدين من تراثنا ومن تراث غيرنا ومن حاضر الأمم الراقية وتجاربها ما يكون لنا عصر انبعاث حقيقي وبقظة نشيطة واستئناف لمواصلة السير نحو المثل الأعلى الذي يملأ قلوبنا والذي هو سلوتنا فيما نعانينه اليوم من يؤس وشقاء .

ان الزمان قد استدار دورته ، وان القوافل الإنسانية في طريقها ، وهي لا تعرف الانتظار ولا التريث بمن يتأخرون عن ادراكها . وان كل لحظة نقضيها في غفلة عن الأحوال وعدم اهتمام بالمال لا تزيد الا في ارجاعتنا القهقرى حيث نزداد بعداً عن الركب الإنساني الذي يوجب الفكر الاسلامي ان نكون في مقدمة هداته الأولين .

وان الذين يترشون في نهوضهم خوفاً على الدين او ترددوا فيما يأمرهم به الاسلام ليمثلون اكبر عامل ضد الفكر الاسلامي الذي يأبى الجعود وينكر التردد او الجعود . أما أولئك الذين يفكرون في السير دون هذا الزاد فسيبعون في الطريق ويضلون الاتجاه ولن يكون لهم في ادراك الركب من نصيب .

ان الاسلام حركة ، ولذلك يجب ان نواصل السير دائماً الى الأمام ، لا أن نقطع الصلة بالماضي ونحاول استئناف سير جديد ، مع ان آلاف الأعوام لا تكفي للمجتمع الإنساني كي يواصل هجرته الى ما يصبو اليه من تقدم حقيقي رفيع . لقد وقع لنا اثناء سيرنا ان اصبنا بأفة اضللتنا الطريق وصدتنا زمناً عن السير ، فواجبنا ان نعمل أولاً وقبل كل شيء على ازالة هذه الآفة وتنقية طريقنا من اشواكها كي نبدأ السير والاطلاق . ومن الضلال الكامل ان نقف عندما أوقفنا فيه هذه الآفة الطارئة فنترك الاتجاه الذي كنا نقصد ، ونسير مع الذين يريدون اضلالنا الى اتجاه آخر وسبيل غير سبيلنا .

وبما ان الاسلام حركة فيجب ان تتطور في فهم معانيه والاهتمام

لمغازيه ، وان لا نجيد عن الطريق التي وضعنا فيها ، ولكن علينا ان نجد آلة السير وتتخذ من وسائل العصر ما يقيننا من الوقوع في تلك الآفات الاجتماعية مرة اخرى .

ان الفكر الإسلامي يعني الانتباه والحذر والحركة الدائبة والتجديد المستمر في الاسلوب ، وخصوصاً في الآلة النفسية التي تبعث على انتحالة ، وفي الحركة وخصوصاً في فهم العوامل الداخلية والخارجية التي تدعو اليها ، وهو اكثر من ذلك وازع الثورة على الخمود والاستنكار للجمود والامتلاء بروحانية العمل والكفاح للتمتع بالحق والشعور بالعدل وتذوق معاني الحرية .

الفكر الوطني

حينما قرر الإسلام مبدأ الحركة الدائمة المتجددة لم يكن الا مطابقاً لقانون من قوانين التطور التي نلمس أثرها في الحياة الكونية العامة كلما شاهدنا الحياة الروحية العالمية تسير وفقاً لروح تتابع منسق ، فنحن إذا تعمقنا بفكرنا في مجرى التاريخ الانساني تأكدنا من أن بعض الاوقات ذات الصفات البارزة تحدد الجو الروحي للطوائف والأفراد ، ثم يأتي بعد ذلك دور النموذج النفسي الذي يكون قد تشخص في ذلك الجو ليحاول أن يحل في كل الأجيال المتعاقبة على الارض . وازدهار نموذج نفسي والكفاح الذي يقوم به أولاً ضد سابقه ليحتل مكانه وضد من يعقبه بعد ذلك احتياطاً من أن يغلب - هو الذي يمنح التناسق للتاريخ الثقافي .

وعمل النموذج النفسي يتعدى حدود الأمة وحدود العنصر لأنه يمكن أن يفسر نفوذه على قارة بأسرها أو قارات ؛ ولكن من المستحيل ان تحدّد معالم نفوذه ، وإنما يمكنه في دائرة سلطته أن يبسط تأثيره على أقل الأفراد بكيفية غير محدودة أيضاً ولكن دون أن ينزع عنه حريته المعنوية ، وإنما تنحصر هذه الحرية حسب توضيح الكاتب الرومي (وولتر شوبرت) في مقدرة الفرد على أن يتحد مع النموذج النفسي او أن يكافحه ؛ أي أنه لا بد من أن يعترف بوجوده ولا يمكنه إنكاره ؛ لأن المعارضة

- حسب تعبير (دستوفسكي) . تكون من نفسها شكلاً من أشكال الاعتراف والاقرار بالوجود . ومن هذا التفاعل الذي ينشأ بين النموذج وبين الفرد الناشئ على الارض تتكون روح العصر التي لها الأثر الفعال في توجيه الأجيال الناشئة ؛ لأن الظلام وحده هو الذي بعث على البحث عن النور . وضعف ازدهار النموذج النفسي يجعله يستمد من الجو الروحي مادته التي يستعين بها على التأثير في الفرد وفي الجيل ، كما أن روح العصر تعمل كل مجهودها لتستمد قوتها من الارض ومشاهدها . ومعنى هذا أن التطور يقع لا محالة بواسطة عاملين يشغلان بصفة موازية في حياة الجماعات : الأول روح الارض ، والثاني عمل النموذج النفسي . إن الارض وما تشتمل عليه من مشاهد وما تحسه من أجواء تعمل باتحاد مع النموذج النفسي لتكليف الشخص . وهما اللذان يرسمان على وجوهنا الصفات التي تميز الاجناس والشعوب ، وروح المشاهد هي التي تصوغ نفوس الامم وتعطيها مقوماتها الوطنية المحسوسة . ولقد حاولنا أن نثبت مقدار تأثير هذه الاجواء الارضية في التكليف الاولى للديانات الكبرى ؛ أي أننا حاولنا أن نوضح مقدار الاثر الذي أحدثته : تفاعل النموذج النفسي المهم من الدين ، والمناظر المختلفة في الصحراء العربية وجبل سيناء وغيرها من مهابط الوحي في توجيه الانسانية كلها . ويمكننا أن نؤكد الآن أن نجاح الاتحاد بين طبيعة الارض وطبيعة النموذج النفسي هو في صالح الدين وفي صالح الارض معاً ، وبما أن طبيعة الارض تتفق مع روح العصر غالباً فإن تجدد النموذج وتكليفه حسب روح العصر يتم للأمة تناسق عناصرها التكوينية ، ويحميها من قطع صلاتها بوجودها التاريخي والمقبل ، كما أن روح الارض إذا تنسقت مع روح العصر قوت كل واحدة منهما الاخرى ؛ أما إذا تعارضتا فإن ما ينشأ عنهما من تناقض يؤدي بأبناء الارض إلى أصعب المشاكل ، مثلما وقع في روسيا في العصر الماضي حيث تعارضت روح الارض عندها مع روح العصر ، وتعارض الاثنان مع نموذجها النفسي فبقيت في

تضارب مستمر أدى بها للثورة الاخيرة التي لم تنته بعد ولا يدري أحد مصيرها .

ومن حسن حظ الاسلام أن كانت له المرونة الكافية التي جعلته يتمشى مع سير الآلة النفسية للشعوب التي اعتنقته . وهكذا نجد في العالم الاسلامي تغيّراً في طبائع الجماعات المسلمة وفقاً لطبيعة الارض التي تسكن بها ، وأن ما يترأى من هذا التغيّر الملموس ينتهي في باطنه كله لهذا النموذج النفسي الاسلامي حتى في بعض الاوقات التي تبدو فيها تلك المغايرة تناقضاً مع الروح الاسلامية لمن لم يتسرب الى أعماق الاشياء . وقد حاول بعض الاسلامولوجيين أن يدعي وجود فرق بين الاسلام في شمال أفريقيا وبينه في المشرق أو في الهند . وأغرب آخرون فادعوا أن المسلمين السود لم يخرجوا عن وثنيّتهم الأولى وبالتالي فهم ليسوا بمسلمين . ولكن هذا الحكم الصادر من بعض علماء الغربيين ناشئ عن تجاهل هذه الملاحظة التي شرحتها . إنه ليس هنالك في الاسلام فرق إذ هو واحد غير متعدد ، ولكن هنالك صهر محلي للفكر الاسلامي وتكييفه شكلياً بالأسلوب الخاص ، أو بعبارة أوضح إن الاسلام نجح في انتزاع النموذج المظلم وإحلال النموذج الاسلامي محله في نفوس شعوبه دون أن يهتم بتغيير ما تحافظ عليه من مظاهر وجودها ، تاركاً للاتحاد بين نموذجيه وبين الارض وأجواء العصر التي يتجدد معها ذلك النموذج تتمتع التصوير والتكييف لعالمه الجديد .

إن قوة الأرض أعظم القوات تأثيراً وأقدمها تاريخاً ، كما أنها أقوى صموداً من قوة الدم ؛ لأن تغيير القوة الارضية يحتاج لآلاف السنين بينما تغيير قوة الدم يتم في أقرب الاوقات ؛ إذ هي تبلى ككل شيء حي وتمتزج بغيرها فلا تكاد تدري مميزاتها . والفكرة التي تتكون من التمسك بالأرض واعتبارها في مظاهر اتحادها مع النموذج النفسي هي التي نريد

من الفكر الوطني الذي جعلناه عنوان هذا الفصل . ومن الطبيعي ان استمرار الفكر الوطني قائماً لا يتم في نظرنا الا بذلك الاتحاد بين العاملين الأساسيين للتطور من جهة ، وبين اتحادهما مع روح العصر من جهة اخرى ، وذلك ما يستدعي تجدداً مستمراً في نوع من المتابعة لكل من روح الارض وروح النموذج النفسي .

يعارضون عادة ، الفكر الوطني بالعقيدة التي تعتمد على العنصر او على الجنس . ومعنى هذا ان الأجناس مثل الشعوب هي التي تحدد مصير العالم ، بينما الأوطان والمناظر والأجواء لا تملك الا تأثيراً ثانوياً . أما قوة النموذج النفسي فإنهم يحاولون بقدر المستطاع وضعها في الحياض . ان عقيدة العنصرية تشبه أن تكون نوعاً من الشرح الجيولوجي للتاريخ لأنها تعتبر المثال الثقافي للانسان في أفق حيواني خالص ، وفوق ذلك فهي مادية محض لا يوازها في ماديتها الا تحليل التاريخ بالاقتصاد في المذهب الماركسي . وعلى العكس منهما معاً فالفكر الوطني ينال مركزه في جانب روح الوجود الانساني حيث يرد للمرء قيمته وكرامته ويشعره بالاحترام الذي يجب عليه نحو نفسه ، الأمر الذي ترفضه كل العقائد المادية .

توحيد الارض بالنموذج النفسي وتوحيدها معابروح العصر ، ذلك هو التفاعل الانساني الذي تمتزج فيه مادية الارض بروحانية الانسان فيصبح الكل عبارة عن فكرة مجردة هي فكرة الوطنية الصحيحة التي لا تعتبر الناس بناء على ما بينهم من فوارق الجنس واللغة والدين ، وانما تعتبرهم بحسب ما يمكن من الاتحاد بين نموذجهم الشخصي والوطن الذي يعيشون فيه ، وما تتكيف به مظاهرهم كانعكاس لأشعة المشاهد الكونية وطبائعها في الارض التي هم عليها ؛ فالذين يولدون في وطن ما يمكن أن يصبحوا من أبناء ذلك الوطن ولو كانوا من عنصر غير العنصر الذي يعيش فيه ، ولكن بشرط ان يكون في نفوسهم استعداد لقبول انعكاسات الاشعة الأرضية المتحدة

مع نموذج ابنائها النفسي ، بل إن الانسان الطارىء على وطن ما يمكن ان يصبح من ابنائه اذا استطاع التحرر لا من دمه ودينه الاجنبي ، ولكن من ذهنيته التي سبق أن تأثرت بانعكاسات الأرض والوسط اللذين نشأ فيهما . وأمريكا خير مثال حي للوطن الذي استطاع المهاجرون الاجانب أن يتركوا لأنفسهم حرية السبح في اشغته حتى اصبح الامريكي الابيض المحدث من العنصر السكسوني ينم عن طبيعة غير سكسونية ، وانما هي طبيعة الهندي الأحمر أو المواطن الأصلي ، واصبح الفرق الذي يوجد بين جنوب أمريكا وشمالها هو الفرق الذي يوجد بين طبيعة هذين الجانبين من القارة الجديدة . وهكذا نجد التعليل الصحيح للابتلاع الذي استطاعته كثير من البلدان مثل مصر والمغرب لفتحها وتكييفها بالصيغة الاهلية عوضاً عن أن يتكيف أبناؤها بصيغة فاتحيهم .

حينما تهاجم أمة فاتحة أمة مفتوحة لا يقع الصراع بين كئلتين بشريتين فقط ، ولكن يقع الصراع بين نموذجين انسانيين ، وبين شعاعين أرضيين ؛ كل واحد منها يريد التغلب على الآخر ولن يكون الفاتح القوي في هذا الصراع أقوى بعداً عن الخطر من الضعيف المفتوح ؛ لأن النماذج لا تعرف الحدود الارضية كما قلنا ، ولكنها تدافع عن كيانها المتحد بكيان الارض . وهكذا في الواقع يقع صراع بين وطنين بما فيها من انهر وبحار وجبال وما تشرق عليها من شمس وأقمار وتهب من أهوية وأجواء . اما القوة الباعثة فهي قوة الحياة المتكونة من الفكر الوطني الذي هو (مركب العوامل الديموجرافية والارضية وروح العصر) ، وبقدرة ما يظن هذا المركب سالماً من طوارئ الآفات يستطيع أن يدفع كل هجوم يوجه ضده ، ويجعل منه مورداً ثقافياً جديداً يضم للتراث العقلي والروحي للمواطنين .

ومع ما لهذا التركيب من طابع التمييز الخاص للبلد فإن اتحاده مع

النموذج النفسي في تاريخه يسهل عليه الاتصال بغير المواطنين والشعوب التي تعيش في أرض أخرى اذا كانت متحدة ايضاً في النموذج ، وحق مع غيرها من الامم ذات نموذج آخر في دائرة الاحترام الانساني المتبادل . ولما سـبق أن قلناه من ان للافكار حدوداً مثل حدود البلدان يمكن ان يقع بينها حسن الجوار وطيب الاتصال .

بهذا الفهم الصحيح للوطنية نستطيع ان نوفق بين كل رغباتنا المتمسكة والثائرة وبين كل عواطفنا المتأججة والهادئة ، كما نقدر ان نوفق بين حاجتنا للمحافظة على شعور خاص بكيان وطني ممتاز وبين واجبنا نحو الذين يتحدون معنا في نموذجنا وطموحنا المثالي ونحو كل الذين يسعون للتخفيف من اسباب التضارب الانساني لضمان مصير العالم .

الفكر المغربي

إذا نحن نظرنا للبلاد المغربية نجد أنها لا تتصل براً إلا عن طريق الصحراء الواسعة التي تربطها بالشرق الأوسط وبمهايط الوحي الإلهي في الأراضي المقدسة ، ونجد سلسلة الجبال الأطلسية تحيط بها في شكل منطقة محكمة فتقوئها على الثبات في كيانها المنعزل عما وراء البحار ، ولكنها في الوقت نفسه تمنحها المناعة المثينة التي تحبب إلى روحها الحرية والكفاح ضد كل معتد عليها بينما تعطيها البحار المحدقة بها عمق المحيط وسداجة المتوسط ، وتصل بها الأرض إلى الصحارى الكبرى التي تعكس عن باطنها أشعة الوحي وسعة القلب وقوة الإيمان .

هذه الطبيعة الأرضية المغربية لم تستطع أن تجد النموذج النفسي الذي يمكن أن تتحد معه إلا في المثل العليا التي وردت عليها عن طريق البر تستطيع أن تتأكد ذلك بنفسك كلما رجعت للتاريخ القديم وما بعده في هذه البلاد ، فإن القرطاجيين وحدهم هم الذين استطاعوا أولاً أن يتحدوا مع المغاربة زمناً طويلاً ، وأن يغرسوا في وسط المغرب لغتهم وعاداتهم وديانتهن الفينيقيّة التي ما تزال نجد الآثار العديدة منها في تقاليدنا وأساطيرنا إلى اليوم . وعلى العكس منهم فإن كل الذين وردوا

للمغرب من وراء البحار لم يقدروا على ان يتعمقوا النفس المغربية او يغرسوا في دواخلها حضارتهم ومدنياتهم . ولقد وصلت المسيحية للغاربة عن طريق المشرق ، ولكن ما أصبحت هذه الديانة رسمية في روما حتى اكبرها اهالي افريقيا الشمالية قاطبة . وأنا لا أريد أن اتوسع في ذكر الامثلة التاريخية الدالة على هذه الحقيقة ، لأنها معروفة في كتب التاريخ ، ولأنه سبق لي ان شرحتها قليلا في مقدمة كتابي « الحركات الاستقلالية في المغرب العربي » ، وانما يكفي ان نذكر بأن الرومانيين والقوط وأبناء روما الشرقية كلهم لم ينجحوا في غرس افكارهم ولا مدنياتهم في بلاد المغرب العربي . والعلّة في ذلك على ما نرى هو ان نموذجهم النفسي وطبيعة الارض التي جاءوا منها لم تكن متفقة مع ما اختاره المغاربة من نموذج شرقي ، ومع الطبيعة التي لأرض المغرب . وهذه العلة نفسها هي السبب في نجاح الاسلام في بلادنا ، وهي السبب في التآخي الذي حصل بيننا وبين العرب لأننا كنا متآخين في الطبيعة وفي النموذج النفسي قبل أن نلتقي .

ونحن اليوم بأرضنا ونموذجنا النفسي ازاء الأزمة التي تعرض عادة أثناء هجوم نموذج نفسية أجنبية . والحقيقة أننا لم نجد لحد الآن في أعماقنا عزماً قوياً على نبذ مثلنا الأعلى وكياننا القومي ؛ نستطيع أن نفلس هذا من انفسنا ونستطيع ان نكشفه عند كل مواطنينا المتعلمين منهم وغيرهم . وهذه الأزمة العارضة هي في الحقيقة ضرورية لتطورنا ؛ لأننا بعد ان خدنا زماً ليس بالقليل وأعرضنا عن كل ما كان يجب ان نقوم به في سبيل انفسنا بدأنا ننهض وبدأت نهضتنا تنمو ، فأحسننا بالحاجة الى التطور ؛ أي تبديل كثير من أوضاعنا وتقاليدنا ومن الطبيعي ان نقف ما دمنا نريد التبديل لنمتحن كل امورنا ونبحث عما يجب ان يزول وما يمكن ان يبقى ، وهذا البحث هو الذي أوقفنا ازاء معارض الأفكار ومصادر الانظمة ، فنحن ما تزال نرى وندرس ، وسنختار على

كل حال ، وان كنا في الحقيقة لن نفعل الا ما يتفق مع فكرنا المغربي المتأثر بطبيعة الأرض ونموذجنا النفسي والحاجة للتطور .

فلننظر الآن ما هي أعمال الفكر المغربي في سائر اطواره ؟ ان المغربي منذ كان يحب الحرية ويعشقها ، وهو لذلك يدافع عنها ويبدل كل مجهوداته للتمتع بها ، وقد وصل حبه للحرية الى ان نبذ كثيراً من الأنظمة ورفض الاتصال بالعالم الخارجي وانزوى على نفسه . وهذا الحب للحرية لا يزول من روح المغاربة أبداً حتى ولو طالت عليهم الآماد وأخفى مقاومتهم الاضطهاد . لقد لبثوا مئات السنين مع محتلين قبل الإسلام ، ولكن ذلك لم يقتل في نفوسهم حب المقاومة ولا منعهم من أن يتطلبوا الحرية بمجرد ما برق لهم النموذج النفسي الذي يعشقونه على أسنة رماح العرب وأبطالهم .

والمغربي منذ كان ، وفي كل أطواره التاريخية ، لم يقبل أن يكون تابعاً لسلطة روحية خارجة عن الوطن ؛ فقد اعتنق المسيحية ولكنه رفض أن يخضع للكنيسة الرسمية ، واعتنق الاسلام ولكنه رفض أن يتبع الخلافة العباسية ، بل حتى الأموية التي كانت يحانبه في الأندلس . وليس أدل على هذه العقلية من دراسة الطرق والزوايا الموجودة في المغرب ؛ فإننا لا نجد واحدة منها تخضع لمشيخة رسمية خارج الوطن ، إن ذاك لم يقع بيد الحاكين ولا بتدبير الملوك ، ولكنه وقع بطبيعة الوطن المعتر بكيانه الخاص وبطبيعة المغربي الذي يقبل المبدأ ولكنه لا يقبل أن يستعبده أحد من أجله . وأظن أننا الآن في تجاربنا الحاضرة سنصل لا محالة إلى الاقتناع بضرورة استمرار هذا الخلق المغربي الكريم ، فلا نقبل أي تسلط روحي يتركز خارج بلادنا . لنا الحق في أن نختار من المبادئ ما نشاء ، ولكن لا بد من أن نصهرها ونكيّفها بالطبيعة المغربية التي تحب الاستقلال في كل شيء .

والمغربي وطني منذ نشأ ، وهو يحب الأرض التي وجد فيها ، ووطنيته تضيق وتتسع بحسب المصالح التي يدعو إليها النموذج النفسي الذي اعتنقه . وهكذا نجده مدافعاً عن تراب بلاده (المغرب الكبير) ضد الفاتحين الأجانب في عهد اتفاقه مع نموذج القرطاجيين ، كما نجده يدافع عن المغرب كله مع الموحدين والمرابطين وغيرهم من دول الاسلام ، ولكنه يدافع كذلك عن قبيلته ووطنه الصغير كلما أحس أن واحداً من أعداء البلاد أو حتى من اخوانه أراد أن ينال من كرامته أو كرامة المثل الأعلى الذي يؤمن به ، فالوطنية عنده ليست في الفكرة وحدها ولا في الأرض وحدها ولكن في مجموع الأرض والمثل الأعلى الذي اختارته واتحدت معه .

لقد ملك الفاطميون البلاد ووحدوها ضمن نظام لا يتفق مع رغبات الأهالي ، فلم يكن هذا النظام ولا المذهب الديني الذي يعتمد عليه إلا عابر سبيل ، حاله كحال المسيحية في عهد الرومان ، لأن القائلين به لم يكونوا من أبناء البلاد ، ولأن الفكرة التي يدافعون عنها لا تتفق مع روح الحرية التي تقتضيها طبيعة الأرض ولا مع روح الذاتية التي يحس بها أبناء البلاد ولا حتى مع النموذج الاسلامي استأخي مع المواطنين الذي لا يعترف بالسمو العنصري لعائلة ولا لفرد .

وهذه الأخلاق نجدها في أقطار المغرب العربي كله ، كما نجدها في سائر البلاد العربية المتصلة به ، لكن لطبيعة أرض المغرب الأقصى ميزة خاصة ناتجة عن العمق الذي يمتاز به المحيط عن المتوسط ؛ فمن المعلوم أن أغلبية الأرض في المغرب الأقصى تتصل بالمحيط ، وأن قسماً قليلاً منه هو الذي يتصل بالمتوسط ، ولذلك فالمغرب الأقصى مع رغبته الدائمة في الاتحاد مع المغرب كله يمتاز بخاصة الحب لشخصيته والعمل على أن لا يكون تابعاً حتى لـأخوانه وأصدقائه . وهذا ما يعلل بقاءه بمعزل عن كثير من الفاتحين في العصر القديم ، وما يعلل سلامته من الفتح التركي في العصر المتوسط ،

وهو ما يعلل بقاءه مستقلاً إلى عهد غير بعيد ودفاعه المستميت عن كل جزء من بلاده إلى الرمتق الأخير . وهذا العمق نفسه هو السر في بحث المغاربة دائماً عن صوفيّة تأخذ بنفوسهم ، فهم لا يقتنعون بالفكرة المجردة إذا لم يصحبها تأثير روحي وقوة معنوية تجذّبهم إليها وتحافظ لهم عليها . كل هذه الاعتبارات توجب علينا أن نراعي حاجة الفكر المغربي في بحثه عن التطور الحديث ؛ فلا نكتفي بمجرد إعطائه صوراً مشوّمة أو أفكاراً منتحلة ، فإنه حتى ولو قبل ما نقدّمه له لن يثبت عليه ، ولذلك يجب أن نقدم له عقيدة وطنية سليمة محبّكة الأطراف محروسة الجوانب ، يحيد فيها العمق الذي يريد والغذاء الذي يطلب .

وإن هذه الوطنية الصحيحة لا يمكن أن تتم إلا إذا نجحنا في الاستعداد من الماضي والحفاظة على نموذجنا النفسي والاعتزاز بوجودنا الأرضي والاقتباس من كل ما هو صالح من الانتاج الانساني والمجهود البشري لرفع مستوى هذه الامة والمروج بها إلى ساحة العزة والكرامة والاستمتاع بخيرات الارض وطبع أعمالها كلها بطابع الحب والإخاء ونشدان المثل العليا .

الفكر الإداري

كثيراً ما تغفل النخبة المثقفة في بدء النهضة الشعبية عن القيمة الحقيقية للتنظيم الإداري في الدولة ؛ إذ تحسب أن المطالبة بالمسؤولية الوزارية وتأسيس المجالس النيابية كافية وحدها في تسيير الأداة الحاكمة مع أن الحياة النيابية ليست إلا جزءاً مهماً كانت أهميته عظيمة فإنه لا يكفي لتحقيق الحكم الشعبي أو المعاني الديمقراطية في البلاد ، بل لا بد معه من إدارة منتظمة حسنة التنسيق ثابتة البناء . ولقد قال العلامة الفرنسي (هنري شاردون) : « إن البرلمان ليس إلا نصف الديمقراطية بل قد لا يكون نصفها الأهم لأن الحكم الشعبي يقوم على دعمتين أساسيتين : أولاً سياسة قائمة على الأكثرية العددية تشرف على كل أمور الدولة العليا وتتميز بمقتضى نتائج الانتخابات . وثانيتهما إدارية تقوم على حسن الاختيار وتدوم في ضبط النظام وتسيير الحياة اليومية ومساعدة الأمة على التقدم » .

هذه الدعوة التي وجهها العلامة الفرنسي لأبناء شعبه لم تقع إلا عقب ما قام به الوزير (بوانكاريه) من توجيهات صائبة في ميدان الإصلاح الحكومي للإدارة الفرنسية ، وإلا فإن فرنسا كغيرها من الدول الديمقراطية

لم تلم في اول عهدهما بالنهوض من خطأ الوقوع في إهمال الإصلاح الإداري .

ومن المعلوم أن المبادئ النيابية اشتهرت أولاً في انكلترا حتى استحقت أن تسمى من المشرعين بأمر المجالس النيابية . وقد كانت فرنسا أول من اقتبس هذه الأنظمة في العهد الحديث ، ولكنها وضعتها على أسس إدارية عتيقة من مخلفات العصر الفرنسي المظلم ؛ أي عهد الاستبداد والحكم المطلق فأتتج ذلك لها أن اختل نظامها البرلماني ، واضطربت حياتها النيابية ، وأصبحت الثورات تتوالى عليها والدساتير المختلفة تتعاقب ، وعدم الاستقرار الحكومي يستمر ، حتى أن عدد الدساتير التي وضعتها فرنسا منذ ثورتها الكبرى بلغت ثلاثة عشر دستوراً . وبذلك أصبح الشعب يتساءل عن الديمقراطية وهل هي كافية لإعطائه الاستقرار المنشود أو لا . ومثل ما وقع لفرنسا وقع لكثير من الشعوب اللاتينية في أوروبا وفي أمريكا الجنوبية ، وبدأ يقع لبعض الشعوب العربية التي اقتبست نظامها النيابي من النظام الفرنسي .

وقد لبث العلماء زمناً طويلاً يتساءلون عن أسباب هذا الأثر الظاهر ، حتى علل بعضهم ذلك بعدم استعداد الشعوب اللاتينية للأنظمة الديمقراطية وذهب يبحث عن وسائل أخرى للاستقرار . وذلك ما أدى بإيطاليا وإسبانيا إلى انتحال الحكم الفاشي . ولكن الحقيقة قد ظهرت للباحثين المخلصين في فساد الأنظمة الإدارية التي أقيمت عليها الحياة النيابية في فرنسا والشعوب التي اقتبست منها . وقد رجع العلماء في الدرس إلى انكلترا نفسها فاعترفوا بأنه لا يمكن أن يفهم نظامها الديمقراطي قبل أن تفهم الحياة الإدارية فيها .

ومنذ ذلك العهد انتبه الناس في أوروبا وغيرها إلى ضرورة العناية بأداة الحكم في الدولة ، وانهقدت المؤتمرات المتعاقبة للنظر في أسباب الإصلاح واهتمت جمعية الأمم بالموضوع . وهكذا أصبح البحث في هذه المسألة

منسقا ضمن أسلوب علمي يسمى « بعلم الإدارة » التي وضعت لجنة دولية حدوده واختصاصاته والمواد التي يستمد منها ؛ الأمر الذي يمكن مراجعته في الكتب المؤلفة لهذا الشأن .

والذي همنا في هذا الفصل هو التنبيه الى أن سائر الدول التي سبق لها أن أغفلت أهمية الإدارة في تطبيق النظام الديمقراطي ، عادت فاعتبرت ذلك وعملت على تلافي ما قصرت فيه . وبذلك لم يعد من العذر لنا أن نقتصر في تفكيرنا ومطالباتنا على الجانب الدستوري من جوانب القضية السياسية التي نعمل لها ، بل يجب أن نغير اهتمامنا كذلك لناحية الإدارة القائمة ، وندرس عيوبها ونطالب بإصلاحها ؛ لأنه إذا لم تكن لنا إدارة صالحة فلن نستطيع أن نقوم بحكم بلادنا ولا بتحصيل حكومتنا المسؤولة التي نطالب بأن تتحملها .

على أنه قد سبق لنا أن أعرنا انتباهاً غير بسيط لهذه القضية في « دفتر مطالب الشعب المغربي » في قسم المطالب السياسية منه ، ولكن ذلك الانتباه المؤقت يجب أن لا ينقطع .

وقضية الإدارة في المغرب في دورها الحالي قضية كثيرة التعقيد لأنها مبنية على أسس غير معقولة ولا مقبولة ، وهي جزء من النظام القائم لا يمكن أن تزول إلا بزواله ، ومهما أصلح من جزئياته فإنه لا يمكن أن يؤدي إلى النتيجة المطلوبة . ولكن هذا لا ينبغي أن يمننا من دراسته وتحليله جوانب الضعف فيه ومحاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه من الجانب الخاص بالحكومة المغربية أو الراجع إليها .

ومن المعلوم أولاً أن أساس الفساد في النظام هو بناؤه على حكومتين قائمتين بذاتيهما ، ومتى وجدت في أمة أداتان للحكم فلا يمكن أن تقوما معاً بواجبهما ، بل لا بد من أن تستولي إحداها على السلطة دون الأخرى ، وحينئذ لا بد أن تصبح الثانية أداة للأولى تفعل بها ما تشاء . وبما أن المسؤولية نظرياً ما تزال في يد الأداة المتقادة فمن الضروري أن يتحرر

المتسلط من كل مسؤولية أمام ضميره ويعمل بمقتضى ما يشاء وما توحى به الظروف .

ثم إن النظام الجاري بالمغرب مبني على الاعتبارات السياسية التي لها المقام الأول في نظر القائمين عليه وذوي التقنية فيه . وبذلك فليس من شأنه أن يتم بما هو من أسس « علم الإدارة » كفن معاملة المواطنين والمستوطنين ومساعدة الكل على ممارسة حقوقه وتأدية واجباته ، وهكذا يتناقض تماماً مع أساس العلم الذي هو اعتبار الظواهر والمبادئ الاجتماعية التي تجعل الغاية من الإدارة هو تحقيق المصلحة العامة وحدها . وهذا هو السر في تكوين نظام « القواد الكبار » وإطلاق أيديهم فيمن إلى نظرهم من القبائل رغبة في إخضاعها والتسلط عليها ، لا في القدرة على حكمها وتدبير شؤونها والعمل على إعدادها لتكون عضواً صالحاً في جسم الوطن لخير الدولة وصالح الأفراد .

وبما أن السياسة هي الحكم المطلق في توجيه مقررات الإدارة فمن الطبيعي أن نجد عدد الموظفين في المغرب وتونس مثلاً يفوق كل معقول ، وأن أكبر أقساط الميزانية العامة تصرف للموظفين لأن الغاية السياسية هي تكثير عدد الأجانب المهاجرين إلى البلاد عن طريق التوظيف على أمل أن البعض يبقى بعد التقاعد ، وذلك هو السر في تكثير العلاوات وتعدد أساليب الاغراءات ، وإذا لم يكن للموظفين المغاربة دور في هذه الأداة الحاكمة إلا على سبيل الترضية أو ما توحيه مصطلحات السياسة الأهلية فليس من الضروري أن تكون هنالك مقاييس معقولة لاختيار الموظفين الاهالي أو سلم طبيعي لترقياتهم ، بل لا يكون من الضروري أحياناً حتى حضورهم في دواوينهم وقيامهم بشؤونهم لأن في « المراقب الفرنسي » الكفاية والرجاء .

كل هذه الاعتبارات تجعل الإدارة الأهلية شلاء إن لم تكن معدومة ، وكلها توجب علينا أن نجعل نصب أعيننا مسألة الحكومة المغربية وجهازها

الاداري في القديم والحديث ، وما هي المراحل التي يمكن أن تقطعها لتصل إلى الطور الذي تستطيع معه أن تتحمل مسؤوليتها كاملة غير منقوصة .

إن هذه الفصول لم تكتب لنقد أعمال « الحماية » ، ولكن لتجلية الأمراض التي هي واقعة في بلادنا بقطع النظر عن الاسباب التي أدت إليها ، ولذلك فإن الواجب أن نعترف بمحظنا في المسؤولية ، لأننا لا نقاوم الروح التي تسيطر على الإدارة في توجيه التكوين العضلي لإدارة الحكم في المغرب . إنه يجب أن نعمل على زوال الاعتبارات السياسية في كل الشؤون الإدارية حتى لا تكون هنالك إلا الاعتبارات التي يقررها « علم الإدارة » ويبيحها .

إنه ما يزال في يد الحكومة المغربية وإدارتها من الوجهة النظرية على الأقل كل الاختصاصات التي مثلها في الأمم الأخرى ؛ فمن الواجب قبل كل شيء أن يعتقد الموظفون المغاربة في مسؤوليتهم ويتشبثوا بها وأن لا يراعوا الواقع بل الدستور الاسامي للنظام القائم على الأقل . إن خور العزيمة وفقدان الذاتية من الاسباب التي تساعد غيرنا على الاستيلاء على كل ما هو تحت أيدينا .

يجب أن نعم في سائر رجال الإدارات المغربية الشعور بالواجب الإداري الملحق على عاتقهم وأن لا يكونوا أداة سهلة في يد من يريد استئثارهم أو السيطرة على حقوقهم . عليهم أن يخلصوا قبل كل شيء لجلالة ملكهم ويسعوا في مرضاته ، ويعملوا بقدر المستطاع على إصلاح البقية الباقية من الحكم الذي هم حفيظون عليه . إنهم بذلك يشاطرون في إصلاح الحال والعمل على تحقيق حسن المآل .

أما نحن الذين نتحمل مسؤولية التوجيه العام للحركة فيجب أن نعمل على تربية الحاسة الإدارية في اخواننا ، ونبتث الشعور بالفساد الحاصل في إدارة الحكم الحاضر بين أوساطنا ، وأن نكتب عنه ونجليه ، ويجب قبل

ذلك كله أن نعمل على تدريب أنفسنا وأصدقائنا على إتقان ما هو إلى نظرنا من الاعمال الخاصة أو العامة ، ونزيل عنا جميعاً خلق الكسل والتواني وحب تحمل المسؤوليات كلها دون أن تؤدي الواجب في واحدة منها ، يجب أن تشغل الادارة أنفسنا بقدر ما تشغلها الحياة النبائية . ويجب أن يكون عملنا في سبيل تلك بقدر عملنا من أجل هذه سواء بسواء .

وإذا كان الاعتبار الصحيح في الادارة هو التفكير بالمصلحة العامة ، كما قلنا ، فمن المؤسف أن نجد الوظائف الادارية لا تعتبر في نظر عموم المغاربة إلا مورداً للارتزاق وأحياناً مصدراً للإثراء ، وكثراً تستنزف من مخايبه أموال الامة وخيراتهم ، وليس ذلك عن طريق التضخم المعتاد للمرتبات وما يتبعها من مختلف العلاوات فحسب ، ولكن عن سبيل الاستغلال للجاء الذي يحصل عليه الموظف من منصبه أو المكانة الاجتماعية التي تفسح له مجال الوصول لكثير من الظلامات ، فالمنصب في نظر هؤلاء ليس إلا بمثابة المكافآت الاجتماعية الاخرى من مشيخة وشرف وغير ذلك من أنواع الجاه الذي يقضي به نظام الاعيان وطبقاتهم في المغرب ؛ فهو سلم لإدراك كل ما يمكن للرجل العادي أن يدركه بالوسائل الشرعية . وهكذا فإن التفكير المغربي ليس جديداً في الحقيقة ، بل هو قديم بقدم هذه الاعتبارات الاجتماعية في وطننا . ولقد ذكر ابن خلدون في مقدمته أن الجاه من أسس الاقتصاد في المجتمع الذي درسه ، وعلل بذلك كون كثير من الاشراف وأهل الفضل لا يتحركون لعمل ولا يبذلون جهداً في وسيلة من وسائل التعيش المعروفة من تجارة أو فلاحه أو صناعة أو خدمة عامة ؛ ومع ذلك ياثرون ويكتسبون الغنى الواسع ؛ لان الناس تعطيهم من حيث لا يحتسبون ، تقديرأ لمكانتهم ، وخوفاً من إيذائهم ، أو سعياً وراء وساطتهم في حماية بعض الحقوق الخاصة أو إدراك ما لا يمكن إدراكه من غير الاعتماد على جامهم ؛ وهكذا نجد هذه الروح العامة مؤثرة في نفوس

الكثيرين من الاشخاص ، حتى اضطر ابن عرفة وغيره من فقهاء المالكية إلى القول بمحواز استعمال الجاه في بعض الحالات وأخذ المكافآت الثلاثة من أجله . وهذا من باب خضوع التفكير الفقهي (خضوعاً سيئاً) للسوسيولوجية المعاصرة عكس ما تقتضيه طبيعة الاصول العامة للأخلاق الإسلامية .

وطبعي أن تزداد هذه الفكرة العريقة ببلادنا تفاحشاً مع الانحطاط الشامل الذي أصاب أمتنا في العهد الأخير ، وخصوصاً بعد الفوضى العامة التي أصابت نظام الدولة وعقلية رجاها حتى أدى الأمر إلى أن أصبحت الوظائف تباع وتشتري ، وأصبح المغاربة كلهم على حسب تعبير الباحث الفرنسي « أ . دوشاتولي » تجاراً من كبار الدولة إلى أصغر عون في القبيلة أو القرية .

ولقد كان من المنتظر أن تتحسن الحال بعد أن دخلت عناصر جديدة على الادارة المغربية على الأقل من جهة القضاء على هذا الداء الفتاك الذي بيّناه ؛ لأن للعنصر الجديد فضل تطوّر الأجيال التي سبقت بها أوروبا المغرب في طريق الأخذ بأسباب العصر وما تشترطه من روح خلصة وعقل جبار . ولكن عشرات السنين التي مرت على هذا التلقيح لم تزد إلا أن وطدت أركان هذه الحالة التي لا يحتاج المرء معها لكثير من المعرفة والذكاء لكي يحسّ بما فيها من فوضى وما تشتمل عليه من انحلال . ولست أدري إذا كان العنصر الجديد قد أثر تأثيراً عكسياً في جهازنا الإداري القديم أم أن للمجموعة العتيقة التي يتكوّن منها جهازنا قوّة أكثر استطاعت بها أن تعكس من أمراضها على العنصر الجديد ، حتى أصبحنا لا نفرّق بين الموظف الأمي وبين الحامل لأرقى الشهادات في اتباع الفكر العام الذي خلّفته لنا أجيال الانحطاط وعصور الظلام .

والحق أن المرض الإداري المغربي أصبح اليوم معقداً ، وليس من الممكن علاجه إلا إذا روعيت عناصر العدوى التي عملت فيه . وهي في نظري تشتمل على ثلاثة أقسام : الاول راجع الى ما ورثناه من الاجيال السابقة من كل ما يجعل الإدارة وسيلة للاستغلال وسبباً للارتزاق ليس

إلا . أما الثاني فهو راجع إلى الأمراض التي ورثتها فرنسا وأسبانيا من أجيال الظلام ، وهي الأمراض التي ما فتئ رجال الإصلاح الغربيون يشتكون منها ويحاولون إصلاحها ، ولقد أهرق المفكرون الفرنسيون فيها كثيراً من المداد كي يشرحوها لمواطنيهم ولبن ابتلي بها من غيرهم . أما القسم الثالث فهو راجع لهذه السياسة الأهلية التي تفرض على الإدارة المغربية كثيراً من الأشخاص والوظائف والاعتبارات لا شيء عدا أن مصطلحي الشؤون السياسية أفتوا بأن ذلك في صالح النظام الحاضر ودعايته في الأوساط .

إن الإنسان حينما يلاحظ انتشار الرشوة في كثير من الأوساط المغربية ليستغرب كيف تتحوّل النفوس جميعها إلى الاطمئنان لعمل غير أخلاقي ؛ لأنه لا فرق في الدين وفي الخلق بين من يأخذ الرشوة وبين من يعطيها . ولكن الحقيقة أن ذلك ناشئ عن طبيعة النظام السائد في البلاد ؛ هذا النظام الذي يجب أن لا ننسى دائماً أمراضه المتأصلة العريقة ، فهو الذي يجعل الرؤساء وأتباعهم يتطلعون إلى حياة ريفية لا يمكنهم أن يقوموا بمظاهرها المفروضة عليهم بما ينالونه من مرتبات رسمية ، وهو الذي يفرض على الناس أن يبحثوا عن وسائل الهرب من طريقه المعقدة والاختصار في حلّ ما يعرض لهم من المشاكل عن طريق شراء الذمم واستغلالها . والجو الناشئ عن هذه الحالة هو الذي يرغم الكثير من الموظفين على اتباع القدوة السيئة ويرغم المظلومين أيضاً على أن يرضوا بالواقع ويتعلموا وسائل الإغراء والتزوين للرشوة حتى ينالوا قليلاً من العدل أو نصيباً من الحق . وهكذا تنقلب الأوضاع وتنعكس الاعتبارات ويصبح من المسلم به ضرورة حصول ذي الجاه على الثروة بمختلف الوسائل ، وضرورة استعمال ذي الحق طريقة الإغواء المحرم لقضاء مأربه . وكثيراً ما يعتبر في هذا الوسط الحاكم التزيه في تصرفاته رئيساً ثقيلًا يفسد على مرؤوسيه وعلى الناس معهم وسائل العيش وينغص عليهم أسباب الحياة ، وتتألب قوى هؤلاء المرؤوسين

مع قوى ذوي المصالح والانتهازيين لمخادعته وإغوائه بشق الطرق الشيطانية حتى يستسلم هو لما يقتضيه العرف العام أو يقع بينه وبين من إلى نظره خلاف لا ينتهي في الغالب إلا إلى إقصائه عن مركزه لأنه يريد أن يجعل من النظام الحالي مصدراً للعدل وفي أحضانه مركزاً للنزاهة .

وهذا العرف العام هو الذي ترحلتي بالأمة كلها حتى أصبحت لا تبايلي بأنواع الظلم التي تنزل بها ولا بشق المصائب التي تعترى أفرادها وجماعاتها وهو الذي جعلها تقبل أن تقوم بأنواع الضيافات كلما نزل حاكم أو زار قائد ؛ تفعل ذلك وهي تتبرم منه ولكنها في الوقت نفسه تحسّ بقليل من التبرير له لأن قسماً من أعيانها يرجو من ورائه زلفى للولاة وتطلباً للجاء الذي يهيم به - بدخول الحاكم عنده أو محادثته الطويلة معه - وسيلة للابتزاز والاستغلال ، وهو الذي يجعل القبائل تتحمل في الغالب عادات والتوزيعات للقائد أو من إلى نظره من الرجال لأن ذلك يحميها من غضب أعظم وتعدّ أكبر ، ولأنه يخوّل لأغنيائها المنزلة التي تسمح لهم بظلم عاملهم والإساءة إلى إخوانهم من المحاسين وغيرهم .

وتعكس هذه الأوضاع المادية وهذه العادات السائدة على روحانية الناس فتجدهم ينظرون الى عالم الغيب نظرتهم الى عالم الشهادة ، ويقيسون ما عند الله على ما عند الناس فتصبح (الزيادة) جزءاً من الاداءات التي يحصن بها الفلاح زراعته وإنتاجه ، وينفسح المجال لبعض أدعياء المشيخة والدين كي يستغلوا جاههم في انتزاع الأموال من أيدي هؤلاء المساكين الذين جعلهم جو الأنظمة الاجتماعية والادارية القائمة منومين عن كل تفكير أو نظر ومباعدين عن وسائل التحرر من هذا الطغيان المعنوي الجاثم على أرواحهم وعقولهم .

إن مشكلة الادارة في مقدمة المشاكل السياسية والاجتماعية التي يجب أن تأخذ حظاً كبيراً من تفكيرنا وتوجيهنا . وإذا كنا لا نستطيع لحد الآن أن نعمل في إصلاحها عملاً سريعاً فإننا نقدر على كل أن نخفف من

آثارها المعنوية في نفوس الناس . إننا نستطيع بطريق الدعاية والإقناع والتوجيه الصالح والتربية السلوكية أن نخلق الجو الاخلاقي الذي يعتبر استغلال الجاه وانتهاز المناصب لاستعباد الامة وإشاعة الفوضى في الدولة سقوطاً ينقص قيمة صاحبه في الاعتبار العام ، وبذلك نكون الروح الشعبية التي تستنكر كل عمل ليس في صالح المجموع . إنني ما أزال أكرر القول مدوياً : إننا في حاجة الى ثورة شاملة في الافكار وفي الذهنيات ؛ لأنه بدون هذا التحول الداخلي لا نستطيع أن نحسن أحوالنا ونغير ما بقومنا . يجب أن نجعل من سلوكنا الشخصي في كل عمل نعالجه القدوة الصالحة التي تعلم الامة التجرد والإخلاص والبعد عن الشبهات . إن هذا القول ثقيل ، ولكنه الحق الذي يجب أن نصدع به ، وحسبنا أن توجهه لأنفسنا قبل غيرنا ، وإنا - علم الله - في توجيهه لخلصون .

وهذه التوضيحات التي أعطيناها لأنواع الشر المتداعية بسبب الفوضى القائمة ترمي الى نقطة بعيدة المغزى ؛ وهي أن كل كفاح نبذله لتحسين جانب من جوانب حياتنا ليس هو في نظرنا صراعاً بين طبقتين أو جماعتين مختلفتين كما يريد الماركسيون أن يوضحوه ، ولكنه صراع بين فكرة الخير وفكرة الشر ؛ فلما أن تتغلب على الثانية وعلى نزعتها السائدة في أوساطنا فنحقق لأنفسنا أسباب الخير العام والسعادة الكاملة ، وإما أن تتغلب قوتها علينا ؛ وحينئذ ستداعى الشرور كلها علينا ، وتتبدل الارض غير الارض ، ويمسخ أبنائها أو يذهبون الى غير رجعة ؛ لأنه إن انعدم النظام العادل في الامة حلت محله الفوضى ولو حلت اسم النظام ، والفوضى خرق كامل الاتساع لا تحد من جوانبه القوة ولا تحصره السدود ، وهي إذا تركزت في بلد ما لا تنتهي إلا باقضاء عليه وعلى من يعمره من الناس . ألا إن كل نظام لا يقوم على العدل والحرية فهو فتنة ، وكل إدارة لا تنبني على اعتبار المصلحة العامة فهي فوضى ، وكل شعب لا يناضل من أجل العدل والحرية ولا يكافح لتعلمو سيطرة الصالح العام فهو الى فناء .

الفكر السياسي

ان مختلف النظريات المتعلقة بالسلطة التي تتعارض اليوم أمام عديد من العقول والضمائر تحمل كل واحدة منها جزءاً من الحقيقة ، ولذلك لا يمكن لواحدة منها أن تزدهر كامل الازدهار دون أن تقرض من الأخرى أو تحفظ لها بعض الأدوار ، وما ذلك الا لأنها تعتمد قبل كل شيء على نصيب من الواقع النفسي والاجتماعي ، ولذلك فإن للوقت عمله في التوفيق والتقريب حتى تستطيع كل أشكال الحكم التقارب بينها أو الامتزاج الكلي مع بعضها .

على أنه من الممكن أن نلاحظ منذ الساعة أنه إذا كان المنطق والاعتبار النفسي يجعلاننا نميز بين هذه الأنواع المختلفة للسلطة ومنابعها فمن المؤكد ان التاريخ لا يعرضها أمامنا الا مختلطة غير متباينة ؛ لأن أسباب السيطرة والهجرة والتخالف السياسي وانتقال الحكم من يد الى يد كل ذلك يتشابه في العرض التاريخي ؛ حتى انه يمكننا أن نرد كثيراً من الحوادث الداخلية التي تقع في أمة ما الى عواملها الخارجية من احتلال وهجرة اجنبية وتطاحن بين السكان واختلاف بين الطبقات ، أي ان التاريخ الخارجي للدولة يساعد على تفسير تاريخها الداخلي ولتباعدت الاجيال .

وإذا نحن اعتمدنا أولاً وبالذات على أن الأساس الاخلاقي للسلطة هو أنها تعمل لصالح الجميع فليس من الممكن أن تتعقل نوعاً من أنواع السلطة الا مع هذا الشرط الذي هو غايتها ؛ إذ لا يمكن أن تقبل إلا اذا أثبتت قدرتها على الوصول اليه وتحقيقه وعدم عجزها عن الوفاء به . وهكذا يتجلى أن في كل عضو من الجماعة سلطة معنوية أي حقاً لحراسة سير السلطة ومراقبتها والتأكد من العادات التي تجعلها من الحكم . وهذا الحق يستدعي واجباً معنوياً على كل من يملكه ، ولذلك لا يصح أبداً أن يتخلى فرد من أفراد الأمة عن العمل السياسي ، أي عن مراقبة السلطة وأعمالها . والذين يغيبون عن الانتخابات مثلاً لأنها مظهر من مظاهر أداء هذا الحق والواجب يعتبرون أخلاقياً مقصرين في أداء ما فرض عليهم ، وبالتالي مسؤولين عما يترتب على تقصيرهم من عبث او استغلال أو خيانة كبرى .

فالفكر الاساسي في السياسة - اعتبار المصلحة العامة - لا يمكن ان يتم علمياً الا اذا اصبح خلق الاهتمام بسير الشؤون العامة والاستعلام عنها والتعليق عليها والتفكير فيها والنقد لها متيقظاً حارساً في أغلب طبقات الأمة ، لأن بذلك يتحقق وجود رأي عام كقوة يحسب لها حسابها . وهذا معنى سيادة الأمم التي لم تول تنادي بها مختلف الدساتير العصرية ، وذلك معنى ما اعتمدناه في مشروع «الميثاق العربي» من أن الأمة هي صاحبة السلطة والحفيظة عليها ؛ لأن السلطة كامنة في الامة ، ومنها تصعد الى أيدي الرؤساء وأولي الامر ، ومن حق الامة وواجبها أن تظل حارسة على مواطن الاستعمال لما هو منها وإليها . ان وجود دولة ما يستدعي اعتبار ظروفها التاريخية التي تكونت فيها والاسس التي انبنت عليها والحاجات الشعبية التي كان وجودها هي استجابة لها . وهذا يعني اعتبار كثير من الوقائع والأعمال والأشكال التي لم يكن لنا مثلاً يد في وضعها ؛ لأن لهذا الاعتبار أثراً أساسياً في استمرار هذا الوجود ، ولكن ذلك لا يعني أبداً عدم الإصلاح والتقيح لأن من الواقع

ما لا يمكن بقاءه ، إذ لم يكن من المطلوب وجوده لأن هذا الوجود المصادف ربما كان ضد الوجود الاسامي وأحرى الاستمرار للدولة . ومعنى هذا أن العاملين الكبيرين اللذين طالما فوهنا بهما من قبل - التقدم والمتابعة - لا بدّ من ملاحظتهما جدياً في الفكر السياسي أيضاً ، ومن هذين العاملين يمكننا التوفيق بين مختلف النظريات السياسية في إصلاح نظامنا العتيق وجعله أكثر قدرة على مسايرة هذا العصر وحاجاته .

ومن الطبيعي أن مسألة النظام بالمعنى الخاص للكلمة لا تعرض في بلادنا ما دمنا ندين بهذين العاملين ؛ لأن وجود العرش الكريم كاف لتكوين المحور الذي قام ويقوم عليه نظامنا القومي ، لكن لابد من اعطاء العرش وصاحبه القيمة الحقيقية التي يقتضيها العهد الجديد ، وإبعاد كل العوامل التي تزيل عنه صفة الاستقرار وحفظ التوازن الصحيح بين أفراد الأمة وطبقاتها وهيئاتها ؛ وذلك يستوجب قبل كل شيء النظر الى صاحب العرش - جلالة الملك - كشخصية فوق كل الاحزاب وسائر الاعتبارات السياسية التي يمكن ان يتناقش فيها الرأي العام ، بصفته الحارس الامين لسير السلطة وأعمالها . ويجب أن تتكون من حوله صوفية الاستقرار الحكومي والوعي الوطني والاستمرار الوجودي للدولة

وبما أن تاريخنا مليء بالعبر فمن الواجب أن لا نهمل الاستفادة منها ، وقد علمتنا أوقات الفوضى أن من أسباب التقهر الذي أصابنا وجود أسس عتيقة لفهم النظام القومي وتوزيع المسؤوليات فيه ، فيجب ان نصلح ما ادر كنا وجود الخلل فيه ، وان ندعم كياننا بكل ما يمكن من القوات اللازمة .

ولعل من الخير أن نقول إن أسباب كل ما جرى في وطننا من اضطرابات راجع الى كون جلالة الملك مسؤولاً مباشرة أمام الشعب ؛ وذلك ما أحدث في بلادنا كثيراً من الثورات التي كان يمكن الاحتراز عنها لو أن الوزارة المغربية أخذت صبغتها الديمقراطية فبدأت تتحمل هي مسؤولية

أعمالها . وإن في التجديد الحكومي الذي وضعه مولانا الحسن (١٨٧٣ - ١٨٩٤) خير دليل على أن الحكومة الشريفة كانت سائرة في هذا الاتجاه المتفق تماماً مع الروح الإسلامية ؛ لأن جلالة الملك هو ولي الأمر في القضاء وفي الحكم . وكما أن القاضي منفذ للقانون بالنيابة عن الملك ، ولكنه هو الذي يتحمل مسؤولية الأحكام التي يمجسها ، كذلك يجب أن يكون الوزراء منفذين لشؤون الدولة باسم جلالته ولكن على شرط أن يتحملوا مسؤولية ما يمجسونه من أعمال أمام جلالته بصفته ولي الأمر ، وأمام المجالس النيابية يوم يتم تحقيق ما نصبوا إليه من نظام دستوري متين ، بعد الاستقلال طبعاً .

ونحن نعتقد أن المسؤولية الوزارية خير حل للمشاكل التي تعرض لأنظمة الحكم ، وهي ضرورية لكل الحكومات سواء كانت ملكية كما هي بلادنا أو جمهورية مثل فرنسا وغيرها .

إن الحكم يجب أن يكون مبنياً على أساس الاشتراك المقبول بين الأمة ورؤسائها . وهذا وحده يتم تحقيق الحق ومعارضته للقوة لأن الحق معناه إجماع القوة عن طريق العقل ؛ فهو بذلك سلطة أخلاقية تعارض السلطة الجسمية . ومن هنا يتبين أن تأسيس دولة أو تصميم نظامها السيامي يظهر في كل وقت بمظهر التوازن بين قوتين : قوة ماضيها المجيد وما يشتمل عليه من عرف وتاريخ وعلاقات بينها وبين الحكومات المجاورة لها والأسباب التي أعطتها قوة الاستمرار والصمود أمام العواصف الزمنية المتعاقبة عليها ، والقوة التي تترجم بها عن المجهود الذي تبذله لبعث الوجدان وإعطاء الضمان لأسس المشاركة التي تبنيها للوصول للغاية الموحدة وللحقوق المشتركة أي الإرادة العامة التي تؤيدها .

ومن المعلوم أن القوة الأولى هي التي ينظر لها وحدها التقليديون في الغرب بينما الديموقراطيون يكتفون بالنظر للقوة الثانية . ولكن الواقع أننا متى ما نظرنا إلى التنسيق الاجتماعي ولاحظنا أنه ليس شيئاً غير

مركب المسائل الآلية اضطررنا الى الاعتراف بضرورة التوفيق بين الفئتين ودعم الواحدة منها بالأخرى . ولا يتم هذا التوفيق إلا بتوازن محكم يقوم به رئيس الدولة الأعلى .

فحق الأمة في أن تحكم نفسها بنفسها يتفق تماماً مع حقها في أن تختار من تنبيه عنها في تسيير شؤونها ، ومع حقها كذلك في الاستقرار الحكومي والتمتع بالنخوة القومية والشعور بالرضا عن الأشخاص الذين يمثلونها . وكل هذه الحثيات - الى جانب ما قدمناه - تصل بنا الى نقطة واحدة هي ضرورة المراقبة الشعبية لأعمال القائمين بالحكم ، وهذه المراقبة حق لكل مواطن ذكراً كان أو أنثى ، مهما كانت قيمته الثقافية ضعيفة أو عالية ، ومستواه الاجتماعي رفيعاً أو ضعيفاً ؛ لأن التمتع بحق المواطنة كاف في الحصول على كل ما يمكن أن يدركه المواطن من غير نظر للفوارق المذهبية او العنصرية او الاجتماعية .

وإذا كنا قد تحدثنا في الباب الأول عن الأرستقراطية الفكرية فلا ينبغي أن يفهم عنا خلاف ما نقصد ؛ فنحن غير متفقين أبداً مع (رينان) في تخيير نخبة من المسيرين الحكاء للمدينة على طريقة جمهورية أفلاطون ، لأن عدم المساواة العقلية لا تحرم المواطنين من الواقع المحسوس وهو أن عامي التفكير أعضاء أيضاً في الجماعة ولبنة في البناء العام لكيان الأمة ، كما أنهم قادرون على اختيار من ينوب عنهم قدرتهم على التعبير عن آرائهم في الشؤون المعروضة عليهم . والمسألة ليست مسألة علم واختصاص ، وإنما هي مسألة الذوق السليم والنية الحسنة والوجدان الأخلاقي .

وإذا كانت الأجيال السالفة قد علمت جمهورنا وحتى مفكرينا - عدم المبالاة بكثير من أمور الامة فلإن واجبنا أن ننبه الشعب الى ضرورة العدول عن هذه العادة المفسدة ، ونعمل على بعث الوجدان السيامي حتى تعود الامة الى الاهتمام بشؤونها ومراقبة أعمال حاكميها والمطالبة بإعطاء هذا الاهتمام ومراقبة الوسائل الدستورية العصرية التي تمنح من العتب بحقوق

البلاد وحرمان أبنائها من المشاركة في تدبير شؤونهم والاشراف عليها .
وإن تقصيرنا في هذا الجانب ليقعنا في تحمل أعظم مسؤولية في التاريخ ،
وهي قتل روح الحرية في نفوس إخواننا . وتلك اعظم جريمة قومية
يمكن ان نرتكبها .

والرغبة في إعطاء الشعب حقه في الرقابة والاقتراح تستدعي تنظيماً
عاماً للشعب وتنظيماً للهيئة او للهيئات النيابية التي تمثله ، مثلما تقتضي
تنظيماً حكومياً قائماً على الاسس الديمقراطية الصحيحة . ونحن لا نريد
هنا ان نتعرض لمختلف انواع الانظمة السياسية التي يمكن معرفتها من كل
كتاب ، ولا أن نحاول فرض نوع من أشكال الدساتير على الامة المغربية ،
لأن ذلك لا يمكن أن يقوم به فرد خاص ، بل لابد أن يقم بعد
الاستقلال من مجمع شعبي منتخب . لكن يمكننا أن نعتبر أنفسنا منذ الآن
في الاتجاه الملكي الدستوري ، وذلك ما يفرض علينا الالتفات الى الدين
سبقونا في هذا المضمار وهم الانجليز . غير أنه ليس من الضروري أن نعتبر
كل ما عندهم لأن أنظمتهم صارت بكيفية تدريجية ، فاحتفظت بكثير
من المظاهر الفردية لا في الحياة السياسية فقط بل حتى في الميدان الاقتصادي
والاجتماعي . ولقد كررنا القول بأن بقاءنا في المؤخرة يفرض علينا أن
نستفيد من تجارب الآخرين ، وفي هذه الجهة لابد أن نغير التفاتاً مهما
الى بلاد الديمقراطيات الشعبية وما قامت به من أعمال . إنه لا ينبغي
أن تتأثر بالخصومات القائمة في الغرب ولا بالمصالح المتناقضة التي تؤدي
الى تكوين فوارق اصطناعية في المناهج وفي الأفكار ، بل يجب أن
نستفيد من كل التجارب الانسانية إذ ليس في الدنيا نظام باطل كله ولا
حق كله ، وانما هي مجموعات من النظريات أحدثتها عوامل الاجتماع
والنفسيات ودفاع الناس بعضهم بعضاً ، فينبغي أن نستفيد منها كلها وأن
نعمل على الخضوع لعواملنا نحن وما تقتضيه مصالحنا ومطامحنا .

إن النظام الانجليزي لم يكن ابن الساعة ، بل تولد في بريطانيا تدريجياً طبقاً لعوامل التنازع الذي قسام بين الطبقتين الوسطى والراقية . وقد أعرب عن كثير من مرونة الأرستقراطية الانجليزية حيث قبلت دائماً أن تتنازل عن بعض الحقوق لمن هم دونها ولكن هذه العوامل في أوروبا الوسطى كانت عوامل الطبقات الشعبية المضطهدة لا من حكوماتها ورؤسائها فقط بل حتى من الجرمانيين والسلافيين المتهاقين عليها . وليس في المغرب أرستقراطية بالمعنى الصحيح للكلمة ، وإنما هنالك شعب بما فيه من راع ورعية يرزح تحت أعباء العادات التي نجمت عن عهد الفوضى والتي يستغلها أولئك الذين يريدون الاستمرار في سلب سيادة الأمة واستغلال خيراتنا .

فالمسألة إذن مسألة التضامن التام بين الملك وبين الحكومة والأمة لحماية التراث الروحي والمادي لهذا الشعب المجيد . والأزمة إذن هي أزمة تنظيم وتعبئة وتوجيه صالح ، لأن الكل متفق على أن الخير في تحقيق إرادة الأمة على أساس (العرش بالشعب والشعب بالعرش) وعلى قاعدة (الفرد للجماعة والجماعة للفرد) ، و (ليس في الأمة فرد لا يمكن أن تستفيد منه البلاد ، كما أنه ليس فيها شخص لا يتوقف على عون الآخرين ومساعدتهم) .

إن الديمقراطية المغربية يجب أن تقوم على أساس النظام البرلماني . ومن المعلوم أنه ليس كل بلاد ذات مجالس نيابية تعدّ من ذوات البرلمان . وهذه نقطة تفصلنا عن النظام الروسي مثلاً من الوجهة السياسية ، لكن كيف ينبغي أن يشكل البرلمان ؟ هل من المصلحة أن تؤيد الثورة الفرنسية الكبرى فنكتفي بمجلس واحد ؟ أو من اللائق أن نتبع التعداد الذي وقع في النظام النابليوني ؟ أو نسلك الأسلوب المتبع اليوم في أغلبية البلدان الديمقراطية ، وهو تكوين مجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ أو الأعيان أو ما أشبه ؟ إن لكل واحد من هذه الأشكال محاسنه وعيوبه ،

فن واجبنا أن ندرسها كلها ونختار الأوفق الصالح لبلادنا . إنما لا ينبغي أبداً أن نعتد على ما سارت عليه مجالس الشيوخ في الغرب من الاعتبار لتمثيل الرأسمالي ؛ لأن معنى ذلك إعطاء الأعيان السلطة المطلقة في تسيير شؤون الأمة ولو على ظهر الطبقة المستضعفة في البلاد . وهذه إحدى النقاط التي يجب أن تفصلنا عن النظامين الانكليزي والفرنسي ، وبالأحرى عن أنظمة البلاد الفاشية التي تكتفي بتمثيل المصالح عن تمثيل الافراد . وقد أوضحنا في الفصل السابق أن الانتخاب يجب أن يكون عاماً شاملاً لكل الافراد ذكوراً وإناثاً لأن الانتخاب العام لا يمكن أن ينفصل عن الروح الديمقراطية الحقيقية . ولئن ظلت المرأة محرومة من مشاركتها في الجهود العام للأمة في الدنيا كلها منذ عهد بعيد فإن الاتجاه التقدمي يقضي اليوم بإعطائها كامل حقوقها وفي مقدمتها حق الانتخاب والتصويت . ونحن لا نعتقد أن في الدين الاسلامي ما يسمح بعدم إعطائها ذلك الحق ، فقد كان النساء يبدن آراءهن في عهد الرسول عليه السلام ، وشاركت عائشة وفاطمة في اختيار الخلفاء من بعد الرسول ، ورجع عمر عن رأيه في مسألة تحديد الصداق لرأي عجزو حضرت مشاورات المسلمين في المسجد الذي كان هو المتمدن العام إذ ذاك . وأول من فكّر في العهد الحديث في تسوية المرأة بالرجل في هذه الامور هي الجمهوريات الاسلامية الديمقراطية التي تكوّنت في أواخر العهد القيصري في الامبراطورية الروسية ، وعنها اقتبس الروس والغرب إعطاء هذا الحق للنساء . وإذا كانت هذه القضية تجد اليوم بعض الصعوبات من طرف قليل من الأوساط العربية في مصر والشام فما ذلك إلا لأن الرجعية هناك ما تزال مؤيدة بكثير من القوى المادية والانتفاعية . وما يدلون به من الخوف من اختلاط النساء بالرجال إنما هو عوارض لا تؤثر في ذاتية الاحكام ، خصوصاً وأنه من الممكن الاحتياط لها في شكل من أشكال التدبير ؛ إذ ليس هنالك حتميات لا يمكن التوقي منها .

والديمقراطية تستدعي بطبيعتها تقسيم العمل على القائمين بالحكم ، لأن تكدس الامر في يد واحدة أو جهة معينة يعطيها مقدرة هائلة بالنسبة للمحكومين . وهذه المسألة تدرس عادة منذ القرن الثامن عشر في فرنسا على الشكل التقليدي الذي وضعه (مونتسكيو) وهو تقسيم السلطة إلى ثلاثة أنواع : التشريعية والتنفيذية والقضائية . وهو ما يسمونه بفصل السلطات الذي سنبتدي رأينا فيه في فصل مقبل . إنما يمكن أن نقول من الآن إن هذا التقسيم الذي وضعه مونتسكيو لم يعد مطابقاً للواقع العصري ، وإذا كان مونتسكيو قد راعى في ذهنه أثناء التقسيم إضعاف الحكم المطلق فإن فكرته قد أدت الدور الواجب لها ، وأصبحت حاجة اليوم تستدعي النظر من جديد في شكل آخر للتقسيم . ولعل من أطيب أنواعه ما اختاره (موريس ديفرجي) من بناء التوزيع على نسبة النفوذ الحزبي في البلاد ، لأن ازدهار الاحزاب السياسية غير تقيراً عميقاً شكل العلاقات التي كانت بين المنظمات الحكومية وما لها من وسائل العمل المتبادل . فقد أصبح حزب الاغلبية الرابطة الاقوى بين السلطة التنفيذية وبين البرلمان ، وأصبح للمنظمات السياسية بصفة عامة نفوذ عميق على اختيار أهل الحل والعقد كما يظهر من تحليل الانظمة الديمقراطية ، عاملاً أساسياً يعتمد عليه القائم بالحكم ، وقد اصبحت الحزبية في سائر الأنظمة الديمقراطية والاولوقراطية وكأنها العصبية التي كانت من قبل في الاستناد للقبيلة أو للجماعة حسب تعبير ابن خلدون . والنظام الاستبدادي يقوم على فكرة الحزب الواحد الذي هو أعظم مظهر من مظاهر التطور السياسي في القرن العشرين ، فالحزب في هذا النظام يلعب الدور الرسمي في الدولة ، حيث يكون عصبية الحكم من المواطنين الاكثر اخلاصاً للحزب والنظام . ومن الطبيعي أن لا تقبل هذا النظام الذي يؤدي إلى تكدس السلطة في يد فئة واحدة . وتقوم ديمقراطية بعض الدول الكبرى على وجود حزبين اثنين : واحد للحكم

والثاني للمعارضة ، ولكن هذا الاسلوب أيضاً يعفي على نظام الفصل الموجود في الدساتير القائمة . على أن هذا النوع الثاني نجح نجاحاً كبيراً في إنجلترا حيث نجد للفكرة الدستورية نضوجاً لانجده في غيرها من بلدان اوربا وأمريكا .

واذا كان لتعدد الاحزاب فضل الحرية الفكرية والتنافس في العمل فإنه كثيراً ما يؤدي الى اضعاف السلطة النيابية وإفقاد الاغلبية التي تسمح بالاستقرار في الحكم وعدم الاضطراب في الشعب ؛ فالانتخاب في انكلترا او أمريكا مثلاً يؤدي دائماً الى الاغلبية الحاکمة ، بينما هو في فرنسا وفي بلجيكا يؤدي مراراً الى وجود أحزاب متساوية في عدد الممثلين في البرلمان لا يمكن معها تكوين حكومة دائمة الا بنوع من التوافق والتقريب ، ولكن الواقع أن ذلك ليس ناشئاً عن تعدد الاحزاب وانما هو من اختلاف التقنية ونظام الانتخاب وتوزيع الدوائر ، لأن ضمان الاغلبية في جهة من الجهات متيسر اذا اتبع نظام التصويت بالاغلبية في دور واحد ، بينما يؤدي نظام التمثيل النسبي أو التصويت في دورين الى نجاح عدة أحزاب في البرلمان . وهكذا يمكن التوقي مما هو واقع في بلجيكا وفرنسا عن طريق ابعاد التمثيل النسبي واتخاذ خطة التصويت بالاغلبية دفعة واحدة .

وبما ان المنتخبين ليسوا الا مجموعة من الرجال يمكن ان يتغلب عليهم من الشهوات ما يتغلب على رجال الحكم الذين ليسوا أقل عدداً منهم فمن الضروري أن نقبس من النظام السوفييتي فكرة رقابة الناخبين على ممثليهم بكيفية أو باخرى ، لان الغرض الاساسي هو امتلاك الامة لزاماً قادتها ومسيري أمورها ، ولان ذلك يتفق مع القاعدة الاسلامية التي تعتبر الوكيل معزولاً عن غير المصلحة ، فيمكن أن يقع بطريق عريضة مضادة من ناخبي فرد ما أن يطلبوا مناقشته في فكرة يبدونها أو عمل قام به أو عرضه على لجنة تأديبية برلمانية يمكنها ان تحكم بإقصائه عن كرسي النيابة ، وتطلب من الناخبين اعادة اختيار من يمثلهم ، ان ذلك

(في رأيي الخاص) خير وسيلة لمنع النواب من الخضوع لسيطرة الشركات وتفضيل مصالح الافراد أو الهيئات على مصالح الامة كلها .
ان هذه الفصول ذات البرنامج المحدود لا تسمح لنا بأن نتوسع في ذكر كثير من الجزئيات التي يحير اليها الحديث عن الديمقراطية والمسائل السياسية ، ولكن الذي همنا هو أن ننبه الى ضرورة المرونة الشديدة في التفكير السياسي ، لأن مسائله قابلة للتطور والتبدل ، وليست الا تجارب انسانية يقصد منها قبل كل شيء اسعاد الجماعة بتحسين حالها والمحافظة لها على تراثها والسير بها نحو مناهج التقدم ومنع بعضها من استغلال البعض وتجنيدھا كلها لخدمة صالح أفرادھا ومجموعھا .

الفكر المخزني

إن انتصار الديمقراطية في أنظمة الحكم السائدة في عهد المدنية الحاضرة فرض تنظيم الأمة ضمن هيئات من شأنها أن تسهل توجيه الشعب وتصنيع رغباته الحقيقية التي قد تضع في عاء الجمهور لو تركت للناس يعبر كل واحد عنها بما يشاء . وقد كان من أثر ذلك أن خفف من حدة الفوضى التي تعترى الجمهور عند فساد الإدارة أو عدم استقرار الحكم ، يظهر ذلك جلياً فيما جرى بفرنسا بعد نهاية الحرب الأخيرة ؛ فلولاً وجود الأنظمة الحزبية في البلاد لما سلمت فرنسا من إراقة الدماء واضطراب العامة الاضطراب الخفيف ، ولكن الطاعة الحزبية سهلت على مختلف الهيئات أن تتفاوض فيما بينها ، وتعمل على تقريب وجهات النظر لتسيير دفعة الحكم في جوٍّ لم يتضح بعد . وهكذا حفظت الدولة كيانها ، ولم تصل للطور الذي كان يقع في عهد الأنظمة البائدة يوم كان كل فرد يعبر عن فكرته بنفسه دون مراعاة لمبدأ عام أو تعاون حزبي على التقنية للسائل القائمة .

وطبعي أن هذا الامر لم يكن ليتأتى لولا وجود الحريات السياسية والاجتماعية التي تسهل على الأحزاب بناءها ، وعلى قادتها القيام بكل

ما يلزم من حركة لتنظيم الامة وتربيتها وتوجيهها الوجهة التي تتفق مع برامجها ونظرياتها . والحرية في النظام الديمقراطي هي الاساس الاول الذي لا يمكن بدونه وجود أية سلطة للشعب ، ولا يتسنى إلا به تحقيق أي تنظيم للجمهور أو للحكومة ، كما لا يمكن مع عدمه تنفيذ أي انتخاب حقيقي جدير بهذا الاسم . ولذلك فإن الأحزاب الحقيقية ذات النظام الديمقراطي لا تعيش في هذأة إلا في بلاد تتمتع بالحرية العامة ، ويمكن للقائمين عليها أن يحققوا أغراضهم بالوسائل المشروعة في حماية القانون ورعاية الديمقراطية .

وفقدان الحرية في بلد ما لا يمنع من وجود الأحزاب ، ولكنها في الغالب تصطبغ قبل كل شيء ببصغة الكتل العامة للمقاومة والمطالبة بالحقوق المفصولة . وربما تكون الأمة المحرومة من الحريات أكثر احتياجاً للحزب أو الأحزاب التي تفرض نفسها ويتقدم أبطالها ليكونوا قنطرة الحياة السعيدة وجيل التضحية للآخرين ، على أن هذه الكتل التحريرية تنقلب هي نفسها تدريجياً إلى الهيئات الديمقراطية المنظمة بقدر ما تصل اليه من نتائج وما يسعى اليه أنصارها من غايات وبلغونه من نضج . ولم تزدهر الحزبية السياسية في بلد بقدر ما ازدهرت في إنجلترا ، فإن للأحزاب في هذا البلد تقاليد متينة وخططاً واضحة وتاريخاً مسيراً للتطورات الديمقراطية فيها .

أما في فرنسا فإن أحزابها ليست المثل الأعلى للتنظيم والمتابعة ، ولعل ذلك ناشئ عن كثرتها وعن الفردية التي يتصف بها الفرنسيون ، أو ربما كان ناشئاً عن عدم الاستقرار الحكومي الذي ابتليت به فرنسا منذ سقوط الملكية إلى الآن .

وأما في أوروبا الوسطى وفي بلاد البلقان فقد ظلت الحزبية عبارة عن منظمات عشائرية أو شخصية لا تربط بين أفرادها مناهج منتظمة أو علاقات غير العاطفة وحسن التعاشر ، حتى بدأت أخيراً تخرج الواحدة

بعد الاخرى إلى الاستعداد من المنهج السوفياتي الجديد . وليس في تركيا
حزبية ديمقراطية حتى نتحدث عنها لأن الجمهورية التركية اعتمدت عند
نشأتها نظام الحزب الواحد المسيطر على الحكم ، ولكن ليس له برنامج
حقيقي يتناول كل مرافق الحياة الشعبية ، وقد فرض نفسه في عهد
المقاومة المسلحة دون أن يخرج من جو الحكم المطلق ، وسلب الحريات
السياسية والاجتماعية والدينية للشعب المكبوت ، فليس في تركيا هيئة
إسلامية حرة ، ولا جمعيات سياسية معارضة للحكومة ، ولا نقابات حقيقية
بالمعنى الصحيح . ولذلك فإن نظام الثورة التركية لم يزد على أن يكون
نسخة مشوهة من بعض المناهج الفرنسية ، وهو نظام هدم اجتماعي أكثر
منه نظام بناء . ونحن لا نعتقد أن في الأسلوب التركي شيئا خاصا يستحق
أن يقتبس أو يستمد منه ؛ لأن أحسن ما فيه منقول نقلا كلياً من بلاد
الغرب ، وكذلك أسوأ ما فيه .

أما في المشرق العربي فالأحزاب السياسية تكونت أولاً في شكل
وفود أو هيئات للمطالبة أو للمفاوضة دون أن يكون لها هم غير مسألة
التحرير القومي ، وأحياناً بعض الإصلاحات السياسية غير المضبوطة ، وقد
كانت كلها تتبع نظام البيعة العامة لرؤسائها الذين يصبحون مسيطرين
فيها . وقد أدت هذه الأحزاب مهمتها السابقة ولكنها لم تستطع حتى
الآن التطور نحو المنهج الذي يجب أن تسير عليه في عهد الحياة النيابية
والنظام الدستوري . ومن المؤسف أن هذه الروح التي تملك المسيرين
للأحزاب الشرقية تسم نفس الجمهور قاطبة ، فهم لا يعتقدون بالمبادئ
والهيئات بقدر ما يعتقدون بالذين يترأسونها ، ولقد رأيت بنفسى عدة
منظمات يؤسسها الشباب بجهوده ثم يذهب يبحث لها عن باشا يحمل
رئاستها حتى تستطيع أن تشق طريقها في وسط الجمهور .

وأعتقد أن حظ أقطار المغرب العربي في التنظيم الحزبي أحسن بكثير
من حظ المشرق العربي ؛ فإن الأحزاب القائمة في تونس والجزائر والمغرب

كلها تبذل مختلف الجهود لتجعل من نفسها هيئات شعبية منظمة أصدق تنظيم ، وهي في منشأها صادرة عن بيئة متعاونة يلتف من حولها جمهور يتزايد تدريجياً ، يقوم عليها مسيرون إذا لم تكن الظروف قد أفلحت انتخايم قانونياً فإن الجمهور اختارهم باحترامه وتقديره ، وهم قابلون دائماً أن يتركوا الميدان لكل من يختاره أنصار الحركة ورجالها حين تتاح لهم الوسائل المشروعة لذلك .

وتمتاز الحركة المغربية بكونها اتجهت من أول يوم لوضع برنامج مفصل لمطالبها ؛ فنذ الحركة المتعلقة بالسياسة البربرية حدد وفد مدينة فاس مطالب الأمة فيما يتعلق بكثير من الجوانب التي تكتنف تلك السياسة ، ثم سارت الحركة سيرها ونظمت « كتلة العمل الوطني » ووضعت (برامج الإصلاحات المغربية) الذي يعتبر مثالاً للتقدمية في ذلك العهد ، وحينما اعترض عليه بالسعة والشمول وضعت الحركة المطالب المستعجلة التي تتناول كثيراً من الحريات الديموقراطية والاجتماعية .

وقد غيرت الحركة اليوم خطتها السياسية مقتنعة بضرورة العمل للترشيد والتحرير القوميين قبل كل شيء ؛ لأنه لا يتسنى للأمة تحقيق مطامعها إلا بعد أن تكون مالكة أمر نفسها وليس للاستعمار على توجيه شؤونها من سلطان . وها هي ذي الآن تتجه نحو وضع نظريات سياسية واجتماعية واقتصادية لتصميم برنامج مفصل لما سيكون عليه الحال في المغرب المستقل . وأعتقد أن حركتنا ستعرب بتطورها الدائم عن تقدمية واسعة ونضج سياسي كبير وهناك عدة خصائص تميز طبيعة حزب ما عن غيره ، من أهمها التفرقة بين الحزب الشديد والحزب المرن ، ويعنون بالأول الهيئة التي تفرض الطاعة الكاملة على أعضائها وخصوصاً على نوابها في البرلمان ووزرائها في الدولة ، حيث تعتبرهم مجرد ممثلين للحزب يجب عليهم اتباع الحزبية خصوصاً في التصويت ، وأحزاب الجمهورية الرابعة في فرنسا وكذلك الأحزاب الانجليزية الحالية مثال لهذا النوع . ويعنون بالحزب المرن الهيئة التي تسمح لأفرادها

بأن يحتفظوا بقسط كبير من استقلالهم في البرلمان أو في الوزارة معتمدين على ما يفرضه عليهم وجدانهم دون الالتزام باتباع التوجيه الحزبي ، وتمثل أحزاب الجمهورية الثالثة الفرنسية وخصوصاً الحزب الراديكالي هذا النوع . وهذا التقسيم لا يعني عقيدة الحزب ، وإنما يعني نظامه الداخلي ؛ فالحزب الديمقراطي يمكن أن يكون شديداً دون أن يؤثر في عقيدته نظام الطاعة المفروضة مثل الحزب الاشتراكي الفرنسي والاحزاب البريطانية ، كما يمكن أن يكون مرناً مثل الحزب الراديكالي . أما الاحزاب الاوتوقراطية فلا يمكن أن تكون إلا شديدة .

وقد سارت أحزابنا المغربية الى الآن على شكل وسط بين الشدة والسهولة . ونعتقد أن في ذلك عنواناً على الاتجاه الديمقراطي الذي تسير فيه حركتنا حيث إن أعضاء الحزب مسموح لهم في تكوين نظرياتهم بنوع من الاستقلال في دائرة المبادئ العامة للحزب . وأظن أن طبيعة التحرير التي تصطبغ بها الحركة المغربية تفرض علينا هذا النوع من المرونة في النظام الداخلي لمؤسساتنا .

ومهما تكن الظروف أو الاعتبارات فيجب أن نعمل دائماً على تنظيم الامة وتعبئتها حول عقيدة واضحة ومنهج محدود . ويجب ان نعمل بقدر ما تسمح به ظروفنا على إعطاء أنصارنا وإخواننا كل ما يمكن من الحرية في دائرة الاصول العامة التي هي صلة الوصل بيننا والجامعة العامة لارواحنا . وإذا كانت الاحزاب الاوربية أخذت تتجه اليوم نحو نظام اوتوقراطي داخلي فيجب علينا نحن ان لا نشايعها في ذلك الاتجاه ؛ لان في ذلك خنقاً للروح التي نعمل لها وقضاء على الحرية التي نريد ان تزدهر بمغناها الصحيح في بلادنا . إن شعبنا شعب روحي ، وإنه لا يحيا بغير صوفية المبدأ ، وهذه لا تتم الا اذا ترك للشخصية كامل الحرية في أن تجاهد من أجل اعدادها وتكوينها . لندع الفرد يطلب الانحاء بنفسه في المثال عن طريق الخدمة للجماعة ونشدان التضحية من أجل البقاء .

الفكر القضائي

من أسباب النقص في اتجاهاتنا أننا اعتدنا التقاف بعض المسائل التي ألف الغربيون ترددها منذ القرن الثامن عشر على أنها قضايا مسلمة كل ما يمكننا هو ان أن نقبسها ونعمل بها دون تدبر أو تفكير ، لان ذلك في نظرنا هو عنوان الحضارة العصرية ومفتاح الرقي الذي يحسبنا في عداد الشعوب الحية . وكثيراً ما نبقي وراء القافلة الغربية لاننا لا نريد أن نفكر الا مع الكتب التقليدية التي ندرسها في الكلية أو نطالعها دون تعمق أو محاولة للبحث عما هو خارج عن ورقاتها . مع أنه اذا كان للغرب من فضل فهو في كونه دائم الحركة مستمر السير ؛ لايقنع بمجهود ولا يرضى بما نال . ان روحه التي تنقصنا هي في الايمان بالتطور الفكري الدائب واعتبار ما كان في عهد سابق ليس من الضروري أن يستمر في العهود الاخرى . وان من حقوق الانسان أن لا يفرض جيل اليوم نظامه واعماله على جيل الغد . ومن الامثلة الحية على هذا أننا كلما طالبنا باصلاح الحاكم لم نفكر الا في قضية واحدة هي فصل السلطة القضائية عن التنفيذية والتشريعية ؛ نطلب هذا على أنه أمر مفروغ من قداسته لان (مونتسكيو) قرره في وقت رأى من الضروري أن

يطالب به للحد من قوة السلطة التنفيذية والحكم المطلق الذي كان في فرنسا . بينما نجد أن كثيراً من رجال القانون اليوم يعتقدون أن (مونتسكيو) لو عاش لفكر في هذا الموضوع تفكيراً آخر يتفق مع حاجيات الوقت ؛ فان التوزيع عن طريق الفصل بين القضاء وبين التنفيذ والتشريع لا يتفق مع الواقع الممكن ابداً . وقد كان من السهل أن يطبق هذا عندما كانت التكاليف الحكومية بسيطة ومحدودة ، ومع ذلك فقد كانوا يجدون الصعوبة الكلية في اعتناق ذلك التقسيم للسلطة الدبلوماسية ، وبالأحرى للسائل العسكرية . أما اليوم فإن الإطار المبني على هذا التقسيم يضطرب من كل جانب ، لان التطور العالمي نحو الاشتراكية وضع السلطة الاقتصادية في يد الحكومة ، وهذه السلطة لاتنطبق بسهولة مع مقتضيات التوزيع التقليدي . وقد اضطرت فرنسا الى وضع تصميم موني (Plan monet) دون عرض على البرلمان ، بينما أصبحت العقوبات الاقتصادية تطبق من الادارة دون وجوع للحاكم . واذن فقد أصبح هذا التوزيع عملياً غير ممكن التنفيذ . وأصبح من المسائل المهمة في الوقت الحاضر النظر في توزيع جديد يتفق مع الاتجاه التقدمي العصري . ومن هنا يظهر غلط كثير من الاستعماريين وفي مقدمتهم المقيم العام الاسبق الميسو (بيو) في تبجحهم بتوجيه الاصلاح القضائي نحو هذه النظرية المنتقدة والتي هي بزعمهم من مبتكرات الغرب ، فان ذلك التوجيه محتاج للكثير من التنقيح في النظر أولاً ، ثم هو ليس العمل الاساسي في الاصلاح الذي يتطلبه النظام القضائي المغربي . على أن فصل السلطات ليس ابتكاراً غربياً كما يزعمون ؛ فقد عرفه الاسلام منذ عهد أبي بكر حين كلف عمر بالقضاء ، ووسعة الفاروق يوم عين في الآفاق قضاة مختصين وأسند اليهم كل ما يتعلق بالحكم بين الناس بناء على رسالته لأبي موسى الاشعري التي تعتبر الميثاق الاول القضائي في الاسلام . ولكن فضل التشريع الاسلامي هو أنه لم يتخذ هذا التوزيع كقضية مقدسة دائمة ؛ فقد اعترف أولاً بتمثيل السلطة القضائية في يد الامام ،

وأعطى له الحق في أن ينيب عنه من شاء نيابة عامة أو خاصة . وبذلك فقد أصبح التوزيع قابلاً للتطور بحسب ما يراه الامام صالحاً بمقتضى الزمان والمكان ، وأصبح القاضي مستقلاً عملياً عن السلطة التنفيذية باعتبار أن الامام هو الذي يتولى تعيينه مباشرة ؛ فقيته ليست أقل من قيمة الوزراء ورجال الدولة الكبار . فالاستقلال هو الفكرة الاساسية التي يجب أن تعتبر في احترام القضاء ، ثم لا يضر ان يكون هذا الامر منفصلاً عن التنفيذ او متصلاً به احياناً . ومعنى استقلال القضاء هو ان لا يكون لغير القانون عليه سلطان ؛ بحيث لا يستمد اعتباراته الإجرائية من غرض القوم به او من الذين يولونه ، وان لا يكون منصب القاضي في مهب الرياح يمكن ان يعزل صاحبه بمجرد شهوة بعض المراقبين او رغبة بعض الحاكمين ، وان يكون امر الترقية فيه والزيادة في الاجور خاضعاً لاعتبارات أوتوماتكية كعدد السنين مثلاً ، ، وبذلك لا يطمع القاضي في ترضية احد ولا يخاف من اساءته . وقبل هذا وذاك يجب ان يكون للقاضي من ميزانية الدولة ما يصلح احواله دون اجحاف ولا مبالغة ، مع مراقبته حتى لا يمتلئ بالطمع والتطلع لما في ايدي الناس .

لقد كان القضاء المغربي كله خاضعاً للأحكام الشرعية طبقاً لمذهب الامام مالك ، ولما تقتضيه اعتبارات الفقهاء وترجيحاتهم الجاري بها العمل . وهكذا كان القاضي طبقاً لما تقتضيه الشريعة مستقلاً في احكامه لا يخضع لسلطة مهما كانت عالية ، بينما يخضع لحكمه المبني على الحثيات الشرعية كل المواطنين : الملك فمن دونه . وان تاريخ القضاء في المغرب والاندلس لمتلى بمناذج حية تدل على مقدار ما تمتع به القضاة المسلمون من استقلال وسلطة لم يتجرأ احد حتى اكبر الحكام استبداداً على انتزاعها منهم . ولقد انحط المغرب في عهوده الاخيرة واصبحت المناصب كلها تباع وتشترى ، ولكن منصب القضاء بقي مستقلاً عن كل نفوذ ، حتى اننا نقدر ان نؤكد ان اول منصب قاض في المغرب اعطى صاحبه الرشوة من اجل تعيينه فيه

هو (قضاء السباط) بفاس ، حيث عين فيه المرحوم السيد م. ر. ع. في وقت كان الوطن فيه على اشد ما يكون من الاضطراب السياسي والازمة الادارية . ولذلك فإن ما آل اليه امر القضاء اليوم لم يكن الا وليد تلك الازمة التي ما زلنا نزرع تحت عواقبها الى الآن . ومع هذا فإن المحاكم الشرعية وحدها اليوم هي التي تستطيع ان تقبل الدعاوى فيما يتعلق باختصاصاتها على كل الرعايا المغاربة من جلالة الملك نصره الله الى ايسر عامل في رعيته . بينما المحاكم الحزنية او المحاكم التي حلت محل المحاكم القنصلية لا تستطيع ان تقبل الدعاوى في كثير من الاشياء وخاصة في المسائل الادارية ؛ بل لا يمكن للموظفين ان يقيموا الدعاوى فيها على غيرهم في قضية ادارية الا بإذن من المراجع العليا .

وهذا من التقدير الذي وقع فيه القضاء المغربي ، مع ان الخلاف الملكية في الاقاليم كانت تتلقى الشكايات ضد الموظفين واغلاطهم . وكان مكتب الشكايات في الحكومة المغربية يدرس كل ما يعرض عليه من أعمال القضاء والولاة وغيرهم ، حتى أصبح بذلك يضاهي وزارة العدل من جهة ، ومجلس الدولة في النظام الفرنسي من جهة أخرى . وقد ألغت الحماية هذه الاسس القومية للقضاء الإداري المستقل ، بينما كان الواجب عليها أن تقويه وتعطيه الوسائل التي يصبح بها ملائماً للتطور الحاصل في الميادين الاخرى .

وكل اصلاح في ناحية القضاء لا يكون مجدياً ما دام تعدد المحاكم في البلاد يفسح المجال لذوي الاغراض في التلاعب بالقوانين وإبقاء ذوي الحقوق يتحلقون بين مناطق العرف ومناطق الشرع من جهة وبين المحاكم المختلطة من جهة أخرى . وانه لمن اكبر العار على بلادنا المغربية ان تظل هذه المحاكم العرفية مفروضة على القسم الكبير منها ، مع انها لم تكن في عهد من عهود تاريخنا ولا حتى في عهد الاضطراب تتمتع بقوة القانون او بحق المحاكم المعترف بها من طرف الدولة . إن تطور المغرب وسيره نحو التقدم

الدائب ليفرض عليه ان يقاوم بكل المستطاع روح الرجعية المصطنعة التي تعمل على إبقاء الاعراف الجاهلية متحركة في امتنا ، وإنه لمن الشتم الفاحش للمغاربة ان يلزموا بالتحاكم لاعراف تعتبر المرأة متاعاً يباع ويشترى ويورث ولا يرث ، بينما المرأة المغربية تطمح اليوم للتحرر من كثير من التقاليد التي هي دون هذه الاعراف إساءة لها ولسمعتها . ففكرنا القضائي يجب ان يتجه في اول الامر الى توحيد القضاء في البلاد وتكوين الوعي القومي في نفس الامة حتى تمتلئ بالرغبة في إقرار هذا الحق والعمل على محو العقبات التي تقف في طريق إنجازها . إن من اغلاطنا اننا ذهبنا في مناقشة السياسة البربرية مذهب الذي لا يهتم الا بالدفاع عن كرامته ؛ فأحب بعض كتابنا ان يثبت لأنصار هذه السياسة ان وجود الاعراف ليس من شأنه أن يقلل من قيمة الوحدة في البلاد ؛ فلقد ظلت الاعراف المحلية في فرنسا متحركة زمناً طويلاً قبل ان يوضع القانون العام الذي يطبق على كل المواطنين ، ولكن ماذا يعني ان تكون في فرنسا او غيرها من العيوب مثل ما عندنا . إن تعدد الاعراف في الأقاليم المغربية لا يقلل من قيمة وحدتها القومية قطعاً لأنها إذا اختلفت في هذه الاعراف فهي تتفق فيما هو اعمق منها ، وهو شعورها المتحد ورباط السيادة الذي يجعلها كلها خاضعة لجلالة الملك . غير ان اعتبار الاعراف قانوناً هو اعظم خطر اجتماعي اصاب امتنا ؛ لأن العرف يقتضي التطور باعتبار تعارف الناس عليه ، بينما القانون هو شريعة لا تتطور الا بنسخ تشريعي ليس للسوسيولوجية فيه الا اثر بعيد . ان اشتراكنا مع غيرنا في بعض العيوب لا يجعل هذه العيوب امراً حسناً ، وتبريرنا ذلك ليس الا دليلاً على اننا نريد الرضا بما هو واقع ، مع ان مصلحة بلادنا تفرض علينا ان نعمل لإزالته بكل ما في استطاعتنا من وسائل مشروعة .

إن الغاية الاساسية للقضاء هي إقامة العدل بين الناس على قدر ما يمكن للانسان ان يفعل ، ولكن ذلك لا يتأتى الا باصلاح الادارة التي

تقوم به . وما دامت هذه الادارة جزءاً من النظام القائم في بلادنا فهي لا يرتجى ان يكون منها خير كبير ، لأنها لن تستطيع ان تحصل الا على تغيير شكلي لا يكون له الا قليل الاثر في تغيير الذهنيات وإصلاح العقليات . إن تحقيق العدل عن طريق القضاء متوقف على اصلاح ااداته قطعاً ، ولكنه متوقف كذلك على اصلاح الجهاز الاداري الذي هو العرق الحساس في كيان الدولة . واذا كنا لا نستطيع ان نفعل شيئاً ايجابياً اليوم في هذا التغيير لأنه المشكلة الاصلية في وضعيتنا الحاضرة فلا اقل من ان نبذل جهدنا لإثارة الافكار وتوجيه العقول نحو مواطن الضعف الموجودة في انواع المحاكم ، والقيام بمحلة فكرية وصحافية لتنبيه النفوس لضرورة الكفاح من اجل العدل واسبابه في البلاد .

لقد ألقى المسيو (ماسينيون) في الحفل الذي اقامته لي دار الفكر الفرنسي بباريس اثناء زيارتي الاخيرة لفرنسا كلمة قال فيها ما معناه : « انه يجب علينا معشر الفرنسيين ان نقتبس من آثار الاسلام في نفوس المغاربة حبهم العميق للعدل ؛ هذا الحب الذي يظهر جلياً كلما احسّ المغربي بمحدث ضرر او إحقاق ظلم بأحد الناس » . وهذه الصفة القومية التي لمسها عالم فرنسي كبير الاطلاع على اخلاق المغاربة يجب ان نعتز بها كجزء عظيم من تراثنا القومي ، ولكن يجب ان نعرف ان الاوضاع والعادات لا تقضي فقط على الافكار والممتلكات ، بل تضيع كذلك الاخلاق الطيبة والصفات الحسنى . يجب ان يملأ حب العدل قلوبنا بقدر ما تمتلئنا بحبنا للحرية ؛ لأن القانون والحرية هما عماد العدل واسباب المساواة بين الناس ، ولنكن جديرين بتراث الاسلاف الذين عاشوا وماتوا من اجل العدل والحرية .

ليست المحاكم والقوانين إلا وسيلة لتطبيق العدل المجرد بقدر المستطاع وذلك ما يعني أن العدل ليس شيئاً جامداً غير قابل للتوسع في مداولاته أو ممتنعاً عن النمو إلى الغاية التي تقصد اليها روح الشرائع والأخلاق .

وإذا كانت القوانين الوضعية في العصور القديمة اعتبرت ضرورة الطاعة للقانون باعتبار أنه صنع الأقوى أو إرادته فإن من فضل الديانات السماوية - وبالأخص الإسلام - أنها أفهمت الإنسانية أن الشريعة ليست إلا وسيلة لتحقيق الإرادة الإلهية في عمارة الأرض وإقامة العدل بين أفرادها . واذن فكل ما من شأنه أن يوصل لهذه الحقيقة هو من قبيل ما لا يتم العدل إلا به فيعطي ما للعدل من حكم ومن قيمة . وهكذا نرى الإسلام يفرض طاعة الشريعة لأن ذلك في مصلحة المطيع نفسه وفي مصلحة المجتمع ؛ إذ الغاية من عمل الفرد هي إكمال سموه النفسي ، والغاية من آثار عمله في المجتمع هي المساعدة على تحقيق المثل الإنساني الأعلى . ولهذا السر نفسه اشترك الإسلام إبنائه في الاجتهاد في الدين والاستنباط من أصوله العامة ؛ فوضع الأسس الأولى لمشاركة الفرد في إنتاج القانون الذي يجب عليه أن يطيعه .

ونستنتج من هذا أن القانون - من حيث هو - يستمد في تطوراته من الأوضاع الأدبية التي ليست ناشئة عنه ؛ بمعنى أنه يحاول التكيف الدائم بما تريده الرغبات المتجددة للجماعة الأدبية ؛ لأن الأخلاق تمتد نفوذها إلى دوائر لم يفزها القانون بعد كالوفاء بالوعد مثلاً . واذن فطاعة القوانين - وإن وقعت عن طريق الزام السلطة - فهي لا تقوم أو لا ينبغي أن تقوم على السلطة فقط ؛ بل يجب أن تكون مسيطرة لركب الآداب العامة لرغبة الوصول إلى ما هو اسمى من القوة الإدارية وما إليها .

ولن نحفظ للقانون قيمته إلا مسايرته جنباً لجنب مع الحرية ومعانيها ؛ تراقبه حتى لا يطغى ، ويحدّ هو من غلوائها حتى لا تتقلب إلى معاني الإباحة المحض . والصراع الذي ينشأ في أمة ما بين المفرقين في الحرية والعاملين على طغيان القانون هو مما يكون حيوية التاريخ القومي وقيمه . والاصول العامة التي يدين بها النموذج النفسي للأمة هي المقياس العام الذي يجب أن يستعمل في إرجاع كل من القانون والحرية إلى نصابهما . والذين يدرسون القانون اليوم يبتدئون بدراسة المصادر التي استمد

منها او استعان بها ؛ لأن في تلك المصادر ما يدل على فهم الجو الذي وضع فيه او انتحل قانون او عرف ما . ثم يتطورون بعد ذلك لدراسة التاريخ الفقهي للأمة ؛ لأن في ذلك ما يشرح مقدار الحيوية او التقدمية التي يملكها قانونها حيث استطاع ان يساير في تطور ومتابعة كل الانقلابات والتحولات الادبية والاجتماعية في عصوره المختلفة . وبقدر النجاح التاريخي هذا القانون يكون اهلا للاعتبار والنظر في حاضر الامة ومستقبلها .

ومن الطبيعي ان المغرب لم يعد له بعد قبوله الاسلام ديناً قانون غير الشريعة الإسلامية التي تقلب في كثير من مذاهبها قبل اختياره لمذهب الامام مالك بن أنس ، ولكن تاريخه الفقهي يعطينا مجموعة من القوة التشريعية التي يقل مثيلها في غير المغرب من بلاد الاسلام . ومن المعلوم أن الشريعة الإسلامية مصدرها الاول من الوحي الالهي ، ولكنها لم تغفل الاستفادة في تفاصيلها من أي قاعدة أو مادة فقهية أجنبية أو حتى من أعراف البلاد التي دخلها الاسلام اذا كانت تندرج تحت أصل شرعي عام . وهذا ما يفسر كثيراً من التغيرات الواقع في تطبيق الشريعة بحسب العصور والازمنة ؛ الامر الذي يدل على أن اسلافنا اعتمدوا قبل كل شيء على أصول الفقه العامة التي أجمعت الملل والنحل عليها ، ثم لم ينظروا الى أقوال الفقهاء والائمة إلا كإداة يستقى منها الى جانب غيرها من المواد للاحتفاظ بالتقدمية الشرعية في البلاد ؛ ولقد كان لهم في مادتي « الاستحسان » و « المصالح المرسلة » ما فسح لهم المجال الواسع في ميدان التطور الفقهي الى حد يفوق كل الطاقات التي يملكها رجال القوانين في الامم الاخرى . ظلت المحاكم الشرعية وحدها ذات السلطان المطلق في بلادنا الى أن استفحل أمر الامتيازات الأجنبية في العصر الماضي ، فاتجهت رغبات مولاي الحسن لدرء هذه المفسدة القومية الكبرى ، فأخذ يرد كثيراً من الجنائيات لاختصاص الباشوات وبعض اللجان التي يعينها جلالته لتنظر في المسائل نظرة مدنية . وهكذا أخذت تتكون المحاكم المخزنية التي وضعت

كضرورة تقتضيها مصلحة الدولة لدفع ما يتعلل به الاجانب من كونهم لا يمكن أن يخضعوا لسلطة المحاكم الشرعية التي هي اسلامية محض . وقد استمرت هذه المحاكم ونظمت تنظيمًا بدائيًا منذ فرض الحماية على المغرب ، ولكنها لحد الآن ظلت أقرب الى المحاكم العرفية منها الى المحاكم القانونية . وبذلك لم تؤد النتيجة التي قصدها مولاي الحسن منها ، بل لم تزل الامتيازات الاجنبية قائمة حتى وقع تأسيس المحاكم الفرنسية المغربية والاسبانية المغربية والمختلطة بدعوى أنها ستحل محل المحاكم القنصلية ريثما يتم وضع القانون المغربي وتنظيم المحاكم الاهلية ، فلم تبق غير الولايات المتحدة الامريكية محافظة على امتيازاتها .

اذن فالمشكلة الاولى التي تعترض تطور القضاء في المغرب هي مشكلة القوانين الجنائية والمدنية وموقفها من الفقه الاسلامي ومن المحاكم الشرعية . ومن الحق أن نعترف بأن الجمود وحده هو الذي ترك القضية تتكيف على هذا الشكل ، واذا قلت الجمود فلاني أعني به جمود كل من فقهاء الاسلام المعاصرين وجمود رجال القانون الاجانب الذين أبوا الا تركيز فكرهم ضد الشريعة التي لم يضعوها هم أو لم يدرسوها . واذا كان طبعياً أن يحمّد رجال القانون ولو جموداً اصطناعياً من أجل المصالح السياسية والديبلوماسية التي يريدون نجاحها لأنهم فليس من المعقول أن لا يكون لرجال الفقه الاسلامي من المرونة ما يسهل عليهم مجابهة الحقائق العصرية بكل أشكالها .

ومن غير أن نحاول التعجيل بنتائج هذه المقدمات يجب أن نصرح بأن مصلحة الوطن تقتضي بوضع قانون مغربي عام يطبق في سائر المحاكم المغربية وعلى جميع الساكنين في البلاد ، وتكون مصادره الأساسية الشريعة الاسلامية والأعمال المغربية مع الاستعانة بالقانون الفرنسي والأجنبي ، ويحمل بعد مصادقة الجلالة الشريفة عليه بعد إفتاء العلماء بأن ما فيه من مواد كلها قابلة للاندراج تحت الأصول العامة للفقه الاسلامي — اسم « القانون الاسلامي المغربي » .

سيظن كثير من المتحذلقين أن في قانون مثل هذا رجعية محضاً ؛ لأن الأمم المتمدينة كلها لم تعد تعتمد الا على التشريع المدني ليس إلا . وسيقول بعض الجامدين إن في هذا العمل ما يهدم الفقه الاسلامي من أصله ، ولكنني أقول لكلا الفريقين إن الفقه الاسلامي أسمى من أن ينهدم ، وإن اتخاذه كمادة أساسية لقوانيننا لا يمكن أن يؤثر الا بقاءه حياً ، وإننا بذلك سنضع في بلادنا القانون الذي ينطبق على مصالحنا الوقتية ولا يتنافى مع ديننا ولا مع مقتضيات منتهى حدود التقدمية العصرية لأرقى الشعوب .

إن الجبل والتعصب هما اللذان يجعلان كثيراً من رجال القانون الأجانب يتجاهلون قيمة الشريعة الاسلامية وأثرها حتى في قوانين البلاد المسيحية أو اللاييكية . والأمثلة على هذا التجاهل كثيرة ، ولننظر مثلاً منها في القانون الفرنسي ؛ فؤرخو هذا القانون لا يذكرون أبداً أثر الفقه الاسلامي في أوضاعه الاولى ، مع أن التاريخ يدل على أن مذهب الإمام مالك بصفة خاصة كان من أهم المصادر التي استقى منها القانون الفرنسي في عصره الاول وحتى في عصره الأخير . ولقد بين (غوستاف لوبون) كيف أن الشخصية غير الشاعرة هي التي تتكلم عند الغربيين وتلمي عليهم تعصباتهم في الحكم ضد الأثر العربي في فرنسا . وقد سجل (م . بارتلمي هيلر) و (رينان) و (لوبون) وغيرهم من أحرار الفرنسيين تأثير العرب ليس في العلم والمعرفة الفرنسيين فقط ، بل في الذهنية والعادات والاعراف التي أدت إلى عهد الفروسية المجيد أيضاً .

لقد دوت قانون العوائد الفرنسي منذ ٧١١ سنة ، ودخل الاسلام اسبانيا وجنوب فرنسا في القرن الثامن الى بلاد ليون وتور وبوارتييه وأثينيون واستمر حكم الاسلام في أوروبا بعد هزيمة بواتيه الى أواخر القرن الخامس عشر . ومعنى ذلك أن التشريع الاسلامي ظل محكوماً به ومؤثراً في عوائد اسبانيا وفرنسا وإيطاليا وصقلية نحو سبعة قرون ونصف قرن . ثم أخذ التأثير العثماني يمتد في شرق أوروبا ويصل بطريقة غير مباشرة إلى

غريباً . ولا يعقل أن يحكم المسلمون طرفاً من أوربا زمناً طويلاً ولا يطبقون الشريعة الإسلامية في محاكمهم ، ولا تجري المعاملات بينهم وبين الذين لم يكن لهم قانون مدون بمقتضى شرائعهم وعاداتهم التي رأينا اعتراف الأحرار الفرنسيين بتأثيرها حتى في ذهنية الرؤساء الإقطاعيين وتقاليدهم .

الحقيقة أن الذي يدرس القانون الفرنسي ومذهب الإمام مالك دراسة مقارنة يجد أن الفقهاء يتفقان في تسعين في المائة من الأحكام . وقد وضع الأستاذ (سيد عبد الله حسين) من علماء الأزهر وخريجي الحقوق الفرنسية كتاباً تحت عنوان « المقارنات التشريعية » في ثلاثة أسفار أثبت فيه عن طريق المقابلة الفعلية بين الفقهاء التوافق الغالب فيها ؛ بل اعتماد القانون الفرنسي من المذهب المالكي في تسعة أعشاره ؛ لأن مذهب مالك هو الذي كان معمولاً به وقت الاحتلال العربي في إسبانيا وفرنسا ، ولأنه المذهب الذي كان مدوناً معروفاً في وقت لم يكن في فرنسا غير أعراق مختلفة لا تستمد من القانون الروماني إلا القليل في بعض أقاليمها .

وكذلك أثبت الدكتور محمد صادق فهمي بك المستشار السابق بمحكمة النقض والإبرام بمصر في كتابه « نموذج من كتاب العقد » : أن فقهاء المسلمين المالكية قد سبقوا إلى كثير من أحدث النظريات القانونية التي تعتبر اكتشافاً جديداً في أوربا اليوم . ووضع الأستاذ الكبير عبد القادر عودة كتاباً عن « القانون الجنائي في الإسلام » أوضح فيه بطريق المقابلة تفوق الشريعة الإسلامية وأسبقيتها لأسمى النظريات الجنائية .

وما أجدر هذه الكتب بأن تقرر في « القسم الديني » بجامعة القرويين وفي « قسم الحقوق بمعهد الدروس العلمية المغربية لتكون خير مساعد على إزالة الحذر الحاصل في نفسية كل من فقهاءنا ورجال القانون المغاربة والأجانب في بلادنا . وبذلك يتسنى تكوين الفكر الواسع في كل من الفريقين ليتأتى تعاونهم القانوني المنشود .

ومن أمثلة التوافق بين الفقهاء أن البيع ينعقد ويلزم بمجرد الإيجاب

والقبول ، وأن الملكية تنتقل للموكل بمجرد تعاقد الوكيل ، وأن البلوغ الشرعي هو ١٨ عاماً ، وأن موت أحد المتعاقدين لا يبطل العقد إلا إذا كان أحد الطرفين ملحوظاً فيه كالشركة والوكالة وإيجار العمل ، وأن من نتائج حكم إلغاء العقد أن عديم الأهلية ليس ملزماً برد قبضه من الطرف الآخر إلا إذا صون به ماله وإلا فلا رجوع عليه . كذلك يتفق التشريعان في حماية عديم الأهلية ، وفي نظام الوصاية ، وفي أسباب عدم الأهلية ، إلى غير ذلك مما يمكن إدراكه لكل من له إلمام بالفقه والقانون إذا صرف نصيباً من وقته في المقارنة والمقابلة بين الفقهاء وآراء رجالهما .

والخلاصة التي نصل إليها الآن هي أن الفقه الاسلامي ليس شيئاً غريباً عن المدارس الفقهية الأوروبية ، وأن الذين يحاولون صد المغاربة عن اعتبار الشرع كمصدر للقانون العصري لا يحملهم على ذلك إلا تعصب ديني أو تقليد أعمى أو مداواة للأجانب وحب الظهور أمامهم بمظهر المتدين الخارج عن كل ما خلفه الأسلاف .

والدهش هو أن بعض ما خالف فيه القانون الفرنسي الفقه الاسلامي لم يعد موطن الثقة من كثير من المشرعين اليوم ؛ فنجد في القانون الروسي ما يخالف المدارس الغربية في كثير من القبط ويتفق مع ما أخذ به المسلمون من عهد بعيد كالحفاظة للمرأة على شخصيتها المدنية بصفة كاملة ، والاعتراف لها ببقاء اسمها دون الالتزام بالانتساب لزوجها وحمل اسمه . أليس في ذلك ما يدل على انتصار الفكر القضائي الاسلامي في كل زمان ومكان ؟

إن تطبيق فكرتنا القضائية لا يمكن إلا إذا جددنا ثقتنا بأنفسنا وعرفنا قيمة حضارتنا العريقة التي ليست شيئاً غير مجموع ما أنتجته الحضارات الانسانية كلها . والثقة بالنفس هي العماد الأول في البناء القومي ، وهي الخلق الذي لا يتم بدونه كيان ولا يستقيم مع فقدانه وجدان . لنثق بأنفسنا ولترب شخصيتنا ولنعتمد على إيماننا بوجودنا إذا أردنا استمرار هذا الوجود .

الباب الثالث

لفكر الإقضي

الفكر الاقتصادي

بعد ان كانت الاتجاهات العلمية تقضي بتأكيد استقلال العلوم الاجتماعية عن بعضها عادت أخيراً الى الاعتراف بأن بين العلوم رابطاً متيناً يوجب مراعاتها كلها عند الدراسة والحكم ؛ فالاقتصاد والمالية والسياسة والاخلاق والاجتماع ليست في الحقيقة الاجوانب مختلفة لعلم واحد هو الذي سماه (ابن خلدون) بعلم العمران البشري . واذن فليس من الممكن لنا ان نعرب عن فكرنا الاقتصادي دون مراعاة هذه الجوانب المتعددة واستحضارها أثناء العرض وأثناء الاستنتاج .

ولعل من أهم هذه الظواهر والجوانب التي يجب اعتبارها الآن ما سبق أن بيناه من أن الحياة حركة ؛ ومعنى ذلك أن الكون يخضع لتعاقب الظواهر لا لتزاحها . وهذا بدوره يعني أن تبدل العصور والازمان يؤدي لا محالة لتبدل الاحوال في الامم والشعوب . وهذا التبدل لا يقع عن طريق المصادفة ، ولكنه خاضع لنواميس التفاعل الاجتماعي الخاضع هو أيضاً لأحوال الافراد والاجواء وما يتعاقب عليها من تغيير . فالتاريخ هو في الحقيقة نظام ، وهذا النظام ليس الا الحياة الاجتماعية بما فيها من متابعة وتقدم وتطور ونزول ونشوء وارتقاء

وغير ذلك من مظاهر المدّ والجزر الطبيعي والانساني والعقلي . لكن كيف يمكننا أن نعلل أسباب هذا التفاعل أو التغير وبواعثها النفسية ؟ هل إن ذلك مصدره من العقل وحده ؟ أو أنه ناشئ عن الأجواء الكونية ؟ أو أن الاقتصاد والمال وحدهما المفسران لطواهر التاريخ ؟ أو أن ذلك ليس إلا محض مصادفة أو قضاء مقدور لا نستطيع له تعليلاً ؟ تلك هي الأسئلة التي ظلت الانسانية تختلف في الأجوبة عنها بحسب الظروف والاعتبارات . وقد أصبحت نظرية (ماركس) التي تقول بتفسير التاريخ بالاقتصاد والاقتصاد وحده أكثر النظريات شيوعاً في العصر الحاضر ، خصوصاً بعد أن انتشرت المبادئ الاشتراكية والشيوعية في كثير من البلدان الأوروبية . ومن المعلوم أن خلاصة الأفكار السائدة في المدرسة الاقتصادية لتفسير التاريخ تقوم على أسس ثلاثة : الأول الاعتراف بقوانين التاريخ كشيء موجود . والثاني اعتبار الباعث الاقتصادي متفوقاً على غيره من عوامل الوسط التي توجه المجتمع . والثالث استسلام الجمعية لناموس التشبه بالوسط . ومعنى هذا أن هناك علاقة سببية بين كثير من أحداث التاريخ ، وأن التاريخ ليس إلا نتيجة للوسط الذي يحيط به ، وأن الكفاح أو التدافع الذي يقع بين الطبقات أو الدول أو الأجناس أو الأشخاص مرجعه الأخير إلى ضغط رغبات العيش على الوسائل المعاشية . والحقيقة أن (ابن خلدون) سبق (كارل ماركس) و (فيكو) فكان أول مؤسس للمدرسة الاقتصادية في تفسير التاريخ ؛ إذ أوضح الفيلسوف المغربي مساق الأحداث التاريخية وتطور المجتمع من البداوة إلى الحضارة ، ومنها إلى التمهق فالحرم ، وجعل الترف من عوامل الانحلال الرئيسية في الدولة ، بل إنه ما انفك في مقدمته يقرر أهمية العوامل الاقتصادية في تسيير الحالة الاجتماعية التي هي نظام الجماعة أو التاريخ . لكن الفرق بين (ابن خلدون) وبين (ماركس) ومن على شاكلته هو أن الأول لا يقصر التفسير التاريخي على الاقتصاد وحده كما يفعل (ماركس) ، بل يمتدّه فقط من

أهم العوامل وأبرزها وضوحاً ، لأنه لا ينسى وجود عوامل وبواعث أخرى كالباعث السياسي والعامل الديني والوازع الطبيعي . ونحن لا نجد مندوحة عن الاعتراف بأن قصر التفسير التاريخي على الاعتبارات المادية هو تناسل كلي لكثير من العوامل النفسية ؛ فكثيراً ما رأينا وازع التسلط وحب الاستئثار بالتفوذ مثلاً يتسبب في كثير من الأحداث والمعارك الدولية ، دون أن يكون هنالك صالح عام اقتصادي أبداً . وكذلك الديانات ودعوات النبوة والظريات الإصلاحية الروحية التي نشأت في التاريخ ليس من السهل أن تفسر كلها بالباعث الاقتصادي ، زيادة على أن الدين مثلاً والدعوات ذات الطابع الصوفي ولو كانت لادينية تنبع من الترف وتقوي روح الحزبية أو العصبية . وإذن يمكننا أن نلاحظ من طبيعة النظام الشيوعي الناجح في روسيا مثلاً كون الطابع الصوفي الشبيه بطابع الديانات هو من أهم العوامل في نجاحه لا الباعث الاقتصادي . وروح التحرر الموجودة في العامل وصوفية الشعور بكونه يعمل للجميع لا لرأس مال خاص كافية في الدلالة على ما نقول ؛ فالتحرر يرمي إلى الخروج من السيطرة الفردية ولو باختيار نوع آخر من العبودية الجماعية أو الدولية أو الغيبية . وهذا يمكن فالذي لا شك فيه هو أن للاقتصاد أثراً كبيراً في سير الجماعة وتطوراتها إلى جانب العوامل السياسية والدينية وما شاكلها . وإذن فلا بدّ من مراعاة كل هذه العوامل عند محاولة الدراسة العميقة للحالة الاجتماعية أي التاريخ أو الحاضر لأمة ما . إن خضوع الجماعة للتطور الدائب وفقاً لقانون السببية الذي يبناه يستدعي بطبيعة الأمر ضرورة الانتقال من حال إلى حال ، وذلك يعني أن لا نعتبر حالة اجتماعية أي نظاماً ما كشيء دائم ومؤبد ؛ بل إن المجتمع خاضع للتحول الكلي الشامل . وهكذا يمكن أن يعتبر كل نظام في العالم صالحاً لمرحلة من مراحل التاريخ القومي أو الإنساني إذا تهيأت له أسبابه سابقاً ، وكذلك تجدد أي نظام آخر بكر لم يستق له أن كان في العالم . وهنا ننفصل أيضاً عن فكرة (ماركس)

الذي يعتبر حلقات التاريخ دائرة الافراغ لتهمىء العالم للنظرية الاشتراكية .
إن (ماركس) يحترم الرأسمالية والبرجوازية لأنها مرحلتا انتقال كان
من الضروري ان تمر بهما الانسانية لكي تصل للاشتراكية . لكننا نقول
ان الاشتراكية والشيوعية وحتى الفوضوية ليست كلها إلا مراحل من تجارب
الانسانية تؤثر فيها عوامل التطور لا التفسير المادي الجبري ؛ فالرأسمالية
والبرجوازية والشيوعية وغيرها مما وجد او يمكن ان يوجد كله حالة
اجتماعية لأسباب روحية وعقلية ومادية . وإذا كان هناك من عقدة تفاعل
دائم فهي كفاح الخير والشر على هذه الأرض وصراع انصارها وتطور
الذهن الانساني في تفسيرهما .

وإذا كانت روح العصر الحاضر تقضي بتقريب الفوارق الموجودة بين
الطبقات ، وذلك بمحاولة التوفيق بين حالات الجماعة العددية والتقنية
وبين الأنظمة القانونية والاجتماعية ، فليس ذلك لأن الجميع بالجميع كما يقول
(ماركس) ، ولكن لأن التطور المطلق ادى إلى ذلك كنتيجة لتطور
العلم واختراع الآلة واثرها في الحالة الاجتماعية ، فلقد ظلت الانسانية
زمنًا طويلًا تدور في حلقة مفرغة بين الأنظمة القبلية والإقطاعية ونظام
الحرف والبرجوازية والعموم والملكية الصغيرة ، ثم تعود الى النظام
الإقطاعي والملكية الكبيرة حتى اخترعت الآلة الضخمة وتطورت الصناعة
فسبق الاقتصاد وتقنيات الجمعية غيرهما من بقايا الأنظمة السياسية
والاجتماعية العتيقة ، فأصبحت الماركسية نفسها مسبقة بمراحل لأنها
تقرب ان تكون حتمية التفكير تابعة لقضاء الواقع غير مرنة للحد الذي
يمكنها من مسايرة ركب التطور الانساني والعلمي ، بل هي بنضال الطبقات
اللازم فيها تصل لا محالة الى تأميم الثروة كلها استهلاكًا وإنتاجًا ، ثم الى
زوال الدولة كلها من الوجود دون ان تستطيع اي توجيه للتطور او
ايقاف للتيار ، فاعتبار العامل العقلي في جانب العوامل الأخرى ينقصها ،
وهو الذي نريد ان نتلافاه في فكرنا الاقتصادي ، لأن الخطر على الدولة

ليس من الاضطراب الاقتصادي الذي يمكن علاجه ، بل من ضياع الفكر الحر في الوسط وما يعقل به المجتمع من وجدان صحيح وشعور عام بالخطر يؤدي الى التضامن في البحث عن وسائل جديدة للإصلاح من الدولة او من النخبة المفكرة فيها .

على أن الماركسية لم تكن أكثر من طريق لتطبيق العدالة والأخوة الانسانية على أساس المرحلتين : (١) كل امرئ وما يستحق (٢) وكل امرئ وما يحتاج . ولكن خطأها في الجهد على اسلوب معين ناشئ عن اعتبارات إنسانية لا يمكن نكرانها ، لذلك فمن الحق الاعتراف بقيمة الكفاح الذي قام به الاشتراكيون من أجل توير الطبقات الضعيفة بحاجتها للتكتل من أجل العدالة الاجتماعية ، وتوير العقلاء بضرورة التفكير بالغير والعمل على إزالة الفوارق بين الانسان وأخيه الانسان . وهذه الأصول الأخلاقية ليست بالشيء الجديد بالنسبة للإنسانية ؛ فطالما كافحت من أجلها في ألوان متعددة من الكفاح ، غير أن نوارع الشر دائماً تطفئ فتعود الإنسانية للوقوع في أزمة الروح وانتصار الأناية الشريرة على الأفراد ، فكان من حسن الحظ في هذا العصر ان تلته المستضعفون للاتحاد في سائر الارض لتنبية الضمير الانساني وبعث روح المطالبة بحق الجميع في حياة حرة محترمة . اننا نتفق مع الاشتراكيين في الغاية التي يرمون اليها ، وهي إيجاد عالم احسن قائم على إلغاء الفوارق الاجتماعية ، وتكوين نوع من المساواة الحق بين مختلف افراد الطوائف الانسانية . وإذا كنا نختلف معهم في كثير من الوسائل فإنه لا محيد لنا من الاعتراف بضرورة المصادقة على ان أنصاف الحلول التي يقترحها عادة كثير من المصلحين ليس من شأنها ان تؤدي لإصلاح ما افسده التاريخ ، بل لا بد من حل شامل لقضية العدالة الاجتماعية يضمن لكل حقه في الحياة ويفتح له مجال اداء الواجب عليه في أمن من كل العراقل والمثبطات التي يضعها عادة مفرضون انتفاعيون واذكياء . وهذا ما يستدعي

بالطبع الاعتماد على نظام صالح للمصر الذي نحن فيه في جهاز محكم الحلقات من شأنه أن يمنع بصفة اوتوماتيكية كل وسائل العبث بالحقوق وتسخير شؤون الدولة ومنظمات الشعب لصالح الافراد ؛ لأنه مما لاشك فيه أن الوم سريع التنبه في الانسان كلما أحس بالامكانيات التي تسهل عليه ارضاء شهواته . ولذلك كان من الضروري تقوية ما يمكن أن نسميه بالوازع الجهازي الذي يعين على تحرر الفرد من آثار العزلة الانية والانغمار في صوفية الحياة الاجتماعية ليكون من أهم العوامل في تسيير الكون وصنع التاريخ .

* * *

قلنا ان التطور الآلي أعطى المسائل الاقتصادية المركز الاول في الحياة الاجتماعية المعاصرة ، وبذلك فقد أصبحت قضايا الحياة ووسائلها في مقدمة ما يشغل بال المفكرين قاطبة ، بل ربما كانت هي المسألة الاولى في نظر المهتمين بشؤون الدول والشعوب . وخلاصة المشاكل التي يحاول المختصون حلها هي البحث عن نظام يكفل لكل انسان ما يحتاجه في معاشه اليومي دون ان يمس بتطور المدنية وتقدمها ، والبحث كذلك عن وسائل تقدم الأفراد حساباً لتعدتهم له فطرتهم وتبشهم لادراكه سجيته . ومن المعلوم أن هذه المشاكل لم تكن لتعرض لو استمرت الانسانية على الحالة التي كانت عليها في عهدها البدائي حيث كانت الغابة ملكاً للجميع وميداناً فسيحاً ينشد فيه كل شخص قوته متى أحس بالجوع ، ويأوي الى مغاراتها وكهوفها كلما طلب النوم أو أحس بالحاجة الى الفرار من العواصف او الامطار . لكن الانسان المدني بطبعه لم يكن ليبقى على هذه الحالة ، بل خرج منها الى حالة التكتل العائلي ثم القبلي فالأممي ، وأصبحت كل مرحلة من هذه المراحل تخلق له حاجات جديدة تدعو الى استغلال الأرض واستخراج كنوزها حتى لا يبقى مقتصرأ على ما تقدمه له أشجار الغابة وأنهارها ، ثم إلى تكوين الصنائع التي تجعله يستفيد من منتجات الطبيعة وأعمالها . وذلك

ما يستدعي بطبيعته تجديد الحاجات وتكوين أنواع المبادلات بين أفراد الجماعة ، ثم التدرج في العمل الذي من طبيعته تفاوت الأفراد فيما يقومون به ، الامر الذي يؤدي حتماً الى تكوين نظام يسوده التفاوت حسباً أوضحه كل من (سير) و (مالوك) و (جنزبرج) الذي لاحظ أن المجتمع يسوده مبدأان : مبدأ السيادة ومظهره التسخير ، ومبدأ الاجتماع ومظهره التعاون . وقد اعترف ابن خلدون بوجود التسخير في الجماعة كنتيجة للتفاوت في العمل ، وهذا لا يعني أن يكون بين البرية ظلم أو اعتداء ، وإنما يعني ضرورة احتياج كل أحد من البشر لأخيه وعدم استغناء جماعة عن غيرها ، لأن هذا التسخير متبادل في الواقع بين الأفراد وبين الجماعات كما قال الشاعر العربي :

الناس للناس من بدو ومن حضر بعض لبعض وإن لم يشعروا خدماً
وقد بين (ابن مسكويه) في كتاب « الأخلاق » و (ابن خلدون) وغيرها من فلاسفة المسلمين : التضامن الموجود بين أفراد النوع البشري ، وعبر ابن مسكويه عما يقتضيه ذلك بقوله : « فمن العدل إذن أن نعين الناس بأنفسنا كما أعانوا بأنفسهم ، ونبذل لهم عوض ما بذلوه لنا » . ومتى تكلمنا عن تطور المدنية فليس معناها إلا تطور التضامن الانساني بين الأفراد وبين الدول من أجل تنسيق مشترك وابتعاد عن الفوارق غير الطبيعية .

لكن الواقع أن التطور الانساني لم يقف عند هذا الحد ؛ بل تجاوزه إلى تكوين رأسمالية ضخمة وملكيات فخمة مصدرها أثرة بعض الأفراد الذين ساعدتهم الحظ وواظم الذكاء فأخذوا يبذلون كل الجهود في تكوين الثروات الكبيرة ويبحثون عن أسبابها ، مستغلين في ذلك كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، ومستغلين حتى أساليب المكر والخداع والسرقة والفسح والتدليس ، ومستغلين الضعف الانساني بتزيين أنواع الشهوات الجسمية والأغراض البهيمية بفتح الحائث وتنويع المآخورات والاتجار بالرقيق الأبيض وغير

ذلك من أنواع الفجائع الانسانية التي تطبع هذا العصر بطابع مادي محض ، وأصبح المال في نظر هؤلاء غاية تستحل من أجلها كل الوسائل ، ومتى حصلوا عليه بالغوا في التفتن في مصارفه ؛ فأخذوا يبنون بكل ربح أية يعبثون ويتخذون مصانع لهم يخلدون ، ويقتنون من النخائر وأنواع الحلى ما لم يكن يحلم به ملوك العصور السالفة ولا قيصرتهم ، فإذا فضل لهم مما اكتسبوا شيء احتكروه في الأبنك وحالوا بين الأمة وبين استعماله للاستفادة منه ، وتكون في نفوسهم شره الطمع الأشعي ، وخوف الجشع المتشكك ، وقست قلوبهم فلم تعد لهم أية رأفة على ضعيف ولا رحمة لمسكين ولا اهتمام بصالح عام ، ونشأت بين هذه الفئة في المشرق والمغرب والشمال والجنوب رابطة مادية محض لا تهتم بغير المال ولا تعتمد على غير الأرقام ؛ يستوي فيها المؤمن والكافر والبر والفاجر ، ويخاف من أجلها الدين والوطن ، ويباع في سبيلها الضمير والروح والعقل وكل شيء غال ؛ أساسها العمل على تنمية ما باليد ومضاعفة الأعداد ولو كان ذلك بارتكاب كل نقیصة ؛ لا تحول بينها الحدود ولا تحجز عنها الاعتبارات التي ألفها الانسان ، فانتقلت الأوضاع الفطرية وضاعت القيم البشرية وأصبح المال وحده المثل الأعلى والقيمة الفضلى التي بها يقاس كل شيء ويوزن كل قول أو فعل . ولم تكن هذه الرابطة المادية لتصل الى نتيجة غير واحدة من اثنتين : إما استعمال الربا أضعافاً مضاعفة ليعتريح الملاك ويموض العمل الشريف بالكسل وانتظار تضاعف الرصيد في المصرف ، وإما التقدم الى ميادين التجارة والصناعة واستخدام أكبر عدد ممكن من الناس من أجل مضاعفة الأرباح على عاتقهم . وهكذا يزيدون في الطين بلة ويعملون على توسيع دائرة الانفصال بين عوامل الانتاج التي هي الأرض والعمل ورأس المال ؛ الأمر الذي لم يكن له من نتيجة إلا تكوين طبقتي الاجراء والرأسمالين ، لأن الانفصال بين عامل الانتاج قطعاً هو الذي كونها ، لا تقسيم العمل كما يزعم بعض المفكرين . ووجود هاتين الطبقتين على

الصفة التي هما عليها من ضعف الأولى ورفاهية الثانية يؤدي لا محالة إلى تطاحنهما ، وذلك هو السر في التنازع الاجتماعي الدائم ، لأن الرابطة قائمة بين عناصر الأمة على شقاء فئة من أجل سعادة الأخرى . وممن الطبيعي أن هذا التطاحن ينتهي دائماً بتكاثر الطبقة الأجيعة وحصر الطبقة المستأجرة في الرق الذي يزداد قلة تدريجياً . وكلما ضعف عدد الأغنياء وأصبح المال دولة بينهم لا يتبادلون إلا مع بعضهم ولا يصل ليد الشعب - ازداد حنق هذا الأخير وعظم التضارب بينه وبين الأقلية المستغلة ، ثم لا يقتصر هذا التطاحن على أفراد الأمة الواحدة نفسها ، بل يتجاوزها بحكم الطبيعة إلى التطاحن بين الأمة وبين غيرها ؛ إذ أن الأغنياء يبحثون دائماً عن يشترى منهم خارج وطنهم إذا لم تكفيهم الأسواق المحلية ، وهي لن تكفيهم ما داموا يعملون على مضاعفة انتاجهم وإضعاف قوة المستهلكين له . وهكذا تتكون فكرة القتل من أجل الأسواق التي هي مصدر الفكرة الاستعمارية الغربية ، فإذا تمكنوا من سوق جديدة لم يقتنعوا بها ، بل بحثوا عن غيرها ، وذلك بتطاحن آخر ، وحينئذ يبحثون أنفسهم وجهاً لوجه مع دولة قوية أخرى بما فيها من رؤوس أموال وأغنياء يبحثون بدورهم عن سوق أخرى لمنتجاتهم ، فيقع تطاحن آخر بين هؤلاء المنتجين بعضهم مع بعض ، زيادة على تضاربهم مع الفقراء من مواطنيهم ومع الشعوب الأجنبية التي يتخذونها موضع استغلالهم ، وذلك ما أدى بالفعل إلى هاتين الحربين الطاحنتين اللتين لم نفق من آثارها بعد .

وقد وصلت الإنسانية اليوم إلى حد تكتل فيه الأغنياء كلهم والأجراء كلهم ، وأصبح التطاحن الذي كان داخلياً بين أمة وبين أخرى انشعباً بين قوة المال وبين قوة العمل . وإذا استمر هذا التضارب بين هاتين الطبقتين وبين انصارهما فلن ينتهي الا بحرب ذرية يخرب معها العالم دون ان يصل إلى حل معقول ؛ لأن الاتجاهات التي تدعو إليها امم الشرق والغرب اليوم ليس من شأنها ان تحل المعضلة او تفك المشكلة ؛ اذ هي تذهل عن

نقطة أساسية هي مقاومة الضعف الانساني الذي ادت اليه الحضارة وما معها من ترف هو اساس كل ما بليت به الانسانية من شرور .

ان المشكلة الاجتماعية العصرية كلها تلخص في هذا الاحتكار المشؤوم للثروة في يد اقلية ضئيلة لم تكتسب متاعها بالطرق التي شرعها الله وقبلها العقل ، ولم تقتصر فيما اكتسبته على اتفاق ما يد حاجاتها ويرفها الرفاهية التي لا تضر بالغير ، بل تجاوزت في تصرفاتها كل حد معقول ، وتعدت كل جانب مقبول ، وتحكمت في رقاب الناس واعراضهم منذ سلطت قوتها المادية على المحتاجين ، تشتري ضمائرهم وتسخر بهم من عدام حتى اصبح المال صاحب السلطان القوي في النفوس يخضع له الملوك والامراء والمفكرون والقادة وغيرهم من الطبقات المتنوعة . وهكذا اصبحت الرأسمالية المتضخمة آفة هذا العصر ، فقضت على كثير من الكفاءات التي كانت تنمو في عهد اسلافنا بالقدر اليسير من المال ووفق المهنة المختارة لأي احد ، لأن الكل اصبح آلة صماء في يد الممولين ، ولم يعد لأحد قدرة على استخدام مواهبه ما لم يقبل تسخيرها لأحد الاغنياء الجشعين .

ولقد رأينا من آثار هذا في امنا العربية ما يحملنا نضطرب رعباً كلما تصورنا مصير وطننا اليه لا محالة اذا لم ننتبه لخطر الرأسمالية العصرية وأعمالها . فان الحرية التي ننشدها لا تبقى لها قيمة اذا كنا عبيداً للمصالح التي يشرعنا هؤلاء المليونون في بعض فوائدها اغراء لنا ودساً علينا حتى نصبح حلفاءهم فيما يقصدون اليه من تعبيد اقتصادي لامتنا واستغلال خالد لثرتنا .

وخطر الرأسمالية العصرية فوق هذا وذاك هو انها قضت على كل الانظمة والديانات والمبادئ السامية التي كان يدين بها الناس فتحملهم على القناعة والرضا بالريح الحلال والاعتماد على النفس والسرور بالعمل والعيش في كامل الهناءة . ولقد اصبح العالم كله يتسائل عن النظام الصالح الذي يجب أن يحسن حالة المجتمع ويصلح ما افسده عباد المال وطغاة السيطرة

الاقتصادية ، مع ان المسألة ليست من الصعوبة الى الحد الذي يقف فيه المفكرون حائرين ، وانما تكونت صعوبتها من الرغبة في حلها من الناحية المادية وحدها ، اذ القضية قبل كل شيء قضية بحث للضمير واحياء للنفس الكريمة والخلق المستقيم وتجديد للفكر وإيمان بالعقل وتثبيت بالتضامن الانساني والاخوة البشرية القائمة على العدل في تعميم الحريات الديموقراطية بين الجميع .

وقبل ان نحاول الادلاء بالجواب عن المشكل الذي شرعناه يجب ان نلم قليلا ببعض الحلول التي أصبحت اليوم عقيدة قسم كبير من البشر لنرى كيف أن جو المادة هو الذي غلکها فلم تصل الا الى تعقيد المشكل وتقوية ما فيه من ايهام ، ولنخلص الى النتيجة الصحيحة ، وهي أن حل المشكلة الاقتصادية يجب ان يكون شاملا لكل النواحي الاخلاقية والروحية والاجتماعية والمادية .

المحاولات المعاصرة لمشكلة الاقتصاد

نحن من أبعد الناس عن ادعاء كوننا نستطيع أن نبين في هذا الفصل المحدود خلاصة المذاهب الاشتراكية وغيرها من المذاهب السائدة في العصر الحاضر ؛ فإن ذلك يحتاج لمؤلفات عديدة وفصول واسعة . وإنما نريد أن نذكر بأهم المذاهب المشهورة حتى يتسنى لنا أن نقابلها مع غيرها ونستخرج رأينا الخاص الذي سنبدلي به في الفصل الأخير من الفكر الاقتصادي . ويمكن لمن شاء التوسع أن يرجع لكتب الاقتصاد السياسي وتاريخ العقائد والنظريات الاقتصادية والمالية .

للاشتراكية الحديثة أصول انتشرت منذ القرن السادس عشر على أثر تدفق الذهب على أمم الغرب وانتشار روح عامة في دولها تقدر الذهب وتعبد له وتحترمه وتحفظه بالحيولة دون إصداره وفرض المكوس الذهبية على كل المواد الواردة عليها من الخارج . فكان من نتائج ذلك أن قيد نشاط الفرد وحيل بينه وبين العمل ، وأصبحت الحكومات الأوروبية تشتغل بالتجارة وتكون مذهب التجاريين . ثم وقع رد الفعل بتأسيس المدرسة الحرة التي تدعو لحرية التجارة على أساس (دعه يعمل) وتحطيم قيود الجمارك بين الدول على أساس (الباب المفتوح) . ولكن ما انتصر هذا

المذهب حتى تكون الاحتكار الخاص عن طريق تضخم الرأسمالية وجشع أصحابها وحيولتهم دون الحرية المنشودة ، فتأثر لذلك العمال وتبرموا من حالتهم واشتد نزاعهم مع المولدين الذين لم يعبأوا بالاستياء العام ، وزاد الطين بلة ظهور العمال والصناعات الكبيرة ؛ فاستفحل غنى الأغنياء وفقر الفقراء . حينئذ بدأت الأفكار تعمل عملها ، واتهمت الحرية التجارية بأنها أساس هذا البلاء الذي عم الطبقة المستضعفة وقضى على إمكانياتها في الحياة ، وراجت المذاهب التي تنكر على رأس المال اختصاصه بالانتاج للعمل وتقرر مشاركة العامل له في ذلك ؛ إذ لولا العامل لما حصل صاحب المال على الأرباح الطائلة التي أخذ ينفرد بها ظلماً دون العامل . ومن ثم بدأ التطاحن بين العامل وبين المول .

وخلاصة المبادئ التي تقوم عليها المذاهب الاشتراكية على اختلاف ألوانها وجوب هدم الانظمة الحاضرة وإحلال نظام جديد محلها يقوم على توزيع الثروة توزيعاً عادلاً بين كل الطبقات ، وذلك بمحو الملكية الخاصة بما فيها من أرض ورأس مال ومعامل ، ودفع ذلك ليد الدولة التي تفرض على المواطنين كلهم العمل لحسابها بأجور متساوية لقيمة العمل الذي يستطيعه كل واحد منهم ، ويتفويض التوزيع لامتعة الحياة ومرافقها للدولة نفسها .

وإذا نحن نظرنا للملكية في الاتحاد السوفيتي الذي طبق آخر مظاهر الاشتراكية الدولية نجدها تنقسم إلى ثلاثة أقسام : ملكية وسائل الانتاج الكبرى كالصانع والمناجم وخطوط الحديد والغابات والكيماويات ومراكز توليد الكهرباء وغيرها ؛ وكل هذه الوسائل ملك للأمة تديرها الدولة بعصا وتجنبد من تشاء من الجمهور للخدمة فيها بأجور معينة لكل واحد منهم ؛ ثم ملكية الأرض ، وهذه تعتبر ملكاً للدولة أيضاً إلا أنها تسلم للفلاحين الذين يديرونها في شكل جماعات تعاونية تحت إشراف الدولة التي تقدم للجماعة ما تراه من مساعدة وتوجيه ، ويسمى هذا النظام في روسيا

بالكولخوز) ، ومن هذه الاضي قسم تستقله الدولة بنفسها في شكل مزارع حكومية خاصة ، يسمون هذه (بالفسخوز) . وثم نوع آخر للملكية هو الملكية الفردية الصغيرة بقي في يد بعض الفلاحين الذين يستغلونه لحسابهم . ولكن مع كل هذا التقسم فالارض من الوجهة النظرية ملك للدولة ، وتقع إدارة الحكم وإدارة الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفييتي على عاتق الحكومة ، أي على عاتق مجلس مفوضي الشعب للاتحاد وأجهزته المختلفة طبقاً للمادة ٢٤ من الدستور .

ويجري العمل في بلاد الديمقراطية الشعبية على أسس شبيهة بالظام الجاري في روسيا إلا أنه يسمح بالسير تدريجياً في تطبيق المنهج الاشتراكي ، ومع ما في ذلك من التناقض مع المبدأ الشيوعي الثوري فإن الشيوعيين يعتبرون عن ذلك بأن نجاح الشيوعية في الاتحاد السوفييتي وقيام هذه الدولة الاشتراكية الكبرى كاف لإزالة المخاوف التي كانت تحمل الماركسيين الأرثوذكس على القول بضرورة الثورة الشاملة العاجلة

ومن أهم النظريات التي لعبت وما تزال تلعب دوراً كبيراً في التأثير على العقلية الغربية وحياتها الاجتماعية والفكرية والأدبية نظرية الفوضويين الذين يشبهون في كثير من اصولهم نظرية الخوارج اللاعكوميين في أول الاسلام . وتقوم نظرية هؤلاء على محاولة التوفيق الغريب بين آراء المناصرين للحرية التجارية وبين آراء الاشتراكيين ؛ إذ يأخذون من الأولين تقديم الشديد وأساليبه للتدخل الاقتصادي للدولة وحشمهم على حرية الابتكار الشخصي ورأهم في قيام نظام اقتصادي تلقائي ، كما يقتبسون من الاشتراكيين تقديم الشديد على الملكية وآرائهم الراجعة لاستقلال العمال . ولكنهم بهذا المزج الغريب تجاوزوا كلا من المبدأ الحر ومن المذهب الاشتراكي ؛ لأن الأحرار يحتفظون للدولة بدورها في تكوين الأمن العام ، بينما ينكر الفوضويون وجود الدولة من أساسها . أما الاشتراكيون فإنهم ينكرون الملكية الخاصة ولكنهم يحتفظون للدولة دوراً مهماً في تدبير مرافق الحياة

وتوزيعها ؛ فالدولة موجودة على كل حال . لكن الفوضويين يعتبرون في وجود حكومة معينة استعباداً للفرد وحيولة دون نمو شخصيته ومنعاً للحرية . وقد حاولوا بذلك المزج أن يمنعوا من الظلم ويمتسوا بالحرية وإن أخطأوا السبيل . يقول أحد أقطابهم (باكونين) : « الحرية من غير اشتراكية هي الامتيازات والظلم . والاشتراكية من غير حرية هي الاستعباد والقسوة » .

لكن كيف يمكن التوفيق بين الاشتراكية والحرية من غير حكومة ؟ يجيب الفوضويون على ذلك بتأليس جمعية من الرجال الأحرار المستقلين نوعياً لا يطيع كل واحد منهم إلا نفسه ، لكنهم جميعاً يخضعون لسيطرة العلوم حسب رأي (باكونين) ، أو للعقل حسب رأي (فرود هون) . وهكذا لا يطيع كل واحد منهم إلا إرادته وحده ؛ ليس هنالك لا إله ولا مالك حسب تعبير (جان كرف) . أما كيف يتحقق هذا فهم يجيبون عن طريق الثورة والقسوة الكاملة التي تطلق للشخصية عنانها . وليس من دورنا أن نبين هنا خطورة هذه الأفكار الهدامة على المجتمع ، ولكن من المهم أن نشير إلى أن تداعي الأفكار جعل هذه النظريات تؤثر في كثير من الاتجاهات الأخلاقية والاجتماعية في أوروبا ، وبالأخص في هذا التحرر المطلق الذي يعتبره الأدباء الغربيون اليوم رمزاً للشخصية الأدبية حتى لم يعد بين كتاب فرنسا مثلاً أية رابطة فكرية أو معنوية . فإذا لم تنجح الفوضوية السياسية في تطبيق نظرياتها في العالم الغربي فقد نجحت في تسميم أفكار الكتاب والفلاسفة الغربيين .

وهناك شبه كبير بين الفوضويين وبين أئمة النقابيين الثوريين ، على رغم احتجاج هؤلاء ضد كل ادعاء للقرب بين المذهبين ؛ لأن المثل الأعلى للفريقين واحد ؛ فالنقابيون الثوريون يقولون أيضاً بهدم الملكية وهدم الحكومة لأن الدولة في نظرهم من الطفيليات التي تمتص دم العامل ، إذ هي الأداة المقيمة التي لا تلتج شيئاً ، بينما تقوم على أكتاف العمال المنتجين . ويرى

هؤلاء النقابيون أن الشدة والثورة هما الوسيلتان الوحيدتان لتحقيق أحلامهم ، وذلك كما يقول أحد أقطابهم المسيو (سوريل) : « تنهتة جمهور العمال للقضاء على الملكية والحكومة ، وذلك بإيجاد منتجين أحرار يعملون في مصانع ليس عليها لأحد سلطان » . ولكن مع هذا وذاك فإن فكرة النقابية الثورية تختلف عن النظرية الفوضوية من جهة أخرى ، فإن الثانية ثقة كبيرة في عمل الحرية العامة التلقائي لتنظيم الجماعة وتسييرها ، أما الأولون فيعتمدون على أداة معينة معروفة ، هي نقابة العمال التي تعد خير وسيلة لتطاحن الطبقات ، وعلى أساسها يننون مثلهم الأعلى في تأسيس جماعة للمنتجين قائمة على الشغل ولا مدخل للثقافة أو المثقفين فيها .

منذ ابتدأت هذه النظريات التي تستمد قوتها من الماركسية ، وإن اختلفت ألوانها ، أخذ الاجتماعيون في البلاد غير الاشتراكية يبذلون جهوداً جبارة لتكوين نظريات مختلفة تعارض الماركسية وتقوم بثورة النخبة ضد البروليتارية أو ما يسمونه بضد الثورة . وقد كان من أخطر هذه المذاهب رأي (كوينو) الذي صرح بأن ثورة النخبة لا يمكن أن تتم إلا عن طريق جنس متفوق . فقد نشأت عنه مذاهب العنصرية ثم نظرية الاشتراكية الوطنية وما إليها من وسائل فاشية وشبهها . ومع ما في هذين المذهبين من كبرياء وادعاء فإنهما لا يختلفان لا في النتائج ولا في العواقب عن النظرية الاشتراكية والشيوعية .

يرى النازيون والفاشيون أن يتركوا الملكية الشخصية مباحة من أجل وسائل التمييز ؛ إلا أن تلك الملكية يجب أن تقع تحت رقابة دقيقة من الحكومة التي توجهها للصالح العام ، وبتعبير أصح يجب امتلاك الدولة للأفراد وتركهم هم يملكون المال . وعن ذلك عبر (هتلر) بقوله : « يجب تشريك الأشخاص عوضاً عن تشريك ما بيدهم » . وهكذا نرى أن هذه الآراء لا تقل خطراً على الحرية الشخصية عن خطر الحركات الهدامة الأخرى ، زيادة على ما تحتوي عليه من سموم المبادئ البنية على تفوق

الأجناس على بعضها وحق استغلال الممتاز لغيره من الناس . وذلك ما وحد الدول كلها حتى أعداء الشيوعية في حرب طاحنة ضد نظرية الشعب المختار الخطيرة .

وتقوم اليوم في أمريكا وغيرها من البلاد الديوقراطية فئة من (السوسيولوجيين) بأبحاث عامة تلقائية عن وسائل حل مشكلة الاقتصاد العالمية ومن أخطر النظريات التي ظهرت أخيراً وحصلت على دعابة كبيرة في الأوساط الجامعية الأمريكية نظرية الاجتماعي الأمريكي (جيمس برنهام) التي أعرب عنها في كتابه «عهد التنظيم» ؛ فقد طبع هذا الكتاب في عدة لغات وحصل على نجاح في كل طبقات القراء .

يرى (برنهام) : أن السبب الرئيسي في الأزمات الحالية هو في كون الشكل الحالي للرأسمالية قد فات وقته ؛ لأن مشاريع الأعمال عرفت تكديساً ذا أهمية فصارت تردد كل يوم ، وهي بذلك تصير ملكاً لعدد يصغر كل يوم أيضاً ، ولكن هؤلاء الملاكين لم تعد لهم إلا علاقة ضعيفة بالإنتاج ، والمديرون الحقيقيون لأشغال الإنتاج هم في الواقع المديرون الفنيون والتجار يرون للعمل أي (قبطانات الصناعة) . وعليه فيمكن هؤلاء الفنيين أن ينظموا الإنتاج والتوزيع بصفة معقولة ، وأن يحلوا الأزمة الاقتصادية لولا أن الملاكين يمنعونهم من ذلك نظراً لمصالحهم المالية . وإذن فما هو الحل ؟ يجيب على ذلك (برنهام) بأن المتظمين يجب أن يتحدوا أو يشوروا ضداً على ملاكي العمل ليأخذوا بيدهم الآلة الاقتصادية كلها ؛ فإذا اتصروا أمكنهم أن يثبتوا سلطتهم فينظموا الأعمال بكيفية تسمح لهم بتكوين اقتصاد رأسمالي مصمم ، وذلك في دائرة النظام الاقتصادي والاجتماعي الحاضر ، ومن غير اضطراب ولا انقلاب محسوس .

من مجمل هذه الآراء نرى أن الاتجاه المادي هو وحده الذي يملك فكر القائلين بها ، وأنها كلها تتفق في خطأ أساسي هو اعتبار المال العامل الأول والأخير في حل المشكل وتغيير المهود . فلننظر إذن ردود الفعل عند المتدينين في الموضوع .

المحاوَلات النصرانية لحل مشكلة الاقتصاد

على الرغم مما تتحدث عنه الأنجيل من كون الأغنياء لا يدخلون ملكوت الله وعلى عكس ما عرف عن المسيح وحوارييه من الزهد في الدنيا والاكتفاء بالقليل من أسباب الحياة ظلت الكنيسة طيلة تاريخها مؤيدة للفوارق الاصطناعية بين الطبقات ، وجعلت من سلطتها ورجالها أرستقراطية أشد من سيطرة القرشيين في عهد الجاهلية العربية ، وأبى أصدق رجالها وأخلصهم للدين أن يتطوروا - على مر الأجيال - في فهم العهد والصداقة المسيحيين . وبذلك ظلت الممالك النصرانية بمعزل عن كل حركة اجتماعية خطيرة من هذه الحركات التي ظهرت في أفق العالم الاسلامي ، بعد أن بزغت من الاسلام فكرة الصدقة الاجبارية وروح العدل الاجتماعية

ومع أن الرجة التي كوَّنها ميلاد محمد عليه السلام لم تكن قاصرة على سقوط شرفات الايوان القيصري أو انطفاء نيران الأكاسرة الفرس ، بل سرى أثرها في شعوب الارض كلها حتى دخلت إلى بطون الاديرة فزلزلت من قواعدها ، فإن أثر الاسلام الاجتماعي في استجلاب نفوس قدماء المسيحيين في الشرق الاوسط لم يحمل الكنيسة الكاثوليكية على تعديل موقفها إزاء

النظرية المادية التي سارت عليها طيلة أمد حكمها ، إلى أن اهتزت الارض الاوربية من جراء المبادئ الهدامة الجديدة .

لم تعرف النظريات المعروفة بالنظريات المسيحية الاجتماعية إلا في القرن التاسع عشر المسيحي ، حيث أصبحت ذات منهج خاص وتصميم محدد يحاول التوفيق بين حاجات الجماعة وبين المبادئ النصرانية ، ولم يكن ذلك في الواقع إلا رد فعل لازدهار المدارس الاشتراكية الملحدة التي أخذت تضم حظيرتها جمهور المستضعفين مثيرة لهم ضد الكنيسة التي أبدت بسلطتها الزمانية والمكانية رأس المال وطفيان أصحابه . وهكذا حاولت طائفة من النصارى أن تجد من أصول المسيحية ما يحدد نظام الجماعة ، وما يقنع الكل بأن الكنيسة - حسب تعبير رجال هذه المدرسة المسيحية - لم تقم على أساس تأييد الاقوياء من الاغنياء فقط ، ولكنها قامت أيضاً على مبدأ الدفاع عن الضعيف والمسكين . والحقيقة أن هذه الحركة لم تكن أكثر من انبعاث في وجدان بعض النصارى الذين أخذوا يتساءلون : ألم نخن الكنيسة المسيح ؟ ألم تفرق في مهمتها الاخروية إلى الحد الذي نسيت فيه مهمتها الدنيوية ؟

تعددت المدارس الاجتماعية النصرانية تعدداً كبيراً يتراوح بين أعظم المحافظين وبين المسيحيين الفوضويين أيضاً ، ولكنها جميعاً تتفق في مقاومة المدرسة التجارية الحرة التقليدية . إنما ذلك لم يجعلها متفقة في فكرة التدويل الاقتصادي ؛ أي وضع المسائل كلها بين أحضان الدولة ، بل إن فريقاً منها يقاوم الحرية التجارية كما يقاوم التأميم والتوجيه الحكومي . وهي لا تتكرر وجود النظام الطبيعي بل تعترف به وتسميه عمل العناية الالهية ، لكنها ترى أن الانسان الذي خلق جبراً ثار ضد هذا النظام الفكري ، وتلك هي سقطته او جريمته ، وبذلك فقد أصبح غير قادر على العودة من تلقاء نفسه إلى النظام الفطري . وعليه فيجب أن يموت في الناس أثر الانسان الطبيعي (آدم) ليحل محله الانسان الجديد الذي

يجب أن يستنجد بجميع القوات الممنوعة لخروجه من الالم الذي وقع فيه . وهكذا نجد فكرة الخطيئة الموروثة تحول بين المسيحيين وبين اكتشاف الفكرة التي بنينا عليها رأينا الاقتصادي ، وهي فكرة التطور ، مع أنها كافية لتقوية نظريتهم في ضرورة تغيير الحالة الفردية للانسان ؛ لأن مما يفصلهم عن النظريات الاشتراكية أنهم لا يعتقدون أن مجرد تغيير الحالة المادية كاف لتغيير ما بالانسان من آلام ، بل لا بد من تغيير ذهنية الفرد نفسه . وهذه حقيقة لا يمكن نكرانها من الوجهة العملية ، لكن إذا لم نعرف بنظرية التطور المطلق لم نستطع أن نحل المشكلة إلا على المذهب المادي المحض . ونحن لا نستطيع أن نعتقد في التطور المطلق إذا اقتصرنا على أصول المسيحية التي تقرر عقيدة الخطيئة الأصلية . وقد سبق أن بينا في فصل ماض أن الاسلام يخالف النصرانية في هذا الأصل ، وأن على من يدرس الكتب الأجنبية من المسلمين أن يتنبه لهذا الفارق العظيم الذي يفصل بين فكرة المسيحيين وبين فكرة المحمديين .

أين يمكن وضع المدرسة الاجتماعية المسيحية ؟ يجب الملاحظون بأن هذه المدارس لا يمكن أن توضع في أي مكان بالنظر لناحياتها العملية البنائية . حقيقة إنها تدعو لتكون جماعة أخوية ، كل أفرادها متساوون لكونهم جميعاً تحت الربوبية الإلهية ، لكن هذا الإخاء يمكن أن يقع على عدة وجوه من المساواة ؛ وكذلك هم يحترمون الشغل ولا يحبون أن يعتبر العمل مجرد سلعة يتلاعب بها الأخذ والعطاء ، لكن شريعة الرومان الملاحدة كانت أيضاً تقول بهذا . فالمسألة ليست مسألة تقرير أصول عامة غامضة ، ولكن مسألة برنامج محدود يتفق مع الديانة النصرانية . وذلك ما لم تستطع هذه المذاهب أن تضعه بصفة مقبولة من رجال الدين ؛ لأن النصوص النصرانية في مسائل الاقتصاد والاجتماع كثيرة ، ولكنها تقبل التأويل من طرف أنصار العدالة الاجتماعية وخصومها على السواء . من أشهر المدارس المسيحية مدرسة « لوبلاي » وهي مدرسة تتفق

مع النظرية الحرة من جهة مقاومتها للتدخل الحكومي وللإشراكية ، ولكنها تختلف عنها من جهة تفاؤلها في نسبة الخير للإنسان ؛ فلوبلاي يعنى عناية خاصة بتأكيد الأصل المسيحي للخطيئة الموروثة ، وبذلك يحمل المصائب الانسانية نتيجة لعمل كل فرد ؛ الأمر الذي يستوجب القيام بإصلاح عميق . وقد كان أول كتبه هو (الإصلاح الاجتماعي) ، إذن فالسيطرة لا بد منها لتحقيق الإصلاح . ومن تتكون هذه السلطة ؟ يجب لوبلاي : قبل كل شيء من أبي العائلة الذي نجد أثر سلطته في الفطرة وليس في العقد الاجتماعي ، لكن أبا العائلة لا يكفي وحده لأنه كثيراً ما يظلم أيضاً ، فلا بد إذن من تكوين سيطرة خارجية عن الآباء ، فما هي ؟ هل هي الحكومة ؟ الحكومة لا تستثنى ، لكن الأوفق أن نعلمد إلى السلطة الطبيعية أولاً : سلطة النبلاء والعرفاء ، فإذا لم توجد فالأقرب فالأقرب ؛ الجماعة ثم العموم ، ثم العمالة ، وأخيراً إذا لم يتيسر ذلك كله فالحكومة . وحيث إن للعائلة هذه الأهمية فلهذا قيمته لأنه السبب الوحيد في استمرارها . يذكر لوبلاي ثلاثة أنواع للعائلة لا نريد التعقق في تفصيلها ، إنما هم أن ننبه إلى كونه يعطي الميراث للولد الأول الذي أن يحل محل الأب في حفظ العائلة ، ريثما يذهب إخوانه لتأسيس عائلات أخرى . وهناك أيضاً سيطرة المعلم على العملة ؛ فالمعلم الطيب يجب أن يكون بمثابة الأب لأسرة العمل ؛ إذ الخير لا يمكن أن يتأتى لأفراد الطبقة العاملة من أنفسهم ، وإنما من شخص أعلى منهم أما الجمعيات أو النقابات التي ينظر إليها البعض كوسيلة ناجمة فلا يرى فيها (لوبلاي) إلا مزاحمة للتجمع الطبيعي الذي هو الأسرة موسعة ويمكن أن يعتبر هذا المذهب هو أصل المدرسة الألمانية التي تنشأ الحلول الاقتصادية والاجتماعية من تجارب التاريخ ، وكذلك مدرسة (اتحاد السلام الاجتماعي) .

وتوجد مدرسة مسيحية مهمة أخرى هي مدرسة (الكاثوليكية الاجتماعية) التي لا ترفض مبدأ (لوبلاي) في العائلة ، وإنما تعتبره مقصوراً

على تركيز الإصلاح الأخلاقي ، أما الناحية الاقتصادية فتعتمد فيها على الجمعيات المهنية . وهكذا بدأ أنصار هذه النظرية يكونون النقابات المختلطة ، وحينما فشلت عادوا إلى تكوين نقابتين منفصلتين ، ولكنهما متعاونتان في حل مشاكل المستخدمين والعملة . وقد تطور هذا المنهج مدفوعاً بالشعار الآتي : (التجمع الحر للحرف المنظمة) . ومع أن هذه الجمعيات ترمي إلى تكوين عهد أخوي بين الجميع فإنها لا تدعو للسواة ، بل تؤكد سلطة المستخدم بما له من مسؤوليات في الحقوق والواجبات ، مع احترام حق العامل في أجره محترمة وعائلة مستقرة . وتقاوم هذه المدرسة المبدأ الاشتراكي القائل بأن خير العملة لا ينجز إلا بيدهم ، كما أنها لا تعترف للحكومة بالتدخل إلا في عهد التأسيس الأولي للتنظيم المهني .

وإذا كانت بعض الأجنحة في مدرسة «الكاثوليكية الاجتماعية» قد حاولت الانزلاق إلى اليسار ومهاجمة رأس المال فإن ذلك لم يعدد بعض الأفراد من أنصارها الذين سرعوا ما وقعوا تحت الحكم القاسي من البابا ، فلم يبق إلا اليمينيون الذين أكدوا مذهب (لوبلاي) في فكرة المستخدم الطيب ، وعملوا على توضيح أن الأنظمة الحاضرة كافية لتحسين الحال إذا رجعت الحكومات للعمل بالشرعية المسيحية والاتصال بالجمهور .

وقد ظهرت مدرسة اجتماعية بروتستانتية في إنجلترا منذ سنة ١٨٥٠ وهي تعتمد أيضاً الجمعيات التعاونية للعمال والمستخدمين ، لكنها لم تعلق أهمية كبيرة على شكل من أشكال التنظيم أو التشريع ؛ لأن المسألة كلها راجعة لتغير النفسية البشرية . وقد تطورت هذه المدارس في أشكال متنوعة ، ولكنها كانت أشجع من المدارس الكاثوليكية في مقاومة الملكية الكبيرة للأرض وفي الدفاع عن الطبقة العاملة . وفي الولايات المتحدة الأمريكية تكوّن الجناح الأيسر من البروتستانتية الاجتماعية الذي فادى بمقاومة الرأسمالية مسمى لها بالألمونية ، ومطالباً بتبيين أن الاشتراكية ليست إلا التعبير الاقتصادي للحياة المسيحية . ولكن الجناح الأيمن

لمعارضة هذه الحركة ظهر في المانيا تحت عنوان (الحزب المسيحي الاجتماعي للعملة) الذي بقي رغم عنوانه محافظاً إلى حد انه انتهى بحذف لفظة (العملة) من اسمه ، فلم يكن له ادنى قبول في الاوساط العاملة .

وفي سنة ١٨٩٦ ظهر في المانيا جناح يساري بقيادة الراعيين (نومان) و (كوهلر) حاول أن يجمع العملة موجهاً الكنيسة البروتستانتية نحو اتجاه أعمق في الاشتراكية ؛ لكن (الكنيسة اللوثرية) الرسمية حكمت عليها وعلى مذهبها بالإلحاد ، وقاومها الملاكون دون أن يحدا تأييداً من الحزب الديمقراطي الاجتماعي ، فعدلا عن الاشتغال بالسياسة .

وفي العهد الاخير بدأت البروتستانتية الاجتماعية تتطور إلى اشتراكية مسيحية ، لكنها في الحقيقة لم تصل لتكون برنامجاً بنائياً متفق مع الأصول المسيحية ومع حاجات العصر . وعلى الرغم من الصوفية التي يكتبها دعايتها فإنم لم تأت بشيء عملي إيجابي ؛ (فريليكي) الذي يدعى بأحر الشيوعيين على الاطلاق ، نجد شيوعيته أرستقراطية لا ينصرها إلا اعلی طبقات الجمعية الانكليزية . واما (توستوي) فهو راع يدعو للرجوع للأرض الام ؛ فالمسألة عنده ليست مسألة اشتغال ما ولكن مسألة انتاج كل واحد لحبزه ؛ فهو يكون نوعاً من الظاهرية في فهم النصوص المقدسة ، ولو أخذ كلامه على ظاهره لما كان لشخصه نفسه وجود حسب تعبير (شارل جيد) و (شارل رست) .

وقد تكشف الحرب العالمية الاخيرة عن ازدهار (الحزب الجمهوري الشعبي) في فرنسا حيث ان هذا الحزب انضم للجانب اليساري محاولاً التوفيق بين الاشتراكية والمسيحية . ويقوم برناجه على :

١ - إصلاح المنظمات المالية الكبرى ليرجع للعملة ما لهم من كرامة إنسانية ، وذلك بتشريعهم في تدبير المنظمات وأرباحها .

٢ تنظيم المؤسسات المهنية ، وتكوين مجلس مختلط يمثل تمثيلاً حقيقياً المهنة ، وتكون مهمته تنبيه الحكومة وتزويدها بالمعلومات اللازمة فيما يرجع

لسياستها المالية والاقتصادية ، والاشراف كذلك على تطبيق المنهج العام في كل فروع الصناعة ، وأخيراً العمل على تركيز كل ما يتوقف على ذلك وتنسيقه من أعمال القابات والقيام بالمقود الاقتصادية والمهنية .

٣ - تأميم القروض والضمان .

٤ - تأميم الصناعات الرئيسية ومنابع الثروة .

لكن الحقيقة أن هذا الحزب أخذ يتقهقر في فرنسا إزاء الاحزاب اليسارية التي تجدد من تحررها الديني مجالاً أوسع لمقاومة الملكية ورأس المال ، وإزاء الاحزاب المحافظة التي ترى في هذه الحلول الوسطى خطراً مضاهياً لخطر الاشتراكية الحقيقية ، زيادة على أن السلطات الكاثوليكية الكبرى لم تحاول إظهار تأييد قوي للاتجاه اليساري في ظل المسيحية . والحقيقة أنه من الصعوبة التوفيق بين النصرانية الرسمية وبين نظريات العصر الحديث ، كما أنه من الصعوبة أن يوفق بين المناهج التي تفكر فيها الانسانية وبين الاصل المسيحي الذي يعتبر الثروة محرمة لذاتها .

وتلك في نظرنا هي الاسباب التي جعلت المسيحيين يفشلون في محاولاتهم بناء مجتمع نصراني على أسس حلول رأسمالية ، الامر الذي أدى بالنصرانية للانزمام أمام الحركات الثورية الهدامة .

نظريات شاذة لحل مشكلة الاقتصاد في التاريخ الإسلامي

قبل ان نعرض للفكر الاقتصادي في الاسلام النقي ، أي اسلام الكتاب والسنة ينبغي أن نسجل أهم النظريات الشاذة التي مرت في تاريخ الاسلام ، سواء من طرف بعض السنين أو المبتدعة ، لأن ذلك سيزيح لنا الستار عن أن هذه النظريات المحدثه التي يدعو اليها الكثيرون اليوم ليست الا مظهراً جديداً لحركة الافكار التاريخية للبحث عن حل للمعضل الاجتماعي عن طريق التوزيع الاقتصادي .

ويجب أن نذكر قبل كل شيء أن (أم القرى) كانت خاضعة في جاهليتها لسيطرة الارستوقراطية التجارية العربية الزمنية والروحية ، تلك الارستقراطية التي تكونت من استغلال بعض رؤساء العرب للظروف التي سيرتها حالة الخضوع العام والاحترام التام لأول بيت وضع للناس ، فكانوا يملأون جيوبهم عن طريق التثقل التجاري بين الشام وبلاد الجزيرة في مأمن من كل اعتداء تقوم به القبائل على غير القرشيين سدة البيت وحراس الكعبة . وهكذا تكونت الرأسمالية العظيمة التي أيدت الوثنية وعضدت ازواج الجاهلية . فلما جاء الإسلام أحدث أعظم ثورة تاريخية

في نفوس المستضعفين اذ دعاهم الى الخضوع لله وحده ونبت تلك السيطرة الاثيمة التي عبثتهم خرافات وأوهام لا يقرها عقل ولا يسمح بها دين ، وجعل من حق الفقراء ان يطالبوا الاغنياء بنصيب مما اثام الله ، لا عن طريق الصدقة فقط ، ولكن عن طريق الزكاة الاجبارية التي يحارب من اجلها من ابي آدمها . وقد اهتم القرآن بالنصي على النظام الاقتصادي الذي كان معروفاً من قبل ، فحرم الربا ومنع الاحتكار ووجب ان لا يكون المال دولة بين الاغنياء . وهكذا انفتحت آفاق التأويل لكثير من الآيات القرآنية والاحاديث النبوية ؛ فأصبح بعض الصحابة يعتبرون الادخار من أصله ممنوعاً حتى ولو لم يكن هنالك داع يوجب التعميل ببيع ما عند الانسان . ثم تطورت الاحوال بعد موت الرسول وانتهاء أمد الخليفتين أبي بكر وعمر ؛ فكثر الاسوال في يد المسلمين بتكاثر الفتوحات ، وتغلبت الاهواء على بعض ولاية الاقاليم وأعوانهم ، فأخذوا يستغنون ويتأثثون ، ولم يعد لهم من الزهد أو الورع ما كان للرسول وخيرة أصحابه الذين لم يحدثوا بعده ، وتميزت الطبقات فأصبح هناك فقراء مدقعون وأغنياء مترعون ، ونشأ في الاولى روح الانتقاد على الثانية فأخذت تتألب وتبحث عن يقودها لمقاومة الثروة غير المهدودة والمطالبة بالمساواة في أسباب العيش طبقاً لما كانت تفهمه من تعاليم القرآن الاولى .

واول حركة اجتماعية ظهرت من هذا القبيل كانت تحت لواء الصحابي الجليل (أبي ذر الغفاري) أحد المبشرين بالجنة رضي الله عنه . كان هذا السيد في مقدمة من أسلم من فقراء العرب ، وكان شديداً في أخلاقه ، فقد وجد المسلمين ما يزالون في السر ، فأبى الا أن يصدع بكلمة الشهادة بين ظهرائي المشركين ، ولم تحمله الاذاية التي لقيها على أن يستر أو يرجع القهري . واحتفظ أبو ذر بطبعه الصريح وحياته البدوية ، ولم تدفعه سكناه بأمر القرى إلى البحث عن وسيلة للترفيه على نفسه أو تزيين

الدنيا اليه ؛ فكان يحذر من أحاديث النبي وآي القرآن الحادثة على الزهد والقناعة والاهتمام بالغير ما يد حاجة فطرته الروحية وطموحه الانساني ، ويتخذ فيها مذهباً خاصاً به ، يسمعه المسلمون فيجلّونه ، ويقرع به آذان الرسول فلا ينكره ، وإن كان لا يعتبره الواجب العام الذي يجب أن يتبعه الكل . ولعل أصدق صفة للاعتبار الذي كان يعطيه الرسول لأبي ذر هو هذا الحديث الشريف : (رحم الله أبا ذر ؛ يعيش وحده ، ويموت وحده ، ويبعث وحده) . ومعنى هذا أن جندب الغفاري كان شاذاً في فكرته ؛ غير متبع النهج الذي يمكن أن يتبعه عامة الناس ، لكنه مع ذلك سائر في دائرة الدين غير خارج عن الهدى الحنيف ، فهو أمة وحده ؛ لأنه استطاع أن يتحمل منتهى ما يصل اليه المؤمن من جهد ومن رضا بالقليل وهو بذلك صادق اللهجة ، واضح الحجة ، استحق أن يقول الرسول عن أخلاقه : « ما أفلت الغبراء ولا أظلت الخضراء أصدق لهجة من أبي ذر » .

كان أبو ذر يرى أن المسلم لا ينبغي أن يملك أكثر من قوت يومه وليلته أو شيء ينفقه في سبيل الله أو يعمد لآخرته . ويؤثر عنه أنه كان يقول : « إجعل المال درهين : درهماً تقدمه لآخرتك ، ودرهماً تنفقه على عيالك . الثالث يضرّك ولا ينفعك لا تريده » . ولم يكن لدعوته أثر عملي كبير في عهد الرسول ، ولكن الذي يحسن منها هو أن نعرف سماحة الاسلام وسعة صدر النبي عليه السلام . وهكذا نجد أنه لو ادعى أحد تحريم الملكية في دائرة الاسلام وبنفس الاخلاص الذي كان لأبي ذر لما كان خارجاً عن الدين أو مبتعداً عن الشريعة ، وإن كان الرأي الصحيح في الاسلام هو إباحة الملكية مبدئياً وعلى الشروط التي سنبينها بعد . وليس في هذا أكثر من المبدأ الاسلامي الذي يشرك الناس في التشريع بإعطائهم الحق في الفهم والتأويل لمصادر الدين .

واشتد الأمر على المسلمين في زمن عثمان ؛ فلم يطلق أبو ذر أن يرى

ما آل اليه أمر المسلمين من إهمال ، فرحل مجاهداً إلى الشام حيث رأى من ترف معاوية وحاشيته ما زاد في حنقه ، واستمع إلى ولاية الأمر يسمون الفيه بمال الله ، فاعتبر هذه التسمية ذريعة للحيلولة دون المسلمين ودون اقتسامه ، فجاهد جهاد الأبطال في شرح الخطأ وقال : إن الفيه مال الأمة ، ويجب أن يوزع على أفرادها . ثم أخذ ينشر دعوته بتحريم الملكية ومقاومة الاحتكار ، فاجتمع عليه الفقراء واتبعته العامة ، ولولا أن روحه كانت مسالة لألهمها ثورة دامية على معاوية ومن معه ، ولكن هذا الأخير أخرجه من الشام ، ثم نقاه الخليفة إلى الربرة حيث توفي بها و-

يزم الاستاذ أحمد أمين أن أفكار أبي ذر كانت متأثرة برأي عبد الله ابن سبا اليهودي المشهور ، مستنداً إلى ما رواه الطبري من أن ابن سبا أبدى آراء في مقاومة الأغنياء لأبي الدرداء وعبادة بن الصامت فلم يسمعا له ، وأخذ عبادة إلى معاوية وقال له : « هذا والله الذي بعث عليك أبا ذر » . ولكننا لا نمتقد صحة هذا الرأي لاننا عرفنا فكرة أبي ذر منذ حياة الرسول واستمعنا اليه يتأول الآية الشريفة : (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فنشرهم بعذاب أليم) . فالجديد من شأن أبي ذر في عهد معاوية هو أنه تحمس أكثر من قبل ؛ لانه وجد من اعمال الناس ما يدعو لاعلان رأيه ونشر دعوته . وليس هنالك من الوجهة التاريخية ما يؤيد كون ابن سبا كان يحمل افكاراً منتظمة تشبه اشتراكية الغفاري إلا ما يفرض من انه (اي ابن سبا) قد تلقى هذه الافكار من مزدكية العراق الذين كانوا يقولون بأفكار مماثلة . لكن الواقع ان ابا ذر استند إلى مصادر الاسلام الاولى ، واعلن تأويله الخاص قبل ان يكون لاحد من المسلمين صلة لا بالعراق ولا بالشام .

تطورت الاحوال في الدولة الاموية خصوصاً بعد ان اخذ المسلمون يشتركون الاراضي في البلاد المفتوحة مخالفين سياسة الفاروق في ذلك .

وبعد ان أجبروا هم انفسهم على اداء الخراج كغيرهم من الذميين استعلى العرب على غيرهم من المسلمين ، وأحس الفرس بنمرة خاصة شبيهة بهذه النمرات القومية الموجودة اليوم . ومع أنهم ارتضوا الاسلام ديناً فقد أحبوا أن يكون لهم استقلال في حكم بلادهم ، فتكونت في فارس حركة اشتراكية وسياسة تحمل اسم (البابكية) ، وكانت ترمي الى نزع الاملاك الكبيرة من أيدي أصحابها وتوزيعها على الفلاحين . ولكن هذه الحركة لم تكن تحمل من النزاهة والإخلاص ما كانت تحمله ثورة ابي ذر ، فإت آراءها في اختلاط النساء بالرجال كانت اقرب إلى مذاهب الإباحة منها إلى مذاهب المتدينين . ومع أنها استطاعت ان تشعل حرباً شعواء في حدود اذربيجان فإن المعتصم قضى عليها واعتقل زعيمها (بابك) ، وكان من اسباب فشلها بعض مظاهرها الاباحية وما كانت تتطوي عليه من سلاية فارسية فلم تجدد من العرب ولا من غيرهم من يعاضدها .

وكان تسيطر الامويين على الخلافة وسيروهم سيرة الملوك والقيصرة مما غاظ آل البيت من جهة وغازط الشعوب المفتوحة من جهة أخرى ، فتألبت قوى هؤلاء واولئك على المعارضة ، وتمددت النظريات المختلفة في شكل الحكم وشكل النظام الذي يجب ان تدير عليه الدولة ، وتمددت الاحزاب ، وكان من خطورة ذلك التعدد أن مزجت المسائل المصلحية بالشؤون الدينية المحض . هكذا تكونت (الاسماعيلية) التي نشأت عنها الدولة الفاطمية زمن العباسيين ، ومع أنها لم تقوَ على القضاء على الدولة العباسية فإنها وضعت الاساس لهدم كثير من الاصول السنية ، ووجدتها الشعوبيون فرصة سانحة لتأسيس الجمعية الباطنية التي حاولت هدم الاسلام من أصله ، وهدم سائر الديانات السابوية معه متأولة الكتاب والسنة على خلاف معانيهما .

كانت هذه الجمعية سرية لا تعلن أسرارها إلا تدريجياً لطبقة من الناس ، والذي كان يتزعمها هو (عبد الله بن ميمون) ، وقد استمدت

منها الماوسونية وغيرها من الجمعيات السرية التي تأسست على أثر اتصال
 المسيحيين بالشرق العربي في الحرب الصليبية ، وكانت خطورتها أعظم من
 سابقتها لأنها قلبت لما لم تكن له البابكية من جعل الدعوة عامة لسائر
 البشر . أما مبادئها فكانت تقول بالمساواة بين الذكر والانثى ، وإبطال
 ملكية الأرض وتوزيعها على الفقراء من غير ثمن ، كما أنها تقاوم المبادئ
 السلالية ، وتدعو إلى الاخاء والتساوي بين جميع الشعوب وسائر الطبقات .
 وبذلك فهي شيوعية بكل معنى الكلمة ، وليست مجرد اشتراكية على غلط
 الحركة البابكية . والوسيلة التي استعملتها هذه الشيوعية الشرقية هي
 مقاومة الاعتقاد الديني في نفوس الناس ، والتحلل من سائر الشرائع ، ثم
 مقاومة الحكم القائم بطريق القوة لكي يتمكن الثائرون من السيطرة على
 الدولة الاسلامية وتنظيم شؤونها وفقاً لمذهبهم . ويقول ابن خلدون إن
 هذه الفئة نجحت في تكوين دولة بالبحرين ، وهذه الدولة هي التي ظهرت
 على يد رجل يعرف بـ يحيى بن المهدي من القرامطة سنة ٢٨١ وتشرت
 دعوتها في سائر الممالك الاسلامية . وليس هنا الآن ان نؤرخ أطوارها
 ولا ما قامت به من فظائع ، وإنما هنا ان نعرف انها ثورة اشتراكية
 جمهورية ، وان لجنة قومية ينتخبها العمال والمزارعون هي التي كانت تتولى
 شؤون جمهورية البحرين ، وقد قسمت الارض بين المواطنين وألغت الضرائب
 المباشرة ، وكان نظام الارض عندها نوعين : قسم تستقله الدولة مستخدمة
 فيه الاجراء الذين ينفق عليهم المجلس ، وقسم تدفعه لبعض المزارعين مع ما
 يلزمه من مساعدة وقرض . وقد ازدهرت هذه الجمهورية حتى لاحظ الرحالة
 (ناصر خسرو) إنه ليس في البحرين فقير . اما التجارة فكانت كلها بيد
 الدولة . وقد وصف (ابن حوقل) وغيره من رحالي العرب بلادهم وذكر
 لطف أخلاقهم ؛ الامر الذي يدل على ان معاملتهم للقرامطة امثالهم كانت
 حسنة ، على عكس ما عرف عنهم من القسوة والعنف الشديدين مع خصومهم ،
 وهذه ظاهرة يتفقون فيها ايضاً مع اصحاب المذاهب الاشتراكية المعاصرة .

والذي لاشك فيه ان هذه الفئة اندست اولاً مع الفاطميين ثم انفصلت عنهم ؛ لانها لا تدين بالإسلام ولا بغيره من الديانات ؛ لكن الفاطميين انفسهم مهدوا لقيامها بنشرهم الوسائل التي استعملها القرامطة من بعد ضدهم وضد غيرهم من دول الاسلام

ونستطيع من هذا الموجز ان نفهم كون الحركات المعاصرة ليست شيئاً جديداً في اصولها ، وان نجاحها في بعض الدول اليوم ليس إلا نتيجة للتطور الصناعي الذي اعطى للآلة المقام الاول ، بينما كان اتحاد الملك والعمل في العصور القديمة مانعاً من انتصارها ، وان التطور برغم كل الاعتبارات ما يزال متفوقاً حتى على هذه الانظمة ؛ لأن الآلة ما تزال تتحكم ولأن الانسانية أرادت ان تتنامى كل ما هو غير آلي .

الفكر الاقتصادي في الإسلام

يعتبر الإسلام المال من حيث هو فتنة خلقها الله ليمتحن بها البشر فينظر كيف يعملون . وبذلك فليس هو محموداً لذاته ؛ فقد يكون أداة يسخرها الانسان لخدمة البشر وإسعاد حالهم وتحسين حياتهم وتعميم الخير بينهم ، وقد يستعمله بعكس ذلك سبباً في إذاية الخلق والإضرار بهم والتضييق عليهم . ولذلك فالأمر يتوقف على الاعتبار الذي يعطيه الأفراد والجماعات للمال ؛ فإذا هم اعتبروه مجرد وسيلة لتسيير معاشهم وتدير أحوالهم فإنه يصبح نعمة كله وخيراً وبركة على الجميع ، وإذا هم اعتبروه غاية لذاته فإنه مرعان ما ينقلب معبوداً يتهافت عليه الناس بالحق وبالباطل ، ويحرم منه غير الأقوياء الذين يستعملونه فيما لا تبيحه الفطرة ولا يقره الوجدان الصحيح . لهذا نجد القرآن الكريم ممتلئاً بآيات اعتبار المال ابتلاء وفتنة ، والآيات التي تعتبره نعمة وفضلاً ؛ إقرأ إذا شئت :

(هذا من فضل ربي ليبلوني أشكر أم أكفر) (واعلموا أنما أموالكم وأولادكم فتنة وأن الله عنده أجر عظيم) (إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أهيأ أحسن عملاً) ، وإقرأ كذلك : (فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً ويمددكم بأموال وبنين

ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً) (قال اهبطا منها جميعاً بعضكم لبعض عدو فلما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكى ونحشره يوم القيامة أعمى) .

بين هاتين الصفتين يقف الانسان حائراً ماذا يصنع ، تجتذبه الفطرة التي لا تريد به الا ان يطمئن الى الخير ويعمل لفائدته الدنيوية والاخرية ، كما تجتذبه الطبيعة التي تحبب اليه الاستملاء والتظاهر على الغير . ولهذا فالاسلام يعتبر الانسان محتاجاً في هذه الناحية ، كما في غيرها من النواحي ، الى التاموس الذي يقوم عنده حاسة الخير ، وهي التي يعبر عنها الاسلام بالتقوى التي تصبح في باطنه فرقاناً يقوم مقام الذوق في تمييز الفطرة من الطبيعة . ولتحقيق ذلك يأخذ بضبعه فيبيع له أشياء ويحرم عليه أخرى ، معتمداً الفطرة في التحليل ؛ فلن تجد فيه تحريماً لما تقتضي الفطرة اباحته ، ومعتمداً ما تحتاجه الطبيعة من تشذيب في التحريم . فهو لن يبيع أثراً تبقى الطبيعة تترعرع كما تشاء دون ان يأخذ من طرافها او بشذب اغصانها ، ثم هو لا يقف عند وضع الاصول المباحة والمحرمة فحسب ، بل يعتمد على روح الانسانية فيدعو الى اعتبار مكارم الاخلاق في المعاملة ؛ الى العدل والاحسان والى عدم اعتبار القانون هو كل شيء ، بل الى اعتبار الشريعة الخلقية التي هي المصدر الاول للقوانين . وبعد هذا وذلك فالاسلام يدعو الوجدان قبل أن يطلب السلطان ، ولكنه يعتمد اذا ضعف الاول على الجهاز الحاكم في مراقبة الظواهر لاصلاح ما بالنفوس . وهل نحن بحاجة لأن نذكر بما في كتاب الله وسنة رسوله من أدلة على هذه لاصول التي أوجدها ؟ انها معروفة بالضرورة من الدين ، فلا محل للاطناب فيها . المال وسيلة . واذن فيجب أن لا يستعمل غاية ، لذلك يتفق الاسلام مع الديانتين المسيحية واليهودية في تحريم الربا أضعافاً مضاعفة . وحينما يقول الناس : (انما البيع مثل الربا) يحيب القرآن بأن الامر كذلك لو ترك الناس وفقاً للطبيعة دون اعتداد بما تقتضيه الانسانية من مراعاة

الحقوق وعدم اكل أموال الناس بالباطل ، ولكن الرحمة الالهية تأتي أن تترك الغني يستغل الضعيف ، فلذلك (أحل الله البيع وحرم الربا) . ويقول الغزالي : « ان معاملة الربا ظلم لان الدرامم والدنانير خلقا لغيرهما لا لنفسهما . إذ لا غرض في عيניהما . فلماذا التجر في عيניהما فقد اتخذنا مقصودين على خلاف وضع الحكمة : اذ طلب النقد لغير ما وضع له ظلم ، ومن معه ثوب ولا نقد معه فقد لا يقدر على أن يشتري به طعاما ، اذ ربما لا يبيع الطعام بالثوب فهو معذور في بيعه بنقد آخر ليحصل النقد فيتوصل به الى الطعام ، فهذا وسيلتان الى الغير وموقعها في الاموال كموقع الحرف من الكلام كما قال النحويون : ان الحرف هو الذي جاء لمعنى في غيره ، وموقع المراءة من الالوان . فأما من معه نقد فلو جاز له أن يبيعه بالنقد فيتخذ التعامل على النقد غاية عمله لبقى النقد متقيداً عنده وينزل منزلة المكنوز . وتقيد الحاكم والبريد الموصل الى الغير ظلم كما أن حبسه ظلم ؛ فلا معنى لبيع النقد بالنقد الا اتخاذ النقد مقصوداً للادخار وهو ظلم » . وهكذا نرى فيلسوف الاسلام يوضح الغاية من تحريم الربا ؛ وهي عدم اجتماع المال وادخاره وامتلاك البنوك وصناديق الحديد له دون ان تعم الاستفادة منه في الامة ، فلكي يحال بين الوقوع في هذه الازمة ، أزمة الادخار ، حرم الاسلام الربا . وفيما هو واقع اليوم من تكديس المال القومي في البنوك وعدم استفادة الامة منه دليل عملي على صدق الديانات في تحريم الربا . لكن الاسلام نفع ما جاءت به الديانات في موضع الربا فقسه إلى قسمين : الربا الجلي وهو النسيئة المحرم بنص القرآن ، والربا الخفي وهو الذي حرّمته السنة على مذهب الجمهور سداً للذريعة ، ويباح عند الحاجة ؛ الأمر الذي يجعلنا نعتبر ربا الفضل مباحاً اليوم طبقاً لما أفتى به الشيخ محمد عبده .

وإذا كان الربا محرماً لئلا يؤدي للادخار فذلك يقتضي تحريم تكتيل الأموال إلى أن تصبح في يد أقلية تتداولها بينها ويحرم منها عموم الأمة . لذلك منع الاسلام أن يكون المال دولة بين الأغنياء ، وقد أمر بأن

يقسم الفقيه على جميع الأفراد ، مطلقاً ذلك بقوله : (كي لا يكون دولة بين الأغنياء) أي حتى لا يصبح المال المكتسب مقصوراً على ذوي الثراء يتداولونه فيما بينهم دون أن يشيع تداوله بين الجميع . وهكذا نجد الاسلام يحرم بصفة صريحة الرأسمالية العصرية التي تجعل المال دولة بين الأغنياء . يبيح الاسلام لكل فرد أن يكتسب ، ويحمله على ذلك ، بل يريد منه أن يكون غنياً شاكراً . وهكذا يسمح له ببدء الملكية الفردية ، لكنه لا يسمح له باستعمال ما اكتسبه وفق ما تريده أهواؤه وطبيعته . إن المال في نظر الاسلام مال الأمة كلها ، (والله خلق لكم ما في الأرض جميعاً) ، وهو قوام المجتمع بأسره ، فلا ينبغي أن يصرف في غير المصارف العائدة على المجتمع بالنفعة ، (ولا تؤثروا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قيمياً) . فأموال اليتامى هي أموالنا جميعاً ، وهي قيم لشؤوننا كلها ، وهي بذلك وديعة في يد المالك أو الوصي عليها ؛ يجب أن لا ينال منها إلا وفقاً لما تقتضيه مصالح الجماعة بأسرها . وإذن فالإسلام يقر مبدأ التوجيه الشرعي لصرف الأموال ويعطي لأولياء الامر الامثلة على ما ينبغي أن يباح من المصاريف وما لا يباح ، تاركاً كماداته التفاصيل للتصديات الظروف والاحوال .

يحرم الاسلام كل نفقة تعود بالضرر على صاحبها أو على أقربائه أو على المجتمع ؛ فالقمار ممنوع والمحرم حرام ، وبذل المال لمهور البغايا لا يجوز ، وتبذير الثروة في اللهام والمراقص وغيرها محظور ، والتعالي بالذهب والفضة والحري لا يباح للرجال ، واتخاذ أواني الذهب والفضة وأسرتها لا يسمح به للذكر والأنثى ، والتباهي في تزيين المساجد والمعابد وتحلية جدرانها وتشيد الاضرحة وتأنيقها كل ذلك غير مطلوب . وللغرد أن يستعمل ما عدا ذلك من أنواع الزينة التي أخرجها الله للناس والطيبات من الرزق ؛ لأن في إباحتها تنشيطاً للصناعة ورفعاً لمستوى الاقتصاد القومي ، وليس له أن يفلو في اتخاذ العبارات واستعمال أدوات اللهو الخاصة بها ،

بيننا غيره لا يجد مسكناً يأوي إليه أو منزلاً يسر أولاده . وقد حكى القرآن لنا ما فعله الله بقوم عاد الذين عصوا أمر نبيهم بعد أن وعظهم بقوله : (أتبنون بكل ريع آية تعبثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون وإذا بطشتم بطشتم جبارين) . وقد كان من خبرهم أنهم يبنون على واجهات الطريق (الفساد) القصور الضخمة وناطحات السحاب يستغلونها لأنفسهم ويتخذون بها الصاريح وأنواع الهو المؤذية للساكين ، فيظنون نهارهم عاطلين يداعبون الحسام في أبراج خاصة ، أو يلاطفون بعض الحيوانات ويسلطونها على المارة من الفقراء ، كما يفعله تماماً عديد من أغنياء الأوربيين الذين يصرفون وقتهم كله في العبث بالفردة أو البيغاء محتقرين الضعيف معتمدين على ما يأتي به الرصيد من البنوك . كما كان العاديون يتخذون المصانع التي يستبدون بها العملة ويتحكمون فيها ، فيبطشون بهم جبارين ، فصب عليهم من أجل ذلك ربك سوط عذاب ، إن ربك لبالمرصاد .

ذهب الاسلام إلى أبعد من هذا ، فأوجب على أولي الامر التحجير على الذين يبذرون المال ويصرفونه في غير المصاريف المباحة ، واعتبرهم سفهاء يجب أن يضرب على أيديهم ، ويحال بينهم وبين مال الامة ، ويبقون هكذا حتى تستأنس السلطة الشرعية منهم رشداً فيدفع إليهم ما لهم . يبيح الاسلام للمرء ان يكتسب ، بل يوجب ذلك عليه ، ويتمتع من ان يظل عاطلاً او يتخذ المسألة حرفة ، ولكن الكسب كذلك يجب ان يكون من ابوابه الشرعية ؛ فليس كل ما يدر المال طريقة شرعية للكسب ، بل كل ما هو حرام يحرم التعامل فيه ؛ فلا يجوز ان يتخذ المرء التجارة في الخمر ، ولا ان يفتح مراكز للقمار ، ولا ملاهي ولا مواخير للبقاء ، ولا ان ينقل إلى بلاد غير متعاهدة مع بلاده ما تتمتع مصلحة امته منه ، وهو في معاملاته كلها موجه بما تقتضيه مصالح الامة ؛ فلا يحتكر ، ولا يتمنى الغلاء لبيع ما عنده ، إلى غير ذلك مما سنعرض لبعضه من بعد . وإن فالملكية من اصلها مباحة . وإذا قطعنا النظر عن هذه المحرمات

فأين يصرف الانسان ما اكتسبه ؟ يحيب الاسلام على ذلك بأنه ينفق على حاجته وحاجة عياله بالمعروف دون بخل ولا اسراف (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق) .

وما زاد على حاجته اين يستقله واين يصرفه ؟ يحيب الاسلام بأنه يمكن للانسان ان يستغل فضول ماله في الفلاحة او التجارة او غيرها من وسائل التنمية للفتاح ، ولكن بشرط ان لا يتجاوز في ذلك حدود التوجيهات الشرعية التي تدور كلها على اعتبار المال وسيلة ، وعدم اعتبار المحرمات باباً من ابواب الكسب . يمكنه ان يقوم بترويج أعماله المالية وحده ، ويمكنه ان يشترك فيها مع غيره ، بشرط ان تكون الشركة قائمة على التساوي بين المتعاقدين غنماً وحرماً .

وإذن فيتوفر من هذه المعاملات ربح كبير يتجاوز الذي يحتاجه أصحابه . وذلك هو ضرر الملكية من أصلها فكيف يعالج الإسلام هذا المشكل ؟ يرى الإسلام أن علاج ذلك هو في تحريم ادخار المال أولاً ، فكل ما توفر عند الإنسان ينبغي له أن ينفقه على نفسه بالطرق الشرعية ، فإذا زاد على ذلك فالإسلام يوجب عليه الإنفاق على أبويه وأولاده الفقراء وعلى كل أقاربه المحتاجين ، ثم يحثه على جهة الاستعجاب على أن يصرف الباقي في سبيل الله . ولكن في الناس من لا يؤثر فيهم الوعظ ويفضلون أن يدخروا القليل أو الكثير مما في أيديهم ، ويمتبرون ذلك فضيلة اقتصادية مشكورة . فما العمل معهم ؟

هنا يأتي الاسلام بأعظم حل اجتماعي ، وهو أن يفرض على كل مبلغ يصل مائتي فرنك تدخّر سنة كاملة أداء ربع عشرها وهو اثنان ونصف في المائة ، ولا شك أن هذا المبلغ هو أوسط ما تؤديه البنوك كفاائدة للمال المدخّر عندها . فالشارع حرم أولاً اخذ ذلك الفائدة على المدخر ، ووجب على رب المال اداءه للمحتاجين وللمصالح العامة ، على اعتبار ان المال ملك للجميع ، وان ادخاره هو حيز لفائدته العائدة على الكل .

فيمكن لمن شاء ان يدخر ، ولكن يجب ان يحفظ في ماله حق المشاركين له من افراد الشعب .

فالاسلام يستعمل هذا الجهاز الذي هو الزكاة لثلا يبقى هنالك اي قدر من المال دون استعمال . ولكنه لا يترك المال المستعمل دون خرج يؤدي ايضاً للقيام بشؤون الأمة والعاجزين عن العمل منها بوصف خاص ، ولذلك فهو يفرض الزكاة الشرعية على جميع العروض التجارية والمقتنيات والمدخرات والأموال والحلي التي يراد منها النفع العائد بالأرباح . وهكذا تصبح جميع الثروة الزائدة على حاجة الانسان الخاصة معرضة لفرض مبالغ تتراوح بين الاثني والنصف إلى العشرة في المائة ، على حسب انواع الثروة واصنافها ، فإذا نحن فرضنا ان مجموع ما يروج في المغرب مثلاً من المال برسم الادخار او الاستغلال يصل إلى الف مليار من الفرنك كان اقل ما يجب فيه من الزكاة الشرعية هو ربع عشرها البالغ ٢٥ ملياراً من الفرنك : لا شك انها لو جمعت في كل عام لكنت ميزانية عظيمة القيمة لتحسين حالة المجتمع المغربي ومقاومة ادوائه الثلاثة : الفقر والجهل والمرض .

على ان الاسلام لا يقف عند هذا الحد في إنصاف الضعفاء والذين لا يقدرّون على الكسب ، بل هو يوجب على الأمة ان يتمتع كل فرد منها بالاقل الحيوي ، فكل مواطن يجب ان يأكل ويشرب ويلبس وينام ويعالج ويتلم الواجب عليه ، والامة مسؤولة كلها عن ذلك ، فإذا لم تقم به مداخيل الزكاة فللدولة المسألة ان تفرض ضرائب أخرى على لاغنياء للقيام بشؤون الفقراء إذا عجزت عن ذلك الخرافة العامة (بيت المال) ؟ وقد أفق بذلك الشيخ (المالكي) والامام (الشاطبي) وغيرهما . بل إن الفقهاء اكدوا ان للامام ان يحقق التضامن بين افراد الامة لتحقيق الاقل الحيوي وتطبيق العدالة الاجتماعية ولو أدى ذلك إلى توزيع طعام الواحد على الثلاثة ، وبدل لهم هذا الحديث الذي رواه الامام مالك وغيره عن ابي هريرة : قال رسول الله ﷺ : (طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام

الاثنين يكفي الاربعة وطعام الاربعة يكفي الثانية) ، قال ابن الاثير في شرح الحديث : يعني سبع الواحد قوت الاثنين ، وسبع الاربعة قوت الثانية . ولذلك قال عمر عام الرمادة : « لقد هممت ان أنزل على كل بيت مثل عددهم ، فإن الرجل لا يهلك على نصف بطنه » . واستنبط الفقهاء أن للسلطان في أيام المسغبة ان يفرق الفقراء على اهل السعة بقدر لا يحجب بهم ، والقدر الذي لا يحجب بهم عينه شراح (المختصر) بأنه ما فضل عن الانسان وعياله إن كان ذا عيال . قال (الاجهوري) : والمراد بالفضل الفضل عما يضطر اليه اي ما يملك الصعة لا عن جاري عادته في الاكل ونحوه كما يفيد كلام البساطي وابن فجلة . وقد أفتى العلامة (المناوي) بهذا التوزيع في القرن الحادي عشر ، وله في نوازله فتوى تستغرق نحو المئمة تؤيد ما ذكرناه .

وهكذا نرى ان العدالة الاجتماعية تأخذ من طبيعة الاسلام وذهنية الفقهاء في العصور الاسلامية المكان اللائق بها . ولنا نحن أن ندرس أسلوب التوزيع على طريقة تتفق ووسائل العصر ، فاذا كان الفقهاء مثلاً يسمحون بإضافة بعض الفقراء على الاغنياء ليقوموا بمحاجتهم مباشرة فان لنا أن ندبر نحن الوساطة في القيام بالامر ، وذلك بأخذ ما فضل عن الحاجة من الاغنياء وتمكين الفقراء منه ، أو بغير هذا من الوسائل التي تكون اجدى في ضمان الخير للجميع .

فالاسلام يجعل من واجبات الامة الممثلة في الدولة ضمان الاقل الحيوي لكل المواطنين ، فلا غرو اذا رأيناه لا يسمح مثلاً بطريق التوفير الرأسمالي الذي يجعل الناس يخافون من عواقب الفقر والشيخوخة والمرض لما في ذلك من عدم التوكل ولأنه قد كفى المحتاجين ذلك بحجمهم في بيت مال المسلمين ، فكل من طرأت عليه حاجة فإن الدولة تقوم بشأنه بما تستخرجه من يد إخوانه غير المحتاجين . فإذا أضفنا هذه الحقائق لما سنبينه من حلول اسلامية أخرى عرفنا مقدار الفكر الاقتصادي الذي جاء به الاسلام لخير الانسانية وصلاح افرادها .

أما ادخار الأقوات وغيرها من الحاجات التي تتوقف عليها الجماعة والتي يؤدي ادخارها إلى احتكارها والحيولة بين الناس وبين الاستفادة منها أو إغلائها إلى الحد الذي يضر بالمستهلك فقد حرمه الإسلام تحريماً باتاً ، وتعد عليه الشارع بأشد أنواع الوعيد ، وأعطى الحق لولي الأمر أن يجبر المدرخ على إخراج ما عنده وبيعه بالقدر الذي يراه مصلحة عامة لصاحبه وللمستهلكين . وهذه إحدى الاختصاصات التي يكلف بها (المحتسب) الذي يقوم في الإسلام مقام وكيل الحق العام في المطالبة بتطبيق التوجيهات الشرعية في جميع ما يخص المعاملات وغيرها . ومن بلاغات (مالك) في الموطأ أن عمر ابن الخطاب قال : « لا حكرة في سوقنا ، لا يعمد رجال بأيديهم فضول من أذهب إلى رزق من رزق الله تزل بساحتنا فيحتكرونها علينا ، ولكن أيما جالب جلب على عمود كبده في الشتاء والصيف فذلك ضيف عمر فليبع كيف شاء الله وليملك كيف شاء الله » . وهذا البلاغ العمري يبين بوضوح أن العبرة حتى في التجارة هي بالعمل ؛ فأولئك الذين يكدهون صيفاً وشتاء لمون السوق العامة هم أولى بالتراحم فيها ، وأما أولئك الذين يظلمون في بيوتهم ويهدم رؤوس أموال ينتظرون رخص السوق فيشرون ما يدخرونه إلى أن يقل الوارد ويبيعوا بالأثمان الباهظة متحكين في رقاب المستهلكين - فأولئك لا عمل لهم في الاعتبار المصلحي ؛ لأنهم بمثابة الطفيليات التي تمتص الحيرات دون جد ولا عمل . وعمر إنما ينفذ في قراره هذا ما تقتضيه أحاديث الرسول وتعاليمه ، فقد ثبت عنه عليه السلام أنه قال : « بئس العبد المحتكر إن أرخص الله الأسعار حزن وإن أغلاها فرح » ، وقال : « من احتكر على المسلمين طعاماً ضربه الله بالإفلاس والجذام » ، وقال : « الجالب مرزوق والمحتكر محروم » . وقال أيضاً : « ما من جالب يجلب طعاماً إلى بلد من بلاد المسلمين فيبيعه بسعر يومه إلا كانت منزلته عند الله منزلة الشهيد » ، وقال أيضاً : « من احتكر طعاماً على أمتي أربعين يوماً وتصدق به لم يقبل منه » إلى غير ذلك من

الأحاديث التي تجعل الاحتكار جريمة اجتماعية خطيرة يخرج صاحبها من حظيرة الإنسانية إلى اللعنة والمقت الألهيين وقد ذكروا في ترجمة (أبي المحاسن يوسف الفاسي) : أنه حصل في عهده قحط بمدينة فاس فأخرج ما في منزله من العولة المعتادة وباعه كله في السوق وقال: يجب أن تتساوى مع الناس في الشراء اليومي. وهو لم يفعل في هذا أكثر من تطبيق الواجب عليه وعلى كل من عنده ما يزيد على حاجة يرمه في الأوقات العصيبة ، لأنه لا يجوز له في مثل تلك الحال أن يضمن لنفسه عولة العام بينما غيره لا يدري ما يفعل أثناءها. ولذلك يتخذ التمدينون اليوم الوسائل لتوزيع الأقوات وغيرها عن طريق البطاقات للحيلولة بين الجشعين وبين الاحتكار .

على أن التوجيه الاسلامي لا يراعي فقط ناحية المستهلك ، بل يراعي أيضاً ناحية التاجر ؛ فالبضاعة التي تجلب للسوق يجب أن تباع بالسر اليومي الذي يراه المحتسب ، وليس لأحد أن يزيد في الثمن أو ينقص منه ، لأنه كما تضر الزيادة بالمستهلك قد يضر النقص بالتاجر . وقد روى الإمام (مالك) في الموطأ : أن عمر بن الخطاب مرّ بحاطب بن أبي بلتعة - وهو يبيع زبيباً له في السوق - فقال له عمر : « إما أن تزيد في السعر ، وإما أن ترفع من سوقنا » . وهذا كله يدل على أن أساس التوجيه الاقتصادي أو الاقتصاد الموجه مقبول في الاسلام إذا اقتضته المصلحة العامة وكان يتفق مع حاجات التطور المطلق ؛ أي أن الاسلام لا يجبر على لون من ألوانه ، ولذلك نرى الفقهاء اختلفت أحكامهم في مسائل التسعير مثلاً ، ونحن نعتبر اختلافاتهم ليست في أصل الحكم ، وإنما هي اختلافات عصور وأحوال ، ونستنتج من ذلك تطور الأحكام الشرعية في المعاملات تبعاً لتطور الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية . وإذا نحن طبقنا هذه الفكرة التوجيهية على حسب ما تقتضيه مصالح العصر فإننا نستطيع أن ندرج تحت أصلها العام ألواناً كثيرة من التوجيه ، فيمكننا أن نسمي التجارة أو الصناعة من كل مزاحمة من شأنها أن تضر بكل المنتجين أو

التاجر أو بالعملة ، فإذا عمد أحد إلى فتح مصنع جديد إلى جانب مصنع قديم يستخدم آلاف العمال وأخذ يبيع إنتاجه بأبخس ثمن ، وهو لا يقصد إلا تعطيل العمل الأول ولو باع بالحسارة ليتسنى له بعد ذلك أن يحل محله في الانتاج - فإن الدولة يجب عليها أن تحمي المصنع الأول ، وتبيح للثاني ما يمكنه من أنواع المزاحات المقبولة والمقولة . وكذلك لو عمد صاحب المصنع الأول قباع اسمه للثاني فإنه يجب علينا أن لا نوافق على هذه الصفقة إلا بشروط من أهمها عدم تعطيل أولئك العملة المشتغلين به مثلاً ، فإذا التزم مشتري الاسم أن يخدمهم عنده فذاك ، وإلا فإن البيع يجب أن لا يضى لأن العامل حقه في الكسب وإذا لم تضمن الدولة ذلك له بطريق التوجيه في المعاملات فإنه يصبح عالة على بيت المال أو عالة يتكفف الناس . والأصل في هذا كله قوله عليه السلام : « لا ضرر ولا ضرار » .

ورأينا كيف أن الاسلام يحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد الأمة ، ويحدّ بقدر الاستطاعة من أضرار الثروة وطفغيان المال ، ورأينا كذلك كيف يعمل على توزيع الثروة التي ينجح الفرد في جمعها ، وذلك بمنعه من الاحتكار وإبعاده عن التوفير عن طريق الزكاة وغيرها من الأداءات الواجبة على الأموال أو على العروض . ولكن الإسلام يعمل على آخر سبباً من أجل إتمام التوزيع للثروة الفردية ، وذلك هو نظام الميراث الإسلامي ؛ فبينما نجد الأنظمة الدينية والمدنية للأمم الأخرى تجعل الميراث من اختصاص الولد الأكبر مثلاً استحصاناً منها للاحتفاظ بتلك الثروة متجمعة ، بل إن (لوبلاي) في إصلاحه الاشتراكي المسيحي اعتبر استمرار الثروة في يد الابن الأكبر ضماناً لبقاء العائلة التي يبني عليها أمله بينما نجد ذلك في الأنظمة الوضعية حتى الديمقراطية منها نجد الاسلام يعمل المتخلف ميراثاً للورثة يقتسمون فيما بينهم ، وهؤلاء الورثة معينون ، فإذا لم يخلف وارثاً قريباً أو بعيداً فإن بيت المال يرث ما تركه . وهكذا

يؤول المال في النهاية لصندوق الطائفة كلها . وإن الثروة منها كثرت وعظم مقدارها فإنها بنظام الميراث الإسلامي تتوزع بعد ثلاثة موارث ، وتصبح عامة مقسمة كما كانت قبل اكتسابها . ولم يجعل الشارع للإنسان أن يتبنى أحداً أو يوصي بأكثر من الثلث ، فإن وضع أحداً موضع ولده فلن ينال في ذلك شيئاً إلا في داخل الثلث . مع أنه أعطى للإنسان الحق في أن يتبرع بماله كله أثناء حياته إذا نجز تبرعه من غير تعقيب . أليس ذلك أعظم دليل على أن الإسلام عمل كل ما يمكن من الوسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية دون أن يأتي بالأخطاء التي تحول بين الناس وبين بذل الجهود للاكتساب ؟ ! والإسلام لا يختلف هنا مع القوانين الوضعية في النتيجة فقط ، بل هو يختلف حتى في الاعتبار الذي يعطيه للملكية . فبينما نجد القانون الفرنسي يعتبر الملكية حقاً مستمراً للمالك أي ليست محدودة بوقت معين ، وعلى أساس ذلك فإنه إذا مات ينتقل التصرف فيها إلى من يجعلهم ورثة له أو من يوصي لهم بها — نجد الإسلام يعتبر الملكية حقاً غير مستمر ، وعليه فالمالك إذا مات ينقطع ملكه بموته ، ويحل محل ملكه ملك الورثة الذين تولى الشرع بنفسه تعيينهم . وارتب على ذلك أن تصرف المريض مردود فيما زاد على الثلث إلا أن يحيزه الورثة فيكون ابتداء عطية منهم .

وإذا نظرنا من جهة أخرى نجد الملكية الفردية لا تتناول عدة نواح ، أي لا يجوز أن تشمل كثيراً من الأمور ذات الصبغة العامة للدولة أو للجماعة : فالأوقاف الشرعية لا يجوز لأحد أن يستولي عليها ، وإنما هي للولي الشرعي أو لبيت المال ، وهذا هو الأصل في كون الحيازة لا تعتبر في أملاك الأوقاف نظراً لأنها جزء من أملاك الدولة . وتشمل أملاك الدولة غير الوقف كل ما يرعاه ويديره بيت المال من الشوارع والطرق والسكك والأنهر بأنواعها والشواطئ البحرية وما يتخلف عنها السواحل والأراضي التي لا مالك لها ، على التقسيم الذي سنعمد لإيضاحه ، وكل أرض جهلت أربابها

وما في جوف الارض ، وتركه من لا وارث له ، أو له وارث أسقط حقه لبيت المال ، والاستحكامات والقلاع والحصون ، والمقارن المخصصة للاشغال العامة ؛ كمنازل الحكومة والمستشفيات والمستوصفات والملاجئ والمدارس الحكومية والمحاكم ومراكز البوليس والجند والحمى العام وغير ذلك مما يطول تعداده . ووضع اليد المدة الطويلة على هذه الاملاك الحكومية لا يمنع من استحقاقها واستردادها من يد المستولين عليها .

والادواق العامة بصفة خاصة هي ناحية من النواحي المهمة التي راعى الشارع في ترغيب الناس عليها العمل على التخفيف من الملكية الخاصة يجعلها تنتقل تدريجياً إلى الملكية الطائفية ، خصوصاً وهي لا تختص - كما يظنه بعض الاجانب بمائل الدين المحض ، ولكنها تتناول كل النواحي النافعة من تعلم وتجهيز واصلاح قناطر واسعاف اجتماعي ، وغير ذلك من المسائل التي يمكن للاغنياء من الامة أن يخلدوا بها علمهم ، فيصبح تحت نظر الرأى الشرعي ، وفي الحقيقة تحت نظر بيت المال الذي يديره طبقاً لما تقتضيه المصلحة الدينية والدنيوية للامة . ونظرية الاسلام في وضع هذه الاملاك العامة كلها تحت نظر الدولة مع مراقبتها من طرف الامة يقضي على كل الخصومات التي تنشأ عادة بين السلطات الاكليزيكية وبين الحكومات الديموقراطية أو الاشتراكية ؛ لانه لا رهبانية في الاسلام . والطائفة هي الامة والمشرع عليها هو رئيس الدولة وأمير المؤمنين ، وكل ما هنالك هو وجوب مراعاة الاختصاص باعتبار ما هو وقف لمصلحة معينة وما هو ملك حكومي غير مقصود به غير تصوين ما لبيت المال .

وفكر الاسلام الاقتصادي يتعدى الحدود الاقليمية والطائفية ؛ اذ أنه في الوقت الذي يحرم الاستغلال الذي يجعل المال غاية ، ويرفع من مقدرة المواطنين على الشراء بضع حداً لفيضان الانتاج عن حاجة المستهلك ، لان الواقع هو أن المعجز عن الشراء هو لحد الآن السبب في عدم وجود الاسواق ، الامر الذي يؤدي الى المزاحمة والاحتكار والحماية من دخول

السلعة الخارجية بفرض المكوس والضرائب الجمركية المتفاحشة . فالإسلام لا يخشى المزاحمة الشريفة لأنه يعتمد على رفع مستوى المستهلك ومقدرته على الشراء ، وينشطه على استعمال وسائل الزينة المباحة . وهكذا يحرم فرض المكوس ، ويعتبرها من أكل أموال الناس بالباطل مجتزأ بما يفرضه على المتقولات من زكوات وأعشار . وقد ظلت الأنظمة الإسلامية جارية على هذا الأساس دون أن تتضرر الدولة ولم تتفاحش هذه الأحوال إلا في النظام الرأسمالي الحاضر الذي يعمد إلى تقوية الأثنية القومية في الشعوب إلى الحد الذي جعل العالم عبارة عن أقاليم محصورة تحرق خيرات بعض الأمم منها ، بينما الأخرى تعيش في ضيق واحتياج . وها نحن أولاء نسمع اليوم الأصوات المخلصة تدعو إلى فتح الأبواب على أساس التبادل النافع للإنسانية كلها . ولقد أشاد مؤرخو الفاطميين بعظمة الازدهار المالي في أيام سلطانهم بالمغرب والشرق . ويقول المؤرخ الألماني (يوسف شاخت) في كتابه (تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين) ص ١٢٠ ج ١ من الطبعة العربية ما يأتي : « وفي مملكة المرابطين التاسعة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى مقربة من مصر ، ومن البحر الأبيض إلى حدود بلاد النيجر مشتملة على الصحراء الكبرى التي كانت تخترقها قوافل المرابطين ، وفي أسبانيا من نهر إلبرو إلى مصب الوادي الكبير وفي مضيق جبل طارق - لم تفرض ثمة في عهد يوسف (بن تاشفين) قط مكوس أو ضرائب أو رسوم لا في المدن ولا في القرى ، وكان دخل الدولة يتكون فقط من التبرعات ومن الأعشار ومن أخماس الغنائم التي تحقق في الحرب ، وقد كانت تجني منها بلا ريب مقادير طائلة .. ذلك أن يوسف ترك ثروة عظيمة تقدر بملايين عديدة » . أليس في هذا كله ما يدل على أن النظام الاقتصادي المتفق مع الروح الإسلامية أصح وأوفى لتحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق بين الطبقات ؟ ! ولكن ما بسطناه لا يتم إذا لم نتكلم على ملكية الأرض في الإسلام واقسامها .

ملكية الأرض في الإسلام

يحدد الفقهاء لفظه الملك بأنها كل مال أو ما يقوم به ويكون للفرد فيه انتفاع شرعي لا حرمة فيه . والذي يكون ملكية الشخص اما حقوق عينية أو حقوق في الذمة . وتنقسم الأملاك إلى عقار ومنقول . والفوائد العملية في التفريق بينها كثيرة سواء من ناحية التملك أو من أهليته أو من ناحية الرهن أو جهة الاستحقاق أو الإدارة إلى غير ذلك من نواحي التفرقة التي بينها الفقهاء . والسبب في ذلك أن للعقار شخصية ثابتة تسهل معرفتها ، على عكس المنقول فإنه دائم الاختلاف والتحول ، وأيضاً فإن أهمية العقار الاقتصادية جعلت القوانين المدنية تعترف به أكثر من المنقول ، وذلك قبل أن يقع في الثروة هذا التغير الذي أعطى للمال المنقول قيمة أكثر من قيمة العقار بما نتج من تنظيم الشركات وتكون الأسهم المالية المعتبرة في عداد المنقول . وإذن فقد حدث في التفكير القانون المدني تغير ثامناً عن تطور الاعتبار الاقتصادي لنوعي الملكية . أما الإسلام فإنه لاحظ هذا التطور منذ أول مرة حيث شرع الزكاة التي تعتبر مادة مسارية لتطور المنقولات وغيرها ... الأمر الذي يدل على مقدار سعة الفكر الاقتصادي الإسلامي وقابليته لمسارية سائر الأزمان .

والتشريع الإسلامي لا يتفق مع القوانين المدنية من جهة تقسيم العقار إلى أربعة أنواع : (١) عقار بالطبيعة . (٢) وعقار بالتخصيص وبالتعيين . (٣) وعقار بالإقرار . (٤) وعقار بالمادة التي سيطبق عليها وإنما يقسم المال إلى عقار وملحق به فهو عقار أيضاً ، ومنقول وملحق به فهو منقول أيضاً . وعليه فالأرهر وباطنها والاشياء المتصلة بها والثمار التي في الشجر ولم تنضج عقار . فإذا جني الثمر أو حصد الزرع فالثمر المجني والزرع المحصود منقول .

والشيء المملوك قد يكون لملك مفرد فيدعى ملكية فردية ، وقد يكون لأكثر فترسمى شركة ، وقد يكون الفرد شخصاً حقيقياً وقد يكون اعتبارياً كبيت المال أو الحكومة . وقد يكون الملك عاماً على الطائفة كلها فيسمى ملك الدولة أو الجماعة .

ونريد من هذا العرض الموجز أن نقرر أصل الملكية العقارية في الإسلام مبدئياً ، وأن العقار من حيث هو يمكن أن يكون ملكاً للأفراد أو للطوائف أو للحكومات . ذلك هو الأصل في التشريع الإسلامي على تفاصيل لا محل لذكرها ؛ لأن مرجعها كتب الفقهاء . ولكن ملكية العقار وخاصة الأرض منه حدث لها تطوّر كبير أثناء الفتوحات الإسلامية ؛ فأصبحت الأرض من حيث هي تقسم بحسب ما يطبق عليها من الأحكام التي تقتضيها مصلحة الدولة أو مصلحة الطائفة الإسلامية . وقد راعى الخلفاء في هذه الاعتبارات عدم تكتل الأموال والأملك في يد الطائفة القليلة من المسلمين المنتصرين ؛ فقد روي عن عبد الله بن قيس الهمداني أنه قال : « قدم عمر الجالية فأراد قسم الأرض بين المسلمين فقال له معاذ : والله إذن ليكون ما تكره ؛ إنك إن قسمتها صار الربيع العظيم في أيدي القوم ، ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة الواحدة ، ثم يأتي من بعدهم قوم يسدون من الاسلام مسداً وهم لا يجدون شيئاً . فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم » . ومعنى هذا ان معاذاً نصح عمر

فاقتنع بنصيحته خوفاً من ان تتجمع اراضي الفتوحات كلها في يد اقلية
تقول بعد إلى فرد واحد وافراد يعدّون على الأصابع ويبقى المسلمون
فقراء اماسهم . وهي فكرة سديدة في الحيلولة دون تكون الملكية
الضخمة التي كانت السبب في كل ما نشأ من عوامل الضعف في العالم
اجمع . وقد روى أبو عبيد في كتاب الأموال عن ابراهيم التميمي قال :
« لما افتتح المسلمون السواد قالوا لعمر : اقسمه بيننا ، قال فأبى وقال :
لما لمن جاء بعدكم من المسلمين ؟ » .

ولهذه الاعتبارات قسم الخلفاء الاراضي التي افتتحها المسلمون أقساما
نقلها هنا عن كتاب « الاحكام السلطانية » للقاضي أبي يعلى الحنبلي من
رجال القرن الخامس عشر مع تصرف ومزج من كتاب « الاحكام السلطانية »
لأبي الحسن علي البغدادي :

قسم العلماء الارض التي استولى عليها المسلمون ثلاثة أقسام : القسم
الاول ما ملكوه عنوة وقهراً حتى فارقه أهله بقتل أو أمر وجلاء
ففيها روايتان نقلها عبد الله : احداهما أن تكون غنيمة كالاموال تقسم
بين الفاتحين الا أن يطيبوا نفساً بتركها فتوقف على مصالح المسلمين . والثانية
أن الامام فيها بالخيار في قسمتها بين الفاتحين فتكون أرض عشر ، أو
يعقبها على كافة المسلمين وتصبح هذه الارض دار اسلام سواء سكنها
المسلمون أو أعيد اليها المشركون . وظاهر كلام الامام أحمد أنها لا تصير
وفقاً بنفس الاستيلاء عليها حتى يعقبها الامام لفظاً . وقد روي عنه انها
تصير وقفاً على المسلمين بالاستيلاء . وقال الامام : مالك تصير
وفقاً على المسلمين حين غنمت ، ولا يجوز قسمتها بين الفاتحين . وإذا ثبت
أنها تصير وقفاً إما لفظاً أو بنفس الاستيلاء فإنه لا يجوز بيعها أو رهنها ،
والامام يضرب عليها خراجاً يكون اجرة لرقائها يؤخذ من عومل عليها
من مسلم أو معاهد ويجمع بين خراجها وأعشار زرعها وثمارها ، إلا أن
تكون الثمار من نخل كان فيها عند الاستيلاء عليها فيكون النخل وقفاً

معها لا يجب في ثمرها عشر ، ويضع عليها الامام الخراج ويكون استوقف غرسه معشور وأرضه خراجاً .

والقسم الثاني من الأراضي المفتوحة ما ملك عفواً ، وهو إن أجلوا عنه خوفاً يكون وقفاً ، وقيل لا يصير وقفاً حتى يقفه الامام لفظاً ، وظاهر كلام الامام أحمد أنها تكون وقفاً .

والقسم الثالث أن يتولي المسلمون على الأرض صلحاً على أن تقر في أيديهم بخراج يؤدونه عنها ، وهذا على ضربين : اشتراط ملكية الأرض للمسلمين فتصير بالصلح وقفاً من دار الاسلام لا يجوز بيعها أو رهنها ، والضرب الثاني أن يصلح أهلها على أن ملك الأرضين لهم ويضرب عليها خراج يؤدونه ، وهذا في حكم الجزية .

والخلاصة التي نستفيدها من هذا التقسيم هي أن الأرض الموجودة في العالم الاسلامي تنقسم إلى قسمين : أرض مملوكة للأفراد ، وأرض مملوكة للطائفة الاسلامية . وهذه الأخيرة تعتبر بمثابة الوقف وهي بذلك لا تقبل التفويت ، ويعتبر الإمام أو الحكومة بمثابة الحارس الناظر في شأنها كوقف لا ملك له عليه ، ولكنه المسؤول عن تدبير مداخلة وصرفها في مصالح المسلمين . وقد بين (الماوردي) في « الأحكام » : أن هذه المداخيل تصرف على المصالح العامة كتنقية الجيش وبناء القناطر والطرق وبناء المساجد والمعاهد . قال الماوردي : « ولا يمكن أن تباع هذه الأرض لئلا تنقطع منفعتها ، وإنما يمكن بيع ما عليها كالبناء والأشجار » .

وإذا نظرنا للواقع نجد أغلبية البلاد الاسلامية من قبيل الملك الطائفي ، لأننا نقسم أراضي العالم الإسلامي بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام : الحرم ، والحجاز ، وما عداهما . ومن المعلوم ما خصصت به مكة والمدينة من الأحكام التي ترجع لحرمتهما ، وقد اختلف في دور مكة هل تباع أو لا بناء على الاختلاف في كونها فتحت عنوة أو صلحاً . وأما الحجاز فقد اختص الرسول بفتحها وهي قسبان : صدقات الرسول صلى الله عليه

وسلم ، وهي محرمة الرقاب مخصصة المنافع مصروفة في وجوه المصلحة العامة ، والقسم الثاني ما سوى صدقاته فإنها أرض عشر لأنها ما بين مغنوم ملك على أهله أو متروك أسلم عليه أهله .

وأما ما عاد الحرم والحجاز فهو أربعة أقسام : ما أسلم عليه أهله ، وما أحياء المسلمون ، وما ملكه الغافلون عنوة ، وما صولح عليه أهله . وهكذا نرى أن القسم الاغلب من أراضي المسلمين فتح عنوة أو صلحا فكان فينا للمسلمين أي وقفاً على الطائفة الإسلامية يمكن التصرف في منفعتيه ولا يجوز بيع رقبته .

وحينما قسم الفقهاء أحكام الاقطاعات وذكروا اختلاف العلماء في إباحة إقطاع الأراضي من أصلها استثنوا أرض الخراج فإنه لا يجوز إقطاع رقابها تملكاً ؛ لأنها تنقسم إلى قسمين : ضرب تكون رقابها وقفاً وخراجها أجرة كراء ، وتملك الوقف لا يجوز لا باقطاع ولا بيع ولا هبة . وضرب تكون رقابها ملكاً وخراجها جزية فلا يصح إقطاع مملوك لغير مالكة . ومعنى هذا أن ما هو ملك للطائفة الإسلامية لا يصح لولي الامر أن يقطعه إقطاع تملك لفرد أو جماعة ؛ لانه للعموم الذي لا يحيد بالحاضر من المسلمين بل يشمل حق من سيأتي من بعد ، وأمره في ذلك كأمره في أملاك لأفراد لا يصح أن ينزع ملكيتهم ويقطعها لغيرهم .

والإقطاع لا يصح إلا في الأرض الموات التي لم تجز فيها عمارة ولا ثبت عليها ملك ، وهذا الذي يجوز للسلطان أن يقطعه لمن يعمره ، ويكون المقطع أحق الناس بإحيائه ، كما أنه يجوز للامام أن يجعله حمى لمصلحة من المصالح العامة فيبقى ملكاً للدولة . وأما ما كان عامراً فلفقهاء فيه تفصيل ماله إلى أن كل ما كان من قبيل الملك العام لا يجوز إعطاؤه على جهة الكراء الذي يدعى في الفقه بالخراج ، وأخرى ما كان ملكاً خاصاً لفرد حقيقي أو معنوي .

وهكذا يمكننا أن نستنتج كون الخلفاء المسلمين حاولوا بقدر المستطاع

أن يحولوا بالوسائل غير الشديدة دون تضخم ملكية الأرض المسلمين أو غيرهم ، وبذلوا كل الجهود لأن تكون مصادر الثروة ذات الموارد العظيمة عائدة النفع على الجماعة الإسلامية كلها دون أن يمنعوا من أصل الملكية الفردية . ولكن الواقع ان ذوي الامر من بعدم لم يخلصوا في تطبيق النوايا السامية التي قصدوا الاولون حتى اختلطت أنواع الملكيات وامتزج المال الحلال بغيره ، ولم تعد هنالك الا فوضى عامة في نواحي الاقتصاد كما هي في نواحي الحكم والادارة . وبذلك فانه لا يمكن الرجوع الحقيقي لأصل الاسلام الا بإعادة النظر في توزيع الثروة العامة والملكيات على أساس جديد يتفق ومبادئ الدين المحمدي وأصوله التي تمتاز بروح اجتماعية لا نظير لها في الديانات الاخرى .

ملكية الأرض في المغرب

والآن وقد عرفنا تقسيم الأقاليم الإسلامية إلى أرض مملوكة للأفراد وأخرى مملوكة للطائفة المسلمة يمكننا أن نتساءل من أي الأنواع تعد الأراضي المغربية ، ومقتضى مذهب الامام مالك أن المغرب كله فتح عنوة أي فتح بالقوة ؛ وبمقتضى ذلك فقد وقف على جماعة المسلمين ، وإذن فهو لا يقبل النفوت ، وحق إدارته والتصرف فيه هو للحكومة المسلمة وملكيها بصفته أمير المؤمنين ، ولكن لا يسمح لهم أن يفوتوه أو يتصرفوا فيه بغير ما تقتضيه مصلحة الاسلام والمسلمين في جميع العصور ، وقد سبق أن نقلنا عن « الماوردي » : إن ما كان من قبيل العنوة فإنه لا يجوز بيعه ، وإنما يمكن إكراهه أو إعطاؤه مقابل خراج يرتضيه الامام ، ولكن ملكية الذات تبقى للمسلمين . وقد نص العلامة (المصطفى) في « نوازل » على أن حيازة الأراضي المفتوحة عنوة لا يخول أكثر من الانتفاع لحائزه ، لا المنفعة . وهناك بعض الفقهاء المتأخرين عن الامام مالك يرون أن أرض المغرب تنقسم إلى قسمين : ما فتح صلحاً ، وما فتح عنوة . وقد نص (اليفرنى) في « نزعة الحادي » على أنهم فصلوا بين النواحي الجبلية ، وبين السهول ؛ أما الاولى فصلح ، والثانية عنوة . ويرى الآخرون ان

البلاد الجبلية القريبة من السهول هي عنوة ايضاً ، وعليه فيكون الحكم في جواز التملك وعدمه تبعاً لهذا الاختلاف . والخلاصة ان السهول متفق على انها عنوة فلا يصح تملكها ، وأما غيره فمختلف فيه ، والجمهور على أن القريب من السهول يلحق به . وهكذا يمكن التأكيد بأن المغرب النافع كله ملك للطائفة الاسلامية على حسب ما يقتضيه الفقه الاسلامي ، وإذن فهو غير قابل للتفويت . وحيازة الممتلكين له اليوم لا تقتضي اكثر من تملك الانتفاع والمرافق القائمة عليه ؛ اي ان ما يفي على اراضي من مساكن وما غرس فيها من غروس هي في الغالب للمستغلين لها . وكذلك حق الاقامة والانتفاع واما المنفعة 'ي الأرض ذاتها فهي للدولة الاسلامية قطعاً .

مق خرج التصرف في هذه الأراضي من يد الدولة ؟ وكيف كان ذلك ؟ ينص التاريخ على ان (عبد المؤمن بن علي) الموحدى أمر سنة ٥٥٤هـ الموافق ١١٥٩م بسحب أملاك لدولة في المغرب وأفريقية (تونس) . وهكذا وقع قيس المملكة من « بلاد برقة . إلى « وادي نون » طولاً وعرضاً بحسب الفراسخ ، ولم يشذ عن ذلك الا نحو الثلث من الأراضي المليئة بالجبال والادوية والصحارى . وبعد أن تمّ المسح وقع تقسيم البلاد على القبائل وفرض عليهم الخراج ويقول (ابن ابي زرع) : إن ذلك كله كان لأول مرة في المغرب .

وعليه ففي القرن السادس الهجري وقع اجتهد الخليفة في ابقاء الأراضي بيد الأهالي مقابل خراج يؤدونه بمثابة الكراء . وقد استمر الحال على ذلك ، ثم وقع انقلاب لا شك بحسب التطورات السياسية والاجتماعية والثورات المتعاقبة واختلاف العائلات المالكة حتى أصبح هذا الخراج عبارة عن ضريبة او (ثابتة) فلم يعد ادائه مقبولا من طرف الرعية لأنه خرج عن غايته الأولى ، ثم وقع تطور في فكرة الملكية وتجهول الأصل الأول في حيازة هذه الاراضي وعلى كل حال يمكننا ان نجتزئ الان

بالوضعية التي وجدت عليها في المغرب في آخر عهود الاستقلال ، وهي أن الملكية تقسم الى خمسة أقسام :

- (١) ملكية « المخزن » (الدولة) .
- (٢) ملكية الجماعة .
- (٣) ملكية الجيش .
- (٤) ملكية الحبس (الوقف) .
- (٥) ملكية الافراد .

فالقسم الاول كل ما يدخل تحت نظر ادارة الاملاك الخزنية (الحكومة) ، وهو ما يشمل الغابات والمساحات الواسعة الخاصة بالدولة والطرق والشواطئ البحرية والموانئ والقصبات ورجلات الماء والادوية والعيون والآبار والسواقي العامة ، وبصفة عامة كل ما لا يمكن التخصيص بامتلاكه لانه في مصلحة الجميع ، ويدخل في هذا المعنى المعادن ومنابع المياه المعدنية وكل الاملاك البلدية الخاصة الخ . وينص (عقد الجزيرة) على اعتبار الاملاك العامة في الامر الذي يدل على وجودها الديبلوماسي في المغرب المستقل .

ويحاول (م. جورج جاكير) في كتابه « نزاع الملكية في الحق العام للمغرب » تبعا (عمار) : إنكار وجود ملكية الدولة بالمعنى الذي يبناه في مغرب ما قبل الحماية ، معتمدا على بعض الفموض الذي كان يسود أخيراً فيما هو من ملك السلطان نفسه وما هو من ملك الدولة . والحق أن في هذا الاستشكال تحاملا لا مبرر له ؛ لأن الحكومة الخزنية حتى في عهد الفوضى كانت تفرق - نظريا وعمليا - بين ما هو ملك للسلطان ويرهه أبنائه ، وبين ما هو ملك للدولة ويقتل التصرف فيه ليد السلطان الجديد . وقد كان السلطان مولاي الحسن أمر بإحصاء الأملاك الخزنية في ٢٥ أبريل سنة ١٨٩٥ وعلى هذا الإحصاء اعتمد في القرض المتخذ لسنة ١٩١٠ م .

وأما أراضي الجماعة فيحددها (لويس ميو) استاذ كلية الحقوق في

الجزائر بأنها : « أرض يثبت جماعة من الأفراد أن لهم عليها حق الانتفاع دون أن يتمكن أي فرد من الجماعة لإثبات ملكيتها الخاصة له ، ويكون انتفاع كل واحد من الجماعة في حظه » . وتكون أراضي الجماعة أكبر المساحات الفلاحية في المغرب ، واسلوب ملكية الجماعة هو أكثر أنواع الملكية انتشاراً عندنا ، وكثيراً ما يشمل المساحات الواسعة من أراضي الرعي التي تتراوح بينها العشائر المتنقلة . وتعتبر أراضي الجماعة غير قابلة للتفويت ، وكل قبيلة أو فخذ تنتخب مجلساً من أعيانها للظفر في الأرض وتوزيع استغلالها على أعضاء الجماعة .

وقد اختلف رجال القانون الفرنسي في أصل هذا النوع من الملكية ؛ فيرى (ميو) أنها نتيجة لقانون التطور الحاصل في كل طائفة ، والذي من شأنه أن ينتهي بالتملك إلى شكل متوسط بين الاشتراكية الفلاحية وبين الملك بسبب سوء النظام والفساد . ويبني (ميو) على ذلك أن الأرض ملك للجماعة ملكاً حقيقياً مطلقاً . ولكن (ريفير) و (عمار) وغيرهما من الفرنسيين يخالفون (ميو) معتبرين أن الملك للدولة ، وأن هذه الملكية انعدم اعضاؤها ولم يبق محاطاً عليها نظرياً إلا السلطان .

ونحن نتمتع كثيراً من هذا الخلط الذي وقع فيه رجال القانون الفرنسي والذي هو ناشئ عن التجرد المصطنع أثناء التفكير من تأثير الفقه الإسلامي في الأعراف المغربية ؛ فأرض الجماعة هي بدون شك ملك للدولة بصفتها أخارس لأملاك الطائفة الإسلامية ، وهذه الملكية الطائفية نشأت لا عن التطور الذي زعمه (ميو) ولكن عن الثورة التي أحدثتها الإسلام بنظرته إلى الأراضي التي دخلت ليد المسلمين ، نظرة تحاول الاحتفاظ بفائدتها لمن وجد ومن سيوجد منهم ، ومنع تضخم ملكية الأرض على حساب الفقراء العام للأمة . وأما إعطاء كل مجموعة من الأرض لقبيلة أو فخذ فهذا تدبير من الدولة المغربية راعت فيه الاحتفاظ بأصل الملك مع تعميم الانتفاع بأفراد القبيلة الذين يستغلون أرض الحكومة لمصلحتهم

مقابل ما يؤدونه لها من خراج وفقاً لما فعله (عبد المؤمن بن علي) كما رأيت . وبمقتضى ذلك فهذه الأراضي لا يمكن أن تفوت ولا أن تباع . وأما الانتفاع بها فهو في يد القبيلة تستعمله بصفة إجماعية أو فردية ، ولكن لا يجوز لها أن تنقل الانتفاع لغير أفرادها . وهذا هو السر في كون العرف البربري لا يبيح بيع الأرض لكل الأفراد الخارجين عن القبيلة ؛ لأن البيع في الواقع هو للانتفاع ، وهو خاص بأفراد الجماعة المحلية . إن عدم فهم الاسلام والمغربية نفسها هو الذي يجعل الأجانب يخطئون في أحكامهم خبط عشواء ، وهذا ما يفسر بوضوح أيضاً ان قسماً مهماً من اشرافنا وعاداتنا هو من روح الاجتماع الاسلامي عفت على اصراره الفوضى وعلى تذوقه الجهل وعدم الثقة بالنفس .

واما أملاك الجيش فهي من اراضي الدولة قطعاً ؛ لأنها عبارة عن مساحات انزلت فيها بعض القبائل واعطي لها حق التصرف فيها مقابل قيامها بالدفاع عن المملكة ؛ فكراء الأرض هو الأجرة التي يحصل عليها اولئك الجنود الحكوميون ، وهذا هو السر في إعفائهم من أداء الخراج الذي تؤديه قبائل الجماعة . نعم يؤدون الأعشار ويمكنهم ان يصرفوها على فقرائهم .

اما الحبس (الوقف) فهو عبارة عن إعطاء الواقف حق الانتفاع بملك ما ، ما دام ذلك الملك قائماً ويبقى الشيء الموقوف ملكاً لواقفه مدة حياته فعلاً وبعد وفاته حكماً . وهو يطابق في القوانين المصرية فكرة (المؤسسات) ؛ لأن المقصود به هو إدامة النفع لمشروع من المشاريع الخيرية او جمعية او جماعة او مسجد او ما إلى ذلك من وسائل الصالح العام . وتدبير الحبس راجع إلى الشرع حكماً ولكن التصرف الفعلي في يد مديرين خصوصيين هم نظار الأحياس . وبمقتضى ذلك يؤول التصرف في الانتفاع به وفي المحافظة على منافعه إلى الدولة ، فيعتبر في النهاية من عداد الأملاك العامة التي لا تنقيد الدولة إزاءها إلا بعدم تقويتها ، وإلا

بالمحافظة على الرغبة التي عبر عنها واقفها وكانت تتفق مع المصالح الإسلامية .

واخيراً نجد الملكية الفردية تكون أقلية الممتلكات في المغرب ، وهي في الغالب لا توجد إلا في المدن وما يقاربها . ويحاول الحقوقيون الفرنسيون تحليل ذلك بمسألة الاطمئنان في الحاضرة والخوف في البادية ؛ مع أن ما سبق ان بيناه في كون أرض المغرب كلها كانت تعتبر عنوة خير تفسير حقيقي لهذا الواقع لا يفض النظر عنه الا جاهل او مغرض . وهكذا نستطيع ان نحكم بأن الأغلبية الساحقة من الأراضي المغربية هي ملك للطائفة الإسلامية ، وعليه فلا يجوز تفويتها بحال ، وان الأقلية وحدها هي ملك للأفراد الذين يمكنهم ان يتصرفوا فيها تصرف المالك في ملكه ، وبمقتضى هذا فإن اول واجب على الدولة المغربية هو إعادة تنظيم املاكها وفقاً لما تقتضيه مصلحة المسلمين مع حراستها والمحافظة عليها .

أما ملكية الاجانب للأراضي في المغرب فهي لا تستند لأساس شرعي صحيح . واذا نحن بحثنا عن التشريع الذي تستند اليه لم نجده الا في معاهدة مدريد المعقودة سنة ١٨٨٠ حيث تنص المادة ١١ من هذه المعاهدة على : « أن شراء الاجانب للأموال يجب أن يقع بموافقة الحكومة ، وأن اجراءات البيع والشراء تخضع لقوانين البلاد ، وكل قضية تتعلق بهذه المعاملات تحل بمقتضى الشريعة مع تدخل وزير الخارجية » . ولكن هذه المادة لم يقع تطبيقها آنئذ في المغرب ، وقد اعتبر الاجانب ذلك بسبب سوء النية التي يحملها المخزن ضد تطبيق هذه المعاهدة وبقيت الحال على ذلك مدة ٢٥ عاماً ثم وقع النص في المادة ٦٠ من معاهدة الجزيرة على : « أن الاجانب يمكنهم طبقاً لما سبق أن أعطي لهم في المادة ١١ من معاهدة مدريد أن يملكوا في سائر أنحاء المملكة الشريفة ، وأت جلالة السلطان يعطي التعليمات الضرورية للولاة الشرعيين والمخزنيين الخ » . ولكن

هذا الالتزام الجديد من طرف الحكومة المغربية لم يحلّ المشكل ، ولذلك صعب تطبيقه عملياً . وقد تنبّه العلامة الفرنسي (ميشو بيلير) الى القصور الواقع في هذه المعاهدات والذي كان هو السبب الحقيقي في عدم تطبيق السلطان لما التزم به ، يقول (م بيلير) : « انه لا جدال في كون حق الشراء اعترف به للأوربيين في المغرب ، لكن كما قلنا ليس ذلك الا شطر القضية ؛ لانه يلزم أن نعرف هل هناك بجانب حق الشراء الشطر المتمم وهو حق البيع ، ولتحقيق ذلك يلزم دراسة قانون الملكية في الشريعة الإسلامية » ، ثم يقول (م بيلير) : « إنه من الممكن أن نؤكد أن أقاليم المغرب كلها ملك للجماعة المسلمين ، وبمقتضى ذلك فهي لا تقوت .. ومن غير شك فإن هنالك سوء تفاهم ناتج عن الفرق الموجود بين معنى الملكية في القانون الاوربي ومعناها في المغرب الاسلامي » . ويلخص العلامة الفرنسي رأيه في قوله : « انه يمكن للأوربيين أن يشتروا أراضي المغاربة ولكن لا يمكنهم أن يشتروها للاستثمار ، أما بعض الصفقات غير الشرعية التي تقع باتفاق مع الموظفين المغاربة فليست فقط غير مبنية على أساس صحيح ؛ بل زيادة على ذلك تنبّه شكوك الحكومة المغربية ؛ لان جلالة السلطان يتأثر كثيراً اذا رأى الاجانب يملكون أراضي الطائفة الإسلامية وخصوصاً ما أعطي بقصد الانتفاع منها للجيش مثلاً . إن حق الاجانب في التملك ما دام مبنياً على هذا الاساس لا يمكن أن يعتبر في نظر السلطان الا اغتصاباً لسيادته » . (أنظر مجلة العالم الإسلامي الصادرة بأبريل سنة ١٩٠٩ م) .

وإذن فليس للأجانب ولا لغيرهم حق التملك في المغرب ؛ لأنه ليس للمغاربة ولا للسلطان حق البيع لما هو ملك للطائفة الإسلامية . وهذا الحكم يشمل املاك الدولة مباشرة واملاك الجماعة والجيش والأوقاف . وكل المعاملات التي وقعت في هذه الأقسام واصبحت بمقتضاها هذه الأراضي ملكاً للأفراد او لهيات غير راجعة للطائفة الإسلامية تعتبر

لاغية ؛ لأن هذه الأملاك غير قابلة للتفويت ، ولأنه ليس للحكومة المغربية الحق ولا الصلاحية لبيعها . وإنما يبقى النظر فيها هو خالص للأفراد وليس للدولة ولا للجماعة ولا للأوقاف أو الجيش عليه اعتراض ، فهذا هو الذي يمكن أن ينظر في إمكان تقويته للأجانب أو عدمه .

كل هذه الحقائق تبين لنا إلى أي حد وصل إهمالنا لقضايانا ، وكيف أننا نجعل نظامنا القومي وما أصابه بسبب الاستعمار من فوضى وتفكك ، ثم لا ننظر إلا في أمراض مجتمعات أجنبية عنا وفي الوسائل التي عولجت بها .

إن في الرجوع للحقيقة الإسلامية المغربية لافقا عظيما يمكننا من حل مشاكلنا بأنفسنا ووفقا لما هو في صالح أمتنا وبلادنا .

خِلاَصَة

بعد هذه الجولة في الافق الاقتصادي وبعد أن عرفنا خلاصة النظريات المهمة وقابلناها بروح العدالة الاجتماعية التي جاء بها الاسلام وما بقي من اثر التنظيمات المغربية لبعض جوانب الحياة الاقتصادية - يمكننا أن نحاول استخلاص النتيجة التي نرمي اليها من مجموع هذا الباب الذي تناولناه بأكثر مما يسمح لنا به منهج هذا الكتاب .

ان غايتنا الاولى والاخيرة هي تحرير الانسان ، سائر افراد الانسان ، من الاستعباد الاقتصادي ؛ ذلك الاستعباد الذي يعني بؤس الاشخاص الذين لا يجدون وسيلة للشغل وشقاءهم من أجل أغلبية بعض اخوانهم الذين يرايتهم الحظ في الحياة فيتفوقون بما في أيديهم ويحسبون ان في امكانهم إهمال الظرف في شؤون الآخرين والابتعاد عن مسؤولية اصلاح أحوالهم . نريد القضاء على هذه الروح وأسبابها وخلق روح تضامنية بين جميع الافراد من اجل ازدهار الكفاءات الانسانية في دائرة الشغل والمهنة كما في الدوائر الاخرى . ولذلك نريد البحث عن نظام صالح لاعطائنا الوسائل التي يتسنى بها لنا تحقيق هذه الغاية السعيدة .

وقد بينا أن الانظمة لا يمكن أن تكون دائمة ، وأنها خاضعة للتطور

خضوع المجتمع الذي تطبق عليه ، وكل ما يلزم هو تهيئة أجهزة قانونية عادلة للملكية والعمل ورأس المال وتنفيذها لضمان انسجامها في تعاونها من أجل السعادة والرخاء الشاملين . وعليه فيجب :

١ - اعتبار المال وسيلة لا غاية مقصودة لذاتها ، وبذلك يجب منع الاحتكار وخزن المال والمراعاة به ، وفرض الزكوات والضرائب المصلحة لفساد الدخل الفاحش حتى تأخذ الجماعة حظها ، كما يجب اعتبار النظام العام الاقتصادي والاجتماعي والاخلاقي أثناء التوجيه للحياة المالية والاقتصادية .

٢ - يجب اعتبار أن الملكية في المرحلة الحالية ما تزال هي المحور الذي تتركز فيه الحرية الشخصية واطمئنان الافراد والدافع لهم على التزامهم في معترك الحياة ، فيجب احترامها على شرط ان لا تكون سبب تجميد للثروة أو عرقلة للانتاج ولا باعثة على الكسل والعطل الاجتماعي ، وان لا تتعارض مع حق الملكية العمومية .

٣ - يجب اعتبار العمل ذا قيمة أكثر من قيمة المال ؛ لأنه قانون الحياة البشرية ومصدر شرفها ، وهو الشرط الاساسي لكل انتاج مجد في الجماعة ؛ فهو واجب على كل من يجد اليه سبيلا ، وكل من له قدرة ووجد الشغل ثم تقاعد عنه من أجل الكسل فإنه يصبح عديم الحق في القوت . تلك هي الاصول الاولى في فكرنا الاقتصادي ، ولتأمينها يلزم :

١ - القضاء على كل أنواع الاحتكارات و(الصاكت) و(الكارتيلات) وشركات الضمان والبنوك الخاصة وكل ملكية لا تتفق مع الصالح العام ، وذلك :

(أ) بتأميم جميع المؤسسات ذات الصبغة العمومية ومصادر الثروة القومية والمرافق العامة .

(ب) بتوحيد الانتاج وتنظيم التداول والتوزيع .

(ح) بتشجيع التعاون .

- (د) بمعاونة الاستثمار الفردي والملكية الخاصة لمصلحة الجماعة .
(هـ) بالتصاعد في الضرائب .

٢ - اعتبار أراضي الدولة وعقاراتها (الاملاك الخزنية) وأراضي الجيش وأراضي الاوقاف من الاملاك العامة مع اعطاء كل واحدة منها النظام الآتي :
(أ) تصفى الاملاك الخزنية وتضم اليها الاملاك العقارية والزراعية المهمة ، وتقوم الدولة باستغلالها بواسطة مكتب خاص للصالح العام ، أو تكررها لبعض العشائر التي بقيت بدون أرض على أساس النظام الذي يجب أن تدير عليه أراضي الجماعات ، وذلك بحسب ما تراه الدولة أجدى انتاجاً وأوفق لخدمة العدالة الاجتماعية .

(ب) يجب احصاء أراضي الجماعة وتثبيتها ومنع تفويتها منعاً باتاً ، وتنظيم ادارة خاصة تشترك في تكوينها كل من ادارات الزراعة والاملاك الخزنية والشؤون الاجتماعية للإشراف على هذه الاراضي وشؤون تنظيمها ، ويجب أن تنتخب الجماعة مجلساً محلياً لتنسيق العمل المشترك وتوحيد الانتاج والتوزيع ويؤخذ من المحصول قدر الخراج الذي ينوب الدولة من أجل الأراضي ، ثم تؤخذ الزكوات الشرعية لصندوق الجماعة التي تصرفها على مصارفها الشرعية في عين المكان ، وترد الفاضل عن الزكاة لصندوق الشؤون الاجتماعية ، ثم تؤخذ الزريعة (البذور) ، والباقي من المحصول يوزع على أفراد الجماعة على التساوي كنتيجة طبيعية لعملهم المتساوي أيضاً ، ولهم بعد ذلك أن يحتفظوا به أو يبيعوه في السوق العامة .

(ج) يمكن أن ينظر في أراضي الجيش بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة ، فإذا كانت الدولة تريد الابقاء على نظام الجيش القبلي أو (الكومي) الفلاح فإنها تحتفظ بهذه الأراضي للجيش وتنظمها بواسطة وزارة الحربية على نفس الطريقة التي تنظم بها أراضي الجماعة ، وإذا كانت ترى أن المصلحة تقتضي بتغيير نظام الجيش فيجب أن تضم أراضي الجيش لأراضي الجماعات ويقع فيها توطين العشائر المغربية الفقيرة على أساس نظام الجماعة .

(د) وأما أراضي الأوقاف فيمكن لوزارة الأحباس (الأوقاف) أن تستغلها بنفسها ، كما يمكن أن تؤجرها للدولة التي تنزل بها بعض الجماعات وتجربها على النظام السابق في الجماعة .

٣ - أما الملكية الزراعية الخاصة فيمكن حلها طبقاً لما قرره مؤتمر كراتشي الاقتصادي الأخير . وحيث :

(أ) تقسم الملكيات الزراعية الكبيرة وتباع أقسامها للفلاحين الفقراء من (خاسين) و (رباة) وعمال الزراعة ، وتتولى الدولة أو صندوق التعاون الزراعي دفع الثمن للملاكين الأصليين ثم استخلاصه تدريجياً من هؤلاء المشترين الصغار .

(ب) يجب القضاء على نظام الخمس والربا والمخاطرة (السهم) وتشجيع التعاون الزراعي وقيام الدولة بالفروض الزراعية .

٤ - يجب تحريم ربا النسبة تحريماً باتاً . وذلك .

(أ) بتأميم القرض العام .

(ب) وبجعله مجانياً وفي متناول كل محتاج .

(ج) ويمكن للدولة أن تكون رؤوس أموال القرض العام من مداخيل ميزانية الشؤون الاجتماعية والزكوات والأوقاف للخدمة نقداً أو المصروح في تحبيسها أنها للسلف .

(د) ويمكن للدولة أن تفرض طوابع تسجيل على كل عملية سلف يجربها بنك الدولة ويدفعها المقرض ليؤدي من مجموعها مصروف البنك وأجور موظفيه .

٥ - يجب العمل على وضع اقتصاد مصمم للاستفادة من التراث القومي وذلك :

(أ) باستنباط الثروات من الأرض والأنهار والبحار والهواء وسائر ما يكتنف التراب القومي من عناصر .

(ب) والسير قدماً في سبيل تصنيع البلاد بأوسع معاني التصنيع .

٦ - يجب تشجيع التنافس الحر وتحقيق حرية الشغل والتجارة في دائرة التوجيه الاقتصادي العام . وذلك :

(أ) بتشجيع التعليم المهني وحماية ذوي الكفاءات .
 (ب) وبمنح تكتلات رؤوس الأموال الكبيرة أو كل الذين
 إلى خلق الحرية الاقتصادية لمصلحتهم الخاصة .
 (ج) وبمساعدة الصناع على تطوير صناعاتهم وتزويدهم بالآلات المعززة
 لقوة إنتاجهم وإنقاص ساعات عملهم .
 (د) وبمساعدة انتشار النظام التعاوني في الإنتاج والاستهلاك ، وذلك
 بقدر المستطاع .

٧ - لإعطاء العامل قيمته اللائقة به يجب :

(أ) أن يعتبر العامل شريكاً في أرباح الأعمال الكبيرة ؛ وذلك
 بأن تكون له أجرته اليومية من مجموع المصاريف العامة ، ثم يوزع الربح
 بين رب المال وبين العمال على حسب ما تقتضيه النظرة العامة للعدالة
 الاجتماعية من غير ضرر ولا ضرار .

(ب) ويجب على الدولة أن توفر لكل قادر على الشغل وسيلة العمل
 غير المتنافي مع الكرامة البشرية ومقتضيات دينه .

هذه هي النقاط الأساسية التي يمكننا أن نوجه بها الذين يريدون وضع
 برنامج عام للحياة الاقتصادية في البلاد بصفة تتفق مع الشريعة الإسلامية
 ومقتضيات الأفكار التقدمية من غير إحداث أي انقلاب جيولوجي في
 الحياة المغربية ؛ فإذا أضيفت لما سبق من الملاحظات ولما سنشير له في
 باب الفكر الاجتماعي أمكننا أن نحس بأننا في اتجاه وطني كامل .

إن ثروتنا العقلية والروحية كبيرة ، وما علينا إلا أن نمتحن ضميرنا
 ونرجع لأنفسنا وإذا بنا نكتشف المناهج المتعددة لتنظيم حالتنا دون أن
 نضطر إلى الرضا بتعبية معنوية لبعض المبادئ الأجنبية التي وافقت
 بعض حاجتنا فإنها لا تسدها إلا على حساب أقدس الأشياء وأعزها في
 نفوسنا ؛ ألا وهي الحرية .

الكتاب الرابع
الفكر الإجمالي

الفكر الاجتماعي

يقول الفيلسوف (إرنست رينان) : « بين غايتي السياسة التين هما عظمة الأمة وخير الفرد يقسح اختيار الجميع حباً في المصلحة أو تبعاً للشهوة وليس هنالك ما يدلنا على الرغبة الحقيقية للطبيعة ولا على نهاية الكون ، لكننا نحن المثاليين لا نرى الحقيقة إلا في عقيدة واحدة هي الوسطى التي تقضي بأن غاية الإنسان هي بناء وجدان عال ، أو كما كانوا يعبرون في الماضي : (الاعتماد على أكبر سبحات الله) . »

هذا الوجدان العالي هو الذي يجب أن يملك فكرنا الاجتماعي ؛ لأنه بدوننا لن نصل إلا إلى الفوضى التي وقعنا فيها نحن من قبل وإلى الفوضى التي وقع فيها الأوروبيون اليوم .

إن أبسط تحليل للنفسية الإنسانية يثبت هذه الصفة الغريبة : (روح التكتل) ؛ فبمجرد ما يملك الأفراد صلة تربطهم بعضاً مع بعض ، ولو كانت هذه الصلة خفيفة ومصطنعة ، يحدون جماعة أخرى ليست رابطتها أقوى ولا ألتصق بالواقع من رابطتهم . وبشاهد في داخل كل جماعة التحام ناتج عن ظهور كل واحدة من الجماعتين ، وبمجرد ما تظهر هذه الروح يتداعى لها شعور في نفس كل فرد هو الخلاف الكلي ، ولعلّ هذا الخلاف

أول المظاهر الراجعة لنفسية العامة . إن الإنسان ليحسّ بمجرد انخراطه في جماعة أو منظمة جديدة كأن شخصية جديدة حلت فيه ووزعت أنانيته تدريجياً إلى حد أنها تختفي في نفسه إلهاماته الفردية ، وحتى إرادته تمحي شيئاً فشيئاً في إشاعات إرادة رئيسه التي تحل محلها .

إن روح التكتل التي تظهر بين الجماعات الصغيرة أولاً بقصد تعارف أفرادها سريعاً ما تعقبها روح أخرى تراحمها دون أن تقضي عليها ؛ وهي روح التفرع أي تجزئة الجماعة الأولى إلى عدة فروع ، وهذه أيضاً تجلب روح الجماعة التي تلك الفروع والتكتل دون اعتبار لمنازعاتها الخاصة .

وعلى هذا المثال تكون الحُب القومي مجتازاً مراحل العائلة والعموم و (الدفرة) والوطن دون أن يقضي على مرحلة من تلك المراحل . وكل ذلك من صنع الإنسان لأنه في مصلحة تقدمه وتطوره .

لكن حينما يرجع الأمر إلى الشخص الذي يجب أن يكون العامل الأول فيما يتعلق بتقدمه الخاص لأن له الحرية في اختيار جانبي الخير أو الشر تتمكس الآلة ؛ لأن تكوين هذه الوحدات المتعاقبة لا يقف عند ضرورة تكوين قوة نفسية عند الفرد تحمله على الاتصال بأعضاء تلك التكتل ؛ ولكنها تصل إلى إظهار روح خطيرة تحمله على استعمال تلك القوة في غير صالحه الحقيقي .

وهكذا تكونت في العصر الحاضر فكرة الشخصية المغنوية أو السياسية أو الاقتصادية للجماعات بصفة مصنعة ، ولكنها خطيرة ، حتى أدت إلى تهديد المصالح الفردية التي وضعت هي أول مرة للدفاع عنها ؛ لأنها أصبحت توجه الأفراد لمহারبة بعضهم البعض ، وفي الواقع لصالح رؤسائهم . وهكذا أصبح الفرد مقهوراً مدرساً من طرف الشخصية الجديدة ؛ الأمر الذي أدى إلى رفض الامتثال لكل المقدسات التي يقضي بها الوجدان ؛ لأن ذلك لا يتفق مع القوانين الخاصة التي تعرضها تلك الوحدات . وأن

العلاج الوحيد هو في الرجوع إلى الأساس الذي وضعت من أجله هذه الجماعات ، وهو خدمة الفرد ؛ وذلك لا يتم إلا باعتبار الحقيقة التي لا يمكن لأحد إنكارها ، وهي أن التطور التقدمي ليس إلا مظهراً من مظاهر القوة الإلهية يتابعه الإنسان بفضل حرية الوجدان التي هي قيمته . وتحويل هذه الوحدات عن معناها الأصلي يعارض كل حرية وتقدم للفرد في اتجاه الكمال النفسي . يجب أن تبقى مراحل التطور الإنساني في تقدم لا يقضي على السابق منها ، ويجب أن يكون الكل مشمولاً بقاية واحدة وهي هناءة الأفراد وسعادتهم عن طريق تضامنهم العام الذي هو وحده المربي لأنانية كل فرد منهم والمرضي لها .

إن تغيير الأوضاع والدساتير عما وضعت له هو السبب في كل سقوط وقعت فيه الجماعات ؛ لأن هذه الأوضاع لا تقع في الغالب إلا لمصلحة الأفراد ولفائدة المجموع المتكتل . ولكن وهم السيطرة واتباع الشهوات هما اللذان يقضيان على القصد الطيب الأول . إن الذين ينكرون الديانات مثلاً لا تجرد في الغالب ينكرون إلا آثارها التي نشأت عن فكرة الرهبانية التي قامت في العصور الوسطى بأعمال ضد المجتمع الإنساني ؛ فعلتها باسم الدين فثار الشعب عليها باسم الدين أيضاً . وكذلك الأوضاع السياسية عندنا وعند غيرنا لا يمكن لأحد أن ينكر شكلاً من أشكالها لذاته ؛ ولكن للآثار التي تنشأ عنه . إن المستبد يمكن أن يكون عادلاً أو جائراً ، كما أن الجمهور يمكن أن يكون طاعياً أو مخلصاً ، ومآل ذلك هو الوجدان الذي يملكه كل واحد منها . ومثل هذا يقال عن الأنظمة العائلية وعلاقة الرجل بالمرأة ، فإن روح الأسرة في المجتمعات الإنسانية كلها واحد ، ولكن الفساد الخلقي هو الذي يؤدي إلى الخروج عن المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه كل زواج ؛ وهو الحب المتبادل ، لأن الوجدان يضعف إزاء الاعتبارات الجسمية دون استفتاء للقلوب . إن كل الدساتير السابوية والوضعية وحتى عرفيات القبائل الأفريقية لم ترم إلا لحاجة

واحدة وهي تكوين الخلق العائلي ، وقد تتناقض تفاصيل الأوضاع أو بعض مظاهرها ولكن التمتع فيها يحدها تعمل لقصد واحد حسن .
 إن الاستياء من آثار بعض الأنظمة أو طغيان القائمين عليها كثيراً ما يؤدي إلى إنكار تلك الأنظمة نفسها والبحث عما يحل محلها . وهكذا حيناً نحس " بالظلم الواقع في البلاد من طرف القضاء مثلاً لا نفكر في الأسباب الحقيقية لهذا الظلم كي نرفعها ، ولكننا نغضب على القوانين القائمة نفسها . وكذلك حيناً نحس " بضعف في الحياة الزوجية لا نفكر في البواعث عليه ، ولكننا نحاول استنكار العائلة من أصلها . وهذا الأمر هو نفسه الواقع في الغرب ؛ فإن الذين وقعوا تحت ظلم أشكال متنوعة من الحكومات لم يفكروا في أن فقدان الوجدان هو الذي يمنع تلك الحكومات من إقامة العدل ؛ بل فكروا في أن الحكومة من أصلها خطر على المجتمع ، فتكون مذهب الفوضويين وأضرابهم . وحيناً أحسن بعض الفلاسفة بسيطرة رأس المال لم يفكروا في وسائل للقضاء على أضراره ، ولكنهم فكروا في محو الجمعية التي نشأ في وسطها ؛ أي كل أنظمة الحياة من أساسها .

إن الهجوم الغربي على بلادنا أثره في تقوية الاستياء الحاصل من شعورنا بدرجة الانحطاط الذي نحن فيه ، وإن ما للغرب من حضارة متعددة الاتجاهات ، مختلفة المناهج ، وما في الغرب من استياءات ناشئة عن حالة الفوضى الاجتماعية الضاربة أطنابها في ربوعه - كل ذلك يمكن أن يكون سبباً في أخطاء كثيرة نرتكبها أثناء تفكيرنا الاجتماعي ؛ لأن المغلوب دائماً يتأثر بالغالب ويعطل تفكيره هو بأشياء يحسب أنها غير موجودة إلا عند الفاتحين الأقوياء . وإن في عداد هذه الأخطاء أن نتناسى أمراضنا الخاصة ونبحث عن أمراض أخرى موجودة عند الغرب ، ولذلك نبحث لنا عن علاج لا يليق إلا بالمرض الغربي . وهكذا نسهم مجتمعا بأدوية لا حاجة به إليها بينما يبقى في قبضة المرض الذاتي بفتك به فتكه الذريع .

إن الحضارة الحقيقية هي حضارة الوجدان ؛ فما دمنا نحن محتفظين على الأمل بوجدان ضعيف فيجب أن لا تفكر في محوه ؛ بل يلبني أن نعمل على تقويته ، فإنه وحده الذي يمكن أن يساعدنا على ترميم ما تهلhel من بنائنا الاجتماعي . يجب العمل على صهر الشعب في وحدة اجتماعية كاملة ، ولذلك يجب أن نعمل إلى أثر القبلية والسلالية فنقضي عليه قضاء مبرماً ، ونحوّل الكل إلى الوضع الطبيعي الذي هو الاهتمام بالأمرة والعموم والأمة ؛ فخلق العائلة يجب أن يكون الضمان الكفيل بحياة بيتية هادئة تقوم على الحب والتعاون لتكوين ذرية صالحة . وتبادل الصالح العام يجب أن يسود في كل أفراد العموم لتحسين حالة القرية وتكوين المدينة الفاضلة . واعتبار هؤلاء وأولئك كأعضاء أحياء في مجتمع واحد هو الأمة يجب أن يؤديهم إلى شعور عام بتضامن قومي لفائدة الأمة وخير كل واحد منهم . ولتحقيق هذه الغايات يجب أن يسود في مجتمعنا فكر اجتماعي يستند إلى وجدان صحيح ويستمد من خلق الإسلام الذي ندين به وبمثله .

أنه من العبث أن نعتقد أن ما هو جار في بلادنا من مظالم أو ما نحن متمسكون به من قبائح هو أثر من آثار الإسلام ؛ ولكننا بعكس ذلك يجب أن نؤمن بأن تحريف الإسلام وقع في بلادنا منذ زمن بعيد ، وأن تعليم الدين نفسه اعطى لنا بالكيفية التي ترضي رجال السلطة والمال من أبناء قومنا أولاً ، ثم من الأجانب عنا ثانياً . أن الذي يقتبس تاريخ العلاقات الاجتماعية في المغرب يجد أن تهاقت المسلمين لأولين على الفتوحات أدى بكثير من أمراء الإسلام ورؤسائه إلى طمس كل ما هو من صالح "ضائفة الإسلامية" وإلى مقاومة كل المصلحين الذين حدثتهم نفوسهم بالعودة إلى الإسلام الصحيح ، وأن عديداً من المؤامرات وقعت على الشعب المغربي فمنعته من التربية الصحيحة التي تفرس في وسطه روح الجماعة التي لا تقضي على الفرد ولكن تعطيه أداءاً للتضامن من أجل تقدمه وازدهاره ، إلى أن زجت به في هذه الفوضى الاجتماعية في العائلة وفي المدينة وفي الكيان القومي العام .

وكل ما نشاهده من المخطا ط وما نحس به من ظلم ليس الا من أثر طغيان الذين كان يجب أن ينفذوا رسالة الاسلام التحريرية فخذلوا ولم يفكروا الا في الجانب السياسي الذي يخول لهم حق التسلط وحق الطاعة من الجميع . وإن الاسلام الذي يقرر حرية الاختيار وحرية الشخص ، ويرجب المشورة ويفرض العدل لا يمكن أن يوافق بحال على ما هو جار عندنا باسم الدين احيانا واسم التقاليد أخرى .

إن الاسلام أول دين يعنى بالناحية الاجتماعية اعتناؤه بالنواحي الاخرى ، ولكن المسلمين لم يضيعوا جانباً من الدين مثلما ضيعوا تلك الناحية . وابن خلدون الذي يعد بحق مؤسس علم الاجتماع لم يهتم بهذا الموضوع اهتمامه بالاجراءات اللازمة لتأسيس مملكة أو دولة ما . إنه لم يفكر قط في أسباب تكوين الجماعة ولا القوانين اللازمة لذلك ، وغاب عنه مبدأ الطائفة الاسلامية الذي هو الاصل الاصيل في أخوة الاسلام . فكل باحث في المجتمع الاسلامي كما هو اليوم يجب أن لا يقع في غلط ابن خلدون ؛ بل يجب أن يهتم بمقدار الصلة الواقعة بين هذا المجتمع وبين الدين الذي ينتسب اليه ؛ فالمجتمع الاسلامي حسب قوانين الاسلام لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الأخوة والتضامن بين الأفراد وخضوع كل واحد لوجدان عال يقتضي الحرية ويستلزم المسؤولية .

إن المجتمع المغربي منحط ؛ هذا أمر لا شك فيه . وإن الجهود يجب أن توجه لرفع هذا الانحطاط لأن ذلك هو المفتاح الوحيد لفهم الشعب المغربي حقوقه الاجتماعية التي هو محروم منها . وبما أن الشعب المغربي مسلم فيجب أن يعرف أن أعداءه تأمرؤا عليه حتى أبعدوه عن الجانب الاجتماعي في الاسلام .

يقول (ميشوبلير) : « ليس هنالك دين يحرم مبدئياً العبث والسرقة وأنواع الرشا مثل الاسلام ؛ لكن ذلك كله موجود في المغرب أكثر من غيره من البلدان . فهل يمكن أن تحمل مسؤولية ذلك عن تعقل للاسلام

الذي هو دين أخلاقي مثل غيره من الديانات ويزيد عليها بأنه دين اجتماعي ؟
إنه لمن الممكن لنا أن نقول إن اليوم الذي يفهم فيه المغاربة حقيقة
دينهم هو اليوم الذي يدخلون فيه من هذا الباب نفسه إلى طريق التنظيم
الذي يؤدي بهم إلى المطالبة بحقوقهم الاجتماعية . (مجلة العالم الاسلامي -
يولييه ، اغسطس سنة ١٩٠٩ ص ٣٤٢) .

إن هذا الباب هو الذي نريد أن ندخله الآن لدرس مشاكلنا الاجتماعية
عن طريق الوجدان العالي .

المجتمع المغربي

وإذا كان المهم أولاً هو إصلاح ما فسد من المجتمع الذي نحن فيه فيجب أن ندرس مميزات الشعب المغربي وفقاً لما يفعله عادة رجال الاجتماع المعاصرون ؛ لأن تصور الحالة مقدم على معرفة أدائها ، وهذه سابقة طبعاً على البحث عن معالجتها . يجب أن نلاحظ أولاً مميزات المغاربة النوعية ثم ما يرجع للمميزات العددية أو الكمية ثم نلاحظ حينئذ شكل التناسب

بسم

فلذا اتجهنا لدراسة هذه المميزات وجدنا أن الشعب المغربي متركب جنسياً من أربعة عناصر : هي العرب ، والبربر ، والاسرائيليون ، والافارقة . ولكن حينما نعود بهذه العناصر إلى أصولها نجد أن العرب والبربر والاسرائيليون كلهم من عنصر واحد ؛ لانهم جميعاً امتهدوا في محيط واحد هو محيط البحر الابيض المتوسط ، وأن العنصر الرابع الذي يعتبر من سبأيا أفريقيا السوداء أو مهاجرها قد اختلط مع الثلاثة الاول إلى حد أنه لم يعد هنالك فرق في الذنعية العامة بين هؤلاء وأولئك . وإذن يمكننا أن نحكم بعد ذلك بأن الاتحاداً نوعياً قد حصل في دائرة القومية المغربية التي لا تفرق بين البيض والسود . هذا من جهة الانصهار المقبول من كل العناصر الاربعة التي أصبحت جميعاً تشعر بأنها مغربية صميمية .

فإذا عدنا بهذه الجماعة المنصهرة جنسياً الى ناحية الدين لم نجد الا ما يؤكد التكوين القومي ؛ لان أغلبية الشعب المغربي تدين بالإسلام ، بينما تدين أقلية لا تتعدى اثنين في المائة باليهودية ، فإذا نحن بحثنا عن نسبة التوافق بين اليهود والمسلمين لم نجد هنالك فارقاً عملياً ؛ لانه برغم ما يمكن أن يقع من تعصب أو اعتزاز فإن مآل ذلك في الحقيقة الى اعتداد راجع للدار الآخرة أما في العلاقات الاجتماعية فليس من مانع من أن يوافق المواطنون على خلاف ديانتهم في خدمة القضية المغربية مثلاً . ان القضية تتوقف فقط على شعور كل فرد بروح المواطنة وتكوين وجدانها في نفسه ؛ فإذا اتخذت هذه الناحية أهبتها أمكن لليهودية أن تؤيدها في ذهنية اليهود كما يفعل الإسلام عند المسلم سواء بسواء . وتؤكد هذه الوحدة بكون المسلمين كلهم على مذهب مالك في الاحكام ، والاشعري في الاعتقاد . واذن يمكننا أن نتنبأ بأنه ليس هنالك ما يحلب التخالف الاعتقادي بين أفراد الجماعة المغربية .

ويمكننا أن نلتفت الى جانب آخر من جوانب التمييز النوعي وأعني به اللغة ، وهذه هي النقطة التي لم يتم فيها الانصهار الكامل ؛ لانه على الرغم من كون اللغة العربية هي لغة الدولة المغربية ولغة الاسلام واليهودية في المغرب ولغة التداول والمعاملات بين مختلف العائلات والاركان القومية - فإن عديداً من القبائل المغربية ما تزال متمسكة بلهجاتها المحلية التي لا تطلع في جعلها لهجات ثقافة وحياة عامة ، ولكنها بالطبع ما تزال تعتبرها لغة الاسرة والتفاهم الاجتماعي المحلي .

واذا أضفنا لهذا محاولات الاستعمار استغلال هذه الحالة القائمة عرفنا مقدار الخطر الذي يهدد المستقبل القومي اذا لم نهم به من الآن . ان وجود لهجات متعددة في أمة لا يضر بها سياسياً ولا يمس وحدتها كامة ؛ لأن عديداً من الامم تتركب من لغات وعناصر متعددة مثل بلجيكا وسويسرا مثلاً ، وحتى فرنسا نفسها ما تزال فيها مناطق كاملة

تتكلم أسرها بلغاتها المحلية . ولكن الخطر هو من الناحية الاجتماعية ؛ لان اللغة تأثيرها في تحول الذهنية وأثرها في التقام بين مختلف الاشخاص وتبليغ فلسفاتهم . وهذا الخطر نفسه موجود في فرنسا على الرغم من أن التعليم باللغة الفرنسية في كل الجهات ؛ فالفرق بين ذهنية سكان (جزيرة فرنسا) وبين ذهنية الكورسيين أو البروطانيين عظيم جداً لا يكاد يخفى على أحد . واذن فهذه ناحية يجب أن تعالج بالطريقة التي ستعرض لها في فصل آت .

وهناك تميز نوعي أخذ يتكون على الرغم منا ، وهو ناشئ عن نوع الاتصال الذي وقع لشعبنا بمختلف الاجناس المتنوعة لغوياً ؛ فشمال المغرب يتصل بأسبانيا وتنتشر الاسبانية فيه انتشاراً فادحاً ، بينما القسم الاكبر من بلادنا اتصل بفرنسا واخذ يتعلم لغتها . وبالطبع ان لكل من الجماعتين اللغويتين تقاليد وفلسفات تتسرب اليها فتحدث تميزاً نوعياً في أخلاق قومنا وطبائعهم . وإن إغفال كل ملاحظة من هذا القبيل يؤدي الى المساس بروافد التطور الاجتماعي من أصله .

ثم اذا عدنا الى مقياس الذكاء نجد ان المغاربة ليسوا كلهم في مستوى واحد . حقيقة ان القاعدة الاجتماعية تقرر : « ان الناس يختلفون » ، ولكن ذلك باعتبار أفراد الجماعة لا كتلتها . أما عدنا فدرجة الذكاء تختلف قطعاً بين العنصر الافريقي والعناصر الأخرى ؛ الامر الذي يبين أن ذلك الاختلاف ليس طبعياً ، وإنما هو ناشئ عن النقص الثقافي أو الحضاري في هذه الجماعة الطارئة على الوسط المغربي ، وذلك يستدعي اهتماماً خاصاً بكل (الدراويين) وأمثالهم لرفع مستواهم الذهني . ونعتقد أن إعداد دراسات عامة لهذه الأسر يمكنها أن تنقل الاطفال للدرجة التي عليها سائر أبناء العناصر الأخرى المغربية . وأياً ما كان فالذي تدل عليه إحصاءات النجاح في الامتحانات يبشر بخير متى أخذت الاستعدادات اللازمة لتوجيه التعليم توجيهاً صحيحاً .

أما من جهة نوع الدخل فهناك بون شاسع بين متوسط الدخل في القرية وبين متوسطه في المدينة ؛ الامر الذي يؤكد عدم توزيع الثروة توزيعاً مناسباً بين السكان . وبما أنه ليست عندنا إحصاءات رسمية فيمكننا أن نقول على جهة التقريب إن متوسط الدخل الشهري في المدينة اليوم يتراوح بين العشرة آلاف فرنك والعشرين ، بينما هو في القرية يتراوح بين الثلاثة والستة آلاف من الفرنك ، مع العلم بأن ثمانية أعشار السكان هم من القرويين .

وإذا درسنا الناحية الصحية وجدنا أن المستوى الصحي لأغلب السكان في القرى وفي المدن دون المتوسط ؛ الامر الذي يدل على انتشار المرض في جميع الطبقات ، ثم نرى أن الأمراض في نساء الحاضرة أكثر منها في الرجال ، وأن عدد الوفيات في الأطفال يفوق الثلاثين في المائة أحياناً سواء في البادية أو في الحاضرة ، كما أن عدد الوفيات في الكبار غير منخفض عن عدد الولادات . ونلاحظ بصفة خاصة أن التقدم في السن ضعف عما كان معروفاً في بلادنا في العصور السابقة .

إن العائلات التي يصل أبنائها إلى العشرة من أب وأم واحدة تعد على رؤوس الأصابع ، بينما العائلات المقيمة غير قليلة نسبياً . وإن عدد الولائد من البنات أقل في البادية من عدد الذكور . كما أن تعدد الزوجات بما هو أكثر من الأربعة يصل بحسب حدسنا إلى الخمسة في المائة من مجموع الأسر . وأما بما دون الأربعة وفوق الواحدة فربما وصل إلى العشرين في المائة ، بينما التسري ما يزال قائماً ببقايا الاماء المتحررات . وكل هذه أخطار تهدد العائلة وتؤدي إلى النقص من السكان .

لا يمكننا ان نعطي الملاحظات القاطعة لاسباب من الوجهة العددية ؛ لان الاحصاء غير منتظم في بلادنا ، مع ان كل تصميم اجتماعي مفيد متوقف على معرفة المميزات النوعية والكمية والتوافقية . وهذه احدى الوسائل الاولى التي يجب ان نعمل للتدقيق فيها ، حتى نستطيع ان نحكم

حكماً باتاً مبنياً على معرفة صحيحة بحاضر المجتمع المغربي . على ان
للاحصاء فائدة اخرى هي معرفة مقدار السكان ، وهل من المصلحة ان
يوقفوا عند الحد الذي هم فيه حتى لا يصاب المجتمع بتخمة العدد ، او
الفائدة في تركهم يتزايدون والبحث عن وسائل لتنشيط ذلك التزايد ؟

إن كثيراً من المؤلفين الفرنسيين يؤكدون تكاثر سكان المغرب ، وليس
من مانع أن يكون ادعائهم صحيحاً باعتبار ما حصل من أمن في البلاد ،
ولكن الذي لا شك فيه ان ما يدعون ليس مبنياً على إحصاء مدقق ؛
بل إنهم يعتمدون على بطاقات التموين أحياناً وأخرى على ارتفاع كمية
السكر أو الشاي المجلوب من الخارج مثلاً ؛ فانا وقد نشأت في عهد
النظام الحاضر لا أذكر أبداً ان إحصاء رسمياً وقع عندنا بفاس ؛ رأيت
إعلانات عن بدء الاحصاء ورأيت بطاقات توزع على بعض المغاربة التابعين
لفناصل أجنبية ، ولكنني لا أذكر أنني أنا أو واحداً من أعرفهم كلف
 يوماً ما بملء بطاقة عن عدد الأفراد الذين هم في منزله ، ولكنني كنت
اندهش دائماً حينما تمر بضعة أيام على اعلان بدء الإحصاء وإذا بالصحف
تلشر نتيجته .

والحقيقة أننا إذا نظرنا للمغرب الأصلي وجدنا أن الاستعمار قد نقص
من أطرافه ، وطبعاً فان الاقاليم المتقطعة من بلادنا لم تكن فارغة ،
وهذا ما يؤكد ضياع عدد كبير من المواطنين الذين هم من العنصر المغربي
ولكنهم من جنسية غير مغربية ، كما ان ما يمكن أن يكون ربحناه من
الامن الداخلي لا يفي بقدر الضياع الذي حصل في حروب المقاومة أولاً
وفي الحروب العامة ثانياً والحروب الداخلية ثالثاً .

لقد كان سكان المغرب يقدرون بأربعة عشر مليوناً في القرن الماضي ،
فهل تحتوي مناطق المغرب اليوم على هذا العدد ؟ أما الهجرة الأجنبية
فهي وافرة نسبياً ، لانها تصل إلى زهاء نصف مليون من الاجانب ،
ولكنها لا تضر لو لم تكن لها صبغة الاستعمار الاستيطاني المروء بسوء

النية . وهناك خطر آخر هو هجرة سكان القرية المتدفقة للمدينة ، وهجرة العاطلين للبحث عن العمل خارج البلاد .

ان بلادنا قادرة على ان تكفي سكانها ، وتضمن لمن يزداد من أبنائها حياة ريفية . وان النظر في تقوية عدد السكان لا يتحتم إلا بعد أن يقع تحسين حالة الاجيال الحاضرة الحية ، فما دامت الاغلبية الساحقة من المواطنين غير متمتعة بوسائل العيش لن يكون البحث في تقوية العدد إلا من الاشياء السابقة لاوانها .

ان كل اصلاح اجتماعي يقوم على تحسين حالة الافراد المادية والمعنوية وهذا يتوقف على تكوين الوجدان العالي في أنفس المسؤولين من رجال الحكم والعاملين من رجال الاصلاح ، وغرس هذا الوجدان وتكوين الحماسة من حوله في نفسية الشعب بسائر طبقاته .

كَيْفَ نَفَكِّرُ بِالْمَجْتَمَعِ الْمَغْرِبِيِّ

إن العرض الذي قننا به في الفصل السابق يبين بوضوح كثيراً من المشاكل الاجتماعية والادواء العامة المحدقة بمجتمعنا ، ولكن معرفة هذه الادواء وحدها لا تكفي لوضعنا في الطريق التي نبحث في علاجها ، بل يجب قبل كل شيء أن تكون في نفوسنا وفي نفوس أبناء قومنا شعوراً كافياً بها ووحداً عالياً بضرورة إصلاحها . إن الأمراض الاجتماعية لا تعد من قبيل الادواء أو المشاكل إلا بالنسبة للمثل العليا والقيم العظمى التي يؤمن بها الشعب ، أي إلا إذا عارضت رغبات الأمة وعاكست اعتبار الجميع ؛ فالمجتمع الذي لا يقدس العلم لا يعتبر الجهل بالنسبة إليه مشكلة ؛ فالهيئة الصوفية التي تعتبر الثقافة أداة للبعد عن الله لا يمكن أن تطلب منها الشعور بالمعرفة والتألم من أحل فقدانها ، والعصاة الزاهدة التي لا ترى للدنيا قيمة ولو كقنطرة للآخرة لا يمكن أن تحس بمصيبة البؤس ، وبذلك لا يمكن أن تعد الفقر في وسطها مشكلة من مشاكل الاجتماع ، والشعب الذي يعتقد في قوة الاسر إلى الحد الذي يضعها موضع التقديس لا يمكن أن يعد الأوتوقراطية أو الاقطاعية مشكلة . وهكذا فالمجتمع الهندي قبل أن يجد عقيدته الديمقراطية أو يستعيرها من الغرب

كان يعتبر المنبوذين كطبقة محتقرة من نشأتها الاولى . وكان المنبوذون أنفسهم لا يفكرون في أي استنكار لهذه الحال ؛ لأن وجدانهم كان راضياً بها ؛ فلم تكن قضية المنبوذين مشكلة في المجتمع الهندي طيلة المدة التي لم يحدث فيها وجداناً جديداً . وإذن فالمثل السامية لمجتمع ما هي التي تحدد مشاكله وتميز أدواءه . ولأجل هذا الاعتبار تختلف المشاكل باختلاف البلاد ومقدساتها . وهذا ما حملنا من أول مرة على التنبيه إلى دراسة الحالة الاجتماعية المغربية بالمثل العليا التي جاء بها الاسلام ؛ لأن ذلك ليس فقط شيئاً طبعياً بالنسبة للأمم المسلمة ؛ ولكنه أيضاً خبر وسيلة لتقريبنا من الغاية التي نريدها وهي تحديد المشاكل الاجتماعية المغربية وفقاً لإرادة الأمة ورغباتها .

إن اعتماد الاسلام هو الذي سهل علينا معرفة أدوائنا التي أوجزناها وسنعود إليها من بعد . وبذلك فلن نحتاج لأكثر من تذكير أمتنا بضرورة التفكير في إصلاح ما أفسدته الأجيال من مجتمعها الذي حاد عن مثلها السامية . ولكن كيف يمكنها أن تعالج ما أفسدته الأجيال ؟

إن الحلول التي تعرض عادة عليها سواء فيما تقرأ من صحف أو فيما تدعى اليه من برامج لا تتجاوز في نظرنا الحلول السطحية التي لا تقضي على جرثومة الادواء ، وهي الحقيقة بمثابة المخدرات التي تزيد في إعضال الداء في الوقت الذي تخفف فيه من حدته . إن ما اعتدنا سماعه في حل مشكلة الفقر هو الدعوة إلى الصدقة أو تنظيم الاحسان على ابعد تقدير . ولكن ما قيمة هذا العلاج بالنسبة إلى المرض ؟ إنه تهدئة مؤقتة لا تتجاوز ما يحمله اسمها من معنى الإسعاف . ولقد قال لي مرة العلامة « ماسينيون » في القاهرة : « إن المصريين يعتقدون ان تأسيس المبرات كاف لحل معضلة البؤس عند الفلاح المصري وهو غلط كبير » ولكن المصريين ليسوا وحدهم في هذا الغلط ؛ بل يشاركهم غيرهم من الشعوب التي لا تريد ان تحدث ثورة في تفكيرها الخاص بالفوارق بين الطبقات .

وهناك إرشادات أحسن من هذه يدعو إليها أو يقوم بها الكثير ، وهي محاولة لقضاء على بعض الأمراض أو التنقيص من عدد المصابين بها ، ولكن هذه الارشادات مهما كانت نافعة فهي لا تكفي لتجثت جرثومة الداء . ان المشاكل الاجتماعية آخذ بعضها برقاب بعض ، وأنه إما أن يقضى عليها جميعاً ويحتاط من أسباب العودة للوقوع فيها بعد زهاياها أو تبقى قائمة لا مناص من آلامها . فتقليل عدد المرضى بمعالجتهم لا يضمن لهم أنفسهم عدم الوقوع في المرض ثانية فضلاً عن أنه لا يمنع من إصابة غيرهم بالداء . ولذلك فالوقاية العامة أفضل من المعالجة كما يعبر الأطباء . وتأسيس بعض المدارس لا يكفي لحل مشكلة الأمية في المجموع . وهنأة طبقة ما لا تسد حاجة الطبقات الاخرى والقضاء على الجهل والامية تماماً لا يكفي إذا لم تصحبه تربية عامة وتكييف ذهني وإعداد للحياة .

إن كل مشكلة تتضمن في طيها عديداً من معضلات المجتمع ؛ فالطلاق مثلاً بقدر أن يحمل في باطنه الارامل والمومسات والاميين والمتسولين والعاطلين عن العمل . والحرب تستطيع أن تحمل معها ذلك وأضعاف أضعافه من مصائب وأمراض . فالتفكير بالمجتمع يجب أن يكون شعوراً عاماً بكل هذه الادواء وعقدتها وبواعثها لكي يتسنى للشعب أن يتخذ الوسائل الفعالة للوقاية منها وعلاجها .

إن التفكير بالمجتمع يستلزم الاستعداد لخدمته ؛ وهذا ما يقتضي بالطبع السير وفقاً لتصميم حكم الوضع . والتصميم الاجتماعي يشتمل على تقرير المثل العليا ثم الطرق التي تؤدي إليها ثم أسلوب إدارة هاتين النقطتين . والتصميم هو الذي يعطينا نظاماً اجتماعياً أو قانوناً نرضيه نحن طبقاً للشايع التي نخلقها لأنفسنا . ان التصميم الاجتماعي محاولة من الانسان لتوجيه مستقبله وفقاً لرغباته . والخلق السلوكي ليس الا فائدة من فوائد هذا التصميم لان قوانين الاجتماع لم تكتشف اكتشافاً وانما وضعها الانسان

طبقاً لما آمن به من مثل . ان واجب كل مواطن هو الايمان بالمثل الاجتماعي ثم دراسة أحسن المناهج لتحقيقه ، وبذلك يمكن ان يفكر بالمجتمع الذي يحيا فيه تفكيراً صحيحاً يهينه لخدمته .

ان فكرة التطور بما فيها من تقدم ومتابعة هي التي كانت الباعث على خلق التصميمات في نظر علماء الاجتماع المعاصرين ؛ لان فكرة التطور لم تؤخذ على انها تغير تلقائي ، بل على انها مصحوبة بشعور ونية . كما أن التقدم لم يؤخذ على أنه أمر مطلق ولكن على أنه شيء نسبي ؛ لأن ما يمكن أن يكون تقدماً في نظر بعض الناس يمكن ان يعتبر تأخراً في نظر الآخرين . وهكذا فقد أصبح يعتبر بحسب الرغبة العامة التي تصعبه ؛ فالتقدم اذن كل عمل يرغب فيه الجميع وهكذا يصحح هو نفس التطور المنشود في مختلف أدوار الحضارة الواحدة . وكذلك المتابعة لا تعني المحافظة ولكن لتتصد استمرار سير الامة في درجات التطور وعدم انحرفها عن مثاها الاعلى .

والذي يساعد على تكوين التصميم هو الايمان بقيمة الابحاث العلمية لان هذه فتحت المجال للتحدث عما يمكن أن يقع قبل حدوثه ، وبذلك أصبح في مقدرة الانسان أن يتحكم في تيار لحوادث بوضع المناهج والقدرة على تحقيقها .

ويؤكد علماء الاجتماع أن تطور فهم الناس للدين هو الذي سهل عليهم هذه الانجازات ؛ لان العصور القديمة كانت تفهم الاعتماد على الله في معنى غير ما تريده الديانات ، فأصبح الناس بذلك يعتقدون في قصورهم وعجزهم عن كل إبداع أو تكوين . ومع أن الاسلام كان ثورة اجتماعية على هذه العقول العتيقة: اذ صرح بأن الله جعل للعبد حرية الاختيار بين التبعدين وأنه خلقه ليبلوه كيف يعمل - فإن ماتسرب الينام الطوائف الاخرى أثر على عقول رجالنا في عهد الانحطاط حتى أصبحنا نعتقد معارضة الدين لكن وقاية من الادواء أو نظر في إصلاح الأحوال لأن الواقع كله مقدور . إن هذه الواقعية الجبرية أول ما يجب أن يزول من تفكيرنا العام

وذهنية أبناء قومنا ، وذلك بتفهم الأمة أن عقيدة القضاء والقدر ليست في الإسلام إلا تفسيراً لما وضعت عليه طبائع الأشياء وجبلت عليه نواميس الكون ؛ فالواجب هو أن يحملنا على تغيير ما بأنفسنا لنتمكن من تغيير أحوالنا .

إن ما نراه من تنازع بين المذاهب العصرية على اختلاف ألوانها ليس في الواقع إلا وسيلة من وسائل التمهيع لمثل الاجتماع العليا بواسطة التجارب الإنسانية . ولذلك فالواجب هو أن نقوم نحن بهذا التمهيع وفقاً لتجاربنا وتجارب غيرها .

وأول خطوة في هذا السبيل هو تعيين المثال ووضع الأهداف . ونعتقد أننا متفقون في هاتين النقطتين ؛ لأن هدفنا هو تكوين مجتمع مغربي صالح جدير بترائه وبما يصبو إليه من مستقبل رفيع ، وذلك لخير الإنسانية . فيجب أن نعمل بكل ما في المستطاع لبث هذا الهدف في النفوس حتى يبعث فيها الشعور العام به ويؤلبها لخدمته . ونشر هذه الفكرة يجب استخدام كل ما في متناولنا من مؤسسات اجتماعية عتيقة أو جديدة .

ولكن هذا الهدف العام لا بد من تحليله بحسب العناصر التي تتكون منها مناطق العمل وإعداد المال والرجال للقيام به . وسنحاول في الفصول المقبلة إعطاء التوجيهات في كل ناحية من نواحي العمل ، وعلى هيئاتنا ورجال الإصلاح في وطننا أن يدعوا إليها ويعملوا على تهيئة الوسائل لإنجازها .

إن التفكير بالمجتمع لا يتم إلا بأحداث الثورة الفكرية التي دعونا إليها ، وإن التحرر الفعلي من خرافات الماضي وأباطيل الحاضر في مقدمة العوامل على الإصلاح والكفاح من أجله .

العائلة

مها قبل عن الإنسان وكونه اجتماعياً بطبعه يميل من أول يوم للعيش مع الآخرين والتعاون معهم على تحقيق وسائل الحياة فالذي يجب اعتباره هو أن العائلة لم تكن ناشئة عن الغريزة ولا صادرة من الطبيعة ، وإنما هي نظام اجتماعي اقتضته مصالح الافراد وكوّنته في نفوسهم إصلاحات المفكرين وإلهامات الدين . فإن الغريزة لم تستطع أن تجعل من الانسان أكثر من حيوان راق نوعاً ما . أما العوامل التي تيسر له الخير والشر أو التي تعلمه الحب والمودة فهي أخلاق اكتسبها من طرق التربية والمراسم والتفكير فيما تقتضيه الحاجات المتجددة . وإن الرحمة والحنان اللذين يبعدهما الإنسان نفسه نحو أبنائه مثلاً ليسا إلا من هذا القبيل ، بدليل أن الرجل لا يحد نحو ولده من الزنا ما يحدده نحو الابن الشرعي ، مع أنه ليس هنالك فارق طبيعي ، وإنما هنالك وازع اجتماعي كوّنه خلق العائلة المؤيد بالدين والمقدسات .

ولقد تحدث الاجتماعيون عن أصل العائلة وأطنبوا فيها باحثين عن منشأها الاول وأصلها الاصيل . وذهب معظمهم إلى تعليلها (بالتوقية) أو بالحاجة للانتقال من مرحلة الاختلاط الجنسي العام ، ولكننا نحن لا نؤيد

هذين التعليلين لأن ما لحظناه بأنفسنا في الشعوب البدائية بأفريقيا الاستوائية مثلا لا يدل إلا على عكس هذه الادعاءات ؛ فالنوعية معدومة تماماً في الشعوب الافريقية بينما هي موجودة في البلاد السكندينية ؛ الامر الذي يدل على أن وجودها في معشر ما لا يدل على أنهم من الشعوب البدائية حتى تكون مظهراً من مظاهر الحياة الاولى . وأما الحياة المختلطة فهي وإن كانت موجودة في بعض القبائل تخضع غالباً لنظام مقصود تبرره بعض الاعتبارات الاجتماعية كالاختلاط في يوم ما في السنة أو مع طبقة معينة من المجتمع ، وفي ذلك دليل على أنها ليست سابقة على العائلة بل متأخرة عنها .

والحقيقة أن الاسرة من أول تكوينها نشأت لتقارم الغرائز في الافراد وتحدد رغبات الاشخاص وتحقق رغبة خلقية وهي تبادل الحب والتضامن في الواجبات . ولقد بذل الانسان مجهودات كبيرة قبل أن يصل لتكوين هذا الخلق الاسامي للأسرة الذي لا تقوم بدونه حياة عائلية طيبة ولا اسرة متينة الدعائم .

وقد تطورت الاسرة في تاريخها تطوراً كبيراً خاضعاً للتعبير العام الذي كان يشمل المجتمع سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية ، بل لقد اختلف نظام الاسرة بحسب اختلاف البلدان والاقليم وما تخضع له من ديانة وعادات . وهذا ما يؤكد تماماً ان العائلة تخضع للنيار الذي يمليه الرأي العام اكثر من خضوعها لأي نظام يضعه الافراد او يمليه المشرعون .

وإذا عرفنا هذه الحقائق استطعنا ان نتيقن بأن كل اصلاح يمكن ان يتطلب للأسرة يجب ان يكون خاضعاً للمعتقدات العامة للامة أولاً ولاتجاهات الجمعية العصرية ثانياً . وكل اصلاح يتنافى مع هاتين النقطتين فان يكون مآله في واقع الامر الا الفشل الذريع .

والاسرة المغربية ما زالت خاضعة بالاسف لعدة عوامل اجتماعية

متناقضة تتناقض النظام الاجتماعي العام في البلاد ؛ فالعائلة تتسع أحيانا في المغرب وخصوصاً في بعض الجهات البربرية الى حد انها تشمل كثيراً من الرجال والنساء والاولاد والبنات ؛ اي تخرج الى نطاق العشيرة بينما تضيق في المدن الى وضعها العادي في الامم المتحضرة . وتختلف كذلك السلطة فيها بحسب الاعراف المتبعة حتى تجعل أخا المرأة هو المتحكم فيها وفي أبنائها في بعض النواحي بينما يكون الزوج صاحب السيطرة في جهات أخرى . وبينما المرأة تباع وتشترى في عديد من القبائل وتورث ولا تورث إذا بها تنال كثيراً من الاحترام في الجهات الخاضعة للشرع حتى يصبح لها مثل الذي عليها بالمعروف وهذه الأشياء ليست إلا مظهرأ من مظاهر الاختلاف في درجات الرقي العام الذي نشأ عن عهد القوضى وعصر القبلية حتى أصبح قسط من بلادنا يمثل أقدم الأنظمة التاريخية بينما يمثل الجانب الآخر أحدث ما وصل اليه الاجتماع من تطور وارتقاء . وتلك حالة يجب أن تراعى قبل كل شيء وأن يعمل على إزالتها من الواقع المغربي لكي تصبح الأمة منسجمة اجتماعياً انسجامها في الجهات السياسية والروحية . ونحن نعتقد أن أساس هذا الانسجام موجود ، وهو إيمان الأمة كلها بخلق العائلة الذي أكدته الاسلام وحث عليه ، وإن ما هو واقع من التضارب ليس إلا نتيجة لضعف الروح الدينية وقوة الخضوع للفرائز والأهواء وعدم اهتمام المصلحين بالقرية وما فيها من جوانب فساد يجب ان يبذل كل الجهد لإصلاحها قبل ان تظل مركز الداء الذي يعكر على الأمة تطورها وارتقاءها . على ان هنالك عاملاً مهماً يدعونا للتفاؤل بتحقيق هذا الانسجام الاجتماعي ، وذلك هو الاتجاه الشامل في كل الاوساط نحو تضيير الاوضاع القائمة وتجديد انظمتها . ولكن هذا الشعور مهما كانت قوياً وعماماً فهو لا يكفي وحده لاختيار أحسن وجوه الإصلاح وافضل وسائل الترميم ؛ لأن الاتجاه العام لا ينصرف غالباً إلا للاقتباس من الغرب بكيفية تتفق أحياناً مع مصلحة التطور وتتناقض معه أيضاً ؛ لأن نظام الامر كما

بينما يختلف في الشعوب بحسب اختلاف أنظمتها ومقدساتها ، فإذا سار الاقتباس على كيفية تلقائية فربما اخذ ما لا يتفق مع كثير مما يريد الشعب نفسه المحافظة عليه من تراثه الرفيع . ولذلك يجب أن يوجه التوجيه الصحيح حتى لا تصاب العائلة بما هي مهددة به في بلاد الغرب من التفكك والانحلال .

ان الأسرة ذات اهمية عظيمة تفوق كل ما عداها من مظاهر الاجتماع لأنها مصدر كل المؤسسات الأخرى . فالمدرسة والمسجد والمستشفى والمعمل والحكومة والنادي والجماعة الدينية أو السياسية ليس ذلك كله إلا امتداداً لعمل العائلة وتعزيزاً لجهودها . وكلما اضمحل واحد منها أو تضعف امكن للعائلة أن تؤدي واجبه وتقوم بوظيفته ، بينما لا تقوم جميعها بأية وظيفة من وظائف العائلة لو اضمحلت هي . وهذا ما يبين بوضوح ان الاسرة هي الحافظ الامين على بقاء النوع البشري وعلى تربيته . وهي المظهر الأم للامة والحارسة لثقافتها وقديساتها ؛ ولذلك لا ينبغي أبداً ان ينظر الى ما تتوقف عليه من اصلاح على أنه بضاعة يمكن ان تؤخذ من أي جهة كانت ، ولكن يجب ان ينظر قبل كل شيء الى الاسس التي تدعم وجودها وتجعلها جديرة بأداء دورها الاجتماعي الخطير .

ان علاقات الاسرة تكون جميع انواع المعضلات الاجتماعية ؛ لأنها تفتح بالخطبة ثم بالعقد والبناء والاولاد والطلاق أو الموت ثم الزوج ثانياً والارث واليتامى والارامل وما يتبع ذلك كله من توافق وتحالف وتأمين ووصاية وترشيد وتحجير . ولقد تطورت النظرة الاجتماعية لهذه النواحي كلها في التاريخ تبعاً لتطور الاخلاق العامة في الامة ؛ فكانت المرأة في عصر الارتقاء العربي محترمة مهابة الجانب ، وكان مركزها يسبغ على الاسرة كل آيات التقدير والاعتبار ، ثم أصبحت في عهد الانحطاط بمثابة الخادمة المضطهدة المغمورة في وسط الجوّاري والحريم . وكان الزواج يعتبر خلقاً كريماً يجب على كل الناس ان يقوموا به لغاية واحدة ، وهي تحقيق

ما أراده الشارع من الامرة الطيبة والبنين الذين يربطون حلقات المجتمع ويكثرون عدد الامة الاسلامية ، وكان العناء الذي يحده الزوج والزوجة في القيام بالواجب يعتبر نعمة من الله لأنه يؤدي الى ثواب عظيم وفوز كبير ، ولكن ذلك كله أخذ يضعف في عهد الانحطاط حيث لم يعد هنالك اكثر من الوازع الجنسي والانتماء في الترف ؛ فأدى ذلك الى النظرة للمرأة على انها رمز للاحتيال والتدبيرة واحط الفرائز واسفل العواطف .

ان الامرة المغربية بحاجة الى اصلاح عميق يبنى قبل كل شيء على تجديد النظرة لها في نفوس الرجال والنساء ، أي على بعث روح الحب المتبادل الذي يضمن الهناء النفسية ويجعل من البيت الكريم سكناً بالمعنى العميق الذي أراده القرآن الكريم من هذه الكلمة . ولذلك يجب القضاء على كل اسباب الاضطراب الذي يخلق راحة الامرة ويفسد علاقات افرادها . يجب ان ينظر الرجل للمرأة على انها شريكته في الحياة ومساعدته على أداء الواجب ، ويجب عليها ان تنظر إليه على انه شريك لها وحفيظ عليها ، ويجب على كل منهما ان يعرف ان اتصالهما ليس لمجرد ارضاء الفريضة الجنسية ولكن لأداء دور من ادوار الحياة لخدمة المجتمع وتحسين العلاقات بين افراده .

ويجب على الدولة ان تساعد الامرة على أداء واجبها ، وذلك بتخفيف أعباء تكاليفها ، أو القيام بها جملة من ناحيتها المادية والتوجيهية دون ان تسلبها دورها الاجتماعي الذي إذا انفصلت عنه زالت عنها عواطف الرحمة والحنان نحو اقربائها وابنائها .

ويجب على المجتمع كله ان يفهم ما في التضامن بين الامر من صلاح للمجتمع الذي لا يتركب إلا منها ، وان الحب والتضامن هما عماد الامرة وهما في الوقت نفسه عماد كل تعاون اجتماعي وانسجام قومي .

البغاء

ليس هناك خطر يهدد العائلة ويقضي على أنظمتها ويفسد روح الحب الذي تقوم عليه مثل البغاء السري والعاني . وهو داء قديم يقدم الانسانية لأنه من الطفيليات الاجتماعية التي ما قتلت تمتص معنوية البيت وتقضي على كيان عماده الذي هو الشباب . وقد أشهر عليه الأنبياء والمصلحون والقادة الاجتماعيون حروباً شعواء خففت من شره ولكنها لم تقض على جرثومته ؛ لأن مقاومته في الواقع تصطدم بإحساس عميق في الطبيعة البشرية لا تكاد تجدي فيه العظاات أو تؤثر في محوه المعنويات . ويلشأ البقاء عادة من عدم إشباع الفرائز الجنسية خارج العائلة أو داخلها ، وكذلك من الفرور الناتج عن انعدام الحب والتضامن اللذين هما أساس الأسرة كما قلنا ، أو من فقدان التفاهم والانسجام في الحياة البيتية ، وكذلك من الفقر أو من سوء القدوة التي يحدها الذكر والانثى في الانسانية جمعاء . ومن المؤسف له ان يكون الموقف العادي لختلف الطبقات لزاء هذه المشكلة هو موقف الامهال وعدم الاعتبار الى حد أن بعض المتمدينين أو مقلدهم أصبحوا يعتقدون أن البغاء ليس الا مظهراً من مظاهر الطبيعة التي لا يمكن القضاء عليها ، واخذوا يفكرون في ان خير وسيلة في امره

هي الاعتراف بواقعه الذي لا يكاد يتحرر منه انسان . اما المصلحون منهم فقد رأوا ان مسألة البغاء تنحصر في قضية العناية الصحية وعدى الامراض . ومعنى هذا انهم عوضاً عن ان يبحثوا عن أحسن الطرق للقضاء على الفساد أخذوا يهتمون بشأن تنظيمه وفتح المواخير الرسمية له واعداد وسائل الوقاية الصحية للذين يتعاطونه مدعين أن ذلك خير وسيلة للتخفيف من ضرره الذي لا يعدو المرض الجسدي ؛ لان الذين يطرأون على مدينة او مركز ما يمكنهم أن يجدوا بسهولة للسكنيات اللاتي يتجرن بأعراضهن في مكان معين فيسدون غرائزهم عوضاً عن ان ينطلقوا للبحث عن النساء في الاوساط المتحصنة . ولكن الواقع ان هذه التجربة التي ابتكرها نابليون عدو المرأة لم تؤد الا الى استفحال خطر البغاء وجعله اداة للتحقير والاهانة لقسم مهم من سيدات المجتمع الجديرات بكل تقدير واحترام . على ان هذه التجربة لم تكن في الحقيقة الا اثرأ من آثار العداوة التي خلقها القرن الثامن عشر والتي لم ترددها كتابات (مولير) و (روسو) و (مونتسكيو) و (فولتير) و (ديدرو) وغيرهم من المفكرين الذين عارضوا تحرير النساء الا تلبساً في نفس الجمهور . وعلى الرغم من رد الفعل الذي أحدثته الثورة الفرنسية فإن نابليون طبق عملياً كل المبادئ المقيدة للمرأة والمحقرة لها .

. كان نابليون أول من أسس دور البغاء المنظمة على الطريقة التي نراها في بلادنا ، وقد قلدته في ذلك أغلب أمم الشرق والغرب حتى أصبح البغاء الرسمي مظهراً من مظاهر النظام الحديث . وعلى الرغم من العيوب التي نشأت عنه ومن الفواحش التي ادى اليها فإن مختلف الحكومات الديمقراطية ظلت متمسكة به مناصرة له . ولكن نهضة المرأة وشعورها بكرامتها حول الانظار الى ضرورة العدول عن هذا النظام الشيطاني الذي كون الرقيق الابيض وكاد يقضي على روح الوقار والحشمة في كل العالم . وهكذا عدل كثير من الامم اليوم عن ذلك للنظام الفاسد فحرمت البغاء

الرسمي ؛ وفي مقدمة هذه الأمم روسيا وألمانيا وتبعتهما بعد ذلك آثناء الحرب الأخيرة مصر ثم فرنسا . وقد تقرر هذا بعد ان اكّد الخبراء ان لا فائدة في تنظيم المواخير ومراقبتها ؛ لأن العاهرات تستطيع إخفاء مرضها لكيلا ينقطع مدخولها ، ولأن عدد الذين يزورونها بين فترتي الزيارة الطبية كاف لأن يجعلها ناقلة مرض في تلك الايام ، لأن مراقبة الزائرين غير متيسرة ، واستعمال الادوية التي تمنع الحمل او تفصل الرحم لا تمنع من المرض وعدواه . فإذا اضيف ذلك إلى ما في وجود البغاء المنظم من اضعاف للعائلة وحرمان للأمة من مواليد طائفة من نساها ومن مجهودات هؤلاء المكينات في معمعة المجتمع استطعنا ان نقدر قيمة الخطر الذي يكونه هذا الداء الذي اقرته المدنية العصرية امدأ طويلا .

ان علاج مشكلة البغاء من ادق القضايا واعوصها ، فقد رأينا ما أدت اليه تجربة تنظيمه ، ويمكننا ان نلاحظ كذلك ما أدت اليه محاولة الحجاب الكامل في وسطنا المغربي اذ لم يكن من مبرر لأدق انواع الحجاب الا الحيولة دون المرأة ودون الوقوع في محذور الفساد . ومن غير ان تتعرض الآن لقضية السفور لا سلباً ولا ايجاباً يمكننا ان نؤكد ان حجب المرأة لم يصل بها الى الغاية السعيدة التي قصدتها الاولون .

ان المرأة المحجبة ليست اقن تعرضاً لخطر البغاء من اختها السافرة ، ولن يمكن لأحد من ابناء قومنا ان ينكر ما تتخبط فيه امتنا من بغاء علني وسري في كل المدن والقرى على السواء . وهذا يعني أن الفساد في وسط الحاضرة حيث تحتجب النساء ليس أقل منه في وسط القرية حيث النساء يرحن في الفضاء الواسع غير محتجبات . وهذا زيادة على الشذوذ الجنسي الذي يلاحظ بسبب هذه العزلة في حياة الرجال مع الرجال والنساء مع النساء . وهنالك تجربة ثالثة وقعت في إنجلترا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وهي منع البغاء السري والعلني منعاً باتاً ومعاينة القاعين به . وهذه طريقة عملية في حد ذاتها لأنها تتفق مع الواجب الذي يقضي به الدين والخلق ،

ولكنها في الحقيقة لا تكفي وحدها . ولذلك لم تؤدّ لأكثر من تخفيف المرض دون القضاء عليه .

إن البقاء لن يزول من المجتمع أو لن يبقى له أثر مهم إلا إذا أمكنت مقاومة العوامل الرئيسية فيه . وعندى أن هذه العوامل تنحصر في ثلاثة أقسام :

١ العامل الخلقي . ٢ - العامل الاقتصادي . ٣ - العامل القانوني .

فلا شك أن للأخلاق والمعتقدات أثرها الفعال في مقاومة الفرائض البشرية وكبح جماحها ، فنع البقاء يظل عاملاً سلبياً إذا لم تدعمه وسائل العفة وامتناع الشهوة . وهذا الخلق الكريم لا يمكن أن يقوى في النفوس إلا بتقوية الوجدان العالي عندها ، وتلك قضية مرجعها إلى التربية العامة التي لن تتم إلا بالمائلة الطيبة ، والمدرسة الهادية ، والعناية المستمرة بالشباب وإعداده . إن الأمة التي تدين بالمثل العليا تسوء غرائزها وتحل الحواس الرفيعة منها محل الحواس الجلسية ، ولذلك يجب الاهتمام بتوجيه المجتمع في هذه الناحية كما في غيرها ؛ فإن الشعب منحط الأخلاق هو الذي لا يرى الجمال إلا من جانبه الجسدي . أما الشعب المتمدين فإنه يلتذ بالشعر والموسيقى والكتابة والحفر والبحث والرياضة والخدمات الاجتماعية . ولن يتم تحقيق هذه التوجيهات النافعة إلا بتنظيم الشباب ضمن الفرق الكشفية والرياضية والمجمعات التي تكون فيه روحاً وثابة للمعالي ولبناء الأسرة الجديدة التي هي عماد المجتمع الراقي .

ولا شك أن قسماً مهماً من اللائي يتعاطين البقاء - وخصوصاً من أولئك اللائي يقبلن عرض أنفسهن في المواقف - لا يحملن على ذلك إلا فقد القوت وأسباب الحياة . إن المرأة التي لا تقدر على عول نفسها ولا تستطيع أن تقوم بعمل مشرف يؤول بها الحال إلى القاء نفسها في أحضان الرذيلة لتأكل الخبز ممزوجاً بالدموع . إن للاقتصاد أثره الكبير في تكوين البقاء ونشره ، ولو زال هذا العامل من الوجود لما بقي من البقاء إلا لون يسير من السهل علاجه بوسائل الخلق والتهديب . ومن الحق أن نعترف بأن

إعطاء المرأة حق العمل في البلاد الروسية قضى تماماً على البغاء أو على الأقل على البغاء من أجل أجر ما ؛ لأن المرأة أمكنها أن تجاري الرجل في كل الميادين النافعة حيث تضمن لنفسها أسباب الحياة بنفس الوسائل التي يضمنها أخوها الرجل . ولقد ضاقت الحياة في روسيا أثناء الحرب فبدأ البغاء ينبعث مقابل قسط اضافي من اللبن أو اللحم . ولكن ما عادت الحالة لجحراها الطبيعي حتى ابحى الفساد من جديد . ان ذلك خير دليل على ما للعامل الاقتصادي من أثر في تقوية البغاء ونشره في المجتمع . فمن اراد ان يقضي على هذا الطفيلي المهلك فليعمل على تغيير النظام الاقتصادي القائم في البلاد ، وليدع الى تحسين حالة المرأة واعدادها لتكون قادرة على الاستقلال بحياتها اذا اضطرت لذلك مع اعطائها الثقة التي هي أهل لها .

بعد هذا يأتي العامل القانوني ؛ فلا شك أن شعور المرء بإطلاق العنان يساعده على خرق تعاليم الدين ونصائح المرشدين . ان الباعث الأول على وضع الشرائع هو عدم اقتدار النوع الانساني على كبح نفسه بنفسه دائماً ، ولولا القانون لما استطاعت البشرية أن تعيش في مأمن من كثير من الجرائم . لذلك فمن الضروري لكثير من الناس أن تؤيد في نفوسهم غرائز الخير ودواعي التقوى بوسائل السلطة ودوافع القانون ، وخصوصاً في هذا العصر الحديث الذي أصبحت فيه كلمة الأخلاق في نظر كثير من الناس لا تتجاوز ما هو موجود بالقوانين ، أو بتفسير أصرح ان القانون حل محل الأخلاق . اذن يجب تحريم البغاء العلني والسري بصفة قانونية ، ويجب معاقبة الذين يتعاطونه من الرجال والنساء بأشد انواع العقاب ، وفي الوقت نفسه يجب الاهتمام بالعاملين الآخرين ليكون المنع أجدى . انه لمن العار الشنيع ان يظل بلد اسلامي مثل المغرب غير متمتع بما تتمتع به أوطان اخرى من تحريم الزنا واقفال لأماكنه الرسمية . ولكن إقفال الأماكن الرسمية يجب ان يكون مصحوباً بعناية فائقة

بالتأثبات من سيداتها ، حتى لا يشعرن بأنهن انتقلن من حالة الى ما هو اقبح منها ، وحتى لا يلقين بأنفسهن مرة اخرى في البغاء السري وتسمح الوسط الذي يحين فيه . انه من الضروري ان تهيا لهن الوسائل للاشتغال الشريف والكسب الطيب مع ما يلزم من جو ارشاد وهداية يقتنعن الى جانبها بحسن ما صرن اليه وبأنهن قد أنقذن من هوة السقوط ليرتقمن لدرجة المرأة الحرة الشريفة .

وهناك عوامل أخرى لمقاومة البغاء يجب الانتباه اليها ، وهي الزواج المبكر ، والقضاء على نظام بعض العائلات التي تمنع بناتها من الزواج بغير أبناء العم ، في حين أنه يسمح للذكور بالتزوج من حيث شاؤوا ، وكذلك بعض العادات التي تسمح للمرأة بالقضاء عند أقاربها الأيام والليالي ذوات العدد حيث تتصل بمختلف الرجال الأقارب في مأمن من مراقبة الزوج أو غيره ، ويقع الاختلاط في الغرفة الواحدة بين ذكور العائلة وإناثها عند المسلمين وبين مختلف الأفراد ولو كانوا من عائلات متعددة عند اليهود المغاربة .

وأشد من هذا وأخطر ما تقره بعض الأعراف البربرية من إكرام الضيف بوسائل غير مشروعة ، وما يسمح به من اختلاط عام في الظلام في إحدى قبائل المغرب العربية مرة في السنة بمناسبة موسم بعض الصالحين .

وكذلك يجب بصفة بارة منع هذا النوع من البغاء الذي ما زالت محاكمنا الشرعية تعترف به ؛ إنه التسري ، لقد أصبح الرقيق محرماً منذ عهد طويل ، ولكن أثر الاسترقاق ما يزال موجوداً في مجتمعنا البائس حيث أن الحرائر ما زلن يتخذن سراي تحت ستار الشبهة القديمة أو غطاء العرف العام .

إن كل هذه الأنواع وما لا نعرفه من البغاء الرسمي والسري المذكور والمؤثت تجب مقاومتها بكل الوسائل المجدية ، وفي مقدمتها المنع الرسمي . إن ذلك أول ما يلزم لحماية الاسرة وتقويم المجتمع وإنشاء الجيل الصالح المليء بالحياة والنشاط .

المرأة المغربية بين العرف السجاحيلي والعمل الشرعي

المرأة عماد الأسرة ، وكل بناء لا يستقيم عماده فهو إلى الانهيار . وقد مرت عصور وأزمات وتقلبت دول وحكومات دون أن تسلم الإنسانية إلى حل معضلة الأسرة ؛ لأنها أبت أن تعترف للمرأة بحقوقها الذي تهبه لها الفطرة ويقره العقل السليم . وإلى الآن وعلى الرغم من كل التقدم الانساني فإن الشعوب لم تنضج بعد إلى وضع المرأة في موضعها الطبيعي ، وإنما هي بين ظالم لها معتد على حقوقها وبين متملق لها مجلوب بعاطفة إغرائها . والحق أن المرأة وحدها هي التي تستطيع أن تحرر نفسها مما كبستها به الأجيال وما صنعتها بها التقاليد . ومع أن سيدات هذا العصر أظهرن استعداداً فائقاً للتطور وجهاداً قوياً من أجل الحقوق فإنهن لحد الآن لم يدافعن إلا عن الشكل ولم يظفرن بغير الإطار ؛ لأن وضع المرأة حيث كانت أورثها نوعاً من الضعف في الجسم ونوعاً من التركيب في الذهنية ، وأصبح ذلك يخيّل إليها وإلى الرجل أنه فارق فيسيولوجي مع أنه ليس غير أثر للوضع الاجتماعي . ولكي تتحرر المرأة

من هذه الذهنية الموروثة والحالة المتعاقبة يلزمها مجهود مستمر وثبات متوال ؛ لأن ما أفسدته الدهور والأعوام لا تصلحه الشهور والأيام حسب المثل المحفوظ .

وإذا نحن نظرنا للمرأة العربية في جاهليتها وجدنا أنها كانت في أحط الدرجات وأخس الدرجات ؛ لأنها كانت تعتبر متاعاً يباع ويشترى ويورث ولا يرث ؛ فقد أخرج البخاري : أنهم كانوا إذا مات الرجل فأولياؤه أحق بإمرأته ؛ إن شاء بعضهم تزوجها وإن شاؤوا زوجوها وإن شاؤوا لم يزوجوها فهم أحق بها من أهلها .

وكانت عادة اليربيين (سكان المدينة) أن يرث الوارث زوجة الهالك كما يرث ماله ، وله الحق في عضلها عن الزواج حتى تقتدى منه . وكانت عادة تهامة أن يسيء أحدهم إلى المرأة حتى يطاها ويشترط عليها أن لا تتزوج بغير من يختاره لها أو تقتدى منه بما لا أو يرد ما كان أعطاها ، إلى غير ذلك مما هو معروف من أحوال الجاهلية العربية وأخبارها .

ومن المؤسف أننا إذا عاودنا النظر اليوم إلى قسم مهم من بلادنا نجد ما يزال يتبع هذه العادات الجاهلية وأمثالها ؛ فالمرأة فيما يسمونه بالمناطق العرفية ليست لها أدنى حرمة ولا كرامة . إنها كأختها في الجاهلية تباع وتشترى ولا يعتمد بها إلا في المتاع والزينة ، وتعزل ويضيق عليها حتى تفدي نفسها ، وتفرض عليها الخدمات الشاقة التي لا يقوم بها الرجال فضلاً عن النساء ، وترغم على كثير من العادات ولو أبت هي ، وتحرم من حقها في الميراث وفي حضانة الأبناء وغير ذلك من الأمور التي تفوق كل ما يتصوره العقل من وحشية وجهل . ولقد أتبع لي أن أقارن بين الاعراف المغربية وبين أعراف القبائل البدائية في أفريقية الاستوائية فإذا هي متساوية في الفظاعة وإن كانت تزيد وتنقص بحسب نواحيها .

كل هذا والمغرب بلاد إسلام ومن الأوطان المشهورة بالتمسك بالدين

والعمل على بقاء أحكامه . وإذا كان للسياسة دخل في استمرار هذه الحال فإن لنا ولأسلافنا حظاً في المسؤولية حيث أننا لانهم بتنوير عقول أهل القرى وتربيتهم ؛ فكانت الدراسة والتثذيب مقصورين على المدن وعلى بعض المراكز الاستقرائية في الأوساط القبلية . وأنا لا أشك في أن ذوي السياسة من حكامنا ورؤسائنا كانوا يتأثرون على ذلك حباً في اخضاع هذا الشعب لأهوائهم وإبقائه أداة سهلة الاستعمال . وهكذا أبقوا الأمة في عمية الجاهلية مكتفين بإيمانها العميق متجاهلين أن الدين ليس اعتقاداً فقط ولا قولاً فحسب ، ولكنه الى ذلك اذعان وخضوع بالجوارح والأركان . ولقد حمل ملوكنا ورؤسائنا الحملات العسكرية على مختلف القبائل لاختضاعها لاداء (النائبة) والاستسلام لتنفيذ الأوامر الحكومية ، ولكنهم لم يهتموا قط بأن يحدثوا ثورة في هذه العادات الجاهلية وإصلاح أحوالها اللهم إلا في المناطق التي تأثرت ولو مؤقتاً بالعمل الإيجابي لعباد الله ابن ياسين والمهدي ابن تومرت .

انه في الوقت الذي نقوم فيه بمحاسبة أنفسنا يجب ان لا ننخدع لكبريائنا بل يجب أن نبحث عن أغلاطنا لنصلحها ، ونبحث عما كان يعتبر في عصر سابق محمداً هل لا يزال محل ذلك الاعتبار في عصرنا الذي نعيش فيه ؟ ان النقد التاريخي لما ينقص النهضة العربية عموماً والمغربية بالأخص ، وبدونه لا يتسنى لنا ان نبني مستقبلنا على الأسس الصالحة المفيدة .

لا نريد ان نطيل القول في الاعراف البربرية ؛ فهي مسألة مجمع من قومنا على ضرورة العدول عنها ؛ لأنه لا يختلف أحد في مبايئتها للاسلام ولرغبة الشعب ، ولكنه لا يكفي ان نجتمع على ضرورة العدول عنها ثم لا نبذل كل مجهوداتنا لوضع هذه الإرادة موضع الواقع المنجز . ان كل إصلاح للأسرة المغربية لا يمكن بغير إصلاح حالة المرأة ، وامرأتنا لا يتم لها اصلاح ما دامت الاعراف البربرية مفروضة في بلادنا . ان المسألة قبل

كل شيء مسألة الشعور بخاطر بقايا الجاهلية في البلاد وكونها حجرة عثرة في سبيل كل تطور أو تقدم نسعى إليه .

أما في مناطق العمل الشرعي من بلادنا فالمسألة تحتاج الى معاودة النظر في كثير من الاعمال التي أعتقد انه انقضى موجبها في الوقت الحالي . ومن المعلوم ان من شروط استمرار العمل استمرار موجهه ؛ فالاعمال التي هي ابتكار مغربي تحمل في نفسها مبدأ التطور التشريعي في البلاد في دائرة الشريعة الإسلامية طبعاً . وذلك ما يفسر لنا ان الفقهاء من قومنا كانوا ذوي نظر دقيق الى مجموع الثروة الفقهية في الإسلام . فأقوال الفقهاء وآراؤهم المختلفة تبعاً لتطور الاعتبارات الزمنية والمكانية مورد خصب لكل الذين يريدون الاستمداد من مجهودات من سلف والنهج على منواله . ولقد نظر الفقهاء المغاربة دائماً هذه النظرة فأعاروا الظروف الزمانية والمكانية قيمتها أثناء الحكم وأثناء التقرير حتى فيما ورد بصريح القرآن ؛ فإن من آخر الاعمال المبتكرة اختبار المهاجرين قبل الحكم بترشيدهم نظراً لفساد الزمان ، مع ان صريح الآية القرآنية : « فإن آتسم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم » يقضي بأن الترشيد يمكن أن يتم بمجرد الإناس الذي هو عمل فرامي لا دخل للاختبار فيه . وهذه الروح هي التي يجب ان تصحبنا اليوم حيناً نريد دراسة المسائل الشرعية التي تلتصق بمجتمعنا ..

وسنقتصر فقط على بعض الامثلة مما تدعو إليه ضرورة اصلاح المعجل . ومن ذلك اجبار الولي أو الوصي البكر على الزواج بن تريد ومن لا تريد ؛ فهذا العمل مبني على مذهب الامام مالك الذي يعطي للاولياء والاولياء حق الاجبار وان كان يستحب لهم تخيير المرأة في ذلك ، ونحن نعتقد ان روح العصر لم تعد صالحة لتطبيق مذهب المالكية في الموضوع ؛ لان المرأة المغربية على ابواب التطور الذي لا يحملها مستعدة لقبول مثل هذا التحكم في مصيرها . فالوقت قد حان للعمل بمذهب

جمهور الائمة المسلمين من تخيير البكر والثيب على السواء فيمن تختاره
 ليكون قرين حياتها . على أننا حيننا نرجع لمستند التشريع الإسلامي نجد
 مذهب المالكية في هذه القضية محجوباً ؛ فإن الحديث الشريف الذي
 يقول : « البكر تستأمر وإذنها صماتها ، والثيب تعرب عن نفسها ،
 صريح في غير ما ذهب إليه إمام دار الهجرة ، وحل الأمر فيه على
 الاستحباب ليس له دليل ؛ لأن الأمر متى أطلق انصرف للوجوب .
 ولقد روى السبعة عن أبي هريرة أن رسول الله (صلعم) قال : « لا تنكح
 الأيم حتى تستأمر ، ولا البكر حتى تستأذن » ، وروى السبعة إلا مسلماً :
 « أن خلفاء بنت خدام الانصاري زوجها أبوها وهي ثيب فكرهت ذلك
 فأنت رسول الله (صلعم) فرد نكاحها أي أبطله » . وروى احمد والنسائي :
 « أن فتاة جاءت الى رسول الله (صلعم) فقالت إن أبي زوجني من ابن
 أخيه ليرفع بي خيسته قال : « فاجعل (صلعم) الأمر إليها ، فقالت قد
 أجزت ما فعل أبي ، ولكن أردت أن أعلم النساء أنه ليس إلى الآباء من
 شيء » ، فهل بعد هذه الأحاديث دليل أصرح على ان المرأة بكراً كانت أو
 ثيباً هي أحق باختيار من تريده من الأزواج ، وليس للولي منعها منه
 وإن كان هو الذي يتولى العقد عليها بإذنها ورضاها ؟ .

إن هذا الإصلاح الحمدي يجب أن لا تظل المرأة المغربية محرومة منه
 خصوصاً في هذا العصر الذي وصلت فيه المرأة لدرجة الحكم الذاتي في
 الامم كلها . إن كل جود على العمل الأول لا يؤدي إلا إلى فتنة في
 الأرض وفساد كبير .

وإذا كنا ندافع عن المرأة في حق اختيار زوجها فإن الرجل كذلك
 محتاج لأن يدفع له عن هذا الحق ؛ لأن التقاليد المغربية تكاد تجبر
 الرجل نفسه على من يختاره له أقاربه ، خصوصاً وأنه لا يسمح له في الغالب
 بالاجتماع بمن يخطبها ؛ بل يكتبها بما تبلغه له أمه أو قريباته اللاتي
 ينظرن بأعينهن لابعينه هو . ومع انه ليس في الفقه ولا في العمل المالكي

بالمغرب ما يمنع من رؤية الزوج خطيبته فإننا ما نزال متمسكين بهذه العادات البالية التي تتغلغل حتى في عقولنا الباطن كأنها جزء من الدين . ان النبي عليه السلام لم يكتف بالأذن بالنظر للخطيبة قبل العقد عليها ؛ بل أمر بذلك في عدة أحاديث ، فقد أمر المهاجرين حين قدموا المدينة ألا يتزوجوا بالنصارى قبل رؤيتهن للتأكد من سلامة عيونهن . واستشار المغيرة بن شعبة النبي عليه السلام في زواجه بإحدى النساء فقال له : « اذهب فانظر إليها ؛ فإنه أجد ان يؤدم بينكما » . وقال الأعمش : « كل تزويج يقع على غير نظر فأمره هم وغم » .

وقد تستطيع هذه الجزئية ان تجرنا لمسألة الحجاب العام للنساء ، ولكننا لا نريد الإطراب فيها لأن أمرها معروف عند الجميع ؛ فالإسلام يميز للمرأة ان تكشف وجهها وأطرافها في مذهب جميع العلماء عند أمن الفتنة . أما عند خوف الفتنة فالخلاف بين المذاهب هل يجب على المرأة ان تستتر او الرجل هو الذي يجب عليه ان يفض النظر ؟ وأما فيما عدا الوجه والكفين من بقية الجسد فهي بين مناطق مخفية يكره كشفها ومناطق مغلظة فيحرم . وهكذا نجد البون شاسعاً بين ما هو في النظر الشرعي وبين الواقع المغربي ؛ فالقسم الأكبر من نساء العهد القديم يحافظن على ستر الوجه ولكنهن يسمحن لأنفسهن ان يخرجن احياناً حامرات السوق والاذرع ؛ الامر الذي يدل على ان المسألة مسألة عادة وعرف ليس إلا . وان من أشنع مظاهر الاجبار التي ما نزال تحتفظ بها في بعض بلداتنا المتحضرة وخصوصاً في تطوان تزويج الصغيرات او الوعد بتزويجهم ثم انجازه بعد أزمان ؛ فلا تصل البنت لدرجة البلوغ حتى تجد أولياءها قد سلموها لخطيب أكبر منها بكثير في الغالب . ونحن نعتقد أنه إذا كان للاعتبارات التي بنيت عليها هذه العادة محل في الأجيال الماضية فإن من الواجب على الجيل الجديد أن يتحرر منها وأن لا يشجعها ؛ لأن هنالك فرقاً عظيماً

بين البنت في سنيتها الأولى من الحياة وبينها حين تصبح امرأة قادرة على الاختيار .

إن تحسين حالة المرأة وإسعادها يجب أن ينال حظاً مهماً من تفكيرنا الاجتماعي لأنه شرط أساسي لإصلاح المجتمع وإعداد المغرب لحياة أسعد . وإذا كنا نستنكر تزويج الصغيرات وإجبارهن فهل من المصلحة أن نكتفي في هذا الباب بمجرد الوعظ والتنبية معتمدين على ضمائر الناس وامتناهم ، أو الاوفى أن تؤيد ذلك بتحديد قانوني يندرج تحت أصل شرعي هو مصلحة المرأة العامة ومصلحة الأسرة من حيث هي ؟ إن أغلب الأمم المتمدنة تأخذ اليوم بالنظرية الثانية ؛ لأن للقانون سلطاناً ليس لغيره من وسائل الاقتناع ، وهم يحددون في فرنسا الزواج بالثامنة عشرة كاملة للرجال ، والخامسة عشرة كاملة للنساء ، ولا يسوغ العقد قبل السن القانوني إلا بإذن خاص من رئيس الجمهورية الذي يجب عليه اعتبار اسباب معينة لاعطاء هذا الاذن . وقد اتبع القانون المصري مبدأ التحديد فمنع المأذون من تسجيل العقود اذا كانت قبل السن القانوني وهو ١٨ عاماً للرجال و ١٦ للنساء . والحقيقة أن للتزوج في الصغر أضراره التي لا تتكرر ، وأن مبدأ التحديد يجب ان يقرر ، ولا نرى في الفقه المالكي ما يمنع من اعتياده نظراً لما فيه من المصلحة العامة التي أثمرت اليها . غير أنه يجب مراعاة الجو في التحديد نفسه لان اجواء أوروبا الغربية هي غير اجواء مصر والمغرب مثلاً . ولذلك يمكننا ان نمنع من تزويج الانثى والذكر على السواء قبل اتمام ١٥ عاماً لانها السن الغالبة في بلوغ الشباب من الجنسين عندها . وطبعي أن يباح للبالغ أن يتزوج ، والا فمعنى ذلك الابقاء به في أحضان البغاء في المدة التي يحياها عزياً اذا كان يريد ان يحصن نفسه وكذلك البنت البالغة ، خصوصاً وعادة الفلاحين أنهم يرغبون في استعجال الزواج لان المرأة تساعد بعلمها على القيام بأعماله التي لا يستطيع ان يقوم بها في انفراد عنها .

ومن الإصلاحات الاجتماعية التي يجب الاهتمام بها العناية بسلامة المتزوجين من الأمراض المعدية أو التي لا تقبل الشفاء . ومعنى هذا أنه يجب فرض الادلاء بشهادة طبية تؤكد ذلك قبل أداء العقد ؛ فإذا ثبت وجود مرض معد فلا ينبغي الافضاء بخبره إلا للمريض نفسه ثم التعجيل بمعالجته . إن هذا النوع من الاحتياط حسن في نظرنا للمساعدة على التوقي من الأمراض ومن الوقوع في عدة خصومات تتركب على اكتشاف ما لم يكن منتظراً من الآفات بعد الدخول . أما الأمراض التي لا تقبل المعالجة لفوات إبانها مثلا أو لمجزأ الطب في حالته الحاضرة عن القيام بها فيجب أن يشعر بها الطرفان معاً ويترك لها الاختيار في العقد على الرغم من ذلك أو عدمه ؛ لأن الامر يدخل حيثئذ في باب الاحسان ومشاركة الغير في آلامه ، وهي عاطفة انسانية لا ينبغي أن يحرم من يحس بوجودها .

ولقد جرت عادة الامم من قبل الاسلام ان تكلف المرأة بدفع مهرها للزوج ، وهذا ما لا يزال العمل جارياً به في أغلب الامم المسيحية ، وهو المسمى (بالدوطة) وذلك ما جعل المرأة في خطر عظيم حيث أنها تضطر أن تبذل من الجهود الجبارة للحصول على ما تدفعه للزوج لتستطيع أن تخرج من عزوبتها ، ولما كان النساء في الغالب غير مستطيعات للكسب بالوسائل المشروعة فقد ظلن عرضة لتقديم أنفسهن للفساد وارتكاب كثير من الفجائع للحصول على (الدوطة) . وعلى الرغم من أن القانون الفرنسي مثلا قد ألغى الاجبار على أداء هذا النوع من المهر فإن العرف الفرنسي نفسه لا يزال مستمراً كما كان من قبل . أما الاسلام فمن محاسنه أنه كرم النساء عن هذه المهمة واوجب على الرجل المهر لمن يقترن بها مقدماً على البناء ، وقد جعله عطية لا مقابل لها كما يدل عليه قوله تعالى : « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » . وقد بين الشيخ محمد عبده خطأ من يرى انه في مقابل الاستمتاع ؛ لأن الصلة بين الزوجين اعلى واشرف من الصلة بين الرجل وفرسه ، خصوصاً وللفظة النحلة في اللغة تدل على العطاء دون مقابل .

ومن المعلوم ان هذا الصداق هو للمرأة نفسها تستعين به على تأثيث بيتها وتتخذ منه مادة لمساعدتها في مستقبلها . وإذن فلا يجوز لوليها ولا لاحد غيره أن يشترط في العقد أن يأخذ شيئاً من الصداق أو من الزائد عليه لنفسه . وذلك مما يبين فظاعة العرف الجاري في كثير من القبائل العربية بالمغرب ، حيث لا يعطي الاب ابنته مهرها الا بعد ان يأخذ لنفسه ما يسمى « بالموكلة » وهو مقدار من المال أو الطعام يأخذه الولي مقابل الاذن بتزويج ابنته بمن يخطبها . وتلك عادة من عادات الجاهلية حيث كان الولي يأخذ صداق بقتله لنفسه حتى نزل تحريم ذلك الا اذا وقع بطبيب خاطر من المرأة ؛ أي أن يكون عطاء منجزاً من المرأة لوليها ، وهو قوله تعالى : « فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً » .

والزواج في نظر الشريعة الاسلامية عقد كائر العقود يثبت بالإقرار من الزوجين ، وبالكتابة منها أو من المنكر منها ، كما يثبت بعدلين ، وبإثبات الزوجية ولو ببيئنة السماع أو الشهرة العامة من الذين يشهدون بروية الزوجين متعاشرين معاشرة الأزواج . وقد أدخلت الحكومة المصرية على هذا الفقه تشريعاً جديداً يقضي بمنع اثبات الزوجية ؛ فمنعت القاضي من سماع الزوجية بدون مؤيد شرعي وهو وثيقة الزواج أو ما يضاهاها من الاعتراف . وهذا التشريع في الواقع مستمد من القانون الفرنسي الذي لا يبيح لأحد المطالبة بالحقوق المدنية للزواج الا اذا قدم لإشهاداً قانونياً مسجلاً . لكن القانون الفرنسي استثنى من هذه القاعدة أحوالاً ؛ من جعلتها فقدان سجل الأحوال الشخصية ، والمعاشرة الظاهرة بشروط الخ . . والإصلاح الذي ادخلته الحكومة المصرية انما هو من قبيل ما جرى العمل عليه من أن لولي الامر ان يخصص القضاء في الزمان والمكان والحادثة . ومعنى هذا كما قال (السيد عبد الله علي حسن) ان هذا الضابط لا يغير شيئاً من مشروعية الزواج إذا وقع . اما نحن فنرى ان الاوفق في المغرب هو اعتماد ما جرى عليه العمل من ثبوت الزوجية ولو بالبيئنة ؛

لأنه اذا كان القتل يثبت بالبينة فأحرى الزواج . نعم يجب فرض العقد وكتابتة على كل محاولي الزواج في انحاء البلاد ؛ ومن امتنع من ذلك فإنه يعاقب عليه ، ولكن لو ادلى بعد ذلك بما يثبت زوجيته من بينة أو إقرار عمل عليها وألزم بكتابة العقد وتسجيله عند الشاهدين .

ومعروف ان إشهار الزوجية مستحب ؛ لكن الشريعة الإسلامية لا تشترط لصحة العقد غير معرفة الأولياء والشاهدين ، كما ان الاسلام لا يشترط وقوعه أمام موظف مختص ، ولا ينزل القاضي أو الرئيس الديني ، ولا أن يكون أحد الشاهدين من جانب الزوج والآخر من جانب الزوجة ، وغير ذلك من العادات المتبعة عند المسيحيين ، هي عادات في الحقيقة منحرفة من أعراف متصل عند التحليل بكثير من تقاليد الجاهلية الأولى . وإذن فلا موجب للاقتباس منها أو السير على منوالها ؛ إذ قد عرفنا ان مسائل الاسرة خاضعة للتقاليد المحترمة والمتغيرة في كل أمة . ولذلك من العبث التحكم في نقل عادة قوم الى آخرين إلا لمصلحة ظاهرة بينة . وقد وقع للمصريين ان وضعوا نظام المأذون الذي يمثل السلطتين الدينية والمدنية ليسجل العقد زيادة على الشاهدين ، وانا لا ارى في ذلك إلا تقليداً اعمى لعادات اجنبية عن المسلمين ، والشارع يريد تبسيط مسائل الزواج بقدر الاستطاعة ، ولذلك يمكن ان يكتفى بالشاهدين اللذين يؤيدان شهادتهما عند القاضي طبقاً للقاعدة الشرعية .

ومسألة المهور تجر الى الحث على عدم التفالي فيها ، لأن ذلك يعرقل الغاية المقصودة وهي التعجيل بالزواج في وقت الحاجة ؛ فإذا طلب الاغلاء رغبة في الظهور بمظهر الغنى والفخر فإن كثيراً من الناس يتمتعون عن القيام ببناء الأسرة المنشودة . وقد نصح الكثيرون بتحديد الصداق بمقدار لا يتجاوز ، وهي فكرة قديمة عدل عنها عمر لأجل احتجاج امرأة . ونحن الآن لا نرى ضرورة للتحديد الرسمي ، بل ان المسألة يجب ان تواجه بطريق الإرشاد من جهة والقدوة الحسنة من جهة أخرى . على

أن المرأة وأولياءها هم الذين يجب أن يتطور فكرهم في اعتبار الخطيب المتقدم إليهم ؛ فعوضاً عن أن يهتموا بمقدار ما سيؤديه في الصداق يجب أن يهتموا بمستقبله ؛ أي أن يعتبروا وجود المهنة أو الشهادة العالية خيراً من كل ثروة ، لأن المثقف لا بد أن يقوم بنفسه ، ويمكن أن يصل إلى الثروة في مستقبله ولو كان فقيراً عند المقد . أما الغني الجاهل فيمكن أن لا تحضي عليه بضعة أعوام حتى يصبح أفقر من الفقير .

وأفطع من التغالي في الصداق التنافس في الحفلات الفخمة التي تهلك الحرث واللسل وتقضي على أخضر الأرض وبأسها . وتلك عادة متأصلة في قومنا لا يقضي عليها إلا تشريع ينظم مناهج الأعراس ويمنع من تجاوز حدودها . ولقد بذلت محاولات في هذا القبيل بفاس كان لها أثر حسن مؤقت ، ولكنه سرعان ما بدأ ينقضي ويوشك أن تعود الأحوال لما كانت عليه من قبل ولما لم تول عليه بقية الأقاليم المغربية الأخرى .

إن الغاية الاجتماعية التي تقصد إليها من هذا كله هي تنشيط الزواج وتشجيع التكوين العاجل الأمر على أساس من البساطة يدعمها الحب ويقوها روح التضامن والاخلاص ؛ لأن الفائدة من الزواج هي تكوين الأجيال الجديدة التي تربط الحاضر بالمستقبل ، وتضمن الاستمرار النوعي للجنس وللأمة . ولذلك نرى من الضروري أيضاً أن تفرض الضرائب على الأزواج الذين يتجاوزون الحمة والمشرن عاماً دون زواج بغير عذر شرعي . ويجب أن يصرف مدخول هذه الضرائب في مساعدة المحتاجين والمحتاجات من راغبي الزواج الذين تقف أمامهم عوائق الدهر أو أحداث الأمراض .

تعدد الزوجات

إن الذي يدرس قضايا الشعوب الأفريقية يجد في مقدمة مشاكلها قضية الأرض وقضية المرأة ؛ لأن هذين الموضوعين يكونان السبب الأكبر في كثير من الخصومات الفردية والقبلية . وقد أعطينا رأينا فيما ينبغي أن تحمل به مسألة الأهر ، ونبينا لبعض أنواع الظلم الواقع على المرأة . ونريد الآن أن نتناول قضية تظهر لكثير من الناس معقدة ، وهي قضية تعدد الزوجات .

فالحقيقة أن التعدد موجود في جميع المناطق الأفريقية سواء عند المسلمين أو عند غيرهم ، وهو موجود كذلك في العالم الاسلامي وعند اليهود في مختلف بقاع الأرض ، وقد حاول الباحثون الماديون تعليقه بفكرة الاختلاط الذي يزعمون أنه كان موجوداً في الشعوب البدائية ، وقد أشرت في الفصل الأول من الفكر الاجتماعي إلى خطأ هؤلاء الباحثين ؛ لأننا قد لاحظنا في أفريقيا الاستوائية ولاحظ من قبلنا كثيرون أن الاختلاط لا أثر له في هذا العالم ، وأن التعدد في نظر الذين يقومون به هو نوع من أنظمة العائلة التي تقويها وتكثر إعدادها وإنتاجها . والحقيقة أن العائلة والدين هما الممدتان الأساسيتان عند سائر الشعوب الأفريقية التي

رأيناها ؛ فعليها مدار التكوين الاجتماعي للقبيلة ؛ تقوى بقوتها وتضعف إلى حد الاضمحلال عند ضعفها .

أما ما زعمه (جوستاف لوبون) في كتابه « مقدمة الحضارات الأولى » من أن مثال الحيوانات يعرفنا كيف كانت العادات الإنسانية الأولى ، وأن الإختلاط أولاً كان شعار أسلافنا ، ثم تعدد كل من الأزواج والزوجات ، ثم تعدد الزوجات فقط - فهو زعم لا يدل عليه شيء من الواقع ولا من آثاره . وقد نقل الدكتور (عبد الواحد وافي) في رسالة « الأسرة والمجتمع » عن كثير من علماء الانتوغرافيا أمثال (روستر مارك) و (هوبوز) و (هيلير) و (جنسبرج) : أن نظام التعدد لم يبد في صورة واضحة إلا في الشعوب المتقدمة في الحضارة ، على حين أنه قليل الانتشار أو منعدم في الشعوب المتأخرة أو البدائية . ونحن نقول ما نقله الدكتور عبد الواحد وافي بما كتبه (منسينيور لوروا) في كتابه : « ديانة البدائيين » ص ٩٥ وما بعدها فقد قال : « الشيء المتيقن أنه لا يوجد في أي ناحية من افريقية اثر للاختلاط ما عدا عند مجموعات البقر الوحشي . أما الناس فبقدر ما ينحدر الانسان نحو الطوائف البدائية مثل النيكريل والصان يجد ان العائلة هي القبيلة الاساسية الضرورية التي لا جدال حولها للجماعة الاولى » إلى ان يقول (لوروا) : « وفي اغلب الاوساط السوداء لا يوجد غير التعدد - على الاقل من جهة المبدأ إذا لم يكن في الواقع - نعم هو تعدد منتظم تابع لاعراف لها قوة القانون ، هي في نظر العالم الإفريقي ليست غير هادمة للعائلة فحسب ، بل هي مقوية لها لانها تهب لرئيس الاسرة راحة أكبر وانتاجاً أكثر ، وتمكنه من علاقات واتحادات هي مصدر القوة لسلطته » . وبعد ما شرح وظيفة البناء في الاسرة ختم مؤكداً : « إن التعدد لم يكن نتيجة حالة بدائية كما يزعم الماديون ، ولكنه كان نتيجة حضارة متقدمة اصابها اختلال » .

ولا شك ان التعدد الواقع في القبائل البربرية بالمغرب هو من هذا النوع

الذي لم يؤد إليه في نظرنا الا استمرار النظام القبلي وعهد الغروسية التي كانت تلزم الرجل بتقوية نفسه وسلطته عن طريق العائلة الواسعة والأقارب والمحارم . وهو امتداد لما كانت عليه الحال في عهد الجاهلية العربية وربما لعادات الاسرائيليين الذين انتحل قسم من البربر دياتهم قبل الاسلام . فالتاريخ يدلنا على أن العرب واليهود كانوا يعددون نساءهم دون حد ؛ فكان الرجل يتزوج مائة امرأة فما زاد عليها ، وفي قصة داود في القرآن : « ان هذا اخي له تسع وتسعون نعمة ولي نعمة واحدة » الآية . فهذه العادات لم تزل موجودة في العرف البربري الذي يبيح التعدد بما زاد على الرابع . وهكذا نجد بعض القواد والاعيان يتزوجون الثلاثين والرربعين وربما احتالوا في ذلك باعترال المرأة وتركها في البيت ثم العودة اليها واعتزال غيرها .

لقد كانت هذه العادات عامة فيما قبل الاسلام ، ومضى عليها المسلمون في صدر النبوة حتى ازل على الرسول ما يقتضي اصلاح هذه الحالة ، فأمر بتطليق ما زاد على الرابع واختص هو بعدم التطليق . واذن فقد اصلح الاسلام من امر الاختلال الذي كان موجوداً في الجاهلية بسبب التعدد غير المحدود . فما هو هذا الاصلاح الذي ينص عليه القرآن ؟

يقول تعالى : « فإن خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع . فإن خفتم ان لا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم ذلك ادنى ان لا تعملوا » . وقد اختلف المفسرون في تأويل هذه الآيات ؛ فذكروا عن عائشة : انها نزلت في التوصية بحفظ حق يتامى النساء في أموالهن وأنفسهن والمعنى : إذا شتم الزوج باليتيمة التي تحت نظركم وخفتم أن تأكلوا مالها بسبب ذلك فدعوا الزوج بها وانكحوا ما طاب لكم من النساء غير اليتيمات . وهو إصلاح لحالة كانت متبعة في الجاهلية ، وهي أن كفلاء اليتامى الغنيات كانوا يتزوجون للاستيلاء على ثروتهن ، فمنعهم الشارع من ذلك . وذكر ابن جرير عن عائشة : ان

الرجل من قريش كان يتزوج العشر من النساء والاكثر والاقل ؛ فإذا صار معدماً مال على مال يتيمة الذي في حجره فأنفقه أو تزوج به فنها عن ذلك ، وقيل لهم إن خفتهم على أموال أيتامكم ان تنفقوها فلا تتمدلوا فيها من اجل حاجتكم إليها لما ياتم من مؤن نسايتكم فلا تتجاوزوا فيما تسكحون من عدد النساء اربعاً ، وان خفتهم ايضاً من الاربع ان لا تتمدلوا في أمرهن وأموال غيرهن بسببين فاقصروا على الواحدة أو على ما ملكت ايمانكم . وقد روي عن ابن عباس : « قصر الرجال على اربع من اجل اموال اليتامى » .

فمنع التعدد فيما زاد على الاربع وقع تحريمه بالنص من اجل سبب معروف في قول عائشة وابن عباس مآله الى الخوف من ان يكون سبباً في اغتصاب اموال اليتامى الذين هم تحت كفالة المتزوج طبقاً لما كانت قد عمت به البلوى في الجاهلية ويدل النص نفسه على ان التزوج بما فوق الواحدة يمنع ايضاً اذا خيف من ان يكون سبباً في غصب اموال اليتامى ؛ بل ان الواحدة نفسها تمنع ويتنقل الامر لملك اليمين لانه ادعى لعدم الحاجة للغصب . ومن المعلوم في الشريعة ان من لا يجد وسيلة للتزوج ولو بالواحدة فانه لا يجوز له ان يتزوج بطريق الغصب او الاعتداء على اليتامى أو على غيرهم .

ان هذه الاحكام صريحة الدلالة وجمع عليها من طرف المذاهب الاسلامية كلها ، وهي منع التعدد مطلقاً عند الخوف من الظلم ، واباحتها حتى الاربعة عند تيقن العدل . لكن الذي مضى عليه عمل المسلمين هو ترك هذا الامر لوجدان الرجل الذي يحكم على نفسه هل يقرر ان يعدل أو لا ، وذلك هو الاصل في تطبيق الشرائع كلها ؛ لان الدين يتوجه قبل كل شيء للأفراد وخصائهم . لكن التجربة التي لاحظناها طول التاريخ الإسلامي تدل على أنه باستثناء العصور الأولى فإن أغلبية المسلمين استعملوا التعدد في غير موضعه الشرعي . ولكي لا نطيل بالإشارة للاحداث

التاريخية التي تنبعت عن تعدد الزوجات يمكننا أن نكتفي بتوجيه نظر إخواننا لما هو واقع في العالم الإسلامي كله اليوم ، وفي المقرب بالخصوص ، من استهتار بشؤون العائلة ومن حوادث مخربة لها لم يكن مصدرها غير العبث باستعمال الرجال لفكرة التعدد ؛ فكم عائلات هدمت ، وكم ورثة حرموا وكم أولاد منعوا من عطف آبائهم مراعاة للزوجة الثانية ، وكم حوادث قتل وتسمم وقعت وكم أنواع من الزور ارتكبت لتقلب فئة من الأبناء على إخوانهم ، وكم من أولاد ربوا خارج ديار آبائهم . إن كل واحد منا يستحضر أنواعاً من هذه الأمثلة المؤلمة ، خصوصاً وان الأغلبية الساحقة من الذين يعددون كلهم من الفقراء والمعوذين وضعفاء الأجسام . ان كل سبب من هذه الأسباب يوازي السبب الصريح المذكور في القرآن وهو الخوف من أكل أموال الناس ، فإذا كان التعدد ممنوعاً خوفاً من أن يؤدي لنصب حق اليتيم فأحر به أن يكون ممنوعاً إذا كان يؤدي لنصب أولاد الصلب نفسه حقهم أو الى ازالة المودة التي وضعها الله رحمة للعائلة ورابطة بين الأب وابنه وأقرب الناس إليه . ولذلك أرى أن تعدد الزوجات يجب أن يمنع في العصر الحاضر منعاً باتاً عن طريق الحكومة ، لأن الوجدان وحده لا يكفي اليوم لمنع الناس منه . وقد قال عثمان رضي الله عنه : « ان الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن » .

ومهما يقل عن محاسن تعدد الزوجات في بعض الظروف الخاصة أو العامة فاني اعتبر ان المصلحة الإسلامية والاجتماعية تقضي بمنعه في الوقت الحاضر . وانني لا أزعم ان هذا المنع اتمام للتشريع كما يدعي البعض ؛ فالشريعة الإسلامية كاملة في هذا الموضوع كما في غيره ؛ لأن القرآن صريح في المنع من التعدد كلما خيف الجور ، والظلم اليوم للعائلة ولغيرها بسبب التعدد اصبح محققاً لا يمكن احده إنكاره . اني افهم من الآيات القرآنية التي ادليت بها انها تشتمل على أوامر ارشاد يحق للأمة تطبيقها بحسب الزمان والمكان . انها تقول :

ما زاد على الأربع ممنوع مطلقاً من أجل انه يؤدي الى عدم العدل في العائلة أو عدم العدل مع اليتامى ؛ أي ان ذلك كان محققاً في عصر الرسول عليه الصلاة والسلام ؛ فاذا حدث في العالم الاسلامي ما يخيف من عدم العدل فيما زاد على الواحدة ، إما بظلم الزوجات أو الاولاد أو المجتمع أو اليتامى أو الاسلام نفسه فيجب الاقتصار على الواحدة ، وفي حالة عدم الخوف العام يبقى الفرد مسؤولاً عن تحقق عدله في التعدد قبل الإقدام عليه . وهكذا نجد الاسلام يعطينا في هذه المسألة ما يقتضيه مبدأ « الحركة الدائمة » التي بنينا عليها كل افكارنا في هذه الفصول ؛ لأنها طبيعة التشريع الإسلامي . فالتعدد غير ممنوع في الاسلام لذاته ، ولكنه ممنوع بما زاد على الأربع من أجل الظلم المحقق فيه والذي لا يمكن أن لا يقع ، وأما بما دون الأربع فيجب ان يكون مباحاً في المجتمع القائم على جهاز نظامي يمنع من كل ظلم واعتداء . اما في كل مجتمع يتحقق أو يخاف فيه من العبث بالحقوق الخاصة للعائلة أو العامة من أجل إرضاء الشهوة فيجب سد الذريعة فيه بمنع التعدد ودرء مفسدته .

فاذا أضيف لهذا السبب الداخلي سبب آخر ، وهو ظلم الاسلام نفسه ، فإن الباعث على المنع يكون أولوياً . وقد أصبح سوء استعمالنا للتعدد مدخلاً لكثير من اعداء الاسلام الذين يتخذونه حجة على ديننا فيحول بينهم وبين فهم الدعوة الاسلامية ، بل يتجاوزهم إلى داخل الأوساط الإسلامية نفسها ، فيصبح المسلمون والمسلمات عرضة للشكك في سلامة الدين الذي يبيع التعدد في نظرم ، وليس كل الناس فقهاء ولا كل الناس قادرين على إدراك الاصلاح القرآني في شأن المرأة نفسها . فصلحة الدعوة الاسلامية تقضي بمنع التعدد في هذا العصر . وقال العلامة المواق : « إن ترك سنة واحدة من أجل المحافظة على العرض أمر متحتم في الدين » . وإذا كان هذا في المحافظة على عرض الانسان أي موضع المدح والذم منه ، فكيف بالمحافظة على ما هو موضع المدح والذم للدين نفسه ؟ . ولقد ترك عمر بن

الخطاب إقامة الحد في إحدى المواقع الحربية خوفاً على فرار الحدود لصفوف الأعداء ، والحد تشريع ديني لا معدل لأحد عن إقامته فكيف بالتعدد الذي ليس فيه أدنى وجوب حتى عند تحقق العدل .

وأيضاً فإن كلمة العدل نفسها تتطور بحسب الزمان والمكان ، والمدار فيها على العرف ، فما تدل عليه اللفظة في اليهود الماضية أقل بكثير مما تدل عليه اليوم ؛ إذ لم تكن الحكومة في التاريخ تعتبر ظلمة لو لم تقم بتشغيل العاطلين أو إطعام الجائعين ، بينما أصبحت اليوم مسؤولة عن كل فرد ييجوع أو يعرى . ولم يكن ترك التعليم العام ولا علاج كل مريض يعتبر ظلماً ؛ أما اليوم فقد أصبح في عداد العدل الذي يجب على الحاكم أن يقوم به ، فكذلك العدل في مسألة الزوجية أصبح متسع المدلول . وقد أصبح تعدد الزوجات في نظر مسلمي الصين وروسيا « قبل الشيوعية » وفي نظر كثير من العرب وجل نساء العالم ظلماً للمرأة . وليس هناك مانع ديني من اعتبار هذه النظرية في تطبيق التشريع الاسلامي ؛ لأنها أصبحت بمثابة الهف الذي لا يمكن إنكاره ؛ لأنه لا يتنافى مع مقاصد الاسلام في تكوين الطمأنينة البتية . والقاعدة الأصولية أن المعروف بين الناس كلشروط بينهم ، وقد جرت العادة في قبائل شنقيط أنهم يمنعون من التعدد عن طريق الشرط ، حتى أصبح عرفاً عندهم أن المرأة تملك نفسها إذا تزوج عليها زوجها ، ولهم في ذلك افتاءات تستند لمبدأ درء المفاسد المقدم على جلب المصالح الذي هو من أصول المذهب المالكي . وهذه الفكرة نفسها اعتمدها غير المالكية ؛ فقد قال في (الإقناع) : « الشرط بين الناس ما عدوه شرطاً ؛ فلو تزوج من قوم لم تجز العادة بالتزوج على نساءهم كان بمنزلة شرط أن لا يتزوج على امرأته . »

إن هذا وحده دليل على أن فقهاء الإسلام لم يكونوا يعتبرون التعدد أمراً لا مناص منه ، أو لا يتصورون الجماعة الاسلامية بغير عادة التعدد ، كما يظنه كثير من الجامدين .

أما في المغرب فهناك ذريعة أكبر من كل ما تقدم يجب سدها بمنع التعدد وتلك هي وجود العرف البربري الذي لم يتمتع بالإصلاح الإسلامي ؛ فلكي يقضى على التعدد بما فوق الأربع المباح في أغلبية القبائل البربرية يجب أن يطبق ما قلناه من منع التعدد من أصله ، حتى لا يبقى هنالك مبرر أو داع لحيلة من الحيل الاجتماعية في التمتع بالشهوات دون قيد ولا تحديد . إن تطبيق هذا الحكم ضروري لتحقيق المناط الذي قصده القرآن الكريم بقوله : « فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم » .

إنني أقرر الرأي بكامل الاطمئنان النفسي الذي يملئني على إيماني بأن شريعة الإسلام صالحة لكل زمان ومكان ، ورجائي أن يكون في هذه الاعتبارات التي أبديتها ما يحقق تطبيق مبدأ الإصلاح الإسلامي بمنع التعدد مطلقاً في هذا العصر ، إقامة للعدل ، وتقديراً للمرأة ، وحماية للإسلام .

الطلاق

يعتبر الإسلام التزوج عقداً كسائر العقود التي تربط بين المتعاقدين برضاها . وبما أن مآل كل عقد إلى النجاح التام أو الفشل الذريع فقد شرع إلغاء العقود وفسخها عندما تقتضي المصلحة ذلك . ولم يستثن الإسلام من هذه القاعدة القانونية عقد الزوجية على كثرة حرص الشارع على دواها ؛ لأنه الدين الذي يحترم طبيعة الأشياء ويعتبر جوانبها . على أن الإسلام لم يكن في ذلك إلا مؤيداً لما في التوراة ولما جرت عليه كل الشرائع منذ عرف أمر العائلة . ولا شك أن تشريعه ذلك كان إصلاحاً لعمل أغلبية الكنائس المسيحية التي قبلت التفريق ورفضت التطليق . ومع أن هؤلاء المسيحيين ظلوا زمناً طويلاً يشتمون على الإسلام عمله الذي يخرق قدسية الرابطة الزوجية في زعمهم فإن الأمم المسيحية نفسها لم تلبث أن اعتبرت الواقع ، ورجعت بأغليتها للعمل بالتشريع الإسلامي ؛ بل إنها بالأسف غالت في تطبيق الطلاق إلى حد أنها خرجت به عن الحكمة المقصودة منه .

وتختلف الدول المسيحية اليوم من جهة قوانين الطلاق إلى ثلاثة أقسام :

(١) دول توافق مبدأ الإسلام فتقبل الطلاق وتمنع التفريق الجسائي

بدونه ، وهي : السويد والنرويج والدانمارك والبرتغال ورومانيا وصربيا وسويسرا وألمانيا وروسيا .

(٢) ودول تقبل التفريق الجسماني ولا تجيز الطلاق ، وهي : اسبانيا الفاشية وإيطاليا .

(٣) ودول تجيز الأمرين معاً ، وهي : فرنسا وبلجيكا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الديوقراطيات الشعبية .

والتفريق هو أن يهجر الرجل زوجته إلى الأبد ، ولكنها تبقى معتبرة في الأوساط زوجة له . وهذا خطر كبير على المجتمع لكونه يرمي بكل من الرجل والمرأة للفساد والبحث عن إرضاء حالتهما الطبيعية خارج الدوائر المباحة . مع أنها لو افترقا نهائياً لوجد كل منهما حريته في البحث عن شريك جديد للحياة وهذا ما يبين مقدار الاصلاح الإسلامي بمنعه من هذا التفريق ومعالجته - لواقع - بأحكام الإيلاء والظهار المعروفة والتي تنتهي لا محالة بمعاودة الحياة الزوجية أو البينونة .

والعصمة في التشريع الاسلامي بيد الزوج الذي يمكنه أن يفارق زوجته من غير ما حاجة للرجوع للحكمة ولا لبيان أسباب الطلاق . نعم يمنع الزوج من استعمال حقه شرعاً بمجرد العبث أو الاضرار بالزوجة ، كما يمنع من استعماله في بعض الاوقات كأثناء الحيض ؛ ويجبر على الرجعة إن صدر منه ، ويحرم الطلاق كلما كان فيه إيذاء . قال الفزالي : « وهو مباح إذا لم يكن فيه إيذاء بالباطل ، ومهما طلقها فقد آذاها ، ولا يباح إيذاء الغير الا بحماية من جانبها أو ضرورة من جانبها » . قال تعالى : « فإن أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » . وقد لعن النبي عليه السلام الذواقين والذواقات ، وهم الذين يكثر من الطلاق رغبة في تجديد التلذذ وهذه هي الاعتبارات التي حملت بعض المعتزلة على القول بأن الطلاق لا يتم الا بموافقة القاضي .

لكن الأدلة الدينية تدل على أن الطلاق يقع بمجرد ما ينطق به

الزوج وهو في كامل الوعي وكل ما يمكن أن تدلّ عليه نصوص النهي عن العتث باستعمال الحق هو امكانية معاقبة الذين يتبعون أهواءهم . ولذلك نرى أن للمرأة أن تطالب بمعاقبة الزوج الذي يطلقها إذا أثبتت أنه استعمل حقه في الطلاق لغاية غير شريفة ، ويمكن أن يدخل ذلك في قول عمر بن عبد العزيز : « تحدث للناس اقضية بقدر ما احدثوا من الفجور » . وفي كل الأحوال نرى ان من الواجب فرض تمتيع المطلقة ، اي اعطائها تعويضاً لانقاً بحسب مركزها ويسر الزوج . ومن المعلوم ان تمتيع الزوجة بذلك شيء مأمور به في صريح القرآن ؛ اذ يقول الله تعالى : « ومتعوهن ؛ على الموسر قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف ، حقاً على المتقين » . وانما اختلفت المذاهب الفقهية في هل الأمر هنا للوجوب او للاستحباب ؛ ومذهب المالكية هو الثاني ، ولكننا نرى انه ينبغي العمل في هذه المسألة بغير مذهب المالكية نظراً للمصلحة التي تفرضها الظروف الحالية لحماية المرأة ومساعدتها وكبح جماح الرجال الذين يتسرعون للتطليق .

ومن المعروف في القواعد الفقهية ان مسائل الطلاق والزواج مرجعها الى الأعراف ، كما نص عليه (القرافي) و (الزرقاني) وغيرها . وعليه فيجب ان يدرس علماءنا قضية الألفاظ الظاهرة والخفية في الطلاق ، وان يعيدوا النظر في المسائل الراجعة لطلاق العوام ؛ فقد كانوا يتشددون في هذا المعنى ، ويتفلسفون فلسفة أدت إلى خراب كثير من البيوت ، مع أنه من الممكن التماس كثير من الخارج لحماية العائلة من تسرب العوامل التي تهددها في كل الأوقات . من ذلك انجاز الثلاث دفعة ؛ فانه لم يكن الحكم في عهد الرسول عليه السلام إلا باعتبارها طلقة واحدة ، وكذلك في عهد أبي بكر وطرف من خلافة عمر ، حتى رأى الفاروق ان الناس اكثروا من التعجل بالطلاق فأعجز الثلاث عقوبة لهم . وقد بين (ابن القيم) : ان المصلحة تقضي بالرجوع لما كان عليه الأمر في العهد النبوي ؛ لأن انجاز الثلاث لم يؤد إلا الى وسائل

التحاييل بطريق التحليل أو مانسميه (بالتيسيس) . وكذلك يجب إعادة النظر في شؤون الايمان التي نعتبرها محرمة للزوجة ؛ فان قسماً كبيراً من العلماء كانوا يفتون بعدم اعتبارها وسيلة شرعية للطلاق ؛ إذ كل حلف بغير الله لغو . ومذهب المالكية يستلني تحريم الزوجة والأمة ؛ لكن هنالك مجتهدين كباراً لا يستثنون .

ان استعمال الايمان في تحريم الزوجات من أخطر الأمراض الاجتماعية الموجودة في المغرب ؛ لأنها تخرب كثيراً من العائلات التي تعيش في غاية الانسجام ولا تحس بأدنى ميل للافتراق ؛ فكثيراً ما يكون الزوج مثلاً في لعب الورق أو نقاش تجاري مع بعض أصدقائه ثم يصل به الغضب على غير زوجته الى الحلف بتطليقها هي ، وبينما هي تنتظر في منزلها بكامل الاخلاص الوفاء والشوق إذا برسوله يبلغها أنها قد وقعت في الحنث ، وأنها لم تعد زوجة الرجل الذي يحبها وتحبه ، فما أشده من مرض اجتماعي خطير !

ثم ان وضع العصمة في يد الزوج لا يقتضي أبداً أن يباح للرجل الاستبداد على زوجته أو منعه إياها حقاً من حقوقها أو الأضرار بها ؛ فإن فعل شيئاً من ذلك فان للزوجة حق المطالبة بالطلاق ، وحينئذ تدخل المسألة في ولاية القاضي ، ويقع ذلك في أربعة مواضع : (في عيوب الزوجين وفي الأضرار وفي النشوز وفي شأن النفقة) ، وهي من اباحت الفقه المعروفة . وانما يجب أن ننبه إلى أن من الإضرار التي يصح للزوجة بها طلب التفريق عدم مكالته لها ، أو تحويل وجهه في الفراش عنها ، أو سبها أو سب أبيها ، أو اتهامها بأي شيء من شأنه أن يمس بكرامتها في الأوساط . ولا يلزم تكرار ذلك ، بل وقوعه المرة الواحدة كاف في إعطائها الحق الذي يجب على القاضي أن ينفذه .

وهكذا نرى ان للزوج حق الطلاق ، ولكن يحرم عليه استعماله إلا لضرورة أو ضرر ، وأن للمرأة حق المطالبة بالطلاق ؛ وإذا ثبت

الموجب فليس للقاضي عدم تنفيذه ، إلا ما كان من شأنه التدخل بالصلح
 فيها لا يحرم حلالاً أو يحل حراماً فإذا لم يكن هناك موجب معروف
 وحدث بين الزوجين ما يستدعي عدم الانسجام فالصبر أولى لها ، ورغبة
 الشارع دائماً في محافظتهما على الزوجية ، فان صبراً فذاك وإلا فان رغب
 الزوج فله انجاز طلاقه ، وان رغبت الزوجة فلا يخلو إما أن يوافقها
 الرجل فيمضي ، وإلا فلها ان تختلع منه حينئذ بما من شأنه أن يرضيه :
 (فإن خافا ان لا يقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيها اقتدت به) .

إن أحكام السنة في مسائل الطلاق هي خير أحكام يمكن أن نغني
 عليها . وأعتقد أنه ليس هنالك تشريع حمى المرأة من عبث المحاكم
 وعبث الأزواج مثل التشريع الاسلامي وان تشريك الزوجة بإعطائها
 حق التطلق كالرجل لم يؤد في الغرب إلا كثرة عدد حوادث الطلاق ؛
 فلو أخذنا نحصى عدد هذه الحوادث في أوربا وأمريكا وقابلناها بما يقع في
 البلاد الإسلامية لعرفنا حينئذ قيمة الإصلاح الإسلامي في هذه المسألة .
 فإذا نحن نقحنا ما كوته العصور من أحكام مختلف فيها ورجعنا لصميم
 السنة وقيدنا الزوج نفسه بالتعويض الذي يدفعه للزوجة التي استعمل حقه
 في تطليقها - فأننا لا محالة سنحصل على أحسن وضعية لحماية الروابط
 الزوجية ، مع إبقاء الطلاق كرخصة مباحة ، ولكنها بغيضة لا تستعمل
 إلا في الوقت الذي تفرض فيه العمليات الجراحية .

ولكن الشريعة الإسلامية ليست وحدها بإلأسف في المغرب ؛ فهناك
 المحاكم العرفية التي تفرض كثيراً من العادات المستقبحة فتسمح للمرأة أن
 تنفادر بيت الزوجية لتختار غير يعلمها ، ولا تلزم بغير رد الصداق ،
 وأحياناً يمكن زوجها أن يعضلها عن التزوج الا من بعض القبائل التي
 يسميها . وان كل اصلاح لشؤون العائلة لا يتم الا بإصلاح القوانين او
 الاعراف المطبقة في البلاد ، وما دام دور السلطة يفرضون عليها الخضوع .

لمقتضيات ظهير (مرسوم) ١٦ ماي في قسم مهم من بلادنا فان كل ما نعمل
له من اصلاح سيظل ناقصاً وغير موفور .
ان في مقدمة الواجبات القومية التي يجب على مصلحي قومنا ان
لا ينفكوا عنها لحظة عين - واجب العمل على تحرير المغرب من الاعراف الجاهلية
ومن القوانين التي تلزم باستمرارها . ان مستقبل الامرة المغربية كله
متوقف على ذلك .

حقوق المرأة المدنية

كان عمر بن الخطاب يقول : « إنما تنقض عرا الاسلام عروة عروة إذا نشأ في الاسلام من لم يعرف الجاهلية » . ومعنى هذا بالنسبة لموضوعنا أن الذي لا يتصور المعاملة التي كان أهل الجاهلية يعاملون بها المرأة لا يمكنه أن يقدر قيمة الاصلاح الذي قام به الاسلام لتحسين حالة النساء وتمتعهن بحقوقهن كاملة غير منقوصة . والواقع أن حقوق المرأة المسلمة المدنية تفوق حقوق كل امرأة في مختلف القوانين والحضارات القديمة والحديثة . والمراد بالحقوق المدنية ما يشمل حق التملك والتدبير والتصرف وتكوين العلاقات في المسائل العامة وما الى ذلك كله . وقد تطور حال المرأة في التاريخ بالنسبة لهذه الناحية تطوراً عديداً كان آخر امره أن ظفرت المرأة بقسط من المساواة مع الرجل في كثير من جوانب الحياة . ولكن هذا الاصلاح لم يظهر في شريعة الرومان او اليونان أو المسيحية أو اليهودية ، وإنما ظهر بفضل الاسلام الذي أنكر على الأمم كلها سوء معاملتها للمرأة وظلمها . وهكذا أعلن أن المرأة مخاطبة بالشريعة وبالدين كالرجل ، وأنها قادرة على أن ترتفع لأعلى درجات السمو الروحي والقرب من الله ، كما أنها قادرة على ان تلعب ادواراً كبيرة في الحياة العامة مثلما

يلعبها أخوها نعم إن الاسلام قد حاول أن يوزع المسؤولية بين الرجل والمرأة ، ويخصص لكل واحد منها ناحية من نواحي العمل الجديرة به ، ولكنه لم يمنح المرأة من أي عمل تختاره لنفسها إذا لم يتناف مع أصول الشريعة وقواعدها .

وقد احتفظ للمرأة قبل كل شيء بشخصيتها ؛ فجعل اسمها بعد الزواج لا يتغير باسم زوجها ، ولم يجعل للزواج علاقة بقضية الشركات المالية أو غيرها مما تتبني عليه القوانين الوضعية كالقانون الفرنسي الذي يعتبر الزواج الاشتراكي أصلاً في كل زواج ؛ بل أعطاهما حق التصرف فيما ملكته أو قلته تصرفاً لا يحده إلا ما تقتضيه قواعد الرشد العامة للجميع .

وقد خول الاسلام للمرأة الحق في ان تتولى كثيراً من الوظائف والشؤون العامة باستثناء الإمامة الكبرى والقضاء عند المالكية ، وخول لها ان تشارك في الاجتهاد والتقنين ، وتبدي رأيها في كل مشاكل المجتمع والبلاد .

وفي مقابل هذه الحقوق فرض الاسلام على ان المرأة تقوم بالواجبات التي يقوم بها الرجل ؛ فهي مسؤولة عما تجنيه لا فرق بين ما تستوجه من عقاب وبين ما يستوجه الرجل ، وهي ملزمة بفروض عينية وأخرى كفائية كأخيها سواء بسواء .

ولنحزن لا نريد ان نطيل القول في هذه الناحية التي يعرفها كل من له اطلاع على اصول الاسلام ومقاصده ، وإنما اشرنا اليها لتقابل بينها وبين الحالة التي عليها المرأة المسلمة في المغرب اليوم ، وبما نطالب به لها من حقوق .

إن الانحطاط الذي اصاب المغرب والعالم الاسلامي رجع بالمرأة إلى الدرجة القصوى من التأخر حتى أصبحت مجرد متعة يتلهى بها . ومع ذلك فقد ظلت الشريعة الاسلامية حارسة لحقوقها من الوجهة النظرية ، إلا أن المجتمع المنحط كان يقف عرقلة في طريق كل تطبيق للشريعة نفسها ، كما

أن جهل المرأة والجلو الذي وضعت فيه أولاً ثم رضى به ثانياً عاقبهما عن كل تطور في صالحها أو دفاع عن مكانها . وهكذا أصبحت المرأة الغربية عرضة للتآمر من جميع الطبقات لحرمانها عن طريق الاحتيال من أبسط ما اعطته الشريعة لها ، فلم يعد من الممكن للبنت في اغلب العائلات الكبيرة ان تأخذ قسطها من الميراث كاملاً ؛ لأن رجال الأسرة يمتثلون عليها بطريق الوصاية أو الوقف على الذكور دون الإناث ، كل ذلك لكيلا تتوزع الثروة وتنقل من امرأة صاحبتها الى امرأة اصهاره مثلاً . وقد تنبه كثير من الفقهاء لفساد هذه الوصايا التي تقضي المصلحة بمعامله ذويها بنقيض قصدهم ، ولذلك نرى انه من الضروري وضع عمل يقرر المساواة في كل الوصايا ؛ اي عدم اعتبار اية وصية تختص بالذكور دون الإناث ان كن مساويات للرجال في سبب الوصية للتهمة القائمة على اصحابها بمنع تسرب ثروتهم ليد المتزوجين ببنتاتهم .

وقد أختير في الأعمال الجارية أضيق الأقوال واصعبها على المرأة ؛ هكذا اخذ مثلاً بقول الإمام مالك في منع المرأة من التبرع بما زاد على الثلث اذا لم يكن بإذن زوجها ، مع ان مذاهب اخرى تقول بغير ذلك . ونحن نرى ان يعمل بغير ما مضى عليه الإمام مالك في هذه المسألة ، لأنه الأوفق والأنسب لما تقتضيه روح المساواة السائدة في هذا العصر . ولقد أصبح النساء يطاردن من المساجد والمجتمعات الدينية بدعوى أن وجودهن يؤدي للاختلاط المريب ، مع أن الشريعة تخاطب المرأة بالصلاة في المسجد كما تخاطب الرجال ، والتي يقول : « النساء شقائق الرجال في الأحكام » .

ويقول : « لا تمتنعوا إماء الله مساجد الله ، وليخرجن وهن ثقلات » . وهكذا لم يعد للمرأة بحكم الجمود المصطنع أي مظهر ديني يضاهي انظاها الدينية الموجودة عند الملل الأخرى . وبذلك حرمت الطائفة الإسلامية من أثر المرأة ، وأصبح تطور القواعد الدينية نفسها يقوم طبقاً لمجتمع غير شامل

لأفراده ؛ لأنه لا ينظر إلا للرجال وحدهم كأنهم الكائن الاسلامي الفريد ؛ وكانت النتيجة الحتمية لهذه الحالة ان المرأة المسلمة أخذت تبحث لها عن ميدان آخر لبذل نشاطها الديني والاجتماعي ، والتمتع بحفظها في مظاهرها ؛ فاخترعت ذلك العالم الغريب المملوء بالجنون والعفاريث والبخور والمقابر والسحر والكهانة والرقص الديني والبحث عن الحظ ، وغير ذلك مما يشغل بال المرأة المسلمة اليوم ، وكأنه الدين الحقيقي الذي تؤمن به وتخضع مبدئياً لتعاليمه . وبما أن للمرأة سلطاناً على الرجل في طفولته وفي شبابه فقد أخذت هي تتحكم في تقاليده وعاداته ، وتجعل من أفكارها المستجدة ما يغطي تعاليم الدين التي يتعلمها الرجل في المسجد أو المدرسة ، وما يعفي عنده على كل أثر للتحرر العقلي والنفث النفس .

تلك هي المصيبة التي أدى إليها قصر التربية على الرجل دون المرأة . وتكوين حياة نسوية منفصلة عن حياة الرجال ، وهي مصيبة لا يمكن التخلص منها إلا بتغيير الوضعية الحالية وإعطاء المرأة حقها في كل الميادين الدينية والدنيوية والاجتماعية والاقتصادية .

يجب أن تتمتع المرأة بما يتمتع به الرجل من حقوق ، وأن تقوم بما يقوم به الرجل من واجبات . ولكي تستطيع ذلك يجب أن يفسح لها المجال ، وتعد للقدرة على أداء ما يطلب منها . ولكن قبل ذلك يجب أن يتحرر الرجال أنفسهم من روح الجمود المتيق الذي جعلهم يفضلون التقاليد على الدين نفسه ، ويعتبرون المرأة مجرد قفزة للذة والاستمتاع ليس إلا .

ان من حق المرأة أن تتساوى مع الرجل المساواة التي لا تتنافى مع طبائع الاشياء ، ولذلك يمكنها أن تشارك في الصالح العام بالخدمة والفكر والإرشاد ؛ يمكنها أن تشغل مركز العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الجماعة وفي الدولة وكل ما يدعيه الناس نقصاً في المرأة عن مستوى القدرة الموجودة عند الرجل فليس إلا من آثار ما صنمته أجيال الاضطهاد

وعصور الانحطاط . وان المرأة لغادرة اذا تركت شأنها أن تصل للقيام
بملائ الأعمال ومهمات الأمور .

ومنى اعترف للنساء بحقوقهن فليس من مانع من إتباع التوجيهات
اللائقة بحسب ما تقتضيه درجة التطور عندهن ومقاييس النظرة الاجتماعية
في الوسط الانساني .

ان المؤسف في بلادنا هو أن الاتجاه لا يقع إلا الى الفساد ، وان الجمود
لا يميل الا لرفض ما هو صالح . أما ما لا يتفق مع كرامة المرأة من بغاء وما
اليه ، ومن تعريضها لأن تمتهن بأنواع الكسب غير البريئة فذلك ما لا يحدد
من المعارضة العامة ما يحده البحث عن الحلول لرفع مستوى المرأة وفسح
الجمال لها لتكون مثال الفضيلة وعنوان الجد والنشاط . ولكننا واثقون
من أن ذوي الفكر المخلص من الرجال والنساء سيتضافرون لا محالة على
العمل الجدي لتحرير المرأة من القيود الثقيلة التي تقيد بها الأهواء
والتقاليد البالية ، وإعدادها للقيام بواجبها ككائن إنساني له مركزه
المرموق وصوته المسموع . وإني لأعتقد أنه لا حياة لأمتنا ولا لأمة على
وجه الأرض ما دامت المرأة محرومة من حقوقها ومنوعة من اداء واجبها ،
وان كل نهضة لا تعير الالتفات الا لجانب الرجال هي نكسة لا توصل
للخير أبداً .

إن الأفكار تشق طريقها ، ولكن الطريق لا تسير دائماً نحو الشاطئ
المشود ولذلك فمن صالحنا وخير أمتنا أن نسبق الحوادث وان نوجه
سير المرأة في الناحية التي تقتضيها الحكمة ويفرضها العدل وتؤدي
الى الحرية .

حماية العائلة

إن هذه الإصلاحات التي نحاول العمل على إنجازها سواء في الناحية المدنية أو الاجتماعية ليست إلا علاجاً لبعض الأمراض التي أزممت في وسطنا حتى أصبحت من المشاكل الاجتماعية الكبرى ؛ ولكن هنالك أدواء كثيرة لم تتأصل في محيط العائلة إلا أنها تؤثر فيها وتضر بكيانها ؛ منها الطوارئ الذي لا يحيد عن وقوعه ، فيجب البحث عما يصلحه على عادة الصيدلة ، ومنها ما يمكن التوقي منه بناء على أن الوقاية خير من المعالجة كما يقول الأطباء .

فمن المؤثرات العصرية التي لا تمكن الوقاية منها هجرة العديد من سكان القرية إلى المدينة ، وهي في المغرب نتيجة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة لا مندوحة عنها . إنها ليست طبيعية كلها ؛ فقد كان من الممكن أن لا تتفاقم هذا التفاقم الكبير لو لم يكن الاستعمار الرسمي الذي شجع تفويت الأراضي من أيدي ملاكها الأصليين وعاونهم على الابتعاد عن مراكز استقرارهم العائلي للبحث عن العمل في المدينة . ولكن الاستعمار الفلاحي نفسه أمر واقع ليس من السهل التحرر من آفاته في القريب العاجل ، ولذلك لا يحيد عن النظر إليه كما ننظر لسائر الطوارئ .

الأخرى . ومن أسباب الهجرة تأخر المواسم الفلاحية أحياناً ، ومغريات الربح المضاعف في المدينة أو البحث عن ميدان للعمل أو مركز عمارة أكبر للتسول . وكل هذه البواعث - مهما اختلفت - تحدث أثراً واحداً هو التخفيف للنسي من ويلات هؤلاء المهاجرين حيث يستطيعون في الغالب أن يجدوا في المدينة من وسائل العيش والتطبيب ما لا يجدونه في القرية ؛ فإن في المدن ملاجئ ومصانع وجمعيات خيرية لا أثر لها في البادية ، ولكنهم بالأسف يجدون من وسائل إضعاف العلاقات العائلية ما لا يوجد في القرية . وتلك هي الناحية التي تهتمنا في هذا الفصل ؛ لأن المهاجرين للمدينة لا يهاجرون كلهم صحة أسرم ؛ بل إنهم كثيراً ما يتركون في القرية أولادهم ونساءهم ينتظرون الأمد الطويل قبل عودتهم أو الالتقاء معهم ، وذلك ما يؤدي من ناحية إلى طول الفصل بين الرجل وزوجه والمنع من الانتاج العائلي الذي هو النسل وتكثير أفراد الأسرة ، بينما يغري المتنقل للمدينة بالبحث عن امرأة أخرى عن طريقة تعدد الزوجات أو طريقة الفسق الصريح من ناحية أخرى . وفي كلتا الحالتين تتطور ذهنية الرجل المهاجر بمقتضى الوسط الحضري ، بينما تبقى أسرته الفقيرة في شكل آخر ، فتفصم عرى الزوجية أو يقع الافتراق العملي ولو لم يقع الطلاق .

لقد أمكنني أن ألاحظ أثر هذه الحالة بصفة أشد وضوحاً وأكمل في بلاد (الجاؤون) حيث أن (مدائن) كثيرة خربت ، وقرى عديدة أهملت بسبب الفصل الذي يقع بين الرجل وأسرته كلما ذهب للعمل في مراكز الشغل أو الحضارة . ولقد لمست شكوى المجتمع الصريحة من هذه الحالة أكثر مما لمست في المغرب ؛ لأن جو المدن المغربية يشغلنا في الغالب عن مثل هذه الملاحظات الاجتماعية المهمة ولكنني لما رجعت من منفاهي أحسست بوجود نفس المشكلة في بلادنا . ولقد حاول الباحثون الدوليون أن يعالجوا هذه القضية بأحد أمرين : إما إجبار القرويين على الإقامة في

مراكزهم العائلية ، وإما إجبارهم على عدم التنقل الا بصحبة أسرهم . ونحن نرى أن الحل الأول لا معنى له الا حصر الناس في مواطن إقامة إجبارية ولو كانوا في أشد الحاجة للبحث عن وسائل الحياة ؛ وذلك ما يتنافى مع حرية التنقل وحرية الكسب وما يمنع المراكز الصناعية من الاستفادة من اليد العاملة . أما الحل الثاني فهو حل صحيح يمكن تطبيقه بالنسبة للمناطق الصناعية والمعدنية الكبرى ؛ فمن الواجب إذن أن يفرض على شركات الاستغلال للفوسفات والفحم والموانئ وأضرابها اتخاذ الوسائل التي تمكن العامل من أن يقيم قريبا من مراكز الشغل ضمن عائلته كاملة غير منقوصة ، وعلى الدولة حينئذ أن تتدخل لتحقيق هذا العمل أو ذوي المال ، وذلك لا يتأتى الا بفرض نظام عقود الشغل الطويلة الأمد الخاضعة لالتزامات رسمية تتفق مع مبادئ العدل الاجتماعي وما أسلفنا الكلام عليه في فصل الفكر الاقتصادي .

ومن فضائل هذا الإصلاح تحقيق نظرية التصنيع المحلي ؛ أي عدم نقل المعادن أو المواد الأولية من مراكزها الى مناطق تصنيع بعيدة عنها ؛ لأن ذلك يسهل على أبناء الناحية الاشتغال في جبهتهم والفوز الأولوي لمنتجات إقليمهم . وهذه نظرية اشتراكية نحب ان نغني عليها لأنها تسهل العمل على توزيع الجهود الاقتصادي بين مختلف الاقاليم التي لا يخلو واحد منها من وسائل انتاج محلي مفيد لعموم القطر .

على انه من جهة اخرى يجب توجيه الهجرة التوجيه الصحيح حتى لا تخلق القرية من العاملين بها ، وذلك ليس عن طريق الاجبار على الإقامة ، ولكن عن طريق بذل الجهود لتحسين حالة الفلاح ونشر التعليم الفلاحي ، وتحبيب حياة القرية لعموم الأمة ، وخلق صوفية شعبية تقدر قدر الزارعين ؛ وذلك بإحياء الاعياد الفلاحية الشعبية وتعميمها وإعطائها الصبغة المصرية التي تصور للكل جمال القرية وحياة أبنائها ، وسعادة الفلاح الحقيقي الذي لا ينتظر من غير مجهوده أجراً ولا يستعبد أحد بوظيفة أو جاة موهوم .

ونارة تقع هجرة الاسرة كلها للمدينة ، وهذه أقل خطراً من الاولى كما بينا ، ولكنها مع ذلك لا تخلو من أثر على العائلة من عدة اعتبارات في مقدمتها الناحية الاقتصادية ، حيث إن حاجات المدينة أوفر من حاجات القرية ، والمجهود الذي يبذله العامل في المدينة للحصول على القوت يكون مجهوداً ثورياً بالنسبة اليه . وهذه هي الأسباب التي جعلت أراضاً معدية مثل السل تنتشر في المدن . ولكن هذه الآفات ليست حتمية بل يمكن التغاؤها ؛ فقد وقع مثلها في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر ، ولكن وسائل الحضارة الأمريكية منعت من وقوع الخطر الذي وقع في بلادنا .

وصورة المشكلة المغربية ان الاسرة تهاجر للمدينة بقصد الاستزاق فلا تجد أولاً مأوى كافياً لها ؛ فتعتمد الى نصب عش من أعشاش التبن أو (براكا) من الصفيح تعيش فيها عيشة بين أساليب القرية وأساليب المدينة ، فتنام هي بما لها من أولاد في عش ، وترمي بجانبها وربما بداخل المرقد بعض الدواجن التي بقيت لها مما ضيعته في القرية . ثم يذهب الزوج فيشتغل في المعمل أو الميناء أو المنجم نفس الشغل الذي يقوم به العامل الاوربي في المصانع الغربية أو الأمريكية ولكنه لا يحصل من الاجر ولا من الضمان ما يحصل عليه رفيقه الاوربي في بلاده . وبما ان العائلة في الغالب كبيرة فإن ما يحصل عليه لا يكفي لسد حاجته وحاجة أفراد أسرته فيبقى ويبقون أنصاف جائعين وأنصاف عارين . وهكذا سرعان ما يصاب الأضعف منهم بالمرض المعدي فينتقل لرفيقه ومنه الى اصدقائه في الحي وفي المعمل وفي كل مكان يدخله ، وقد لا يكون المهاجر المغربي اكثر بؤساً في المدينة منه في القرية ، ولكن الفلاح في البادية يقضي نهاره في الفضاء الواسع حيث الشمس المطهرة واخواء التعش فلا يدخل المنزل الا في ساعة متأخرة من الليل ، ثم ينهض في الصباح الباكر . وهكذا يكون ضرر الكوخ البدوي عليه أخف من ضرر هذه الاعشاش الحضرية

التي لا تمثل غير الشقاء المزمن والبؤس المضي . فاذا أضيفت لهذه الحالة عاداتنا في تناول الطعام جماعة من إثناء واحد وفي الشرب كذلك من وعاء واحد واختلاط الاطفال في « السيد » « الكتاب » الضيق في « الطراز » القذر على شكل يتنافى ووسائل الصحة والنظافة عرفنا مقدار النكبة التي تلحق الامر والبلاد جمعاء من إهمال الطبقة الفقيرة وخاصة المهاجرة منها .

ان العائلة المغربية مهددة بكثير من العوامل التي تقضي عليها ، ولكن أهم هذه العوامل هما البؤس والمرض ، وهذان الامران هما اللذان يحملان الفرد على ترك أولاده والهجرة الى حيث يبحث عن وسائل العيش ، أو ينتقل معهم في شكل قافلة تملأ المدن وتخلى القرية ، ريثما تخلي هي ومواطنوها المدن بما يتكون لديها ولدى امثالها من أمراض معدية فتاة ، خصوصاً وان ليس في المغرب من وسائل التطبيب والعلاج ما يكفي لمواجهة هذه الاخطار المتنوعة ؛ فالمستشفيات الموجودة في المغرب واطباؤها ولو انضموا للأطباء الاحرار لا تكفي حاجة مدينة كبيرة مثل الدار البيضاء فضلاً عن بقية مدن المغرب وقراء ، ومجهود المستشفيات والأطباء لا يغني قليلاً اذا لم تتحسن حالة المجتمع ولم يتمكن الكل من ضمان القوت اللازم والاقل الحيوي .

ولذلك لا نرى وسيلة لحماية العائلة الا ان تتكلف الدولة نفسها بتكاليفها ؛ أي ان تصبح مسؤولة بالذات عن تشغيل كل عاطل ، وإيواء كل من لا مسكن له ، وطعام كل جائع ، وتيسير الاسباب التي تضمن تعلم الكل ومعالجة الجميع ورأينا في هذه الناحية هو ما تضمنه « مشروع الميثاق العربي » الذي عرضناه على الرأي العربي العام ، ونص الفرض منه (١) :

(١) راجع كتابنا « الحركات الاستقلالية في المغرب العربي » نشر عبد السلام جوس - طنجة

ضمان الحريات البشرية

أ - حرمة الوجود بتوفير الدولة الحد الأدنى بالمجان في الاعتبار الآتية :

- ١ (الأمومة - الولادة - الحضانة .
- ٢ (المسكن - المأكل - اللبس .
- ٣ (الصحة والعلاج .
- ٤ (المعرفة .

ب - حرمة الانتاج بتوفير الدولة للأفراد الحقوق التالية :

- ١ (العمل .
- ٢ (الاجور .
- ٣ (الراحة .
- ٤ (الاستشفاء .
- ٥ (الامان في سن الشيخوخة .

تلك هي الأسس الضرورية لحماية العائلة المغربية وضمان نمو أفرادها وازدهار كيانها .

الادمان على المسكرات والمخدرات

وليس آفات العائلة منحصرة فيما أسلفنا الكلام عليه ؛ ولكن كل ما من شأنه أن يقلق راحتها أو يضر بحسن العلاقة بين أعضائها فهو من آفاتنا . ومن ذلك هذه العادات التي تتأصل في أعضائها فتصبح لهم طبعاً ثانياً يسير أعصابهم ويحملها على أصعب المحامل في الحياة . إنها تظهر لأول مرة سهلة الأثر غير بعيدة العواقب ، ولكنها في الحقيقة أشد على الفرد وعلى المجتمع من كل الأمراض المعدية مجتمعة ، وأعني بها عادة الإدمان على الكحول وعلى المخدرات .

فالذين يدمنون على الكحول يبعدون أنفسهم لها ولا يستطيعون عيشاً بدونها ؛ فيصرفون كل ما تملك أيديهم ثروة في اقتنائها وتكوين الجو الذي تستوجبه نشوتها ، وبذلك يتغيبون أوقاتهم كلها من المنزل ويقضونها في الحانة أو في مجتمع الندماء ؛ فإذا فرغت جيوبهم وأفرغت آخر قطرات الكؤوس في بطونهم خرجوا يتعثرون في أذيالهم ؛ يعرفون بما لا يعرفون ، فلا يصلون إلى منازلهم إلا في الحالة التي لا يكون بينهم وبين أصعب الجرائم إلا وقوعها ، ثم لا يلبثون أن يخرجوا من الدار إلى الخارج حتى يكونوا في حالة الصريع المهنون ، ويول للمرأة التي تحاول أن تتأوه

أمامهم أو تشتكي من أفعالهم ؛ إن أقل ما يصيبها هو الطلاق المصحوب بإحدى الجرائم الأخرى متعددة الأنواع ، هذا إذا لم تكن عشرة المدمنين قد أعدتها فأصبحت لا تصحو من خمر ولا تشتكي من أمر ، أما الاولاد وأما شأن العناية بهم وتربيتهم فذلك ما لا يجبرك عنه غير ما تراه في الاوساط من ضروب التشريد وفنون الإجرام الصغير .

وإليك لتعجب من أمر أمتنا ؛ فهي ما تنفك تسمع في كل وقت وكل مناسبة تحريم الدين للخمر واستنكار الناس لشربها ومنع القانون المغربي لها ، وما تقفأ تنصت لنصائح الأطباء ودعاية الواعظين ، ولكنها مع ذلك لا تقل في تكاثر المدمنين عن الامم التي تبسج الخمر وتشجع متعاطيها . والحقيقة أن ضعف الدين في النفوس أصبح ظاهرة عصرية هي مصدر كل ما نعانيه من أدواء اجتماعية كبرى . أما القانون فهو تشريع لم يقصد به أكثر من الدعاية وترضية الولاة المسلمين ، والدليل على ذلك أن تطبيقه لا يحيد من التشجيع ما يحده الادمان من تسامح البوليس ورحمة الحاكمين . وينبغي أن لا ننسى أثر العامل الاقتصادي والثقافي في عدم تطبيق مثل هذا القانون ؛ فالحماة الفرنسيون يعتبرون في نظرهم القانوني والاجتماعي أن شرب الخمر ليس من الجرائم التي يعاقب عليها ، فكيف يمكنهم أن يخلصوا في تطبيق مثل هذا القانون في بلادنا ؟ ثم يرون أن بضعة أعشار التجارة الفرنسية هي من الاعناب وعصيرها ، فأنى لهم أن يعاضدوا إقفال السوق في وجه ما في الخمر من منافع لجيوب مواطنيهم ؟

وإذا كان القانون في المغرب يشرع لفئة دون أخرى فكيف يمكن للدولة أن تراقب أمر تنفيذه ؟ لقد كان واجباً أن تحرم الخمر تحريماً باتاً على جميع سكان البلاد ؛ إذ لا معنى للتسامح مع الاجانب في عدم تطبيق قانون الدولة في بلادها . إن أضرار الخمر كثيرة يشهدها الغريبيون ، وهي أشد في بلد لم يتعود أصحابه الشرب ؛ لأن الذي يستأنف تعاطي ما هو ممنوع يتناول منه أكثر مما يتناول غيره . على أنه لولا الاجنبي ما دخلت

الخمر للبلاد ، ولا تكونت معاصر وحانات تسهل الشرب على من أراد ،
وتفتح مجال القدوة للجميع .

ولكن عد عن هذه كما يقول الشعراء ؛ فإن أمر التشريع والتنفيذ
راجع لقضية الحرية السياسية التي نحن محرومون منها ، وعد بنا إلى ما
يجب على النخبة العاملة وخاصة رجال الدين من أمر الدعاية المنتظمة
الملحة الذكية لإقناع الأوساط الشعبية والمتغفلة بمضار الكحول على العائلة
وعلى الأفراد ؛ فقد ندرك بذلك من النتائج ما لا ندركه بطريق المناقشة
في التشريع أو استعمال الحزم في التنفيذ . ولقد كوّنّا في عهد مضى :
(لجنة التقويم الخلفي) من شباب القرويين والمدارس فكان لمجهودها الذي
لم يدم إلا بضعة أشهر أثر محسوس ، وتلك تجربة ينبغي أن تشجعنا على
المضي فيها والعمل على إحيائها ، وكل يحسّ الإنسان بالسعادة حينما يرى
الناشئة في أول عهدها بالنشاط تعطي القدوة الحسنة في سلوكها ، وتدخل
الأوساط كما يدخل الملك واعظة مرشدة داعية بداعتها وأنسها إلى نبذ
الذائل والتمسك بالفضائل . إن رؤية هذا المجهود الانساني وحده في شباب
طاهر علاج للتنفوس .

أما علماؤنا ورجال الوعظ منا فأمر الأمة معهم إلى الله . إنهم لا
يتكلمون عن هذه المتكررات إلا عرضاً في بعض مجالس الدرس أو خطب
الجمع والأعياد ، والواقع أن أغلبية الذين يترددون على المساجد أو
الدروس الدينية قتها صلاتهم عن الفحشاء والمتكر ، أما المدمنون فلا
يعرفون مسجداً ولا يبحثون عن واعظ ، وواجب المرشد أن يتنقل
إليهم وأن يتغلغل في أوساطهم التعمية ليبلغهم الدعوة وينشر فيهم روح
العقل والدين . يجب استعمال كل الوسائل لإنقاذ طائفة المدمنين من الحالة
التي هم عليها وإرجاعهم لحظيرة المجتمع الطاهر الذي هو في حاجة إليهم
كأعضاء عاملين مجدين .

وما قلته عن الخمر يمكن أن يقال عن المخدرات وخاصة (الكيف)

و (الحشيشة) المنتشر استفانها في كثير من أوساطنا ؛ فقد رأينا أضرار هذه العادات السيئة متجلية في انتشار أمراض الصدر في المدمنين عليها ، وفي البلاءة التي يظهر بها قسم منهم ؛ أمثال (هداوة) بمن لايفترون عن النشوة المهرمة ، ورأينا عملياً آثار الجرائم المتعددة والمتفاحشة في هذه الفئات التي تكون مجموعة وحشية من العار على الأمة المغربية وجودها . إن أضرار المخدرات لا تظهر جلية في المدن ؛ لأن ما يميزها من الحضارة يخفيها ، أما مظاهرها الحقيقية ففي بعض المراكز التي تتجمع لديها بعض الفئات بمن اعتدنا أن نسميهم بالمجازيب أو البلهاء حوالي « سيدي هدى » أو حوالي « سيدي أحمد الدغوشي » أو في « دار الحشيش » بزهون ، وكم لها من نظائر في قرى المغرب وأصقاعه ، إنها مستنقعات أجرام ومستولدات مناكر وحق ، منها ينشأ قطاع الطريق وسلاو الأرواح ومختطفو أعراض النساء والأطفال ، كل ذلك في شكل من الوحشية والقذارة نستكف عن استحضاره أمام أعيننا ، لكنه الحقيقة المرة التي يجب أن نتمحوها من الوجود .

وإذا كان المدمنون في المدن يسهل علاجهم بطريق الوعظ والارشاد والإصلاح في التحذير فإن الأمر على عكس ذلك في أوساط أولئك البله الذين خرقوا سد (دستوفيسكي) ليعيشوا عيشتهم فيما وراء العقل والدين وفلسفات المفكرين ؛ فالمشكلة إذن لا يمكن أن تعالج إلا بطريقة جدية ، هي أولاً : وضع قانون يعاقب الذين يشربون الكيف أو الحشيش أو العقوين أو ما إليها مما يحكم الطب بأنه من عداد المخدرات المحظورة . وثانياً : إصدار الأوامر الصارمة بإفقال كل هذه المستنقعات التي يتجمع فيها أولئك البله ؛ يجب إفقال دور (هداوة) وأضرابهم حينئذ كانوا ، ولكن أين يذهب بهم ؟ يجب تأسيس مستشفيات خاصة لمعالجة المتعاطين للكحول والمخدرات .

لقد وقعت في أندونيسيا تجربة من هذا النوع كان لها أثر جليل جداً

في القضاء على هذه العادات المستهجنة ؛ حيث صدر تشريع يبيح للدولة ولغيرها من الناس أن يؤسّسوا هذه المستشفيات التي يسمونها (ديار إزالة عادة التكيف) ؛ وهذه المؤسسات يدخل إليها المرضى بفشوة السكر أو الكيف إما بطلب منهم أو بإلزام من الدولة ، حيث يقضون فيها بضعة أشهر في جو بعيد عن كل ما اعتادوه ، ويفحصهم الأطباء فيعالجون أعصابهم وقواهم العقلية ، ثم يتردد عليهم الوعاظ ، وتعرض عليهم أشرطة سينائية تبين لهم اضرار ما كانوا فيه ؛ فإذا تم امد تداوهم خرجوا للجمع وقد برئوا مما كانوا تعودوا عليه من قبل . ان هذه التجربة يجب ان تطبق في المغرب ، ونحن ضمينون بأنها ستؤدي للنتائج التي أدت إليها في أندونيسيا وغيرها بحول الله .

إن علاج المخدرات أسهل في المغرب من علاج الكحول ؛ لأنه ليس هناك مانع من تطبيق أمره على الجميع . ولكن بشرط ان تتخذ التشريعات اللازمة ، ويشرع في تكوين هذه المؤسسات الناجعة ، وإلا فلو استمر الأمر على ما هو عليه اليوم فإن المسألة لا تريد إلا استفحالا . ان أمر الكيف في يد (صاكا الدخان) فهي وحدها التي تراقب أمره لا بدافع الفيرة على المجتمع من مرض معضل ، ولكن بدافع منع المزاحمة للشركة المحتكرة للتبغ في المغرب . ونحن نعرف ما يجري في هذا الباب ؛ فكثيراً ما يعمّر المكلفون على تجار الكيف مثلاً فلا يعاقبونهم بغير فرض غرامة مهمة يؤدونها للشركة ، وإذا لم يحدوا ما يؤدونه تركوا لهم حرية الاتجار بضعة أوقات بغضون عنهم الطرف فيها كما يجمعوا لهم مبلغ الغرامة المفروضة عليهم ، ثم يتركونهم وشأنهم ، فيؤول الأمر الى تجار المخدرات يدفعون قسطاً مما يكسبونه للشركة دون ان يكفوا عن شر الداء وبثه في الطبقات الشعبية المسكينة .

والأفطع من هذا وذاك انني سمعت أثناء الحرب في افريقيا الاستوائية أن الولاة المسكرين الفرنسيين والانجليز يعطون لكل من الجنود الافارقة

قسماً من الكيف (البانجي) مع المؤونة الاسبوعية ، مع أن تعاطي هذا المخدر ممنوع على المدنيين . ومعنى هذا ان الجندي الافريقي يمكن أن يتعود أو يستأنف في الجيش ماهلك به نفسه وإخوانه يوم يعود للقرية مدنياً عادياً . وإذا كان ما سمعته من السود - وأنا في الكونغو - صحيحاً فهي مصيبة عظيمة يجب أن تقاوم بكل المستطاع ؛ لأن الحصن العسكري يجب ان يكون ميداناً للتربية الصحيحة وتحسين أخلاق الجندي ؛ لا لمساعدتهم على هدم اجسامهم وتضييع أخلاقهم .

ان الإدمان على المسكر والمخدر من أعظم المشاكل المغربية التي يجب على الشعب ان يتم بها ويعمل على معالجتها . وعلاجها الأكل لا يتم بغير التشريع العام الذي أشرنا إليه ، ولكن يمكن قبل ذلك ان نبذل من جهود الإرشاد ما يخفف من امر المصيبة ، ويجب ان نعمل كذلك على تنظيم المؤسسات التي تعالج اخواننا مما هم فيه .

ان هناة العائلة تتوقف على سلامة أخلاق أعضائها ، وإن حرية التفكير التي نلشد لا يمكن ان تقع الا بالفكر السليم والعقل الذي لا تغطيه نشوة ولا تعبد صاحبه شهوة .

الْبَيْتُ أَوْ الْوَطَنُ الصَّغِيرُ

يقول ابن الرومي :

ولي وطن آليت أن لا أبيعهُ وأن لا أرى غيري له الدهر مالكا
عمرت به شرخ الشباب منعماً بصحبة قوم أصبحوا في ظلالكا
وحسب أوطان الرجال إليهم مآرب قضاها الشباب هنالك
إذا ذكروا أوطانهم ذكرتهم عهود الصبا فيها فحنوا لذلك

وانها لإحدى المحاولات الانسانية للتعبير عن المعنى العميق للبيت ، ذلك المعنى الذي بالغ في الحديث عنه شعراء العرب والعجم دون ان يصلوا الى الاعراب عن كنه ما يشعر به الانسان نحوه ؛ لأن احساساته مما يدخل في دائرة التهاويل الخيالية التي تمنح المرء استقراراً داخلياً وارتياحاً باطنياً لا حد لها . ولعل أصدق وصف أو تعبير عن ذلك المعنى هو لفظ (السكن) الذي استعمله القرآن الكريم ؛ ومنه ندرك أن معنى البيت لا ينحصر في مدلول الدار أو المأوى أو المنزل وما إليها من الألفاظ التي تعبر عن معاني الإقامة بل ربما تتسع الى الاعراب عما تدل عليه معاني الحومة والدير ، والحي والمدينة أو مسقط الرأس . ولكن العواطف التي تحيط بالبيت انما تتجلى ظاهرة فيما نسميه بالعائلة أو الاسرة لأنها

اتسعت فهي لا تتحدر الا من التكيف العائلي وما ترتبط به من علاقات ومعان مألوفة .

وضروري ان الطابع الاسامي البارز للبيت ليس هو عظمتة ولا كونه قصراً أو منزلاً عادياً بسيطاً ، وانما هو في الروح التي تسيطر على داخله ؛ أي في العلاقة المبنية على المحبة التي تربط بين أفرادها ؛ فإذا أحسوا برباط المودة يخيم عليهم فلأنهم يشعرون بالسعادة الحقيقية التي لا يمنحها لهم جاه ولا مال ، وهذه المحبة ضرورية حتى للقيام بالمهمة التي يفرضها البيت على أفراد العائلة ؛ لأن هذه الطمأنينة هي التي تسهل على الأم القيام بالعناية التامة ببناتها ؛ تلك العناية التي يحتاج اليها الأطفال البشريون أكثر مما يحتاجه غيرهم من صغار الحيوانات التي لا تلبث إلا قليلاً حتى تستطيع الاستقلال بنفسها .

فهمة البيت إذن عظيمة جداً لأنها التي تعلمنا مبادئ كل شيء نتلقاه في هذا الوجود ؛ فبقدر ما يكون البيت كامل الوسائل ، مستوفي الشروط يستطيع الناشئون فيه ان يخرجوا للعالم وهم على مسكة عظيمة من الاستعداد لاستكمال معلوماتهم واستعمال الخبرة البيتية التي هي رأس مالهم في الحياة ، ولذلك فإن الذين يعبرون عن البيت بمهد المعرفة الأول ، وعن ربة البيت بالمدرسة الأولى هم صادقون في تعبيرهم الى ابعاد حدود الصدق . فالبيت هو الذي يعلمنا قبل كل شيء اللغة التي نتكلم بها ؛ ولولا الجهودات الأولية التي تبذلها العائلة في هذه الناحية لما استطعنا أن نحصل على وسائل المحاطبة بنفس السهولة التي نحصل عليها الآن . وليس أدل على ذلك من الصعوبات التي نتلقاها كلما أردنا أن نتعلم في الكبر لغة أجنبية عنا ، ولذلك فإن البيت الذي يتقن الوالد والوالدة فيه لغة بلادهما يقدم للمجتمع خدمة عظيمة الشأن ؛ لأنه يربي ملكة هذه اللغة وتذوقها في نفوس الناشئين به ، ونحن نستطيع أن نرى الفرق بين من ينشأ في عائلة يحيد فيها الوالدان اللغة العربية وآدابها وبين من ينشأ في بيت لا يعرف

أعضاؤه إلا معجباً بسيطاً لا أثر له في التربية ولا في الإعداد وتعظم الفائدة أكثر إذا كانت الأسرة تتكلم عدة لغات ؛ فإنها تختصر الطريق على الطفل إذ تعلمه لغتين أو ثلاثاً يستطيع أن يدخل بها ميدان الدراسة وهو مزود محظوظ ، كما يستطيع المجتمع أن يستفيد من خبرته هذه خصوصاً في وسط مثل وسطنا تزدهم فيه اللغات وتكثر في مناطقه اللهجات .

والطفولة هي مهد الانطباعات الجميلة أو القبيحة ، ولذلك فإن البيت مهمة تربية الذوق الجميل في نفوس أبنائه فيستطيع أن يربي فيهم حاسة الشعور بالجمال وحبه ، والقبح واستنكاره ، وحاسة الرحمة والشفقة والحنان ، وما إلى ذلك من وسائل التربية الانسانية التي تكون منا متحضرين بالمعنى العميق للكلمة .

وإذا أخذ الوالدان أبناءهما على العمل تدريجياً فإنها يستطيعان أن يكونا في رجال الغد حب الاجتهاد والعمل ، والابتماد عن الخمول والكسل . وان ما نحن اليوم عليه من كسل عام في أوساطنا وقلة مقدرة على العمل المنظم لمن آثار التقصير الواقع في البيت . ويدخل في هذا المعنى أيضاً تربية الشعور بالواجب عن طريق التوقيت في الحياة البيتية ؛ فالطفل الذي ينشأ في بيت يقدر أعضاؤه قيمة الوقت ويرتبون أعمالهم فيه بنظام دائم ينشأ محباً للنظام مقدراً لقيمة الوقت . وإن فقدان هذا الخلق هو الذي يضيع على المغاربة وعلى بلادهم كثيراً من الخير ، وهو مرض لا يمكن أن يعالجوا منه إلا إذا تعودت الأمر على التوقيت في الأكل والشرب والنوم والعمل وغير ذلك من مظاهر النشاط المنزلي الذي يربي بطريق الإيحاء اعتبار الوقت وتقديره في نفوس الأبناء . وإذا كان كل مولود يولد على الفطرة ، وأبواه هما اللذان يعمدانه بالمعائد التي ينشأ عليها فإن قيمة البيت في الاتجاه الديني خطيرة جداً ، وإن كثيراً من الصواب أو الخطأ الذي نمتقده بصفة مسلمة إنما نتلقاه من

أبوينا في داخل البيت ومن ذكرياته اللذيذة . وإنه مهما حاولنا التحرر منه عن طريق المعرفة أو طريق الثورة فلن نستطيع ؛ لأنه يظل ممزوجاً بذكريات الحياة الصغيرة التي هي جزء من كياننا . لذلك فإن على الأسرة مهمة خطيرة هي تربية المثل الدينية والاخلاقية والقومية في نفوسنا . وإن كل تقصير في هذا الباب داخل البيت لا يؤدي إلا الى الاضرار بنا في مستقبلنا ومستقبل بلادنا .

ولكي يؤدي البيت مهمته الخطيرة يجب أن يكون سالماً من الآفات الاجتماعية التي تهدد العائلة مما سبق أن ذكرناه ، ويجب أن يكون سالماً من آفات أخرى ، في مقدمتها سلامة الابوين اللذين هما العضوان الرئيسيان في العائلة من خطر المرض الطويل الزمن . وبما أن الموت والمرض من الاعراض التي لا يمكن التحرر منها نهائياً فإن من الممكن اتخاذ الوقايات الناجمة التي من شأنها أن تقلل المرض ويحفظ من مصيبة الموت العاجل . فالعناية بالصحة في مقدمة ما يلزم ضماناً للأسرة وتسهيل وسائله عليها .

وكذلك شأن المنزل فإن عدم الحصول على منزل خاص للأسرة يهددها بالقلق وعدم الاستقرار ، وملكية المسكن من شأنها أن تساعد الأسرة على الارتباط المتين الذي لا يتحول ؛ لأنها تكون من حوله حباً مشتركاً يضاهي العاطفة التي نجدها جميعاً نحو الوطن الواحد أو العقيدة المتحدة . وكذلك الفقر فإنه أشد خطراً على البيت من سائر المقلقات الأخرى ؛ لان الأسرة التي لا تضمن مكسباً قاراً لا يمكن أن تجد الوقت للعناية بأبنائها ؛ بل إنها تلقي بنفسها في أحضان اليأس والتذمر من الحياة ، الأمر الذي يكون في نفوس الناشئة تشاوماً كبيراً لا علاج له .

ومن آفات المنزل الخلاف الذي ينشأ أحياناً بين الاتجاهات القديمة والحديثة وهذه لا تقع عادة إلا بعد اتصال الأبناء بالمدارس والوسط الخارجي عن المنزل ، وهي تطغى كثيراً في البلاد التي يتلقى فيها الأطفال

الترتيب في وظائف الغرف ؛ فنحن ما تزال نستعمل الغرفة الواحدة للنوم والطعام والجلوس والاشتغال ، وهي عادة يجب ان نطلع عنها ما استطعنا إلى ذلك سبيلا .

ولست اريد ان اقف كثيراً عند مساكن الأغنياء ومتوسطي الحال ؛ فهي لا تحتاج الا لبعض التوجيهات البسيطة التي تساعد اصحابها على تطوير حياتهم وشكل البناء الذي يختارونه لأنفسهم . اما التي تستوجب النظر منا والعناية فهي منازل العمال والفقراء في المدن ، والفلاحين في القرى . وقد اصبحت هذه المسألة مشكلة اجتماعية لها خطورتها هي الاخرى ؛ لان اغلبية العمال لا يجدون مسكناً صحياً ولا شبيهاً بالصحي ، بل ان القسم الاكبر منهم يقيم في (مدن الصفيح) وأعشاش التبن وما اليها . واذا نحن جرينا على عادتنا في البحث عن الاسباب الحقيقية لهذه الحالة احتجنا لان نصرح بكامل الوضوح بأن النظام الحاضر في المغرب هو السر في ذلك ؛ فجعل العمال انما هم ملتجئون من القرى بسبب البؤس الذي حل بهم من النظام الذي تركهم موضع الاستغلال لمن ينتزعون اراضيهم ويوقعونهم بغير مأوى ، فإذا حلّوا بالمدن لم يجدوا الشغل الا بعد عناء شديد ، ثم لم يستطيعوا ان يحصلوا من ورائه على القدر الذي يسمح لهم بكونهم منزل محترم او أداء خلوة الرجل فيه

وطبعي ان الرجل الذي يستطيع ان يكتري او يملك داراً او شقة نظيفة لا تحدّثه نفسه بالسكنى في الاعشاش او (البراكات) . فالعجز اذن هو السبب الحقيقي في هذه المسألة ، ولكنهم لا يعلمونها بأكثر من تكاثر السكان في المدينة تكاثراً استغرق البيوت الموجودة فيها ، اذن فالقضية في نظرهم هي قضية بناء هذه المنازل ليس الا ؛ اما نحن فنرى ان هذه العلة ليست الا الجانب البسيط في القضية ، والا فالمشكلة هي عدم حماية العامل وعدم تمتعه بما يستحق .

ولو أننا أخذنا الجانب الذي يهتم به المختصون فمن الذي يقوم ببناء المساكن ؟

سيجيئون : الحكومة والشركات . أما الحكومة فإنها أخذت تقوم ببعض الجهودات المطلوبة منها ، وكذلك الشركات . والحقيقة أن الحكومة قد قامت هي ووزارة الاحباس (الأوقاف) وبعض الأفراد والشركات ببناء أحياء لا بأس بها ، ولكن الواقع هو أن هذه الأحياء لم تهيأ من أول مرة للطبقة العاملة أو الفقيرة ، وإنما هيئت لصغار الموظفين والتجار وبعض الذين يستطيعون أداء الكراء الذي ليس بالرخيص . أما العمال والتمطلون فلم تفكر الدولة في أمرهم ، وأخرى أن يفكر فيهم المليون الذين يرجون من وراء عملهم نفعاً مادياً ملموساً . وهكذا رمي هؤلاء القوم في أحضان البؤس والشقاء . وإني لأستحي أن أقول إن المالكين ورجال الإدارة قد فكروا في استغلالهم بتأجير الأراضي التي يضربون فيها أعاشهم أو حتى ببناء (النوازل) المجددة ؛ تلك المهزلة التي لم يتقدم لها مثيل في تاريخ العمران البشري .

ولا يمكننا أن نتمادى على المالكين فإن نظرتهم اليوم تقضي بعدم مواصلة التملك أو استغلال المال في البناء ؛ لأن ما يحصلون عليه من نسبة مئوية لا يشجعهم على ذلك حسباً يذعنون . وإذن فالظن يجب أن يكون مقصوراً على الحكومة وحدها . إنها هي المطالبة بتدبير أمر السكن لمئات الآلاف من العملة الذين يقيمون الآن كما تقم الحشرات في الطين والوحل . يجب على الحكومة أن تقوم - باتفاق مع الشركات التي تستعمل العملة لمصالحها - ببناء مساكن محترمة وصحية في الأوساط الصناعية والانتاجية وإكرائها للعمال بالثمن المناسب ، أو تساعد العامل على امتلاك المنزل عن طريق إسهامه هو بقسط من دخله الشهري وإسهام مخدمه وإتمام الحكومة للباقي .

إن حق كل واحد في أن يحل مأوى لاثقاً بكرامته الانسانية

وحرمة العمل الذي يقوم به للمجتمع ليس أمر رحمة أو شفقة أو مسألة
عناية واهتمام بقسط ، ولكنه ناشئ من حقه وحق أبنائه في الحياة كإنسان
وكمواطن ، والدولة هي التي يجب أن تحمي للعامل حقه وتوصله بالصفة
التي تستطيعها .

أما الفلاحون فشكلتهم أعظم ومساآلتهم أشد . وقضيتهم لا تحل إلا
ببرنامج اقتصادي واجتماعي مصمم يرمي إلى إسكان المآثر الرحل وبناء
القرية الجديدة على أحسن الوسائل وأجداها .

وستكلم عن ذلك في فرصة ثانية أما الآن فيمكننا أن نقول في
موضوع المنازل الفلاحية ان من واجب الحكومة أن تهتم بها الاهتمام
الكلي ، ونحن نرى أن من أحسن الوسائل لذلك أن تآزم أصحاب الضيع
ببناء منازل لائقة في أراضيهم لعمالهم الفلاحين تحت اشراف الاداره م
تليكها لأولئك العمال الذين يرتبطون بالعمل طبقاً لعقد الشغل الذي
أن تنظم به مبادئ العدالة الاجتماعية كما سبق أن قلناه .

وبصفة عامة يجب القيام بعمل جدي لتوجيه الفلاحين ومساعدتهم
على تطوير شكل البناء المعتاد عندهم ، وهذه مسألة فنية تتوقف على
دراسة خاصة حسب إلينا ان نقوم بها بمساعدة ارباب المعرفة اثناء مقامنا
بمصر ؛ فقد طلبت من صديقي الأستاذ « حسن قنحي » أستاذ العمارة بمدرسة
الفنون الجميلة العليا والذي قام ببناء عدة قرى نموذجية للحكومة المصرية
ان يعينني ببعض ملاحظاته التي استفادها من تجربته في جهة الصعيد
الذي لا يختلف في عاداته عن بلادنا : فكتب الي مذكرة تنصح بمراعاة
النقط الآتية :

١ - مراعاة عوائد الفلاحين وإيجاد الحلول الممارية على أساسها

بأن تلتبمع حركات أهل البيت في مختلف نواحي نشاطهم وراحتهم .

٢ - مراعاة الأوضاع الجغرافية والأحوال الجوية في التصميم ، من حيث

تخطيط المآبة نفسها بنواعها ومساكنها .

فالاتساع نازند في الشوارع مثلا قد يكون مضرأ إذا لم تتوفر فيه شروط التظليل والعناية الكافية بالرش والكفس ، ولذا يستحسن إضافة المساحة التي يرغب المالك في بذلها للشارع الى الأحواش الداخلية والميادين . وكذلك يجب في الداخل العمل على ملافاة الأوضاع التي توجد تيارات الهواء غير المرغوب فيها خصوصا في تركيب الفتحات حتى لا يضطر الفلاح إلى سدها .

٣ - مراعاة مكعب الهواء اللازم للمعيشة في الحجرات المقفلة وإعطاء المساحات الكافية لجميع مرافق المنزل

٤ - فصل مكان المعيشة عن حظائر المراحيض بشكل إجباري مع إبقاء الحظيرة تحت نظر الفلاح وفي متناوله داخل البيت .

٥ - تنظيم مكان الخدمة وتحسينه بحيث تتوفر فيه راحة ربة البيت فيما تتناوله من شؤون المطبخ مع بعده عن الأوضاع التي تعرضها لتيارات الهواء أو أشعة الشمس المباشرة ، وبذلك نجب لها المطبخ في المكان المعد له .

٦ - مراعاة حجب الحوش الداخلي الذي تطل عليه حجرة النوم أو المعيشة عن أظفار الغرباء بمجار أي مدخل ذي كوع أو بوضع حائط حاجب .

٧ - إعداد أماكن لتخزين المؤونة والأدوات والوقود والحبوب ، وكذلك إعداد سطح لشر بعض المحاصيل وتجفيفها مع العمل على تلافي تلاصق الأسطح المستعملة للنشر لمنع انتشار الحرائق . وهنا نجد ميزة كبيرة لاستخدام طريقة التسقيف بالقبوت والنبات التي تمنع التخزين على جميع المساحة .

٨ - استعمال المواد واليد العاملة المحلية ، والعمل على إيجاد صناعات وحرف لتشغيلها على قدر الامكان .

تلك هي أهم النقاط التي يجب أن ترعيها الدولة والمصلحون متى فكروا في تحسين منزل الفلاح وإتقاده من هوة البؤس التي تردى فيها سلب ما رمي به من ظلم وإهمال .

مِهنَةُ الْوَالِدَيْنِ

إن كل الإصلاحات التي طلبناها للأسرة ، بل الأسرة نفسها ، لا تبرر إلا بالدور الذي تقوم به لخدمة المجتمع بتكوين أفراده وإعدادهم الاعداد الصالح لأن يعطهم مواطنين محترمين ؛ وإذن فالدور الأول الذي ينتظر من العائلة هو تكوين الأولاد والعناية بهم قبل الولادة وفي عهد الطفولة ، وهذا الأمر لا يمكن أن يتم الا اذا كان الوالدان يتقنان مهنة الأبوة والامومة ، وهي مهنة لا تعرف بمجرد الفطرة ، ولكنها تدرس كما تدرس بقية المهن الاخرى . أما الفطرة أو ما تعودته الاب والام من عطف شبيه بالفريري على أبنائهما فهو لا يكفي لحماية الطفولة وليس من الوسائل التي يمكننا الاعتماد عليها للعناية بالأطفال . وإن ما نراه في بلادنا من كثرة الوفيات في الأطفال وكثرة حوادث الجھض لأعظم دليل على ما نقول ؛ إذ نتحدث الإحصاءات الرسمية أن وفيات الأطفال تتراوح بين الثلاثين والخمسين في المائة ، وهي نسبة عظيمة الامة تشهد بأن ترك الأبناء لمجرد العاطفة الرحمة لا يكفي . وهذه النسبة هي عينها الموجودة في سائر بلاد الشرق العربي على رغم اختلاف درجة التطور التي حصلت في وسطه العائلي .

وإذن فمصلحة صغارنا تتوقف على تدريب الابوين على مهنتها بالاساليب
الصالحة حتى يتسنى لها أن يضيفا لروح العطف الطبيعي ما يمكنها من
القيام بواجبها نحو أعز مخلوق عليهما . وهكذا نحصل على طفولة صالحة
جديرة بالتدرج نحو الرجولة الكاملة التي تعرف كيف تواجه الحياة وتقدر
مسؤولياتها .

يجب أن نبتدىء العناية بالطفل قبل ولادته ، أي في مرحلة الحمل ،
وذلك بوضع الأم تحت رعاية الطبيب وإشارته ، ويجب على الرجل
وزوجه أن يكونا على معرفة بطبيعة الحمل وما تقتضيه قواعد الصحة
من الاحتياطات أثناءه ، وأن يقلعا عن كل العقائد والافكار البالية التي
تمنعهم من تطبيق ما عرفوه وما أشار عليهم به الطبيب . وعلى الحكومة
والمصلحين أن يساعدوا الشعب على التحرر من كل الخرافات والاساطير
التي تمنعهم من القيام بالواجب نحو انفسهم ؛ اي نحو الاجنة التي هي
آمالهم المنشودة . يجب ان يفرس في نفوس الكل ان كتمان الحمل لاجل
التجمل او لاجل الخوف من العين ليس الا وسيلة للوقوع في اخطار الجهنم
او موت الام ، وان الحوامل يجب ان يعرضن على الطبيب منذ الشهور
الاولى ويبقين تحت رعايته الى ان يلدن . ولتسهيل هذه المهمة يجب على
الدولة ان تؤسس عيادات مجانية للحوامل ودوراً للولادة في كل الجهات
حتى لا يظل الفقر مانعاً من اداء الوالدين لمهنتها الاجتماعية الخطيرة .
ويجب كذلك اعداد الابوين بتوزيع كراسات خاصة بمهنتها ، وإلقاء
محاضرات عامة ، وبواسطة المذياع ، وكتابة فصول في الصحف ، واستعمال
كل الوسائل التي من شأنها أن تساعد الناس على الحصول على ثقافة
رحمة نافعة .

وأخطر مراحل الطفولة بعد الحمل هي السنة الاولى من سني الوليد ،
ففيها يقع موت اكبر عدد من الاطفال ؛ وذلك اما لان الوالدة تجمل
أسباب العناية بابنها او لأن الوالدين لم يتبعيا في طريقة التوليد المتاهج الصحيحة

الجديدة . وهذه نقطة ترجع لتنظيم مهنة القوابل وعدم تركها في ايدي
المعجائز اللائي لا يفقهن من العلم شيئاً . يجب ان تمنع الدولة منعاً رسمياً
يتوعد عليه بالعقاب الصارم كل قابلة لا تحمل الشهادة العالية التي تخولها
حق تعاطي مهنة التوليد ، ويجب عليها أن تعمل على تخريج أكبر عدد
من القوابل وفي أقرب مدة ممكنة ؛ لأن حياة الآلاف بل الملايين من
الأطفال تتوقف على هذا العمل الحاسم .

ثم إن الغيلة كثيراً ما تضر بالأطفال في الشهور الأولى من حياتهم
فتودي بهم في وقت لا يقوون فيه على الدفاع والمقاومة ؛ فواجب الأبوين
أن لا يتمجلا الشهوة ، وأن يعطيا للوليد فرصة التمرع الضروري لمناغته
الجسمية ، فالله تعالى لم يخلق الناس لكي يتناسلوا على غرار الحيوانات أو
الحشرات ، وليس يضرهم أن يتبعوا الوسائل الطبية التي تساعدهم على
أن يفصلوا بين الوليد وبين الآخر بستين أو ثلاث .

لقد رأيت في الشعوب البدوية بأفريقية الاستوائية تشدداً كبيراً في
هذا الخلق ، يتغلب به الرجل والمرأة على شهوتها حباً في حفظ الأبناء
ووقايتهم ، وقد أثبت الطب أن سرعة النسل تضر بالوليد الأول في
صحته وفي شعوره ، كما تضر بالأم التي لا تجد من الفسحة ما تستمد به
لتحمل أعباء الحمل الجديد ، وليس من مانع في نظرنا ان يستعمل الأبوان
الذان لا يقدران على الزهد في شهوتيهما مؤقتاً بعض الوسائل التي تمنع
الحمل إلى حين ، إن ذلك خير لها واجدى لصالح ابنائها وصالح
الأمة جمعاء .

وللمحافظة على صحة الطفل يجب ان يعرف الابوان ما يلزم تغذيته وتوفير
الفيتامينات الكافية له في جميع اطواره الاولى . كما يجب ان يقوموا بجميع
التلقيحات الضرورية لوقايته من كثير من الأمراض التي تضر به في سن
باكورة وكل ذلك يتوقف على ما يكون عندهما من معرفة وشعور بالواجب ،

وهنا أيضاً يلزم الدولة أن تقوم بالإرشاد والتوصية بالمساعدة المادية والأدبية الضروريين .

ولقد اتبع في زيلاندة الجديدة منهج للعناية بالطفل أدى الى نتائج محمودة ؛ ذلك هو منهج (الممرضة الزائرة) أي ان الدولة وضعت تحت رعايتها المباشرة كل الأطفال منذ الحمل إلى الوقت الذي يحتازون فيه طور الحضانة ؛ فبمجرد ما تعلم المراكز الصحية بنبأ حمل تسجله وتقوم بالفحوص اللازمة ، ثم تكله لنظر إحدى الممرضات الزائرات التي تتردد طيلة أمد الحمل للإرشاد والمساعدة ، ثم تستمر في عنايتها بالطفل بعد ولادته فتحمل العائلة على ان تطبق عليه كل ما يلزم من الوقاية والعناية ، وتبلغ مراكز الدولة كل ما تتوقف عليه العائلة بواسطة هذه الزائرة معنوية . وهكذا يظل التعاون بين الدولة وبين العائلة بواسطة هذه الزائرة الحنون إلى اليوم الذي تسلم الممرضة الطفل لروضة الأطفال أو للمدرسة حيث تقوم مراكز التربية والتعليم بدورها داخل المدرسة وخارجها . وقد أسفرت نتائج هذا العمل عن حماية كبيرة للطفولة الزيلاندية انقضت معها وفيات الاطفال وتحسنت الطفولة بكيفية غارت منها المجترات نفسها .

وإني أعتقد ان نوعاً من هذا التعاون بين الدولة وبين العائلة خير وأجدى على الأمة من كل أسلوب آخر يحرم العائلة من ابنائها ويحرم الابناء من عطف الابوة والامومة الذي لا يعوضه اي عطف احترافي أو اجتماعي .

وإن من أهم وسائل العناية بالطفل في مرحلة الحضانة تأسيس دور خاصة بالحضانة وتكوين اكبر عدد من رياض الاطفال التي تساعد الطفل على بدء الحياة الاجتماعية الصغيرة ، وتربي في نفسه كثيراً من الفضائل التي تعاونه في حياته المقبلة من تعارن وتنافس وتبادل احترام مع غيره ، كما تعلمه كثيراً من قواعد السلوك وآداب المعاشرة وروح الرياضة ، ولكن يجب

أن يكون القائمون على هذه المؤسسات من اشد الناس معرفة ببيكولوجية
الاطفال ومقدرة على اكتناه اعماقها .

ولقد ظل اطفالنا المقاربة مهملين زمناً طويلاً حتى اصبحنا نعتقد ان
مرحلة الحضانه ليست إلا طوراً طبيعياً يمكن ان يترك للطبيعة القيام بتوجيهه
دون ان تتكلف له اي عناية او اهتمام ، وبذلك بقي ابنناؤنا عرضة
للضياح والوقوع في آفات كان من السهل التوقي منها

لقد شبه (الغزالي) الطفل بقطعة الشمع التي تستطيع ان تكيفها كيف
تشاء ، ذلك خير تمثيل لقيمة الوسط العائلي والدور الذي يمكن ان يقوم
به لتكييف الطفل التكيف الصالح المفيد .

ان العناية بالطفولة هي الرسالة الاولى للأسرة ، وهي كذلك المهمة
الرئيسية للدولة والذين يحبون ان يشيع الخير بين المواطنين .

ابناء الشعب

لا يحظى الأطفال جميعهم بسعادة الحياة في أحضان الأوين ، بل إن قسماً كبيراً منهم يصاب بفقد الوالدين والكفيلين في أوائل العهد بالحياة ، وذلك ما يكون في المجتمع مشكلة اليتامى وأبناء السبيل .

ولقد اعتدنا في تفكيرنا الحالي أن نواجه مشكلة هذين القسمين من الأبناء - حينما نسمع لأنفسنا بالتفكير العارض فيهما - مواجهة العطف السطحي والاهتمام العابر الذي لا يتجاوز التحمس أو الصدقة الاختيارية غير المنتظمة ، مع أن قضيتهما تفوق كل ما نستطيع بذهنيتنا الحاضرة تصوره من أهمية ؛ لأنها يكونان مزرعاً كبيراً لأجيال عديدة نستطيع أن نحسن حالها ونعني بها فتربها الأمة ، أو نهملها ونتركها عرضة للآفات الاجتماعية فتخسرهما البلاد ويشقى بها أبنائها .

ومعضلة اليتامى تواجه على نوعين مختلفين : الأول ما يرجع لليتامى الذين يتركهم والداهم أغنياء لهم من الثروة ما يكفي لتربيتهم وتعليمهم والقيام بشؤونهم إلى اليوم الذي يصبحون فيه رشداً قادرين على العمل لأنفسهم وضمن مستقبلهم وهؤلاء محتاجون إلى عناية كبيرة لحمايتهم من عبث الذين يتهاقنون على أموالهم تهافت الذباب ؛ وكلنا يعلم ما يؤول إليه أمر الذين

نسميهم بالمهاجرين ؛ فإن الأوصياء والمقدمين عليهم يعشون في الغالب بما آتاهم الله ، ويبذلون كل المجهودات للاستغناء على حسابهم وتركهم عالة يتكففون الناس ، فكم من بيوت خربت ، وعائلات انتهت بالتفرق والاضمحلال من جراء أن الذين يتولون امرها لا يعاؤون بغير الاستغلال والابتزاز ، وكلنا يعلم ما يحر اليه تأمر هؤلاء ودهمهم من عبث العدول (المؤثقين) وارتشاء القضاة وضغط القواد والمراقبين ، الى غير ذلك من خراب الذمم العامة في البلاد واثلاثها من اجل السيطرة على اموال لا حفيظ لها ولا رقيب الا الذين هم لصوصها .

ان معضلة المهاجرين من اشد المشاكل الاجتماعية في بلادنا ؛ لان احوالها تبيت بآلاف الاطفال وتقضي على مستقبلهم وتحول بينهم وبين القرية الصحيحة التي تجعلهم قادرين على الخوض في معترك الحياة ، زيادة على أنها تحرمهم من ثروتهم التي يمكن أن تكون لهم عدة في الوجود وخبرة يعتمدون عليها ، ولذلك يجب الاهتمام بها وإعادة النظر في الأنظمة التي تسيروها . والذي نراه أنه يجب الاقتباس من الأنظمة الأجنبية في هذا الباب ؛ فينبغي تأسيس (مجلس العائلة) وهو ما يسمى في مصر بالمجلس الحسي ، وسيكون من اختصاصه الاشراف العام على قضايا كل محجور وتعيين المقدمين على الذين لم يوص عليهم ، ومراقبة أعمال الأوصياء والمشرفين . وهكذا يصبح للصاية ثلاثة أنظمة :

١ - الوصي ، وهو أساس التنفيذ .

٢ - المشرف ، وهو مراقب تصرفات الوصي . وخلافاً لما في القانون الفرنسي يجب أن لا يتوب عن الوصي بعد تنصيبه إلا إذا قرر ذلك المجلس الحسي .

٣ - مجلس العائلة أو المجلس الحسي وهو أساس الاستشارة ، ويمكن أن يكون تحت رئاسة القاضي المحلي حفظاً لسلطة القضاة التقليدية . أما النوع الثاني من اليتامى فهم أولئك الذين يبقون دون أبوين ودون

ميراث يكفي للقيام بأودهم . ويدخل في هذا النوع اللقطاء أو أبناء السبيل ؛ لأن فقد العائل يجمع بينهم . وهؤلاء بالطبع يصبحون أبناء الأمة ، وتكون كلها مسؤولة عن حياتهم وعن مصيرهم . وقد عالج الاسلام أمرهم بوجوب الانفاق عليهم من بيت المال ومن مداخيل الزكاة الشرعية . وإذن فالعناية بأمرهم ليست راجعة للصدقة والرحمة فقط ، ولكنها واجبة بمقتضى ضرورة الحياة ولزوم التضامن بين الاحياء من أجلها . ولقد رأينا بأعيننا ما يؤدي اليه إهمال هذه الطبقة من الاطفال الطاهرين ، وكيف أنهم يصبحون مشردين في الشوارع يلتقطون أحط الاخلاق واقلع انواع السلوك ، أو يقعون في أيدي الذين يربوهم تربية بعيدة عن مقاصد الاسلام ، وما ارجيه على الطائفة المسلمة نحو ابنائها .

ونحن نرى لعلاج المشكل في الوقت الحاضر ان تهتم الحكومة والارواق والهيئات بتأسيس الملاجئ والمدارس الكافية لإيواء كل الضعفاء من اليتامى وابناء السبيل سواء في طور الرضاع او طور الحضانة او طور التعليم ، وان توضع التشريعات اللازمة لحماية هذه الطفولة الضائعة والمعذبة ، ويجب قبل كل شيء تأسيس مجلس اعلى بوزارة الشؤون الاجتماعية يرجع اليه تنسيق كل مايتعلق بشؤون اليتامى القاصرين وتوجيه العمل العام لفائدتهم .

ويمكن أن يكون في مقدمة هذه الاعمال اقتباس التشريع الفرنسي بأطفال الشعب الصادر سنة ١٩١٧ ، وهو - وان كان خاصاً بـيتامى الحرب - يمكن لنا أن نعمه في كل الاطفال اليتامى . وهكذا سينص هذا القانون على ان :

(أ) اليتام الذين فقدوا امهم واباهم او عائل بيتهم ، ولم يكن لهم ما يقوم ار من يقوم بأودهم يعتبرون اطفال الشعب .

(ب) تختص المحكمة الابتدائية التي في دائرة اقامتهم بعمل التبني ؛ وذلك بتقديم طلب للمحكمة بمن يمثل الطفل قانوناً بإذن المجلس الحسي وفي غيابة من يمثل النيابة العامة فتسمع المحكمة الطلب من ممثل الطفل ثم من

النائب العام ثم تحكم بصيغة : (الشعب تبني ، او لم يبن) فقط ، ويمكن استئناف الحكم لدى محاكم الاستئناف ، وتسجيل الحكم بقرع مجاناً .

ح) ويكون لهذا التبني نتيجة واحدة هي ان تتولى الدولة الانفاق على الطفل المتبنى وتعليمه وتربيته ، او تقوم ببعض ذلك حسباً يقتضيه حال الطفل .

د) ويجب أن يشرف على أولاد الشعب المجلس الأعلى الذي يرأسه وزير الشؤون الاجتماعية . وتساعد مكاتب اقليمية لأبناء الشعب تشتمل على موظفين وممثلين محليين تحت رئاسة حاكم الاقليم ، ومكاتب مركزية تتكون من معلمين ومعلمات وأعضاء من المجالس البلدية والمهتمين بالشؤون العامة .

إن اقتباس هذا القانون الفرنسي مع تعميمه وتكييفه على الصفة التي ذكرناها خير علاج لمشكلة اليتامى وأبناء السبيل . وهذا النظام التأميمي لا يعني أبداً منع المؤسسات أو المنظمات التي تريد الهيئات والمحسنون من الأفراد القيام بها ، وإنما يعني الاشراف العملي والتوجيه الصالح وتنسيق التعاون بين مجهود الدولة ومجهود الأفراد ؛ فالذين تلتزم الهيئات برعايتهم مثلاً لا يحكم لهم بتبني الشعب ، ولكن يشرف المجلس الأعلى لأبناء الشعب على مصيرهم وعلى الهيئة التي ينضون تحت رعايتها .

ويتفرع عن هذا الموضوع جانب له اهميته وخطورته بالنسبة للمجتمع المغربي خصوصاً في الوقت الحاضر ؛ ذلك أن هيئات الخير في البلاد تتنوع بحسب الطوائف والجماعات ، بل أن كثيراً من الهيئات الدينية الاجنبية تتخذ الاحسان وسيلة لتنشئة هؤلاء الابناء على ديانة غير ديانة آبائهم ، وذلك ما يسيء إلى الطائفة التي ينتمون اليها . ولقد كان في مقدمة المطالب التي رفعناها في سنة ١٩٣٠ م . عدم ترك اليتامى واللقطاء المسلمين في الملاجئ المسيحية . ونحن الآن نريد أن نفكر في هذه النقطة بكامل التجرد ؛ فنجدنا مرغبين على الاعتراف بأن الاحسان أمر عام يجب أن يقوم به كل أحد ؛ لأن التضامن الانساني عام ، ولكن إذا ارادت

فئة ما ان تحسن فينبغي لها ان تصل بالاحسان لاقصى مداه ، وان لا تتخذة مجرد وسيلة لعمل سياسي أو تبشيري . إن المبادئ الديمقراطية تدع للأبوين حرية تنشئة أبنائهما على دينهما ، كما تفرض على الدولة مساعدتها على ذلك ، فإذا فقد هذان الابوان وهما مسلمان مثلاً فهل يعقل أن تعتمد احدى الهيئات لتحويل الأبناء عن رغبة والديهما التي كانت ينبغي انجازها لو بقيا على قيد الحياة ؟

ثم إن الطفل يصبح بعد فقد الوالدين ابناً للطائفة التي ولد فيها حسباً تقتضيه كل القوانين ، وإذن فيجب ان ينشأ إلى سن الرشد على دين هذه الطائفة وكل عمل تقوم به هيئة تدعي الإحسان يخالف رغبة الطائفة فهو جناية على الطفل وعلى الجماعة معاً . وبهذا يتضح ان استعمال الخير وسيلة لإخراج الأطفال من ديانة آبائهم لمجرد أنهم يتامى فقراء هو من أكبر الدناءات التي يتصورها الانسان المتمدين ، ولذلك يجب أن يحال بين الهيئات التي تستعمل الصدقة لغرض تبشيري وبين القيام بهذه الصدقة ، وعلى المجلس الأعلى لأبناء الشعب أن يحول بينها وبين العبث بأبناء الأمة ، وعليه أن يرعي يتامى على الأسس الصحيحة التي كانوا سيربون عليها لو عاش عائلاتهم الأقربون .

ان أبناء الشعب يموتون بالجوع والعري ، ويتسكعون في الطرقات ان هم عاشوا ، وينشأون دون معرفة ولا تهذيب ، مع أن فيهم من خزائن الحكمة ومعادن الذكاء ما الأمة في حاجة كبيرة إليه . وان المسؤولية لتقع على الأمة جمعاء بسبب تقصيرها في حق هؤلاء المحرومين من عطف الأبوة وحنان الأمومة وهناءة البيت وطمأنينة العائلة ، فعلى الأمة أن تتحرر من أسباب العجز لتقوم بواجبها نحو نفسها ونحو أبنائها المنكوبين .

النسل

تشتمل منطقة النفوذ الفرنسي من المغرب على أربعمئة وخمسين ألف كيلومتر مربع ، وتشتمل منطقة النفوذ الاسباني على ثمانية وعشرين ألف كيلومتر مربع ، وتحتوي المناطق السبع الأخرى على أضعاف ما تقدم من آلاف الكيلومترات . أما سكان هذه البلاد فلا يتجاوزون على التقدير المتوسط أحد عشر مليون نسمة ما بين أهالي و نزلاء . وعلى حسب الفروض التقريبية فإن منطقة الحماية الفرنسية تشتمل على زهاء الخمسة ملايين من الفلاحين تقطن زهاء مليون هكتار من الأرض ؛ أي ما يعادل نيفاً وثلاثين آراً لكل واحد ، أما في بقية المناطق فالنسبة العددية أضعف بكثير جداً ، وهكذا نجد أن المشكلة عظيمة باعتبار الحالة العددية للبلاد ، وأن المصلحة القومية تقضي بتكثير النسل المغربي بجميع الوسائل المشروعة .

ان حالة البؤس العام التي نحن عليها لا ينبغي أن تحملنا على التفكير في الاكتفاء بالحالة الحاضرة للنسل ؛ لأنه بقدر ما تتحسن الولادة نستطيع ان نعوض النقص الذي يصيبنا بسبب الآفات الاجتماعية الأخرى ، ولقد كنت اسمع كثيراً من الشيخ ابن العربي المالوي هذه الجملة التي يرددها وهو يضحك : « اني لأفرح دائماً حيناً أرى السائلة المسكينة تجر معها ثلاثة أو

أربعة أطفال متغلبة على ما هي فيه من شقاء ؛ لأن ذلك الصبر خير وسيلة للانتصار على ما يفتك بنا . ومي كلمة لها معناها العميق الذي يدل على شعور بالرغبة في العمل على حفظ النوع وتكثير كينته .

ان وسائل تكثير النسل وحمايته كثيرة متعددة ، ولكنها ترجع دائماً الى تحسين الحالة العامة ، وحماية العائلة من آفات البؤس والجهل والمرض . والأحسن من ذلك ان تصبح تكاليف الأسرة مما تتكفل به الدولة كما سبق أن بيناه . وكذلك تصنيع البلاد ومساعدة الأهلين على استخراج كنوزها والاستفادة من خيراتها .

ولقد ظهرت هذه المشكلة قبل الحرب في امم متعددة وعلى أنواع مختلفة خصوصاً في فرنسا التي استفعل فيها هبوط النسل الى درجة ان بعض اطبائها اعترف بالعجز عن اعطاء أي حل لحماية الأجناس التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها ؛ أي انه حكم على الجنس الفرنسي الحالي بالانقراض في ظرف مائة عام . ولكن هذا التشاؤم وقع في غير محله ؛ لأن فرنسا سرعان ما حسنت حالة النسل بطريقة بسيطة هي مساعدة الشباب على الزواج وتكثير المكافآت العائلية بكيفية مطردة . ولقد كان المسيو دالاديه أصدر مشروعاً يعرف باسمه ، فكان المقدمة الاولى لتسوية الحالة في فرنسا ، ثم أعقبته الدعايات القيمة التي قام بها الجنرال دوجول لمطالبة الامة الفرنسية بتحسين حالة الولادة والنجاب مقادير الاولاد التي يتطلبها الوطن ، وكل هذه الاصلاحات لم تتعدد حدود المساعدات المالية والعناية الصحية والوقاية من آفات الاجهاض وموت الصغار ، وخلق الحماس الشعبي حول هذا الاتجاه الانتاجي النافع .

ويدل على تأثير الحالة المادية في تكثير عدد الأبناء أن الجالية الفرنسية في المغرب تعتبر من أكثر الشعوب إنتاجاً حتى انها تفوقت قبل الحرب على المانيا الهتلرية نفسها في أحصائية النسل ، بينما الامة المغربية لاتضاهي مستوى الجالية المذكورة من جهة الولادة ؛ لأن مستواها المعاشي يفتقر

عنها كثيراً جداً . وكذلك يمكننا ان نتكلم عن كندا التي انقرض عنصرها الاصلي بسبب البؤس المتنوع ، بينا العائلات الكندية الجديدة التي يبلغ عدد ابنائها العشرين ولداً فما دون ليست قليلة اليوم ؛ فالعيش الطيب والتشجيع الكافي هما من خير الوسائل لتكثير النسل وحمايته .

ولو حاولنا أن نبحث عما يمكننا القيام به الآن من عمل جدي لعلاج هذه المشكلة الخطيرة في بلادنا للزمنا أن نفكر أولاً في كل ما يتعلق بحماية الطفولة والوقاية من الآفات التي سبق أن بيناها ، ولقد قلت ان مقداراً يتراوح بين الخمسين والثلاثين في المائة من الاولاد يموتون قبل الوصول الى البلوغ . وتلك نكبة عظيمة لاحد لها يجب ان نبذل كل جهد لإصلاحها والقضاء على أسبابها . ولا شك أن في مقدمة هذه الاسباب جهلنا لقواعد الصحة وامالنا لواجبات النظافة ، ولكن هنالك أسباب أخرى كفقدان القدرة المادية على استعمال الوسائل المطلوبة للحماية والوقاية ، ومن جعلتها سوء التغذية التي تتخبط في مصايها الاغلبية الساحقة من أسرتنا . وإذن فلا بد لعلاج هذه الحال من التعليم والاهتمام بما يرفع المستوى المعاشي للأمة ويزيل الفوارق الاجتماعية بين عناصرها .

والحقيقة ان الشعب وحده لا يستطيع ان يقوم بعلاج هذه المشكلة التي تتوقف على مجهود جبار من الدولة وميزانياتها التي لا تزداد إلا تضخماً لفائدة الموظفين والشاريع الثانوية . ان القضية تتوقف على تحقيق برنامج انشائي عمراني يقضي بتصنيع البلاد ، وحماية العمال ، وتنشيط الاستقرار في البادية لأن النسل ينجذب فيها أكثر من الحاضرة عادة ؛ وتشجيع الزواج ، ومساعدة الشباب على بناء الامرة واعطائهم التعويضات عن كل مولود ، وتكثير المستشفيات ودور الحضانه ، ونشر التعليم الوقائي والصحي ، وتسكين العشائر الرحل ، والعمل على عدم الفصل بين الرجل وامرأته لضرورة الشغل ، ومقاومة البغاء ، ومنع تعدد الزوجات الى غير ذلك من الاصلاحات الاجتماعية التي لا بد منها لتكوين المجتمع الصالح السعيد .

ولكن المؤسف انه لحد الآن لم يظهر أي اتجاه عملي لعلاج هذه المشكلة، بل ان كل ما نشاهده يغري بإضعاف النسل في الاوساط المسلة، وان وجود بعض المستشفيات لا يعد عملاً ايجابياً بالنسبة لمشكلة خطيرة مثل هذه، ولذلك ينبغي لنا قبل كل شيء القيام بحملة عامة تنبه المغاربة الى هذه المسألة الحيوية بالنسبة لمستقبل العنصر المغربي في هذا الوطن. ان تكوين رأي عام حول هذا الموضوع من شأنه أن يضغط على القائمين بالحكم ليؤدوا بعض الواجب الانساني، كما ان من شأنه ان يلفت نظر الكل للقيام ببعض ما يمكن من عمل مستعجل ولو في دائرة الوضعية الحالية؛ لأن القضية قضية حياة أو موت لنا وبلادنا.

لقد أسس (ليوطي) يوم كان حاكماً في «مداغشقر» عياداً للطفولة يقع فيه احتفاء عام بأولاد المداغشقرين، وتنظم فيه مباريات لأحسن الرضع وأحسن الفلجان، وتقدم لهم جوائز كما تقدم للنجبين. ولقد نسج الوالي العام (ريست) في أفريقية الاستوائية على غراره فنظم جوائز للتشجيع على الولادة في هذه المستعمرة؛ فأحدث ذلك في نفوس السود طموحاً للإنجاب لم يعرف على أثره إلا ما يعيش فيه الافريقي المسكين من ضروب البؤس وآثاره. ولكن لا (ليوطي) ولا الذين جاءوا من بعده فكروا في تطبيق مثل هذا العمل البسيط الذي كان يمكن ان يساعد على خلق شعور عام بالعناية بالطفولة وتكثيرها في المغرب. ونعتقد انه من الممكن لنا ان نحول أفراح شعبانة وعاشوراء التي هي في الحقيقة أفراح طفلية تقليدية الى مواسم شعبية نقوم فيها بالدعوة الى الانجاب وتشجيع المنجبين من جهتي الكم والكيف، ان ذلك لا يكلفنا أكثر من مجهودات بسيطة مادية وأدبية ربما كانت النواة الصالحة لعمل شعبي مهم في سبيل مغرب أكثر عدداً وأجود نوعاً من مغرب اليوم.

ولكن مشكلة الولادة في المغرب تتناول ناحية خطيرة أخرى؛ ذلك ان عدد البنات في البادية المغربية أقل من عدد البنين، مع أنهم يقررون

من الناحية الاجتماعية ضرورة أن يكون في البلد ثلاثة وتسعون ذه لكل مائة أنثى ، لكي يبقى الجنس محفوظاً سالماً ، وهذه المسألة ليس لها نظير إلا في الجابون ؛ فقد علمت أن قرية « مويلا » التي كنت مقيماً بها تشتمل على تسعة آلاف رجل مقابل ثلاثة آلاف امرأة . ولقد اشتكى شيخ القرية سنة ١٩٣٨ لبعض المفتشين الإداريين من هذه الحالة ، ولكنه قابل شكواهم بالضحك واعتبرها نكتة ليس إلا ، مع أنها مشكلة خطيرة جداً . ولقد ذكرت فيها عديداً من الأطباء هنا وهناك ، ولقد الآن لم أعثر على حل علمي يمكننا من إعطاء العلاج النافع .

وإذا نحن رجعنا لما كان معروفاً عند العرب وتحدث به شعراؤهم نجد لذلك تعليلاً يلخصه هذا الحديث الشريف : « إذا سبق مني المرأة مني الرجل آثت ، وإذا سبق مني الرجل مني المرأة أذكر » . ومن المعلوم أن هذا الحديث راجع لمسائل تجريبية ، وهو موافق لما كان شائعاً عند العرب في هذا الموضوع ومقتضاه أن تفوق قوة الرجل في البادية المغربية على قوة المرأة هو الذي يضعف من الحجاب الإثاث . وهي مسألة نضمها بين أيدي إخواننا المختصين من الأطباء الذين يمكنهم أن يبحثوا هذا الموضوع علماً حتى يتمكن الشعب من معالجة هذه المعضلة الكبرى .

إن المشكلة العددية ذات أهمية كبيرة للمغرب - وبالأخص لبعض المناطق المحصورة مثل منطقة طنجة - لا سيما ما دامت الجنسية المغربية لا تنمو إلا من ذاتها . ولذلك فالعناية بتكثير النسل مما يجب أن يكون في مقدمة ما يشغل بال المغاربة الذين يهتمون مستقبل بلادهم .

أغراض التربية

ان أغراض التربية من مقدمات علم التربية ، والهدف المقصود منها هو الحصول على مقياس نستطيع بواسطته أن نعرف مدى صلاحية نظام من النظم التهذيبية وقيمة أي منهج من المناهج المدرسية . ولا شك ان هذا المقياس لا يمكن أن يكون دائماً واحداً ، ولذلك نجد الاختلاف في توضيحه تبعاً لرغبات الأمة في العصر الذي تعيش فيه ، حتى ولو أدت الى تضحية كثير من الامور التقليدية المحترمة عندها . وإذن فقبل كل شيء يجب ان نتساءل عما هي أغراض التربية ؟ هل هي كسب الرزق ؟ هل هي التعليم والتهذيب ؟ أو هي العلم لذاته ؟ أو هي الاخلاق ؟ وهل هي راجعة لمصلحة الفرد وحده أو للجماعة وحدها ؟ كل هذه الاسئلة يلقيها علماء التربية ، وكلها تصلح لأن يجاب عنهن بالإيجاب في الواقع ، ولكن لو ذهبنا لتحللها الواحدة بعد الاخرى لوجدنا ان اعتبار بعضها دون البعض لا يمكن أن يبلغ بنا الى إكمال الفرد ولا إلى إكمال المجموع ؛ فكسب الرزق مثلاً لا يمكن ان يحل في الاعتبار التربوي لأن تعليم الناس حرفة أو مهنة يستطيعونها مغالبة الحياة وسد حاجتها امر ضروري التقدير ، إلا أنه لا يعقل ان يكون هدفاً كاملاً للتربية ؛ لانا لو جعلنا المثل الاعلى للدراسة والليت هو في تكوين

أناس قادرين على الكسب لقضينا على كل القيم المعنوية في النفوس وفي المجتمع ، ولأصبحت غاية الجميع هي جمع بعض المال بوسيلة من الوسائل ولو كانت ممنوعة أو دنيئة ، زيادة على أن ذلك يمنح الطلبة من الاستمرار في الدراسة وبالأخص في دراسة العلوم الصعبة التي لا تأتي بريح كبير مثل الجغرافية والتاريخ ، ويدفعهم طبعاً الى الاكتفاء بتعلم الضرب على المرقعة أو إمساك الدفاتر أو بعض الصناعات البسيطة المستعجلة . ومن المؤسف ان فئة من شبابنا اليوم تندفع بهذه الفكرة التي ما فتىء بعض الآباء يفرسونها في أبنائهم مؤيدين من طرف بعض الموظفين المفرضين الى اختصار دراستهم والاكتفاء بالربح العاجل الذي لا يفيدهم غير القليل من متاع الحياة ، وآسف من ذلك وأشد ان بعض المخلصين من الشباب تحتلط عليهم المسائل فيرون في حث اخوانهم على البحث عن المستقبل وضمائنه خير وسيلة لتوجيههم ، وبذلك يقومون وياهم في نفس الغاية التي وقع فيها الأولون . انه لا ينبغي احوال أمر المستقبل ، ولكن لا ينبغي ان يملك على الشباب كل تفكيرهم ، بل عليهم ان يثقوا بان العلم المصحوب بالعقيدة والحلق المتين خير ضمان لكل ما يسمى إليه الانسان .

والتعليم والتهديب أمران نسيان يختلفان بحسب العصور والأمكنة ، ولذلك لو جعلناهما الهدف الأوحد لوقفنا دون الغاية السامية للتربية . ولقد أخطأ الكثيرون من الذين يشغل بالهم ذلك الاعتبار فاكتفوا مثلاً ببعض المعلومات التي تجعلهم في مجتمعاتهم محترمين مثقفين ، ولقد رأينا في المشرق عدة آباء يكتفون بتعليم بناتهم الايقاع على البيان وبعض أنواع الرقص أو الموسيقى ، كما رأينا شبانا حسبهم من المعرفة ان يملأوا أدمغتهم بأسماء النجوم والكواكب في عالم التمثيل والسينما وما يصحب ذلك من قوافه لا قيمة لها ، ورأينا آخرين يشغلون أوقاتهم بمعرفة الآلهة اليونانيين أو بأسماء الجوارح المغنيات وانبائهن في العصر العباسي ، وكل ذلك يضيء عليهم رداء من الثقافة والتهديب في بعض الصالات التي

ينشونها ، ولكن حظهم من العلم الحقيقي ومن آثاره في أفكارهم ضئيل جداً ، فلو ذهبنا نعتبر التعليم والتدريب العام غاية للمدرسة والبيت لوقفنا في هذه الفوضى التي لا حد لها .

وأما طلب العلم لأجل العلم كما يريده كثير من رجال التربية فهو مقصد شريف ، ولكنه لا يكفي لإعطاء الهدف الحقيقي للتربية الصحيحة ، لأن العلم يدركه الشيطان كما يدركه الملك ، ويكون آلة لفعل الخير كما يكون أداة لفعل الشر ، وهل صنع الغاز الخائق غير العلماء ؟ وهل يريد تخريب العالم بالقنبلة الذرية غير العلماء ؟ والحق ان تنمية الخلق الطيب في نفوس الناس يجب ان تكون بمثابة السلك الذي تنظم فيه كل الأغراض التي ذكرناها لتنسيق عقد التربية الصحيح الصالح ومقياسها السليم النافع . وإذن فلا بد للتربية من أن ترمي الى تحسين أجسام الأطفال سواء في البيت أو في المدرسة ، لا بد لها من العناية بالصحة البدنية لتمكن الأبناء من أن يعيشوا حتى يتعلموا ويعملوا بما علموا ؛ يجب ان يكون في مواد الدراسة مبادئ علم حفظ الصحة والفلسفة ، ويجب أن لا يقتصر الأساتذة على تعليم تلامذتهم هذه المواد ، بل يجب ان يساعدهم على تطبيقها ، وذلك بفحص أجسامهم وإجبارهم على الفسل والتنظيف ، ويجب ان يكون في المدرسة تعليم رياضي مصحوب بالتدريب وبإنشاء المباريات والمسابقات المتنوعة بين التلاميذ ، وان تكون بها مساحات للعب ، وعلى المدرسة ان تعنى بالفحص الطبي الدائم الشامل لجميع تلامذتها مرة في السنة على الأقل ، كما يلزم ان تكون لديها بعض المقايير البسيطة لاسعاف بعض الامراض التي تلحق العين والاذن مثلاً .

وغني عن البيان ان يكون من اهداف المدرسة تعليم التلامذة الوسائل الاولى كالنطق والقراءة والكتابة والحساب ؛ لان ذلك اول ما يلزم لرفع الامية ، ولكن هذا يجب ان يكون باللغة القومية الموحدة في جميع مدارس الوطن ، ويجب ان يشمل كل اولاد الامة ذكوراً وإناثاً فقراء

واغنياء ، وسعود بعد للافاضة في لغة التعليم ؛ لانها من مشكلات التربية التي يجب ان تحل عاجلاً في المغرب .

وبعد هذا يمكننا ان نعتبر في غايات التربية ما يرجع لتعليم الصغار بعض المهن التي يتوقفون عليها في معاشهم ، مضافة الى البرامج المدرسي بحسب الاقليم الذي يوجد فيه التلاميذ ؛ فابناء الزراع تضاف لهم حصص في الزراعة تتفق مع طبيعة اقليمهم ، وابناء الصنائع كذلك تضاف لهم معلومات أولية تسهل عليهم تعاطي احدى الصناعات الموجودة في بلدنهم متى أرادو ، وهكذا .

والى جانب ذلك جميعه يجب ان يعطى الاعتبار الكلي للهدف الاكبر من التعليم وهو الادب والخلق والسلوك ؛ وذلك بتنظيم دروس خاصة في الدين والاخلاق وسير الانبياء والصالحين والصالحات الذين يلهمون الطفل قدوة طيبة ومثلاً سامياً يطمح للنسج على منواله ، ثم بتنظيم خطب واحاديث ومحاورات وغثيليات تربى الخلق العاضل وتلهم السلوك الرشيد . ويجب ان لا ننسى مقام المعلم في التأثير على الناشئة ؛ فالاستاذ الصالح ذو الشخصية القوية غير من عديد الدروس والاحاديث بالنسبة الى ما يتركه من اثر في نفوس ابنائه . ومن الوسائل التي يعتمد عليها : التدريب العملي على قواعد السلوك في المأكل والشرب والملبس والمعاشرة والمذاكرة ، لاسيما في الاقسام الداخلية ، وكذلك في غيمات الكشفية والرياضية وبعض الجمعيات المدرسية وما الى ذلك من وسائل تنمي خلق التعاون وحب الخير والايمان بالمثل والخوف من الله . ويجب كذلك تربية خلق المواطنة في نفوس التلاميذ بتدريبهم على حب وطنهم والاخلاص له والعمل من اجله ، وتحمل والمسؤوليات في سبيله ، حب مواطنيهم جميعاً والسعي لمسا فيه خيرهم وهناؤهم ، وتدريبهم على احترام شعور اخوانهم وتقدير مقدساتهم . وبما يربي هذا الخلق ويساعد عليه دراسة تاريخ الوطن وأمانى الامة ، والتغني جماعة بالاناشيد القومية والاجتماعية وغير ذلك من أساليب الغرس المنتج .

ان التربية تستطيع ان تفعل الاعاجيب ، وهي التي تستطيع ان

تكون من أجيالنا العناصر الصالحة التي ترفع من قدر وطنها ودينها وامتها ، وان ذلك لا يتأتى الا اذا جعلنا الخلق هو الرباط المتين لكل المقاصد التربوية والتعليمية سواء في البيت أو في المدرسة .

إنني لا أريد من الاخلاق مجرد مثل يعطى بها الأستاذ او عليها التنفيذ فذلك قل ما يجدي في الصغار ؛ بل أريد منها مثلاً حياً يعطيها الأستاذ والابوان ويحرصون على وجودها في الاجواء البيتية والمدرسية ؛ لان الخلق لا ينشأ الا بالتدريب وتوجيه المواطف والميسول ؛ اي بالتأديب النفسي والتهديب الروحي . واذا لم نكن من انصار التربية الاستقلالية التي دعا اليها (روسو) وأمثاله وحبذا الشيخ (محمد عبده) فذلك لعدم ثقتنا في الطبع الانساني المحض ، ولاننا لا نعتقد ان الادمي يمكنه الاستغناء بنفسه عن كل الصفات والاخلاق التي جاءت بها الديانات واكتشفها الحكماء والمصلحون في آلاف السنين والاعمال ، ولكن هذا لا يعني ابدأ اننا لا نقول بضرورة تربية الخلق الاستقلالي النفسي للفرد ، بل نحن على العكس من ذلك نرى من واجب المربين ان يوجهوا عواطف الطفل نحو الاستغناء بقدر الامكان عن غيره حتى لا يكون عالة على احد في معاشه ومقومات حياته ، ونحو البحث عن كمال الحرية التي هي مظهر فرديته بشرط ان لا يتناول بها حريات الآخرين او يحاول التقليل من ثمره جهودهم ، ونحو العمل الدائم على ترقية المجتمع الذي هو منه والتأثير فيه ورفع مستواه والتضحية في سبيل ذلك براحته وماله وحياته وكل مصالحه ليشتمع هو ايضاً بلذة الحياة في وسط مثالي عال ، كما ينبغي ان يربوا في نفس الناشئة الروح الانسانية التي تبعث في أعماقهم التفكير في العالم كله كمجموعة بشرية ذات احساس واحد وعواطف مشتركة يجب ان يحل الائتلاف بين اعضائها محل الاختلاف ، والتضامن موطن التطاحن ؛ لان الوطنية الحقيقية هي التي تفتح لرجالها آفاقاً تتجاوز حدود المصالح الضيقة ، وتلقي بهم في اهداف علوية غايتها العمل لصالح البشرية واقامة العدل وتنمى الناس جميعاً بالحرية لانهم جميعاً أهل لها .

نقطة التعليم

إذا نظرنا حالة المدارس في المغرب نجدها واحدة باعتبار خضوعها للحكومة واتفاق ميزانية المغرب عليها ، ولا يشذ عن ذلك الا ما يوجد في منطقة طنجة من مدارس متنوعة بتنوع الدول التي لها الحق في تأسيسها . ولكن عدد التلامذة المغاربة المترددون على هذه قليل من حسن الحظ ومن سوءه ايضاً ، واذن فالمدارس الموجودة في المنطقتين الفرنسية والاسبانية كلها مغربية تحت اشراف ادارتي العلوم والمعارف أو نيابتي الصدر الاعظم في التعليم . لكنها اذا نظرنا اليها نفسها من جهة البرامج نجدها تختلف كثيراً وتتنوع الى أنواع بحسب الدين تفتح لهم أبوابها وبحسب السياسة التي تدير عليها الاقامتان العامتان فيما يرجع للتعليم :

- فهنالك المدارس الفرنسية العربية لابناء المسلمين .
- وهناك المدارس الفرنسية العربية لبنات المسلمين .
- وهناك المدارس التابعة للاتحاد الاسرائيلي لليهود المغاربة .
- وهناك المدارس الفرنسية البربرية .
- وهناك المدارس الفرنسية لأبناء الفرنسيين .

- وهناك المدارس الفرنسية لبنات الفرنسيين .
- وهناك المدارس البدوية .
- وهناك المدارس الحضرية .
- وهناك المدارس الاصلية للبنين المسلمين .
- وهناك المدارس الاصلية للبنات المسلمين .

ويجب ان تكرر هذه القائمة ايضاً فيما يتعلق بمنطقة الشمال مع تغيير كلمة الفرنسية بكلمة الاسبانية . ثم هناك مدارس أبناء الاعيان ومدارس أبناء الشعب ، الى غير ذلك من ضروب التنوع الذي لا مبرر له الا التوجيه الاستعماري البقيض .

وليس يعني الان من أمر هذه المدارس ما يتعلق بالبرامج ودرجاتها المتعددة فذلك ما يبحث عنه في فصل آخر غير هذا . ولكن الذي يعنينا هو ان اللغة العربية ليست لغة تعليم كامل الا في المدارس الاصلية ، وهي المدارس القرآنية المتطورة . وهذه لحد الآن لا تستطيع ان تتجاوز حدود التعليم الابتدائي الا بطريقة السوق السوداء ؛ اي بكيفية لا تعترف بها ادارة الحماية ولا تشجعها ، وطبعي ان يكون امر التلميذ المتخرج من هذه المدارس امراً مؤسفاً لانه لا يجد امامه تعليماً ثانوياً يتابعه ليحصل بلفته القومية على ما يحصل عليه غيره بلغة أجنبية .

واللغة العربية ذات حظ محترم نسبياً في المدارس العربية الفرنسية والعربية الاسبانية في الابتدائي منها والثانوي ، ولكن ليس معنى هذا ان للعربية في هذه المدارس ما يوازي مكانة اللغة الفرنسية أو الاسبانية ؛ فالعلوم لا تدرس الا باللغة الاجنبية ما عدا بعض المدارس قليلة العدد بالمنطقة الاسبانية ؛ فان بعض العلوم في الابتدائي منها تدرس بالعربية . واما المدارس العامة وهي المدارس التي تؤسسها الحكومة المغربية للأوربيين والاجانب المقيمين في المغرب - وهي اهم المدارس وأعظمها والتي لا يقبل فيها المغاربة إلا بتوصيات تفيد احياناً وترفض اخرى - فان التعليم كله باللغة

الفرنسية او الاسبانية ، ولا تعتبر العربية فيها الا كلفة أجنبية من الدرجة الاخرى ، ومثل ذلك يقال في مدارس الاتحاد الاسرائيلي الذي لا يعير في الغالب التفاتاً للغة البلاد ولا تلزمه الادارة العامة للعلوم والمعارف بتعليمها . وأما المدارس الفرنسية البربرية فإن حظ العربية فيها ضئيل جداً لا يبلغ حتى درجة العربية في المدارس الاسلامية بالبادية .

من هذا العرض نجد ان لغة التعلم في المغرب مختلفة باختلاف المناطق المغربية ؛ فبعضها أسباني وبعضها فرنسي ، ونجد انها على كل حال لغة أجنبية يفرضها المحتل على مدارس الدولة ، وان تفوق المدارس العامة (الليسيات) يفرض على كثير من الآباء ان يقدموا ابناءهم لهذه المدارس باحثين عن يتوسط لهم في قبولهم مضحين بلغة اجدادهم في سبيل قسط من المعرفة لا بد منه لمستقبل البلاد ومستقبل الابناء .

ومن المعلوم - من جهة التربية - ان تعدد لغات التعليم في البلد الواحد يضر أضراراً فاحشة بتكوين الابناء ومستقبل الثقافة في الوطن ، وان واجب الدولة ان تعمل ما في استطاعتها لتكون لغة الدراسة واحدة في جميع اجزاء القطر وفي كل مراحل التعليم . ولقد رأينا آثار هذا التعدد في البلاد العربية حيث وقع تراحم في النفوذ العقلي والروحي لمختلف شعوب أوروبا وأمريكا أدى الى اختلاف في التكوين العام لأجيال النهضة ، ونشأ عن ذلك تضارب في التوجيه ما تزال البلاد العربية تسعى الى التحرر منه لتصل الى تكييف ثقافتها بالطابع العربي البعيد عن غير التأثيرات الطبيعية التي تتبادلها الشعوب والحضارات .

على ان ذلك الخطر هو أقل بكثير من خطر ضياع اللغة القومية التي هي إحدى مقومات الأمة الأساسية ومميزاتها . وان الأمة التي تتعلم كلها بلغة غير لغتها لا يمكن أن تفكر إلا بفكر اجني عنها . واني لأذكر كلمة كان كتب لي بها الصديق العزيز احمد بلافريج عافاه الله وحفظه - وكان قد ذهب من باريس الى مصر ليمدرسته : « ان العلم إذا أخذته

بلغتكم أخذته ، وإذا أخذته بلغة غيرك أخذك ، وهي كلمة لا أدري إذا كانت من وضع الطالب بلا فيرج أو من محفوظاته ، إلا أنها عقلت بذهني لما لها من المعنى العميق الذي يعبر عن أثر اللغة في تكوين الشخص وتكييفه . ان لغة التعليم في المغرب يجب أن تكون واحدة ، يجب أن تكون هي اللغة العربية ، فإذا أخذت لغتنا مركزها من كل المدارس لم يعد علينا بأس بعد ذلك إذا أضفنا لها لغة أو لغات حية تفتح لنا آفاق الاتصال بالعالم الغربي الذي نتطلع الى الاقتباس من تجاربه وفلسفاته . لكن الدراسات الأساسية كلها يجب أن تكون بالعربية ؛ أي يجب أن تحل العربية محل اللغتين الفرنسية والإسبانية في جميع المدارس التي تؤسسها الدولة والأفراد المغاربة وتحل اللغتان محل العربية اليوم . بذلك يقضي الوضع السليم والمنطقي الصحيح ؛ لأنه لا توجد أمة على وجه الأرض تضحي بلغتها التي هي عنوان وجودها وتلتحل لغة أخرى ولو بلغت من الحيوية ومن السمو إلا إذا كان ذلك عن طريق القوة والاضطهاد غير المقبولين . وأعتقد ان ما وضعت اللجنة الملكية من ميثاق للتعليم المغربي خير علاج في الوقت الحاضر لهذه المشكلة إذا كان القائمون على الامر جميعهم أن يعالجوا المشكلات قبل أن يستفحل أمر الاستياء منها ، وأظن أن تلك الوثيقة خير عنوان على حسن نية واضعيها نحو الثقافة الأجنبية نفسها ، فالمغرب المتمسك بقوماته اللغوية والدينية يمثل كامل التسامح فيما يقضي به التعاون الثقافي بين الشرق والغرب .

ولقد طالب النواب المغاربة فيما يسمى بمجلس شورى الحكومة بفرض اللغة العربية في المدارس التي تؤسسها الدولة للأجانب وبضرورة جعلها لغة التعليم في المغرب كله . وهذا ما يؤكد ويقوي ضرورة تحقيق هذا الإصلاح الذي أكدت القوات الشعبية اليوم المطالبة به .

ولكن وإجبنا نحن أن لا ننتظر من النظام القائم تحقيق أهدافنا كلها ، بل علينا أن نبذل كل جهد لخلق تعليم عربي عام يجمع أقسامه ، وكما فرضنا على

الادارة الاعتراف بالتعليم الابتدائي العربي عن طريق الامر الواقع يجب أن نصبر ونصابر فنفرض على من أحب ومن كره تعليمًا ثانويًا عربيًا وتعليمًا عاليًا عربيًا . وعلينا ان نكون في الامة هذه الروح التي إذا قوت فعلت . ان من عادة الدولة الفاتحة أن تسمى في نشر لفتها في الشعب المغلوب ومحو لفته ، ولكن التاريخ يحدثنا بأن الفاتحين لا يقوون على تحقيق هذا الحلم إلا إذا استقام لهم أمران :

أولاً - تفوق حضارتهم على حضارة المفتوحين .

ثانياً - أن تكون لغتهم ولغة المغلوبين من عائلة واحدة .

فلماذا لم يتم الامران معاً لم يتم محو اللغة الاصلية ، وهكذا نجد الرومانيين الذين نشروا لغتهم في سائر البقاع لم يستطيعوا أن يحو اللغة اليونانية ، لأن الاغريق لا يقلون عنهم حضارة ورقياً ، ولم يستطيعوا كذلك محو اللغة المغربية ؛ لأنها تختلف عن عائلة الرومية ، وتجد العرب كذلك تغلبوا على اللغات السامية في الشرق والبربرية في شمال افريقية من اجل الاتحاد في الاسرة اللغوية ومن أجل التفوق الحضاري ، وعلى العكس لم ينجحوا في القضاء على لغتي الاسبان والفرس لأنها من أسرة لغوية أخرى . وإذن فالمستعمرون لا يمكنهم أن يحلوا بالقضاء على العربية في المغرب ؛ لان حضارتهم لا تختلف عن حضارتنا أو تفوق عليها وان قطعوا أشواطاً بعيدة عنا ؛ لان الحضارة الحقيقية في الروح ، ونحن لانقل عنهم في إيماننا بقوماتنا . وأيضاً فإن الفرنسية والاسبانية لغتان لاتينيتان آريتان ، بينما العربية سامية وهو اختلاف عائلي كبير . وهكذا يمكنهم ان يعتبروا التاريخ والواقع ، ويغيروا هذه السياسة المتبعة ضد العربية . إن ذلك خير لهم وأجدى .

إن أهم خطوة في سبيل إصلاح التعليم هو جعله بلغة واحدة هي لغة البلاد . ذلك هو الهدف القومي الذي يجب أن يسعى له الجميع .

رَبِيتَةُ التَّعْلِيمِ

قد يبدو غريباً ان نبحث الآن في قضية دينية التعليم ، أو تعليم الدين في المدارس ؛ لأن الوقت لم يحن بعد للمناقشة في موضوع ربما كان الاجماع منعقدأ على القول بالايحاب فيه ، لكننا لا نعرض في هذا الكتاب إلا لما نريد أن نوجه اليه المفكرين اليوم والغد ، ولا نهم إلا بما نعتقد ان الخوض فيه سيقع لا محالة ، خصوصاً وان اتصالتنا بالحضارة وبالنظام الفرنسيين يجعلنا نهم بكل ما هو ضمن اطارها ؛ لأن لها من الأثر في تكوين غيبتنا وتطویر ذهنيتهما الشيء الكثير . ولقد رأينا أخيراً في مؤتمر الطلبة العرب الذي أقيم بهولندا توصية تنص على عدم ذكر الدين في الدستور القومي ، وهي توصية لا نظن انها أدرجت هناك إلا إرضاء لبعض الطلبة السوريين من غير المسلمين ، ولكننا مع ذلك لا نحب أن نففل عن تفاعل التيارات المختلفة في أفكار شبابنا وعقلياتهم ، وان لا نرد الى موضعها قضية تعليم الدين في المدارس وما يتعلق بها .

أما دينية الدولة فمسألة قد كتبنا عنها في فصلي الفكر السيامي والفكر الديني ، وبيننا أن الظروف السياسية والاجتماعية وغيرها هي التي وضعت

الغرب في ذلك الاتجاه الذي يفصل الدولة عن الكنيسة ، وان لطبيعة
 المسيحية أثرها في ذلك الفصل ، وأشرنا الى تطور السياسيين الأوربيين في
 هذه الجهة منذ انجبت الأحزاب الى اليسار في الحكم وفي التفكير العام .
 وليست لادينية المدرسة إلا من الانعكاسات التي أشعتها تلك الظروف
 المولمها اليها ، وكما انه لم تكن ثورة النصارى على الديانات نفسها بل على
 رجال الكهنوت الذين تحالفوا مع الأشراف على استعباد الشعب ، كذلك
 لم تكن ثورة الجمهوريين على دينية التعليم من أجل الدين نفسه ، ولكنها
 كانت فراراً من الاضطراب الذي يمكن ان يقع بين أنصار الشعب
 وانصار البورجوازية ؛ فالمدرسة الجمهورية الفرنسية تكونت في جو حرب
 سياسية ودينية ، ولذلك أعطيت من أول مرة روحاً لادينية سرعات
 ما وقفت ضد الماضي الفرنسي وأصبحت تقود المعركة في سبيل الجمهورية
 ضداً على الملكية ، وفي سبيل التقدم ضداً على الجحود والرجعية ، وفي سبيل
 العلم ضداً على العقيدة . وهكذا أحدث الواقع التاريخي تضامناً بين العرش
 الفرنسي وبين الكنيسة والدجل وغيرها من بقايا العصور القديمة فأصبحت
 كلها ذات قيمة واحدة في نظر المدرسة الجمهورية . ومع أن القانون الجمهوري
 لم يقصد قط لأن يكون ضداً على الدين من حيث هو فإن الواقع هو أن
 الجو قد تغلب على المكلفين بالأمر فأصبحوا يبدون في التلامذة والطلبة
 أفكاراً معادية للدين ولكل ما من شأنه أن يحفظ أثره في نفوسهم ، وتطور
 الحال الى حد أن الدولة أخذت تتدخل في حرية الوجدان للطلبة
 وللأساتذة ، وأصبح نوع من التفتيش يقع على كل من ثبت عليه الحضور
 في الصلاة أو الاتصال برجال الدين . وقد روت مجلة (الاسبري) الفرنسية
 أن تلامذة مدرسة المعلمين العليا بفرنسا حضروا في إبان العطلة سنة ١٩٣٨
 حفلات الكنيسة فاستنطقهم واحداً بعد الآخر مفتش الاكاديمية ، وعاتبهم
 على ما فعلوا ، وهددهم على عملهم حتى التزموا بعدم العودة لحرق ما يقتضيه
 لحياد كما هدد آخرون لجرد امتلاكهم لأحد الكتب المقدسة . وهكذا

انقلب ما يسمونه الحياد المدرسي حرباً شعواء على الدين ، ولم يعد الهدوء المنشود في المدرسة إلا أداة لاضطراب أشد بين المتدينين وبين غيرهم ، وتفرقة عميقة بين أفراد الأمة الفرنسية التي أحست اليوم بمغبة ما وقع بها من أجل الحق الشديد الذي انجر اليه الملاحدة الفرنسيون ضدأ على المسيحيين الفرنسيين . ولقد رأينا هذه التجربة الفرنسية تطبق ايضاً في تركيا الجمهورية فلم نر إلا عكس النتائج التي ادعاها أنصار اللادينية ، رأينا اضطهاداً كبيراً للفلسين ومنعاً لهم من تعاطي التعليم الديني حتى خارج المدارس الرسمية ، ثم اختلافاً عميقاً بين الاجيال المتعاقبة لا يغطي عليه إلا خوف من الاستعمار وحكم شديد الوقع عظيم الاستبداد .

أما في المجلترا فقد وقعت عدة مناقشات ترجع لمسألة تعلم الدين في المدارس ، ولكنها لم تصل قط إلى أن تمنع الدولة من تأييده ومساعدته ، ولم يكن من الممكن أبداً أن يطبق في بريطانيا العظمى ما طبق في فرنسا بعد الجمهورية وإن كان قسم مهم من الرأي العام البريطاني مال في القرن التاسع عشر لتأييد الحياد المدرسي ، وقد جرت حول ميثاق بقرسنه ١٩٤٤ مجادلات عنيفة للتوفيق بين رجال الدين المتعدين وبين الحكومة ، وأخيراً وقع الاتفاق على أن الدولة تؤدي شطراً من نفقات بناء المدارس الخاصة وتأتيها مع ابقاء المراقبة لنظر الجمعية المسؤولة عن المدرسة ، ولا تدخل الرقابة الحكومية إلا حيناً تنفق الدولة كل المصاريف الضرورية ، وذلك عند عجز القائمين بذلك المشروع الخاص . لكن التعليم الديني في المدارس التي تراقبها الدولة يقع بكيفية غير أصلية ، مع اعطاء الحق للآباء أن يقوموا هم بشأن تعليم ابنائهم الدين متى طلبوا ذلك .

وقد اتجهت الأنظار في فرنسا بعد الحرب الكبرى الى العدول عن فكرة الحياد المدرسي عن طريق اللادينية الى فكرة الحياد عن طريق الدين ، وهي الطريقة الانجليزية التي ذكرنا آنفاً . ولكن أنظار المفكرين الفرنسيين تختلف في الطريقة التي يتحقق بها هذا الاصلاح الجديد رغبة

في عدم الاستمرار في الخلاف المستفحل حول هذه المسألة منذ عشرات السنين ، ويقوم الشيوعيون في فرنسا بمقاومة هذا الإصلاح ويدعون للاحتفاظ بالمدرسة الجمهورية . ولكن ذلك ليس منهم حباً في الأسلوب الذي يضي عليه التعليم في فرنسا ، وإنما هو دفع لكل انبعاث من جانب الكنيسة ؛ لأنهم يعتبرون مقاومتها مقاومة للطبقة الرفيعة التي تتعبد البروليطارية ؛ ولو أنهم تأكدوا من حياد الكنيسة المسيحية فيما يخص الخلاف القائم بين العامل وبين المالك لما وجدوا مبرراً مذهبياً لتأييد لا يكية التعليم ؛ لأن الشيوعية أيضاً لا تقبل أن يربى أبناء الدولة بعيدين عن المذهب الرسمي للاتحاد السوفياتي ؛ لأن ذلك من شأنه أن يس بالتكوين العام لأجيال الغد ، ويعرقل تحقيق الأمانى التقدمية للثورة . وهكذا نرى أن الذين يهمهم الاحتفاظ بمثل أعلى للأمة كلهم ينكرون مبدأ لادينية المدرسة .

والقضية بعد هذا كله هي قضية الغاية من التربية ، ثم قضية حق الطفل الذي هو موضوع التربية ، وطبعاً فإن للطفل الحق في ان يستفيد من جميع المابغ التربية التي أعدتها له الطبيعة وقدمتها له الأنظمة الاجتماعية للامم المتحضرة ، وليس حقه في أن يترك ويوضع رهن قوته الصغيرة ؛ لأن التربية في هذه الحال تصبح مستحيلة ضرورة ضعف الوليد وحاجته لقيم أمين . إن الطفل يخرج للعالم انساناً مستحقاً لكل عناية ، ولكنه لم يتمتع بعد بنصيبه في الحرية وإن كان مستعداً لها متى تعلما وتربى عليها ، وليس معنى هذا أن الطفل ملك لوالديه أو لأقاربه يفعلون به ما يشاؤون أو يعاملونه معاملة العبد والمتاع ، ولا أنه ملك للدولة تتصرف فيه كيف تريد ، ولكنه مملوك نفسه وموضوع تحت مسؤولية كل من الأسرة والطائفة التي ينتمي أبواه إليها والدولة التي هو أحد رعاياها .

فمن واجب الوالدين وحققها أن يربيا ابنهما وحتا بأمره وينظرا في مصيره ، سواء في الطور العائلي أو أثناء الطور المدرسي ، ولكنها إذا زاغا عن الطريق وخانا طائفتها أو دولتها لم يعد لها حق توجيه ابنها ،

كالمرأة البغي تفقد النظر على بنتها لأنه يحس عليها من تعليمها الفساد .
ومن حق الدولة وواجبها أيضاً أن تراقب أعمال الآبوين ، وتسهل لها
واجبها ، وتعمل على المحافظة في تربيتهما للأبناء على تراث الأمة الروحي
والقومي ، والحيولة بينهما وبين كل عبث بمقائدهم أو فساد لها . وإذا
كان للدولة دين رسمي فعليها أن تهتم بشأن تعليمه والعناية به وحمايته من
كل اعتداء مهما كان مصدره ، دون أن تفرط في حق الاقليات الأخرى
أو تحرمها من نفس العناية وعين الرعاية . أما إذا كانت الدولة لادينية
فالطائفة تحمل محلها ، فيجب أن تفسح لها الدولة حينئذ من الحرية ما يسهل
عليها أداء واجبها نحو صغارها الذين يكونون في هذه الحالة أشد احتياجاً
لرعايتها وعونها . ان التعاون بين الأسرة والدولة والطائفة أمر ضروري
لتكوين المدرسة الحقيقية التي تعنى بكل المقومات القومية اللازمة .

ونحن نعتبر الدين من مقومات الوطنية المغربية ؛ لانه الذي يحفظ
مظهر النموذج النفسي المغربي ، ولذلك لا يمكننا أن نتصور مدرسة مغربية
لا تعنى بتعليم الدين ، فهو واجب وجوب اللغة والتاريخ والحساب وغيرها
من المواد الأولية التي لا يستغني عنها منهج من مناهج التعليم . وليس من
المعقول بعد التجارب المتعددة التي رأيناها في غيرها من الأمم أن نكل
تعليم الدين للآباء أنفسهم ؛ فإنه ليس في متناول كل الآباء أن يقوموا بواجب
ابنائهم ، إذ هم في شغل شاغل بمقتضيات العيش وواجبات الحياة . لو
قدر كل فرد على تعليم ابنه الدين لقدرة أيضاً على تعليمه غير ذلك ، ولما
احتجنا لهذه المدارس العامة وما تتطلبه من مجهود وتقدير ، كما أنه ليس
من المعقول أن يكون هنالك قسم من الأمة يتعلم الدين وقسم آخر ينشأ
تنشئة لا يكتفي بعيدة عن كل اتصال بالتراث الروحي لأمته ، وهذا ما يبين
ضرورة تعليم الدين لافي المدارس الخاصة بالمغاربة وحدها ؛ بل حتى في
المدارس المؤسسة للأجانب والتي تشمل على قسم من أبناء المغاربة ؛
فالمنهج المدرسية في المغرب يجب أن تكون واحدة ، ويجب أن تكون

العربية والتاريخ المغربي والدين جزءاً من مقوماتها وقد يرى الاجانب في هذا القول جرأة عظيمة ، ولكن الواقع أننا لا نقول إلا الحق ولا نطالب إلا بما هو جار في كل الأمم التي لها دين رسمي . إننا لا نريد أن نفرض على غير المسلمين أن يتعلموا الاسلام ، ولكننا نريد أن نفرض على كل المدارس أن يكون في مناهجها قسط من التعليم الديني يلزم به أبناء المسلمين ويسامح فيه غيرهم ، أو أن يكون هنالك وقت للتعليم الديني يشغل فيه تلامذة كل ملة مع معلمهم الدينيين على حدة ، تحت إشراف الدولة وعلى حساب ميزانيتها ، وقد طبق الايطاليون ذلك في بعض المدارس المختلطة في لوريا أثناء حكمهم لها ؛ فلماذا لا نستطيع نحن تطبيقه في المغرب ؟ ومثل هذا يجب أن يقع بالأحرى في المدارس الأجنبية المؤسسة بطنجة والتي هي ملزمة بقبول أبناء المغاربة . إن ذلك أقل ما يجب من الرعاية لأبنائنا والاهتمام بمصيرهم الروحي .

إن قضية الحيادة المدرسي قضية خرافة لم تصل نتائجها لأكثر من تجريد فرنسا وتركيا من مقدساتهما والإلقاء بهما في أحضان حيرة لا يخرجهما منها إلا الرجوع لنظام مبني على اصول إيجابية في العقيدة وفي الاجتماع . وإن تركيا في الواقع لم تقم إلا بتقليد فرنسا لتحسب في عداد الأمم الغربية ، في الوقت الذي تألبت فيه أوروبا ضداً على الشرق والشرقيين . وإن طبيعة الاسلام التحريرية المضادة لكل رهبانية أو نظام كهنوتي لا تترك لنا مجالاً للبحث عن تجريد أنفسنا من صفات هي أجنبية عنا ؛ فإن الإسلام لا يزيدنا إلا تثبيتاً في الأصول التحريرية والمبادئ الاجتماعية التي من شأنها أن تشر العدل وتشعر الفرد بمسؤوليته أمام الجماعة وواجبه في خدمتها . وإن منع الأبناء من ثقافة الاسلام لحرمان لهم من أسس معاني النفس وأوسع بينات العقل وأفسح ميادين الحرية .

إجبارية التعليم

يوجد في المغرب زهاء المليونين ونصف المليون من الأبناء في السن المدرسي ولكن لا يتردد منهم على التعليم إلا ما يقارب المائة والخمسين ألفاً على اختلاف أنواع المدارس وتعدد مناهجها . وزيادة على ذلك فهؤلاء التلامذة موزعون على سائر أنحاء البلاد ؛ الأمر الذي يجعل فائدتهم ضئيلة بالنسبة لما يرجى من تعليمهم من تكوين رأي عام نافع مفيد .

ويقوم نظام التعليم الحالي بالمغرب على أساس اعتبار المكان المدرسي منحة للأبناء يحرم منها أولاد الشعب وأبناء الفقراء ، ويتمتع بها أبناء الأعيان وبعض من يساعدهم الحظ من ذوي الوسائط والحيثيات . ويضطر أكثر من نصف العدد الذي يتعلم إلى أداء أجرة التعليم في المدارس الحرة ؛ نظراً لأن هذه المدارس لا تقوى على القيام بنفسها بغير ذلك الأداء ؛ لأنه ليس لها من رعاية الدولة ومساعدتها ما يكفي للقيام بشؤونها . وهكذا نجد أن مستقبل الثقافة في البلاد رهن بتغيير هذه الحالة وجعل التعليم الابتدائي والثانوي موحد البرنامج مجانياً وإجبارياً لكل البنين والبنات .

إن أول ما تتحمله الحكومة العصرية هو ما يرجع لتعليم الشعب

وإعداد أفرادهم ليكونوا مواطنين صالحين للقيام بواجبهم نحو أنفسهم ونحو الوطن الذي اليه ينتسبون . وإن الحكومة التي لا تعنى بشأن المعرفة ، ولا تجمعها في متناول كل الطبقات ، ولا تحمل الجاهلين على أن يتعلموا هي حكومة لا قيمة لها في الاعتداد العصري ، ولا تستحق من المواطنين أي احترام أو تقدير . وليست هذه النظرة في الواقع حديثة العهد ، ولكنها نظرة فجر النهضة الغربية وبالأخص منذ عهد الثورة الفرنسية التي أقرت حقوق الانسان وجعلت التعليم خيرة اجتماعية يجب أن يطعم بها كل الأفراد .

وتعتبر هذه الميزة إحدى النقاط التي تتفوق بها مدنية ما بعد النهضة الأوروبية على العصور الوسطى المسيحية ؛ فإن المعرفة كانت من قبل وفقاً على طبقة معينة من رجال الدين ورجال الشرف يحرم منها كل من عداها من أبناء الفلاحين والعمالة مثلما يحرمون منها في بلادنا اليوم .

ولقد أوجب الاسلام على كل مسلم أن يتعلم ، وقال النبي عليه السلام : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » . وبين الغزالي اختلاف العلماء في المقصود من لفظ العلم ، ونمى عليهم قصره على بعض شؤون الدين وأوليائه . ونقول نحن : إن النبي عليه السلام أطلق لفظ العلم لكي نطبقه في كل عصر بحسب ما تحتاج اليه خيرة المعرفة العامة من فنون ، وقد نقل عن علي أنه كان يقول : « علموا أولادكم فقد خلقوا لجيل غير جيلكم » وهذا يعني أن التعليم المفروض على كل جيل يجب أن يتعلم بحسب العصر الذي سيعيش فيه ذلك الجيل وما يتوقف عليه من حاجات وهو ما ينطبق تماماً على مبدأ التطور المطلق الذي هو عقدة هذا الكتاب . وإذا كان المسلمون لم يطبقوا هذا المبدأ الاسلامي كل التطبيق فالذي لا شك فيه هو أنه لم تقبل طائفة على التعليم بصفة تلقائية كمثل ما أقبل عليه المسلمون ، وقد أدركنا نحن أنراً من هذا الاقبال العام حيث وجدنا على بعد كل مائة متر كتاباً قرآنياً مليئاً بالأطفال يتردد عليه كل مولود ولو

أمدأ يسيراً قبل أن يتعاطى أي مهنة أو يقبل على أي اتجاه ، ولكن الفوضى التي عمت كل جوانب الجهاز الإداري والاجتماعي في المغرب شملت ناحية الدراسة نفسها ، وصفتها يعمود جعلها لا تقوى على مسايرة التقدم الذي يقتضيه تطور العالم واتصال المغرب بأحدث أساليب العصر . وكان من المنظر أن يساعد هذا الاتصال على تحيين الأحوال وقلب أوضاع الحياة المغربية بكيفية تصميمية واعية لولا أن البلاد اصطدمت بأغراض استغلالية لا تثبت إلا مع سياسة التجهيل والاضطراب المقصودين ، ولكن ذلك لم يمنع المغاربة من أن يشعروا بالحاجة إلى المدرسة الجديدة وتعميمها ، ولذلك طالبوا من أول يوم يحمل التعليم إجبارياً لكل أفراد الأمة ، طالبوا بذلك أولاً في مؤتمرات طلبة شمال أفريقيا المسلمين ، وطالبوا به من بعد في (برنامج الإصلاحات المغربية) الذي قدمته كتلتنا الوطنية وألّبت حوله الشعب زمناً غير قصير .

ومع أن الحركة الوطنية كانت تؤمن دائماً بوجود قيام الدولة وحدها بالتعليم وإنفاقها عليه من الميزانية العامة ؛ فقد رأت أن النظام القائم لا يمكن أن يؤدي واجبه أو يسمح للحكومة المغربية بأدائه ؛ لأن سياسته لا تتحمل غير ما يقرره مصطلحو الشؤون الأهلية من أصول للتجهيل والتفكير . لذلك رأت الحركة الوطنية من الضروري خلق هذه الصوفية الشعبية التي سمحت بأن يتنافس كثير من أفراد الأمة ورجالها في تأسيس المدارس والإنفاق عليها من تبرعاتهم استجابة لنداءات جلالة الملك وتوجيهاته . ولقد كان ذلك على الأقل مظاهرة عظيمة من الشعب تعبر عن رغبته في التعليم وعن استنكاره لتقصير الحكومة في القيام بواجبها ، ولكن الحكومة لم تغير من سياستها التعليمية شيئاً ، وكل ما هنالك أنها قامت بتعويق هذه المزاحمة الشعبية التي تفوقت في الكم وفي الكيف . والنتيجة بعد ذلك كله ان مليونين ونصف مليون من اطفالنا ما يزالون ينشأون على أمية فاضحة وجهل مهلك .

وأياً ما كان الامر فنحن نقرر الآن الاصول التي يجب ان نخضع عليها ، ولذلك لا ينتظر منا ان تتوسع فيما يلقاه المعلم ببلادنا من صعوبات ومقاومات ، ولكن لا يمكننا ان نمر بهذا الموضوع دون أن نسجل على النظام الحاضر في المغرب ضروب الحزبي التي يستحقها من أجل موقفه من المعرفة واسبابها ، خصوصاً متى قارنا اثر الاعمال التي قامت بها روسيا في ظرف عشرين عاماً في بلادها وملحقاتها ؛ فقد قضت على الامية قضاء لا مرد له ، وأصبحت كل عائلات الاتحاد السوفياتي تفتخر بوطن ذي قيمة الى جانب أفراد الأسرة ذوي المستوى المحترم في التعليم . وانها لمقارنة فاضحة للذين ينتسبون للديموقراطية الغربية ، ويدعون حمل رايثا عندها .

ان كل مواطن له الحق في ان يتعلم ويجب أن يتعلم ؛ ذلك مبدأ لا يقبل الجدل وانه ليجب ان يأخذ المواطنون كلهم قسطاً واحداً مشتركاً من المعرفة التي تساعد كل فرد منهم على ان يتحمل اعباء الواجبات ، ويتمتع بما له من حقوق . والدولة مبدئياً هي التي يجب ان تضمن له وسائل الحصول على ما يجب عليه من علم ، ولكن لا بأس من أن تقبل مساعدات الذين يريدون الخير من أفراد الامة وهيئاتها ، لا سيما في مرحلة الانتقال الشبيهة بالتي نجتازها اليوم ليسنى تحقيق ذلك المبدأ في أقرب وقت ممكن .

ولكي تقوم الدولة بهذا الواجب يجب ان تضع له تصميماً لمدة عشرة اعوام توزع فيها المملكة الشريفة على عشر مناطق تعليمية بحسب عدد الاطفال الذين في السن المدرسي ؛ بحيث لا تقل كل منطقة عن مائتي ألف تلميذ ، ثم تقوم باجبار التعليم لتلاميذ منطقة واحدة في كل سنة ، وذلك ما يتطلب منها انشاء اربعمائة مدرسة في كل عام .

ولكي تستطيع الدولة ان تنفذ هذا التصميم يلزمها أن لا تهتم بالمظاهر الشكلية فحسب ، وأن لا تظن تفق من الاموال الضخمة على بناء المدرسة

الواحدة فتجعل منها قصراً فحماً يفوق أجل مساكن الآباء الاغنياء ، ولكن يجب عليها ان تقتصد في الانفاق وتكتفي بالأماكن الصحية ، وان تقوم بصفة خاصة بمراقبة الذين يتولون صرف أموال الدولة في هذا السبيل . ومثل ذلك يمكن ان نقوله لاهل الفضل الذين يتبرعون لبناء المدارس واعدادها ؛ فخير لهم ان يبنوا أربع مدارس أو خساً من ان يبنوا مدرسة واحدة ببالفها جميعاً . واني أعتقد بحسب التجربة التي أداني اليها تعاوتي مع الذين انشأوا المدارس الحرة أن أربعة ملايين (بالراء) من الفرنك في السنة كفيّة اذا انفقت على وجهها بتحقيق البرنامج السنوي آنف الذكر ، الى جانب مليار واحد للنفقات العادية لمدارس كل إقليم . أي أنه بعد عشرة أعوام تتحرر الدولة من الاربعة ملايين وتصبح ميزانية التعليم عشرة ملايين من الفرنك تقريباً ، وهو ما لا يكاد يتعدى ربع ميزانية المغرب الحالية .

وقد يوجه اشكال على هذا التسميم الذي اقترحنه بانه يجعل اجبارية التعليم على حسب الاقاليم ، وذلك يقتضي عملياً ان يتأخر الاقليم العاشر عن الاول تسعة اعوام ، وذلك ما يضر ببعض جهات الوطن . ولكننا نجيب عن ذلك بان الامة متضامنة ، وانه من حيث ما بدأ النفع يعم ، واذن لا غضاضة من ان تتحمل بعض الجهات هذا التأخير الضروري عن الجهة الاخرى ؛ لان تطبيق البرنامج دفعة واحدة غير متيسر ، وان كان هو المثل الاعلى لو أمكن . وتأسيس بضع مدارس في كل جهة يؤدي الى استمرار المرض الاجتماعي الذي نحس به في وسطنا من جراء ذلك الاسلوب ، وهو ان فئة صغيرة هي التي تتعلم فتختلف عن غيرها في التفكير وفي النظر ، ويصيبها غرور يمنعها من القيام بما يشغل به اخوانها ، وأية قرية لا يشتكي أفرادها من بعض البنين أو البنات الذين تعلموا قليلاً فثاروا على اداء الواجبات التي يؤديها للأسرة اخوانهم واخواتهم ، لا شيء الا لانهم يرون أنفسهم أعلى من مستوى الآخرين ؟ فتعليم الاقليم

دفعه واحدة يجعل الجيل متساوياً فيما يقدم اليه من معرفة وإعداد فلا يتكبر أحد منهم على الآخر ، بل يشعرون بالحاجة إلى التعاون لتطبيق ما تعلموه جميعاً .

إن قضية التعليم قضية حياة أو موت ؛ لأن كل ما نريده للأمة من رفاهية وأمن وحرية لا يمكن أن يتم إلا إذا أعدته لنفسها بنفسها . وذلك ما لا يتيسر لها إذا بقيت في هذه الحالة ؛ يحيط بها الجهل ويعوقها عن الاستفادة من خيرات الوطن ومن موهبة الفكر التي هي ميزة الانسان .

مواد التعليم

إن ترتيب السنين وتوزيع الدروس لا يعطيان الفائدة المطلوبة منهما إلا إذا كانا مصاحبين لأسلوب نافع صحيح ، ويمكننا أن نعتبر مقياس النفع في منهج ما باعتبار الهدف الذي يرمي إليه من دراسة مادة من المواد ؛ فإذا وجدنا الأسلوب يحقق ذلك الهدف فهو الأسلوب الصحيح النافع ، وإلا فيجب البحث عن تعويضه بغيره من الأساليب تبعاً لتجاربنا أو تجارب غيرنا .

فإذا نظرنا لمادة اللغة العربية مثلاً وجدنا الهدف الذي يجب أن يرمي إليه هو ما وضعه رجال الاختصاص العرب ولخصوه في النقاط الآتية :

١ - أن نجعل الطلاب قادرين على القراءة الصحيحة في سهولة ويسر ، وأن يفهموا ما اشتملت عليه الكتب من معان وأفكار .

٢ - وتمكينهم من التعبير عما يحول في نفوسهم ويقع تحت حواسهم بعبارة عربية صحيحة من الدقة وطلاقة اللسان وقوة البيان .

٣ - وأن تكون دراسة العربية وسيلة صحيحة للثقافة ، وتوسيع المدارك ، وتنمية الذوق السليم ، وتزويد الطالب بكثير من المعلومات

القيّمة ؛ لا أن تكون محض دراسة لألفاظ وتراكيب ومفردات ، عمادها الزينة والزخرف الشكلي ، وهي في الحقيقة فارغة لا روح فيها ولا حياة .
٤ - وأن يتصل الطلاب اتصالاً وثيقاً بالحياة الأدبية والعلمية المحيطة بهم ، وأن يسايروا النهوض الأدبي الحديث ؛ لا أن يكونوا بمعزل عما حولهم فتكون المدرسة في ناحية والحياة الأدبية الواقعية في ناحية أخرى .
٥ - وأن تكون المدرسة مثيرة روح الشوق إلى القراءة والاستزادة من الثقافة والوقوف على ما جاء به الكتاب والمفكرون في العصور المختلفة ^(١) .

ولقد أجمع الاختصاصيون العرب على أن التعليم الجاري في المدارس العربية بالشرق الأوسط لم يحقق الغرض ولا أنجز هذه الغايات ؛ لأن الطلبة يتخرجون من المعاهد العليا فضلاً عن غيرها معوّثي اللسان لا ينطقون بعربية غير ملعونة ، وأصبحت الدروس العربية لا تلاقي من القبول ما تلاقيه دروس اللغات الأجنبية ، بل تجاوز الأمر ذلك إلى حد أن الذين يتصلون بالثقافات والآداب الغربية يفضّلونها ويتذوّقونها أكثر من الثقافة والآداب العربية ، ويصل بهم الحال إلى اتهام العربية في أحسن صفاتها ، وهم في الحقيقة معذورون ؛ لأنهم لم يتذوّقوا لغتهم ، ولم يجدوا الوسائل التي تجعلهم يدركون أسرارها ومحاسنها . وإذا كان هذا في المشرق العربي فما ظنك بالحالة في المغرب العربي حيث تدرس اللغة العربية بأساليب أبعد ما تكون عن المناهج الصحيحة ، وعلى معلمين جلهم لم يستكمل من الثقافة ما يؤهله لأداء الواجب ، والقيام بالمهمة التعليمية الكبرى الملقاة على عاتقه ؟!

ولقد درس المؤتمر الثقافي الأول للجامعة العربية هذه الحالة ، وأكد أن أساليب تعليم اللغة العربية عتاجة في الجملة إلى كثير من الإصلاح

(١) انظر التقرير الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الثقافي الأول للجامعة العربية

مها كان البرنامج صالحاً ؛ لأن قواعد النحو والصرف « تعلم مجردة من غير عرض أمثلة كثيرة ودون مراعاة طويّة مما يجعل القواعد في جانب والحياة اللغوية العملية في جانب » . وأيضاً فإنه ليس هنالك تضامن بين مدرسي المواد الأخرى كالجغرافية والتاريخ مع مدرسي اللغة العربية ، لا سيما وأن القسم الأكبر من مدارس المغرب تعطى فيه هذه المواد باللغة الأجنبية . وهكذا نجد الطالب يحدد أحياناً إذا كتب موضوعات الانشاء ، بينما يرتكب أخطاء لغوية لا حدّ لها إذا كتب في الجغرافية أو في التاريخ أو غيرها من العلوم .

وأما تعليم الانشاء فهو مثال الأسلوب الضعيف ؛ لأن موضوعاته في المدارس الثانوية « لا تستمدّ عناصرها من الاقتصاد والاجتماع والأخلاق والثقافة العامة » ؛ بل هي موضوعات لا عناصر لها إلا الألفاظ ، ولا فكرة لها إلا الخيال ، كأن المقصود من الانشاء هو مجرد وصف الألفاظ وتركيب جمل ولو كانت خوراء لا مدلول لمجموعها ولا غاية لموضوعها .

ولا شك أننا إذا أردنا أن نحلل عناصر المأساة التي أدّت بتعليم اللغة العربية لهذه الحالة نجدتها تلتخص في النقص الموجود في الكتب ، والضعف الغالب على المعلم من جهة ، وفي طبيعة اللغة العربية من جهة أخرى . وكل من هذين القسمين محتاج لعناية قوية ومجهودات جبارة من رجال العلم المختصين لكي يتسنى للمدرسة المغربية أن تؤثّر ثمارها ، وتجعل في متناول أبنائها هذه اللغة العظيمة التي ابتليت بآفات أهلها وتضعض مداركهم . وما قلناه عن اللغة العربية يمكننا أن نقوله فيما يرجع لأساليب دراسة التاريخ العربي على العموم والمغربي على الخصوص . فقد ألفنا أن نعتبر التاريخ مجرد أحداث عارية أو تواريخ معينة لا ترتبط ببيئة ولا بظروف اجتماعية ولا ترمي لاستخراج العبر التي ينبغي أن يستفيد منها التلميذ في استنتاجاته المقبلة .

ولقد نصح المؤتمر الثقافي « بضرورة جعل محور دراسة التاريخ في

المرحلة الابتدائية دراسة تاريخ القطر الخاص الذي يعيش فيه التلامذة ، مع العناية بدراسة الصلات بين هذا القطر وبين سائر البلاد العربية قبل الاسلام وبعده إلى سقوط بغداد . وتنامى المؤتمر ضرورة دراسة تاريخ المغرب العربي قبل الاسلام وبعده إلى سقوط الأندلس ، ثم دراسة عصر النهضة مع العناية بالروابط الثقافية والتاريخية المتعددة التي كانت بين مختلف أنحاء العالم العربي من جهة والعالم الخارجي من جهة أخرى .

وبما أننا لا نريد أن نتوسع في هذه الموضوعات الراجعة لأساليب الدراسة وتوجيه موادها وترتيب مناهجها ؛ لأن ذلك يستنفد منا وقتاً كبيراً وصفحات عديدة تخرج بنا عن الغاية التوجيهية العامة التي نريدها من هذا الكتاب - فإننا ننصح لقراءتنا بدراسة تقارير اللجان التحضيرية للمؤتمر الثقافي الأول للجامعة العربية وقراراته ، ونهيب برجال الفكر والتعليم منا ليتابعوا الجهود الذي يبذلها رجال التربية والتعليم العرب ، ويشاركوا فيه بالدرس والنقيب والملاحظة والنقيب ، وأتقن لو أتبعنا الفرصة للمعتنين بمسائل التنقيب من اخواننا فينظموا مؤتمراً دورياً للاهتمام بهذه القضية الأساسية في تحيين التعليم ؛ يدرسون فيه نقاط الضعف الموجودة في برامجنا ومناهجنا ومواد دراستنا ، ووسائل الإصلاح التي يمكننا أن نعمل على تحقيقها رويداً كلياً وجدداً لذلك سبيلاً أو فلنا نصيباً من الحرية التي نحن محرومون منها .

ولكن مادة لا يمكننا أن نفعل الإشارة إليها ؛ لسبب واحد هو عدم وجودها في المدرسة المغربية إطلاقاً ، وتلك هي التربية الوطنية ، مع أنها من المواد الأساسية والضرورية لكل من يرمي لتكوين المواطن الصالح الشاعر بنفسه وبما له من مسؤوليات نحو قومه وبلاده . ولقد أوصت الجامعة العربية دول العرب باعتماد التوجيهات التي قررها المؤتمر الثقافي في مادة التربية الوطنية ، ونلخصها هنا ؛ لأن التوصية تشملنا ولأن الحاجة للعمل بها في بلادنا أشد وأكاد :

١ - إبراز الاتصال الجغرافي التام بين البلاد العربية في قارتي افريقية وآسية .

٢ - العناية بإظهار أن هذه البلدان كانت مهداً لأقدم حضارات العالم ، وأنها قدّمت للحضارة العالمية أجل الخدمات .

٣ - إبراز الاشتراك التاريخي بين هذه البلدان في العصور القديمة والمتوسطة والحديثة .

٤ - توكيد أن التعاون بين أبناء البلاد العربية على اختلاف مذاهبهم كان قوياً في الماضي كما في النهضة الحديثة ، والدعوة لتوطيد دعائم هذا التعاون لتحقيق الاهداف القومية العليا .

٥ - بيان أن التطور العالمي سائر نحو التكتل والاتحاد ، وأن جامعة الدول العربية مظهر من مظاهر هذا التطور ، وليس معنى التكتل فقدان شخصية الاجزاء المكوّنة لها ، وإنما المقصود أن تكون لهذه البلدان خطط مرسومة لتتسق جهودها نحو الاهداف المشتركة .

٦ - بيان أن الاستقلال حق طبيعي للشعوب ، وأن الاستعمار ضرب من الرق يجب القضاء عليه ، وإبراز مساوئ الاستعمار وما جرّه على البلدان العربية وغيرها من ويلات ، وأنه ينبغي في البلاد العربية جمعاء العمل على بث روح التعاون لتحرير البلدان العربية التي ما تزال واقعة تحت نيره .

٧ - توكيد أن النظام الديمقراطي الصحيح أحسن الانظمة لضمان الحرية والمعادلة والمساواة وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع ، والعمل على جعل روح الديمقراطية الصحيحة راسخة في نفس الناشئة .

والمقصود العام من هذه التوصيات هو أن تكون مادة التربية الوطنية أداة لجعل المواطن صالحاً لوطنه الخاص ؛ أي البلاد التي نشأ فيها ويحيا بها وللسائر العالم العربي ، ثم لسائر العالم الذي هو الوطن الاكبر للجميع .

مناهج التعليم

هذه إحدى المشكلات العظيمة التي تعترض التربية والتعليم في بلادنا ؛ فان الذين يقومون على امرهما في الوطن يعنيهم اتجاه خاص يختلف تمام الاختلاف عما نقصد اليه نحن ، ولذلك فان السياسة تعمل عملها في توجيه البرامج واعداد المناهج ؛ فتصبح اللغة والتاريخ والجغرافية الاجنبية ذوات المقام الاول في الحصص وفي الاعتبار العام ، ويصبح القسط البسيط المقرر من جغرافية الوطن وتاريخه موجهاً بحسب الاغراض الاستعمارية واهوائها ، فالاستعمار لا يعرف النزاهة حتى في الدرس وفي التقرير ، وأين هو كتاب الجغرافية الذي تجد فيه حدود المغرب الحقيقية دون تأثير بالاعتبارات المصطنعة للوضعية السياسية الحالية ؟ وأين هو ذلك الكتاب الذي يتحدث عن تاريخ المغرب بما فيه من مجد وعظمة وما ينبغي ان يبعث في روح التلامذة من ايمان بالوطن واعتداد بالنفس ؟ واين هي التربية القومية التي تعلم الابناء ما لهم من واجبات وما عليهم من حقوق نحو هذا الوطن ومقدساته وحرية ؟

والهدف الذي تقصد اليه المدرسة ومناهجها لا يتعدى العمل على تكوين موظفين معاونين يملأون الدواوين المغربية ، أو عمال فلاحين يشتغلون عند

المستعمرين في ضيعاتهم العصرية . واذا خرج من بين هؤلاء وأولئك من يتوسع في المعرفة فلن يكون غير شاذ تتأكد به القاعدة ولا يبطلها ، وحسبه ان ينضم الى احدى الفئتين ، أو يعيش على هامش الحياة في معزل عن غير الالم والاضطراب .

اما المدارس الحرة التي اخذت تكافح من اجل تكوين ثقافة قومية فهي لم تخرج بعد بحكم الضروري عن المناهج التي تفرضها عليها الادارة فرضاً ، وترغها على السير بمقتضاها ارغاماً . وهي بعد لم تخلص الى نفسها لتتأمل كيف يجب ان تعمل ، وهل تسلك طريق المدرسة الفرنسية أو الانكليزية ، او تستمد من نظم التعليم عند الامريكان والروس ، ولم تجد الوقت لتتأمل في التيارات العربية الجديدة حول التعليم . انها مشغولة عن كل ذلك بالاهتمام بتذليل العقبات وازالة الصعوبات ، والعمل على كسب ما تتفق به على أساساتها المتواضعة وحاجياتها المتزايدة ، والتفكير فيما تجيب به عن اعتراضات الادارة واتهاماتها السياسية التي لا تتفك قلبها كل حين .

ومع ذلك فهي تملك من الروح القومية والاخلاص في التربية ما لا تملكه المدارس الحكومية . وحسبها انها تعنى باللغة العربية عناية لا توجد في غيرها . ولكن مستقبلها على الرغم من كل هذا ما يزال مضطرباً كل الاضطراب ، وما يزال متوقفاً على ان تعنى بها الدولة كل العناية ، وتفسح لها من المجال ما تحقق به أهدافها القومية وغاياتها .

وأخطر ما يفسد البرامج التعليمية في بلادنا هو هذا التنوع الذي تقصد اليه السياسة قصداً ، وهذه المدارس التي تخصص لأبناء الاعيان او التي تنبأ لأولاد الفقراء كأن للمعرفة لونين مختلفين بحسب الطبقة التي ينشأ فيها التلميذ . فأول ما يجب ان يعنى به من أمر المناهج هو توحيدها ؛ أي جعل التعليم واحداً لكل الافراد ، لا فرق بين عنصر وآخر وبين طبقة وأخرى ولا بين مذكر ومؤنث ؛ لأن الكل سواء في الحاجة الى قسط من

المعرفة العامة التي تفسح له مجال التفتح الذهني والتمتع الجسمي ، وفقاً لما خلقت له يد العناية الالهية وأنشأته من أجله . وكذلك هذا التنوع من المدارس الاصلية والعصرية يجب أن يصل إلى وحدة كاملة متسجمة ؛ لانه ليست هنالك مادة من مواد المعرفة في هذه أو تلك الا ويجب أن تعلم لكل الناس ، اذ لا ينبغي أن تنشأ في الامة بصفة اصطناعية فئتان مختلفتان في التكوين ؛ احدهما محافظة والاخرى مجدة ، أو احدهما تعلم الدين والقوميات القومية والاخرى بعيدة عن كل ذلك ، بل يجب أن يكون الكل تكويناً قومياً متحداً ، وأن تكون المدرسة نفسها المعلنة للدين والدنيا ليشارك المواطنون جميعاً في تطور العقلية والذهنية بقسط منها ، ولا يفضل بما يقتضيه الاستعداد الخاص أو المجهود الممتاز .

وإذا قلنا التوحيد في المناهج فلا يفهم من كلامنا أننا نريد التوحيد في كل مواد الدراسة ؛ وإنما نعني الوحدة في هدف التعليم وفي الحق الذي يخول لكل أحد أن يسأله ، ثم في أصول التربية والتعليم الضرورية للخبرة العامة للمعرفة . أما وحدة البرامج كلها فذلك أسلوب فرنسي وضعه نابليون وكان وزير معارفه يفتخر حين يأخذ الساعة في يده ويقول : إن كل مدارس القطر تعلم في هذه اللحظة الحساب مثلاً . وقد ظهر لرجال المعارف الفرنسيين ولغيرهم فساد هذا المنهج الذي لا يكون للأمة إلا نسخة واحدة من المثقفين ينقصها التنوع ويقيد بها التحذلق . ولكن الذي نريده هو أن يشترك الأبناء كلهم في الحصول على بعض الأسس اللازمة لكل برنامج ؛ فيتعلمون فيها اللغة القومية والتاريخ والتربية الوطنية والدين والأشياء والرياضة البدنية ، وما يناسب ذلك من وسائل السلوك العام ، والتربية الاجتماعية ، وبعض التجارب اليدوية بحسب الجهات . ثم لا علينا أن نختلف المناهج فيما وراء ذلك بحسب ملكة التنفيذ وحاجة الجهة التي هو منها .

وليس من غضاضة علينا أن نقبس شيئاً من مناهج التعليم في الديمقراطيات

الشعبية ، وهي متفقة إلى حد بعيد مع الأسلوب الأمريكي . وهكذا يمكننا أن نحقق فكرتنا في إجبارية التعلم الابتدائي والثانوي . ويعتقد ذلك فسييتديء الطفل الدراسة والتربية في روضات الأطفال التي يجب على الدولة أن تكون منها العدد الكافي والأساتذة اللازمين لكل أبناء القطر الذين يقبلون فيها ما داموا لم يصلوا السادسة من العمر . ومتى تهيأ العدد الكافي فلا مانع من جعل الدخول إليها إجبارياً ليسنى للدولة أن تقوم بواجب مساعدتها للأسرة في تكييف الأبناء وإعدادهم للاتصال بالمدرسة الابتدائية . ثم متى وصل الطفل للسنة السابعة من عمره دخل المدرسة الابتدائية ليقضي فيها أربع سنوات ، ثم المتوسطة التي يقضي فيها ثلاث سنوات ، ثم الثانوية التي يتخرج منها بعد ثلاث سنوات وهكذا سيقضي كل واحد بعد روضة الأطفال عشر سنين في الدراسة ويخرج بعد إتمام السنة السادسة عشرة من عمره وقد حصل على الشهادة الثانوية فينصرف إلى حيث ينجح من نواحي التخصص ، أو يقبل على حياة عملية حرة .

وفضيلة هذا التقسيم الذي اخترناه هو تمكين المكلفين بالتعليم من أن يواجهوا التلامذة منذ المدرسة الابتدائية المتنوعة في برامجها والمتحدة في تربيتها وأهدافها وبعض موادها الأساسية إلى ما يليق بهم من الدراسة المتوسطة والثانوية . وطبعي أن مناهج هذين ستختلف أيضاً وتتنوع أقسامها بحسب حاجة التلاميذ العقلية أو المهنية .

ومتى تم أمر الإعداد الثانوي فستقوم الدولة بتكوين عدة جامعات وكليات دينية وأدبية وعلمية وزراعية ومهنية ، حيث يحد كل واحد من هؤلاء الحاصلين على ثانوية المدارس القومية الموحدة مراكز للتخصص الحامل الذي تقتضيه حاجة البلاد الروحية والمادية والفنية .

لقد رأينا تجربة التعليم الأولي الإلزامي في مصر ؛ فلم نزل له أرواً يذكر في تكوين المجتمع الصالح الذي تتطلبه البلاد . ولقد رأينا الانكليز يتحنون مجتمعم في الحرب الأخيرة فيصاؤون إلى انتقاد تعجل لإخراج

الأبناء من المدرسة والاكتفاء بالدراسة الابتدائية ؛ لان نسبة مئوية كبيرة من الجنود الانكليز لم يكونوا قادرين على كتابة الرسائل أو تحرير أبسط الموضوعات ، وكل ما يتلقونه في الدراسة الابتدائية يضيع بعد الخروج من المدرسة والانغمار في الحياة العامة ، ولذلك قرروا اليوم أن يلزم الأبناء بالدراسة إلى السنة السادسة عشرة من العمر .

ولقد شغل إخواننا المصريون بما يجب الاستعثار أن يشغلنا به دون أن يساعدنا عليه ، وهو تكوين الفنيين الذين تمتلئ بهم الادارة ، بدعوى أننا إذا لم نستطع إيجاد هؤلاء الفنيين فلن نكون أهلاً للاستقلال . ورأيتي هو أنه لا ينبغي لنا أن نقع في هذا الغلط ؛ بل يجب أن نوجه العناية قبل كل شيء إلى التكوين العام للأمة ، إلى نشر هذه الثقافة الابتدائية والثانوية في كل الأوساط المغربية ؛ فإن تكوين عناصر الرأي العام المغربي مقدم على غيره من الاعتبارات ، وإن مقارنة بين المجتمع اللبناني مثلاً وبين المجتمع المصري كافية لإعطائي الحق في هذا الادعاء ؛ فصر تتفوق على لبنان من جهة العلماء والمتخصصين ، ولكن لبنان يظهر متفوقاً من الناحية الاجتماعية بفضل أن نسبة الحاملين للثقافة العامة في الجبل أكثر مما هو في الكنانة ، وبذلك فإن جمهور الفلاحين اللبنانيين أقدر على تكوين الرأي المستقل إزاء كل مسألة عارضة من إخوانهم الفلاحين العرب في سوريا ومصر والعراق .

وليس معنى هذا أنني أدعو إلى إهمال التخصص أو عدم العناية به ، ولكنني أدعو فقط إلى إعطاء نشر الثقافة العامة اهتماماً كبيراً جداً ، وعدم الاعتزاز بالتوجيه الاستعماري الذي لا يرمي لأكثر من تكوين طبقة يسهل إرضائها بتشريكيها في الاستفادة من النظام الحاضر ، بينما يبقى الأمة بمعزل عن كل وسائل التطور والوعي والفهم لمقدرات الاشياء . إن نخبة قليلة في أمة جاهلة لن يكون لها اعتداد إلا إذا كانت متكافح من أجل تعميم المعرفة وإيصال نورها لكل العقول وسائر البيوت .

مَهْنَةُ التَّعْلِيمِ

يعتقد الكثير من علماء التربية أن المعلم مطبوع لا مصنوع ، وذلك ما يعني أنه يوجد من الأفراد من تهبهم القدرة لاهية موهبة خاصة يستطيعون بها تبليغ ما عندهم من العلم وتقويمه للغير وبعثه على الاستفادة منه . ومع أن الواقع يؤكد اختصاص بعض الأشخاص بهذه الموهبة فإنه ليس من المعقول أن توكل للطبيعة أو يعتمد فيها على مجرد العطية ، بل يجب أن ينظر الى المعلم على أنه رجل مكلف بالصيام بمهنة لها قواعدها وأسرارها وطرق تطبيقها ، ولذلك يلزم أن يعدّ للقيام بمهنته كما يعدّ أي صانع سواء .

في العصر الفطري الأول كانت العائلة تقوم بواجبات أوسع وأكبر مما تقوم به اليوم ، فكان الاطفال يتلقون في أحضان والدهم كثيراً من الامور التي يحتاجون الآن الى أخذها في المدرسة وعلى يدي معلمين متخصصين ، من ذلك رعاية الغنم وما يتعلق بحمايتها وتربيتها ؛ فقد كان الآباء يكلفون أولادهم في السن المبكرة برعي أغناسهم ومواشيهم والاشراف عليها ؛ فيتدربون عملياً على كل ما هو معروف ومعتاد في أوساطهم ، وكذلك في أمر الزراعة وضروبها ، وفي شأن تدبير المنزل بالنسبة للنبات .

ولكن التطور الانساني جدد للبشرية عدة حاجات ، وأصبحت مشكلات الحياة معقدة لم يعد الوالدان معها كافين للقيام بكل ما يتطلبه أمر العناية بتربية ابنائهم . وهكذا احتاجت البشرية للمدرسة وللقائمين عليها وهم المعلمون .

وفي هذا العصر الذي تلعب فيه الآلة أدواراً خطيرة في التحكم في مصير الفرد والعائلة تزداد حاجات الأسرة إلى المساعدة الخارجية ؛ لأن ساعات اليوم كلها تستغرق في أعمال يقوم بها الوالدان في الغالب خارج البيت لكسب قوتها وقوت أولادها ، ولم يعد للصناعات البيئية مكان عظيم ازاء المعامل التي تلتهم الوقت والناس ، وذلك ما يضاعف الحاجة إلى رجال التربية والتعليم الذين لا شغل لهم إلا سد النقص الذي لا تقوى الأسرة وحدها على القيام به اليوم .

وهكذا نرى المعلم أصبح ذا قيمة كبيرة في المجتمع المصري ؛ لأن عمله الهام يتصل بحياة الجماعة كلها ، وله من الأثر في حياة الأفراد والأمة ما ليس لغيره ؛ لأنه الذي يصنع أجيال المستقبل ويهيئهم للحياة السعيدة الرغدة ، وهو الذي يملك زمام القد يصوغه كيف يشاء ويسير الأبناء نحوه كما يريد ، وأن مهمته خطيرة جداً حيث يلقي بين يديه بأطفال صفار العقول ، مختلفي البيئة ، متنوعي تركيب البنية ، فيطلب منه أن يصنع منهم رجالاً قادرين على العمل لأنفسهم وللمجتمعهم وللإنسانية كلها ، وأن يوحد بين ميولهم المختلفة وزعاتهم المتباينة ، ويتخذهم فقط كإداة خام يصهرها ثم يعجنها على الشكل الذي تريده الأمة ويتطلبه مثلها الأعلى . وذلك ما يستدعي منه مجهوداً جسمياً وروحياً وعقلياً حتى يستطيع أن يؤثر في أبنائه بنفسه وروحه وأفكاره ، ويكون لهم نعم القدوة في الاخلاق والصفات ، ونعم المثال في السلوك والاعمال .

وإذا كانت هذه قيمة المعلم فيلزم أن يعد "إعداداً" وهياً ليتحمل المسؤولية العظيمة الملقاة على كاهله ، ولا يختار من مطلق الأفراد الذين

ترمي بهم المصادفات للرغبة في تعاطي مهنة التعليم ؛ لأنه ليس كل فرد صالحاً لهذا العمل ؛ ولا كل امرئ قادراً على تحمل أعبائه ، بل يجب أن تتوافر في المعلم صفات كثيرة عقلية وثقافية وأخلاقية تحوِّله أداء واجبه على الوجه المطلوب . فيجب أن يكون قبل كل شيء حادّ الذهن مستنير الفكر قوي الذاكرة ذا ملاحظة صادقة وبداهة سريعة وقراءة نافذة ، وأن يكون غزيراً في المادة التي يدرّسها ؛ لأن التلميذ ينظر للمعلم على أنه مصدر المعرفة والمطلع على كل شيء . فإذا شعر من استاذة بعجز أو قصور زالت عنه الثقة فيه فلم يقدر على الاستفادة منه ، وأن يكون ذا خلق حسن ؛ لأنه موطن الاقتداء من تلامذته ؛ فإذا كانت صفاته حسنة وسلوكه طيباً انتقل ذلك إلى الذين يأخذون عنه . أما إذا كان الأمر بالعكس فإنه يفسد أخلاق التلامذة ويحطّمهم يتنقصون الاستاذ فلا يستفيدون منه أيضاً . كما يجب أن يكون عارفاً بطبائع الاطفال ، قادراً على السيطرة عليهم عن طريق فهمهم ، محباً لهم ، عطوفاً عليهم حازماً ، كيساً ، ضابطاً لنفسه ، كاظمياً لنيظته ، إلى غير ذلك من الصفات الخلقية والعقلية التي يسجلها علماء التربية .

وإذن فهنة المعلم مهنة خطيرة جداً يجب أن يعنى بها وتعطى من الاهتمام والجدد ما يخرجها عن الحالة السيئة التي هي عليها اليوم . إننا في مرحلتنا الحاضرة لا نجد من المعلمين إلا فئة قليلة تتوافر فيها هذه الشروط التي يتطلبها توجيه المدرسة وتطبيق المناهج اللازمة ، ولكن البلاد معذورة ؛ لأن الغائين بالأمر لم يفكروا في أعداد المعلم ولا تهيئته ، فليس في المغرب كله مدرسة معلمين ابتدائيين أو عالين ، وليست هناك بعثات للتخصص في هذه المهنة وكل ما هنالك هو أقسام ناقصة مبتورة تكون « المعلم الاهلي » على الصفة التي يريدونها تقنيو الشؤون الاهلية وساستها . والرقابة السياسية تريد ان تمنع الذين يتعاطون التعليم من اداء مهمتهم التربوية القومية بدعوى انهم يغرسون الحقد او يبثون معاداة الاجني ؛

كأن غرس المبادئ الوطنية وحب العمل لصالح البلاد او حرية الناس على الشعور بواجبهم ومسؤوليتهم نحو انفسهم او نحو اخوانهم يعني العداء والبغض للآخرين .

وما دامت هذه الروح مهيمنة على الذين بأيديهم مقاليد امر التعليم في بلادنا فإن المدرسة لن تجتهد المعلمين الاكفاء ، وبذلك لن تشق طريقها للقيام بالمثل الاعلى الذي تخدعه المدرسة العصرية المثالية .

ولكننا في هذا الجانب كما في غيره يجب ان لا نتظر ما يصنعه غيرنا بنا ؛ بل يجب ان نضحي بكل ما في استطاعتنا لتكوين المعلم الكفء الصالح والمربي الفاضل . اتنا في ظروف شاذة فيجب ان نضاعف جهودنا ، وان يكون لعملنا كله صبغة الكفاح من اجل تحقيق المثل التي يقف الغير حجرة عثرة في سبيلها .

ينبغي ان تؤسس مدارس للمعلمين على احدث الطرق ، وليس يضربنا ان تقف الادارة منها موقف الحائف او المريب ، ويجب ان نجتمع اولا هذه الالة من معلمينا الافاضل الذين عوضت لهم التضحية والبذل ما نقصهم من تكوين رسمي ، ونكلف بعض المتخصصين من اخواننا ليلقوا عليهم محاضرات او احاديث تسهل عليهم تكييف عملهم بالطابع العصري المفيد . كما يجب ان نوجه الالة الدارسة من اخواننا الى التخصص في شؤون التربية والتعليم ؛ لان مستقبل البلاد رهين بأمر الذين سيقومون بها ، وان نوجه بعثات على نفقة الشعب للتخصص في هذين الفرعين في أوروبا وفي الشرق ، وبذلك يمكننا ان نعوض قليلا النقص الذي اصطنعته ادارة المعارف في المغرب .

اتنا واثقون من ان توجهها صادقا من رجال العمل الوطني لهذه الناحية يسهل علينا ان نحقق فيها كثيرا من الاهداف ، وأن نكون للامة المعلمين الصالحين الذين هم الرعيل الاول الذي يجب ان يتقدم قافلة العاملين لحير الامة وسعادتها .

وان مما يزيد في تشجيع المعلم وتنشيطه تحسين حاله المادية ، فليس من

المعقول ان تتطلب الامة البذل والتضحية من هذه الالة وحدها ، بل على الشعب نفسه ان يعاون المدارس على تشجيع رجالها حتى يزدادوا تمسكاً بمهنتهم وقياماً بواجبهم .

ولست أريد ان اخرج من موضوع المعلمين الى طريقة التعليم التي ما تزال في طور مخضرم في سواء المدارس او المعاهد المغربية ؛ لأن ذلك رهين بإعداد المعلمين المعصرين القادرين على ان يسلكوا احداث الطرق وافضل المناهج ، وخاصة في التعليم الديني الذي ما يزال يتبع طريقة دراسة النصوص ، مع ان الواجب يقضي بالتطور في هذه الاساليب كما وقع في البرامج وفي الافكار .

ان الطابع الذي نفتخر به اليوم هو طابع الكفاح ، وذلك يعني ان لا تخيفنا صعوبة ولا تؤخرنا عقبة ، بل علينا ان نواجه كل المشكلات بالرغبة الصادقة في حلها وتوجيه العاملين المخلصين للكفاح من اجلها واذا كان مستقبل الامة فيما تستطيع ان تحدده من انقلاب عقلي واجتماعي فإن ذلك متوقف على المدرسة الجديدة التي تثير العقل ، وتهذب الخلق ، وتطور المجتمع ، والمعلم هو الدعامة الكبرى لتشييد هذه المدرسة ، واذن فهو الذي يحمل ضمان المستقبل السعيد ؛ فلنعمل على اعداده اذا كان كان ضمانا تحقيق ذلك الانقلاب المنشود .

التعليم المهني

لقد استنكرنا نهائياً تنوع المدارس المبني على الامتيازات أو الاعتبار الاجتماعية ، وقلنا إن المدرسة الموحدة هي التي تمثل الروح الديمقراطية التي تصبو إليها أمتنا ، وبيننا أن ذلك لا يعني الاتحاد في البرامج ، ولكنه يقصد إلى جعل فروع المعرفة في متناول كل أبناء الشعب لا يتميز بعضهم عن الآخر إلا بما له من القدرة والاستعداد . وهكذا يمكننا أن نعتبر التعليم المهني ضرورياً للأمة ؛ لأن البلاد محتاجة إلى بنائين وحدادين وفلاحين حاجتها إلى أطباء ومحامين وأدباء . ولكن من ذا الذي يتعاطى هذه المهنة ؟ وكيف يهيأ لها الأبناء ؟ طبعاً لا يمكن أن نختار الطلبة الذين يتعلمون الصناعات اختياراً مبنياً على حالتهم الاجتماعية ، فلا ندع الطب والمحاماة مثلاً لأبناء الأغنياء والأعيان ، والحداثة والتجارة ونحوهما لأولاد الفقراء ، منلما هو واقع الآن ؛ لأذلك يقتنافى مع المبدأ العام الذي قررناه ، ولكننا سنعمد إلى اختيار تلامذة المدارس الصناعية من أبناء المدارس الابتدائية والمتوسطة بحسب ما يظهر فيهم من القابلية بعد الفحص والامتحان المجردين عن كل اعتبار غير درامي ، ولكي يتسنى لنا ذلك سنجعل الخدمة البدوية إجبارية في جميع المدارس حتى نغير من

عقيدة شبابنا في العمل الجسمي ؛ فقد اعتدنا أن نعتبر في وسطنا الخدمة اليدوية أشد من الخدمة الفكرية ، وأن العامل والصانع والفلاح أقل قيمة من الموظف ومن التاجر ، وذلك اعتقاد خاطيء ؛ لأن الخدمة هي مصدر كل ما نعيش به أو نحتاج اليه ، وهي منبع السعادة والمسرّة الانسانية ، والذين يكسلون عن الشغل مع القدرة عليه هم أقبح من يعيش على وجه البسيطة ، وعمل المثقف متساو لعمل الفلاح والصانع والعامل . ولهذا يجب أن لا تكون وضعية الآباء الاقتصادية أو الاجتماعية هي التي تعين استعداد أبنائهم الثقافي . وعليه فالمدرستان الابتدائية والمتوسطة الموحدةان هما اللتان تعطيان لجميع التلاميذ نقطة البداية الواحدة ، وتفتتحان لهم جميعاً سائر الطرق ، ومن بينهم يختار بحسب الاستعداد والكفاءة الصالحون لجميع ضروب المعرفة وفروع الصناعات . وهكذا ستكون عندنا مدارس صناعات عبارة عن فروع ملتصقة بجميع المدارس الابتدائية والمتوسطة ، تكون الخدمة اليدوية فيها جزءاً من البرنامج العام الذي يتعلمه الجميع ، فإذا اختير قسم من التلامذة لفرع من فروع الصناعات فحينئذ سيجد أمامه المدرسة الصناعية الخاصة بذلك الفرع ، على عكس ما هو موجود في المغرب اليوم ؛ فإن المدارس الصناعية عندنا الآن عبارة عن جامعات ابتدائية لها مديرون وأساتذة غير متخصصين . والذي نريده نحن هو أن تكون مدرسة خاصة بالتجارة مثلاً وأخرى بالحداثة وأخرى بالزراعة ، وهكذا ، وبذلك يتيسر للذين ظهرت نجايتهم أثناء التدريب الابتدائي أن يلتحقوا بفرع الصناعة الأصلى لهم . ولكن هذه المدارس أيضاً لن تكون مهنية بحتاً ، بل ستشتمل على برنامج دراسي يتسع في مواد المهنة ، نظرياً وعملياً ، كما يتضمن المواد الأخرى التي في المدارس العقلية ، ولكن بدرجة أقل ، بحيث يكون الاتصال بين مدارس الصناعات والليسيات مثلاً ممكناً ، حتى لو أن تلميذاً حاول الانتقال من المدارس الصناعية إلى المدارس العقلية لما احتاج إلا لمجهود ثانوي للحاق بإخوانه الذين في المدارس العامة .

ويمكننا أن نسمي هذه المدارس الصناعية (مدارس المنتخبيين الصناعية) ، وطبعي أنها لا تطبق إلا يوم تؤسس المدرسة الموحدة الي ندعو إليها . ولكن يجب أن تكون عندنا مدارس صناعية أخرى إجبارية ، وهذه تقبل جميع المتعلمين في الأطرزة والدكاكين وغيرها من محلات الصناعة التقليدية ، وكذلك العمال الفلاحيون وخدمة المعامل العصرية ، وسيشتغل هؤلاء في منهم ستة أيام في الاسبوع ، ويقضون اليوم السابع في المدرسة الصناعية الاجبارية ، حيث يتلقون دروساً تكميلية في صناعتهم إلى جانب بعض الدروس النظرية وما يتوقفون عليه من قراءة وكتابة وحساب ودين وأخلاق . وتستمر هذه الدراسة أربعة أعوام طبقاً لمنهج يقرره المتخصصون في التعلم الصناعي وفقاً لما يتوقف عليه كل فرع من فروع المهن الضرورية في البلاد ، فإذا أضيف لهذه المدارس دروس المساء التي يجب أن تنتشر انتشاراً كبيراً طبقاً لبرامج محدودة تربوية وصناعية - استطعنا أن نغرس في الأمة ثقافة عامة تقنية وفكرية غير موقوفة على طبقة دون أخرى ، ولا جماعة دون غيرها ؛ لأن المعرفة حق للجميع ، واطيب المعارف ما يساعد على الحياة وتذوق ما فيها من متعة وما يلزم لها من مجهود .

إن تقاليدنا المغربية تفرض علينا أن نكون قائمين بجميع حاجات مجتمعا ، وإلى عهد غير بعيد بل إلى عهد ما تزال نعيش في أخريات أيامه كانت كل جهة من جهات المغرب تستطيع أن تعيش بإنتاجها وصناعتها الخاصة ، وهل استطاعت الجماعات المغربية تلك المقاومة الطويلة المنفردة بغير اعتمادها على ما عندها من لوازم ؟ لقد كانت القبيلة تلجأ لنفسها القمح والشعير والمواد الدهنية وتصنعها ، كما تربي الماشية وتأخذ من أصوافها ما تنسج به أقمشتها وملابسها ، وكذلك المواد المعدنية التي في متناولها تصنع كل ما تتوقف عليه منها حتى الأسلحة ومتعلقاتها ، وإذا كان ذلك بصفة غير عصرية فإنه على كل حال تراث مدنية شعبية تؤمن بالاقتصاد المحلي والاعتماد على النفس في سد الضروريات . ومن واجبنا أن نقنفي أثر أسلافنا في حب الاستغناء

عن الاستيراد من الخارج إلا ما لا بد منه ، والعمل على أن ننتج في بلادنا ومن خيرات أرضنا ويجهود رجالنا وشبابنا كل ما يتوقف عليه مجتمعا العصري من حاجات وأدوات ، ولا يتم ذلك إلا بطريق (الاقتصاد المصمم) الذي شرحناه في الفكر الاقتصادي ، ولن نصل الى تحقيقه الا بتكوين صناع مهرة وعمال قادرين على ادارة المعامل الكبرى والمنظمات الصناعية والاراضي الفلاحية على أحدث طراز .

ولقد هجمت علينا الحضارة الغربية بما فيها من حسن وقبح ، وكان من المنتظر أن يستفيد مجتمعا من تجاربها الصناعية . ولكنها كانت بالعكس القضاء المبرم على صناعتنا وفلاحتنا ، دون أن تتيح لنا فرصة التطور الضروري المبني على كثير من المعرفة ومن التدريب ؛ فتصنيع البلاد ما يزال موطن الأخذ والرد من طرف المختصين في الاستغلال ، والجامدين على مبادئ العقد الاستعماري الذي يريد أن يترك وطننا سوفا ذارة للنتيجين الأجانب .

ولقد سمعنا عن دفاع الجنرال جوان في مؤتمر التنسيق لحكومات أفريقية الشالية المتعقد أخيراً بباريس ما يشعر بضرورة عدم ادخال الصناعات الكبرى للمغرب العربي ، وبالاحتياط في بعض الصناعات الضرورية للحرب بعملة أن العمال المتخصصين غير موجودين في البلاد . وإذا كان هذا التعليل صحيحاً في حد ذاته فإنه أعظم حجة على الحماية التي لم تستطع أن تكون حتى متخصصين في العمل لدى المعامل ، بينما ذلك موجود في بلدان أشد مقاومة للعنصر الأهلي كجنوب أفريقية والكونغو البلجيكي خصوصاً وأن الحماية ملأت العالم ادعاء بأنها تؤسس المدارس الصناعية وتوجه المغاربة لحياة هنيئة طيبة . فما قيمة المدارس الصناعية والزراعية الموجودة في المغرب ؟ وما أثرها في تكوين صناع جدد وبالأحرى في تطوير الصناعة المغربية ؟ لا شك في أن القائلين على ادارة المعارف سيخجلون أمام أنفسهم اذا تساءلوا عن تلك الحقيقة ،

وإذا عرفوا أن ما أنفقته الإدارة في هذا الميدان كان ضياعاً لا نتيجة له الا اطعام ثلاثة أو أربعة من الموظفين في كل مدرسة ، والسبب في ذلك هو أن ادارة المعارف لم تواجه التعليم الصناعي من جهته الفنية ، ولم تستشر المتخصصين فيه ، ولكنها عمدت الى بناء كسائر البنايات ، وعينت لها استاذاً فرنسياً صالحاً للتعليم الأولي في أية مدرسة ، ثم صناعاً يشتغلون داخل المدرسة كما يشتغلون في أطرزتهم التقليدية ، وأبناء يتعلمون عندهم عملياً احدى المهن الموروثة ، وكل ما يزدون عليه هو تسمية المطرقة بالمارتو والصينية بالبلاقو !!

وطالما عللت ادارة الحماية بطأها في شؤون التعليم بأنها لا تريد أن تكون مثقفين عاطلين لا يستطيعون الحياة الا بطريق التوظيف ، وأنها تفضل التعليم العملي على غيره لكفاية العائلات وسد حاجيات المجتمع ، ولكن أين المتعلمون العمليون بعد أربعين عاماً في الحماية ؟ سيقولون : إن تكوين عمال متخصصين من غير ايجاد صناعة سيحشرهم في عداد العاطلين الذين يكونون جيش النقابين الثوريين !! وذلك ما قاله الوالي العام (بونتي) في أفريقية الغربية ، فإذا قيل لهم صنعوا البلاد قال الجنرال جوان : اتنا نتوقف على العمال المتخصصين

حقاً ان المغاربة لا يمكنهم أن يلتصوا شيئاً من النظام القائم ، وانهم يعرفون ماذا يجب أن يفعلوه لاصلاح بلادهم ، كما انهم يعرفون العقبات الواقعة في سبيلهم .

تعليم الكسول

ان تطبيق المناهج التعليمية لا يتأتى دفعة واحدة لجميع اجيال الامة ، خصوصاً اذا كانت هنالك عراقيل مثل التي نزرع تحت اغلالها اليوم ، ولذلك لا يحيد من اتخاذ سياسة خاصة فيما يرجع لتعليم الذين تجاوزوا السن المدرسية الابتدائية ، من شأنها ان تسهل على هؤلاء الحصول على بعض ما فاتهم من الدراسة المنظمة في وقتها الطبيعي .

ولقد ذكرنا فيما يتعلق بالمدارس الصناعية ضرورة تكوين اقسام ملحقة خاصة بالذين ينتقلون الى بعض المعامل او المناجم او غيرها من مراكز العمل الصناعي والفلاحي ، وكان غرضنا من ذلك خاصاً بالتوجيه الصناعي ، ولكننا الآن يمكن ان نتحدث عن ضرورة تعليم سائر الكبار التعليم المناسب لحالتهم ؛ لان السن لا ينبغي ان تكون حاجزة دون المعرفة ، وانقطاع المرء عن التردد على المدرسة المنظمة لسبب او لآخر لا ينبغي ان يعوقه عن التحصيل وادراك ما فاتته . ومن الآثار التي اجمع المسلمون على قبولها : (اطلبوا العلم من المهد الى اللحد) ؛ لانه كما لا حد للمعرفة لا نهاية للبحث عنها .

وإذا نحن نظرنا لوضعية بلادنا التي تحتوي على كثير من الاميين وعلى قسم مهم من انصاف الاميين عرفنا الضرورة التي توجب علينا الاهتمام بتعليم الكهول اهتماماً لا يقل عن تعليم الصغار الذين هم عمدة الامة وضمائم المستقبل .

وهكذا نرى ان المجهود يجب ان يقسم الى قسمين :

الاول - تعليم الاميين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة .

والثاني - تعليم غيرهم من انصاف الاميين ؛ أي الذين لم يستكملوا دراستهم الابتدائية او الثانوية او العالية .

ولقد اهتمت حركتنا أخيراً بالقسم الاول ، وحشرت للعناية به في شهر رمضان الفارط قسماً كبيراً من العاملين الذين نزعوا عار الأمية عن آلاف من المواطنين المتعطشين ، وكان ذلك فرصة لنا للبحث عن نقط الضعف التي تحيط بمشروع مثل هذا ؛ فقد نجحت الحملة بتفوق في الدار البيضاء والرباط أكثر من أية ناحية أخرى ، ولقد علمت أن اقبال أهل فاس على الدروس كان نسبياً غير كبير ، مع أن الأمر وقع بعكس ذلك في الحملة التي قام بها الحزب الوطني سنة ١٩٣٦ ولاحظنا نفس الضعف في طنجة . وقد يكون صحيحاً اعتذار أهل فاس باشتغال أغلبية الصناع ليلاً في رمضان لاعداد ما يتوقف عليه الناس في العيد ، ولكن ملاحظاتي في طنجة جعلتني أعتقد أن الكسل وحب الجلوس في المقاهي والاستماع لأحاديث الليل كانت من أعمق الاسباب الباعثة في هذه المدينة على التناقص عن المواظبة على الدروس ، وحينما قمنا بحملة ضد (الكيف) ظهر أثرها في تحول الوضعية حتى انقلبت عدة مقاهى الى فصول لتعليم الأميين المترددين عليها .

ومعها يكن فالذي لا شك فيه أن نوعاً من الضعف المعنوي يمنع الكبار من الرغبة في اتباع دروس القراءة والكتابة بانتظام ، ويمكن أن يكون من بين ذلك كبر بعض المتأففين الذين يمنهم جمال المظهر أن يكونوا في

جلة التلامذة المختلطين ، وكذلك بعض أنواع الحجل التي يحدثها مركب النقص عند عديد من الجماهير الشعبية . وهذا كله يزول بخلق الجووالصالح عن طريق الدعوة المنظمة ، واختصار الطرق ، وتنوع الأساليب ، وصبر الذين ينصبون أنفسهم لهداية الناس .

ولو أن لنا مثل ما لغيرنا حكومة حرة لكان النجاح أكبر ، والفوائد أكثر تحقيقاً ؛ فكافة الأمية ليست بالأمر السهل الذي يقوى عليه بصفة منظمة مجهود الحركات وحدها ؛ بل يجب أن تعضد بقوة الدولة ووسائلها التي هي عصارة ما تعطيه الأمة من ثمار ، وأول ما يلزم حينئذ هو سن قانون لإجبار الكبار الأميين على التردد على المدارس بضع ساعات في الأسبوع ولادة معينة ، وإجبار المدارس والمعاهد والمعلمين على تلبية دعوة الدولة كلما طلبت منهم الإسهام في مكافحة الأمية ، ثم تبني جلالة الملك لقضية الدعوة العامة لمحو الأمية وخلق الجووالصالح لقبولها . ويمكن أن تفتح حينئذ الحملة بدروس يتفضل جلالتهم بإلقائها بنفسه في قاعة الطريق على أكبر عدد من الأميين ، مثلما قام مصطفى كمال بافتتاح نفس الحملة بتعليم الحروف الجديدة التركية في السبورة للجمهور المحتشد في أكبر شوارع أنقرة . وهكذا يتسنى لجميع الشخصيات أن تقتدي بجلالة الملك فتقوم بتعليم فصل أو فصول . ويتكون قسم الجوالين من طلبة المعاهد الثانوية والعليا الذين يقضون أيام العطل في البوادي والقرى لأداء المهمة المنوطة بهم .

ويجب أن يتضمن برنامج هذه الدرامة القراءة والكتابة والحساب والمقاييس والمكاييل والموازين المعمول بها في البلاد وأصول الدين ومبادئه وقسطاً من الثقافة العامة تعينه وزارة المعارف بقرار خاص .

وأما القسم الثاني وهو تعليم الكبار من أنصاف المتعلمين أو من الذين لم تسمح لهم الظروف بإتمام دروسهم العليا فيجب أن يكون غرضه الأهم توسيع ثقافة الأفراد وتنشيطهم على تنمية ما عندهم من مواهب ومبادئ ،

على أساس الرغبة والاستعداد الشخصي ، وكذلك العمل لإيقاظ الوعي القومي عن طريق رفع المستوى العام الفكري والاجتماعي . والنظام المتعلق بالكحول ليس له وجود في فرنسا ، بينما تهتم به إنجلترا اهتماماً عظيماً منذ عهد غير قريب ، وقد اقتبست منه الحكومة المصرية حيث أسست الجامعة الشعبية بقرار وزاري في اكتوبر سنة ١٩٤٥ . ولكن النظام المتبع في مصر يتسع إلى حدّ إدخال المائل الصناعية والعيشية ، بينما نظام تربية الكحول في انكلترا لا دخل له في المهنة ، وإنما غايته أن يعمل بجميع الوسائل على توسيع معارف المواطن الكهل بواسطة دروس تتعلق بالإدارة المحلية والعلوم السياسية والحياة العامة التي تعتبر أهم ما في برامج تعليم أنصاف المتعلمين ، وإلى جانب ذلك مساعدة الكبار على تنظيم أوقات فراغهم ومروضاتهم واستعمالها بكيفية ألد ؛ وذلك بتعليم الآداب والموسيقى .

ويرجع تاريخ الأسلوب الانكليزي المصري لتعليم الكحول إلى سنة ١٩٠٣ حيث قامت كل من جامعة أكسفورد وجمعية تربية العمال بتنظيم طبقات اتسع عملها وتقدم بسرعة عجيبة في المدة التي بين تاريخ البداية وسنة ١٩٤٤ ، وأصبحت كل جامعة وكل مدرسة ثانوية في انكلترا ذات أجنحة خارجية مهمتها تنظيم الدروس الحرة للكبار . وفي أثناء الحرب حلت إدارة الجيش محل الجامعات وجمعيات تربية العمال . وهكذا نظّم الجيش لجنة (جامعة الجند) المكوّنة من كبار الأساتذة مختلفي الاطارات ليقوموا بإلقاء محاضرات متنوعة يجبر الجنود على حضورها ، كما يلزم الضباط بالحديث إلى الجنود وصفوف الضباط التابعين لهم مرة في الأسبوع على الأقل في موضوعات تهمهم ، وتسمح لهم بتوسيع معلوماتهم . وبعد ما انتهت الحرب وانتصر العمال في انكلترا أصبح قسم من المشرعين من قدماء تلامذة مدارس الكحول ، وتبنت الحكومة نفسها العمل الحر الذي أثمر نتائج مفيدة ، وتولت الإنفاق على تربية الكحول مثلما تنفق على غيرهم . وتزدهر نفس

التربية في بلاد الدانمارك وإن كانت تختلف قليلاً في الأسلوب عن النمط الانكليزي .

وإذ نحن نظرنّا لتاريخنا القومي من جهة الثقافية والاجتماعية وجدنا أن المساجد كلها كانت مدارس حرة للذين يريدون توسيع معلوماتهم ، وإن الأوقاف المينة تشتمل على كثير من المؤسسات تهدف إلى تشجيع العامة والخاصة على التثقف بمختلف فروع المعرفة لإصلاح العقل والقلب واللسان . وإذن فطيقنا لتعليم الكهول موجودة ، وهي لا تحتاج إلا إلى شيء من التطور المناسب للعصر الحاضر ؛ فبتعاون من الأوقاف المينة وبرعات أهل الفضل وميزانية الدولة يمكننا أن نفتح المجال من الآن للذين يريدون أن يتعلموا بحسب اختيارهم واستعدادهم ، فالمدارس والمعاهد والمساجد كلها يجب أن تكون ميداناً لتنظيم دروس عامة ومحاضرات متنوعة يلقيها ذور الاختصاص من رجال العلم والفهم والدين والأخلاق .

يمكننا أن ننظم بكيفية منهجية محاضرات عامة تابعة لكل مدرسة حرة إدارية كما يمكننا أن ننظم في المساجد دروساً منهجية ومرسلة في النحو واللغة والتفسير والحديث والفلسفات والأخلاق وغيرها من تراث المعرفة الإسلامية التي لم تزدهر إلا بين أعمدة المساجد وأروقعتها ، ويمكن كذلك أن تكون هذه المحاضرات والدروس منسجمة في شكل علاقة بين المسجد والمدرسة والنادي ينسقها ويشرف عليها لجان من خيرة الأفراد ، ربما تزدهر فتبتناهما وزارة المعارف باتفاق مع وزارة الشؤون الاجتماعية حسبما جرى في انكلترا .

ولست أدري ما الذي يمنع الأوقاف الإسلامية منذ الآن ، وكذلك وزارة العدل والمجلس الأعلى للقرويين والمعاهد الدينية ، من أن يستعملوا سلطتهم في إلزام الذين يستغلون الأوقاف المينة ولا يقومون بالواجب عليهم فيها .

إن كل مسجد في العواصم الكبرى وكثيراً من المساجد في غيرها

تشتمل على كرامتي ذات أوقاف خاصة لدراسة فن من الفنون أو كتاب من الكتب ، ولكن قسماً من ذلك لم يبق له إلا التسجيل في حوالة الأوقاف ، وقسماً آخر منفذ لأفراد قد يكونون ممن يستحقون القيام به ، ولكنهم يختارون أكل دخله حراماً ولا يقومون بالتدريس لا بأنفسهم ولا بواسطة نائب يعينونه عنهم . والمكلفون بشؤون الدين والثقافة الإسلامية وأوقافها غافلون عن كل ذلك ، راضون من الوظيفة بالراحة والاطمئنان على المرتب الشهري .

إن لنا من الوسائل التقليدية في تنوير الأذهان ونشر الثقافة العامة ما يفتح لنا مجالاً للعمل على تكوين منهج صالح لتربية الكهول من مواطنينا ورفع مستواهم العقلي والاجتماعي والروحي . فحق نستفيد من تراثنا ما ينير لنا سبيل العمل لتكوين مستقبلنا السعيد ؟

الصحة العامة

المرض اعدى عدو للحياة البشرية لازمها منذ اول يوم ولا تزال تروح تحت هجماته الى الآن ، ولذلك كان كفاح المرض ومقوماته من اهم الاشياء التي نشأت مع الحياة ، وقد اهتمدى الانسان اولا الى ان للمرض اسباباً وبواعث فأخذ يبعث عنها ويتجه للاحتياط منها ثم لمعالجتها بالطرق المتيسرة بعد وقوعها ، فاكشفت فكرة الوسط الذي يعيش فيه وان له تأثيراً كبيراً في الصحة والمرض لا يمكن لمن اراد دراسة المجتمع ان يهمله . ولما اتسعت العناية بالانسان وتكونت ادارت الصحة العامة تضاعفت الجهود المبذولة لامتلاك زمام الامراض وانتشارها ، واصبحت غير قاصرة على الناحية الطبية والعلمية وحدها ، بل صارت تتناول كل ما له علاقة بالفرد وعناصر حياته الاجتماعية ، سواء كانت تربية او اقتصادية او اخلاقية او نفسية . وبذلك اصبح امر الصحة العامة منوطاً بالخدمة الاجتماعية وما لها من واجبات تستدعي تكوين مؤسسات لدراسة هذه المؤثرات وما لها من مدى او نتيجة في التفاعل مع بعضها .

وقد قسم الاجتماعيون العوامل الفعالة في مقاومة الامراض واصلاح حال المرضى الى قسمين رئيسيين : الاول يرجع للوسط ، والثاني يرجع

للشخص . ومعنى هذا انه لا يكفي ان يفكر المجتمع في تحسين الحالة الصحية ووضع مناهجها ليكون قادراً على تطبيق ما يريد ، اذ هنالك عوامل خارجة عن ارادته قد تمنعه من ذلك كفقْد المال اللازم او العجز الفني او ما اشبه ذلك من العراقيل المعتادة . وقد أَلَف الباحثون في الشؤون الفربولوجية حيناً يتكلمون عن الحالة الصحية في البلاد ان لا يتجاوزوا حدود ما قامت به الدولة من انشاء بعض المستشفيات ، وكيف ان قسماً من المغاربة ما يزالون على جهل بقواعد الصحة وسوء اعتقاد في الطب العصري . والحقيقة انه لا يكفي انشاء بعض المستشفيات او اقناع الناس بفائدة المعالجة على الطريقة الجديدة ، بل ان هنالك عاملاً اهم ، هو العجز الاقتصادي فكيف يمكن للفرد ان يتتبع قواعد الصحة اذا كان دخله الفردي لا يسمح له بالحصول على ضرورات الحياة ؟ وكيف يمكن للمرشدين ان يهتدوا الاسباب العامة لفهم ما يجب من قوانين الطب اذا كانوا لا يجدون حرية العمل من جهة ، ولا يجدون ما ينفقون به على مشاريع الخدمة الاجتماعية من جهة اخرى ؟ من هذا يظهر ان العامل الاقتصادي هو الذي يمكنه ان يرسم الاحوال الصحية للمجتمع ما ، فهو الذي يفسح المجال للناس كي يعيشوا عيشة طبية تتوفر فيها وسائل التغذية والكساء والسكنى والراحة ، فتقلب نظرياتهم وآمالهم الى حالة واقعة ، كما انه هو الذي يمنع آخرين من الحصول على تلك الضروريات ويخضعهم لامراض معينة هي آثار فقد ما يحتاجون اليه من مأكَل ومشرب وملبس . ومؤسسات الخدمة الاجتماعية هي التي تقوم باسعاف المحتاجين وتعويض العامل الاقتصادي الذي فقده . واعظم دليل على ما قلناه هو ان الشعوب الفقيرة المتأخرة اكثر الناس مرضاً وموتاً ، بينما الشعوب الراقية الفنية هي احسنها صحة وأوفرها بسطة في الجسم وطولاً في الحياة ، ولقد تبين لاهل العلم ان العلاج بالأدوية المختلفة ذو فائدة محدودة ، وان الفائدة الحقيقية هي في

الوقاية من المرض او تلافيه بالبحث عن اسبابه ومحاولة القضاء عليه بالمواد الغذائية التي يكتشف نقص مقدارها عند المريض ؛ فالتغذية لها اثرها الفعال في مقاومة المرض وتحسين حال الناس ، وهي مرتبطة بالانتاج الزراعي وحالة تربية الحيوانات ، وذلك ما يؤكد ارتباط الصحة العامة بالاحوال الاقتصادية للامة . وهكذا يمكننا ان نعتبر دراسة الحالة الصحية دون مراعاة للحالة الاقتصادية دراسة غير تامة ولا مجدية .

ففكرنا الصحي يجب ان يبنى قبل كل شيء على اساس تحسين حالة المغاربة من جهة مقدرتهم الغذائية واللباسية ، وكل سياسة صحية تبنى على مجرد تأسيس بعض المستشفيات او تخرج بعض المرضى هي سياسة عقيمة قد تنجح في معالجة بعض المرضى ، ولكنها لا تقضي على عوامل المرض في الوسط المغربي . واسهل شيء يمكن ان تقوم به حكومة متمدنة هو ان تبني المستشفى وتعين له طبيباً لمعالجة الطارئ عليه ، ولكن هذا لا يعد في الوقت الحاضر مجهوداً كبيراً بالنسبة للدولة العصرية ، وانما المجهود هو تحسين حالة الزارع والعامل من جهة وتعليم الكل قيمة الاعتناء بالامرة والاولاد من جهة أخرى .

ان اكثرية السكان المغاربة لا يتناولون من المواد الغذائية ما هو ضروري لاعطائهم المناعة الكافية ؛ فالفلاح لا يتناول اللحم والفاكهة الا عرضاً او في اوقات استثنائية ، واصحاب المهن اليدوية من عمال وصناع لا يتناول اغلبهم ما تتوقف عليه صحتهم ؛ فهم دائماً في شبع غير تام لا يفكرون الا فيما يشغل المدة أو يملأ البطن ، أما العاطلون فلا يحدون ذواقاً إلا من البقول المسلوقة أو خبز الذرة البيضاء وتلك إحدى الأسباب في كثرة الوفيات في الأطفال الصغار وفي وفرة عدد ذوى العاهات من غير المصابين بالأمراض المعدية .

ولكن إلى جانب العناية بأمر التغذية يجب البحث بقدر الامكان عن

الأسباب البارزة لكثير من الأمراض المنتشرة ؛ لأنه إذا زالت الأسباب زالت بالطبع مسبباتها . ولهذا يجب تكوين هيئات ومؤسسات علمية تقوم بالأبحاث المتعلقة بالصحة وأسباب علاجها ؛ ومن المعلوم أن الأمراض تنقسم بحسب أسبابها الى أقسام كثيرة ؛ فمنها ما يحلبه الهواء كالزكام وما يتفرع عنه من أمراض صعبة كذات الجنب والسل وأنواع الزلات التي لا نعيمها في البدء اهتماماً كبيراً ، ولكنها تستفحل فيصعب علينا أمر علاجها ؛ فتجب الوقاية من الوقوع في هذا المرض ، كما يجب منع المصابين به من التردد على المحلات العامة للعمل أو غيره لئلا يعدوا غيرهم . ومنها ما يحلب مع الماء كحمى التيفويد والبول الدموي وبعض أنواع الزحمة (الدوسنتريا) ، وذلك ما يستدعي العناية بماء الشرب وبأمر المراحض وتغطية الماء المضاف ، وغير ذلك من الارشادات التي يفرضها الأطباء . ومنها ما يتكون بسبب الجراثيم التي في الطعام ؛ ومن أهمها الزحمة التي تفتك بالبلاد العربية كلها فتكاً ذريعاً ، وللوقاية منها يجب الاهتمام بطبخ الطعام وتطهير الأواني وعدم العبث بالأصابع ، وخصوصاً منع التبز في الحلاء طبقاً للعادة الجارية في البوادي كلها . ومن الأمراض ما ينتشر باللمس كالرمد الذي يعبت بأطفالنا ؛ وكذلك الزهري والتصفية والقراع وغيرها من الأدوات الفتاكة التي لم تنقطع بعد في بلادنا ؛ لأن أسباب الوقاية منها لم تتوفر بعد . ومنها ما ينتشر بواسطة البعوض والحشرات كالنافض والتيفوس والطاعون وما إليها . وكلها أمراض تحدث في وسطنا نكبات عظيمة ومصائب جلى .

ومقاومة هذه الأمراض والقضاء عليها أو التخفيف منها يمنع انتشار عدواها واجب على الحكومة وعلى كل فرد من أفراد المجتمع ، فيلزمهم جميعاً أن يتعاونوا على تحقيق ما تقتضيه القواعد الصحية من تدابير ، ومن أهمها حجب المصابين بالأمراض المعدية وعزلهم عن الاتصال بالناس وإيواءهم في مصحات تتوافر فيها شروط الصحة والنظافة وأسباب الراحة ، وتقم

الغرف والأدوات التي يعرض تلوثها بحراثم للمرض المعدى ، وتعميم الرش بالمواد المعقمة وقت الوباء في سائر الجهات ، وكذلك التلقيح الاجباري ضد الكثير من هذه الامراض ، خصوصاً عند هجومها واكتشاف بعض أصاباتها .

وإلى جانب ذلك يجب الاعتناء ببناء الشرب وتعقيمها ، وتوفير المقادير الكافية لكل القرى والمدن ، وعدم إغلاء ثمن المياه الصالحة ، وكذلك العمل على التخلص من كل الأزبال والقاذورات التي تلتفظها المدن أو تجمعها المداشر ، وتأسيس أفران لحرقها والاستفادة من سمادها ، ومنع مياه الحمامات والمراحيض من السيلان في الممرات العامة وشبهها ، وتحويلها ضمن ميازيب خاصة إلى ما تحت الأرض ، وردم البرك والمستنقعات ، وتطهير الآبار والسواقي التي لا بد من وجودها ، والبناء عليها وتفتيتها . ويجب تكوين مصلحة خاصة لا هم لها إلا تفتيش الحالة الصحية وإرشاد الناس لأسباب تحسينها وتربية المجتمع تربية متينة على مقاومة الأمراض والوقاية من مكوّناتها وجعل التعليم الوقائي اجبارياً في المدارس كلها .

ويجب على الدولة أن تؤسس أكبر عدد ممكن من المستشفيات والمستوصفات والمصحات والمعاهد لقبول المرضى وعلاجهم مجاناً ، كما يجب أن يكون الطبيب تحت تصرف كل فرد ، والدولة هي التي تؤدي مصاريف العيادة طبقاً لما هو موجود في إنكلترا وفي روسيا .

إن معالجة المريض وإطعام الجائع وتعليم الجاهل أول واجب على الحكومة العصرية في العهد الحديث .

زُؤُوالعاهات

إن العاهات التي تعترى الأفراد في مجتمع ما تكون مشكلة من أعقد مشكلات ذلك المجتمع ، والبحث عن علاجها يستدعي كما سبق أن بيناه استعمال بعض الأدوية الموقنة ، أو التخفيف بإنقاذ طائفة من المصابين دون سائرهم ، أو الوقاية من الآفة وحماية الجماعة منها باستئصال جذورها وقطع أسبابها . ولا شك أن الحلين الأولين هما اللذان اعتدنا العمل بهما في سياستنا الاجتماعية منذ العهد القديم ، مع أن المعروف في المثل المشهور : هو أن الوقاية خير من العلاج ، على كل حال .

ولا شك أن المجتمع المغربي في عهده الحالي كثير من المجتمعات المتأخرة مصاب بأفات كثيرة وعاهات متعددة لو أردنا أن نتكلم عن جميعها لاحتجنا قبل كل شيء للحديث عن النظام القائم في البلاد الذي هو عاهة عاهاتها ، والحاجز دون إنقاذها من أسباب ما هي فيه . ولكننا لا بد من أن نشير لبعضها كمثال نعرف من ورائه كيف نواجه مشكلاتنا الاجتماعية ونفكر في حلها .

ولا شك أن من أكثر الآفات المنتشرة في أمتنا مرض العمى . فالعمى موجودون بكثرة لا مثيل لها في البلاد المتعدنية . وهذه الطائفة تمثل قسماً من أفراد الشعب كثير الذكاء عظيم الفطنة واسع الحيلة مستحق لكثير

من الرحمة والاشفاق ، ولقد ظفرت لذلك بمطف كبير من إخواننا لم يظفر بشبه المصابون بالصمم أو الكساح مثلاً ، وتبلورت فكرة مساعدتها حول شخصية من أولياء المغرب كان لها فضل الشعور بحاجة هذه الفئة إلى من يحمل ما قام به الشيخ (أبو العباس السبتي) دفين مراكش وراعي العمال ؟ فقد أصبح إسعاف العمى متوجاً باسمه كجزء على ما أظهره من انسانية فذة وشعور بآلام الغير ، وأثبت للذين يجهلون أو يتجاهلون ان للولاية الاسلامية طرقاً لا تنحصر ، منها وقف النفس على إغاثة المتكويين ومساعدة المصابين . ولكن هذه الجهودات كلها ظلت في دائرة الصدقة الاختيارية من جهة ، وفي دائرة الاسعاف الذي لا يقطع أصل الداء من جهة أخرى .

إن العمى يقعد صاحبه عن الارتقاء ؟ فالتمدينون يدربون المصاب به على صنع بعض الحاجات التي لا تتوقف على النظر كالضرب على الآلة الكاتبة أو صناعة بعض الاسقاط أو ما الى ذلك ، وللعلمي اليوم طرق خاصة يتعلمون بها الكتابة والقراءة ؛ فتفسح لهم مجال الاطلاع على ما هم محرومون منه من قراءة الكتب أو كتابة الموضوعات التي يريدونها . وملاجئ العمى عندنا كلها ما تزال بعيدة عن هذه الوسائل العصرية ، بل حسبها ما كانت عليه من ابواء وإطعام وتعاون بين اللاجئين اليها على السؤال والبحث عن وسائل لتوسيع دائرة الاحسان . فواجب الدولة أن تؤسس لهؤلاء المتكويين مدارس خاصة لتدريجهم على ما يلزمهم من معرفة وصناعة حسب أحدث الطرق وأقربها للفائدة .

وأوجب من ذلك أن تعالج الاسباب التي تؤدي إلى العمى ، رغبة في القضاء عليه أو التخفيف منه . ولا شك أن في مقدمة هذه الاسباب العدوى التي تصيب الطفل من أمه المريضة بالزهري أو التصفية عند الولادة ؛ فيلزم الاحتياط لذلك بفحص الحوامل ومعالجتهن ، وكذلك

الجذري الذي قضى عليه التلقيح في الوقت المناسب ، ومنها مقاومة الذئب والحشرات التي تصيب الأطفال بأمراض العيون وحجز المرضى من مخالطة بقية الأطفال في الكتاتيب والمدارس والأطرزة ، ورعاية الأولاد أنفسهم حتى لا يعتمدوا إصابة أعينهم رغبة منهم في الانقطاع عن الدراسة (كما لاحظنا أمثلة من ذلك أيام تعلمنا في المكتب القرآني) ، ويجب العناية بصفة خاصة بالجنوب ، ولا سيما صحراء تافيلالت حيث يكثر العيش وغيره من آفات العين بسبب الاهمال ووفرة الذئب والبعوض .

ومثل هذه الوقاية يجب اتخاذها نحو الصمم والبكم الذين تكون الحمى القرمزية من أسبابها ؛ فيجب تلقيح الأطفال ضدها حتى لا يصابوا في مستقبل أيامهم بها . وهناك نوع من الصمم الوراثي يمكن التوقي منه بمنع التزوج بين من أصيبوا به ، وتم اشكال منها تعالج بطريق العمليات الجراحية أو ما ينصح به الأطباء .

وكساح الأطفال يمكن القضاء عليه بمقاومة أسبابه كالزهري وما يماثله ، ورعاية الأمومة وحفظها بالكالسيوم أثناء الحمل وغير ذلك مما يشير به المختصون ، وكذلك بمقاومة بعض أنواع الحمى التي تؤدي إليه .

ولكن للكساح أسباباً اجتماعية أخرى يصعب القضاء عليها ، في مقدمتها الحروب التي تكون عديداً من مقطوعي الأيدي والأرجل ، وحوادث السيارات . ومع ذلك فيمكن للدولة أن تتجنب بقدر الامكان الانغمار في الحروب وتمنع رعاياها من ان يذهبوا كمرتزقة في حروب اجنبية عنهم ، كما يمكنها ان تشدد في تنظيم المرور وتحسين صناعة السيارات ومنع غير المتقنين للقيادة وتوسيع الطرق ومراقبة رصفها على الدوام ، ومنها بعض الالعاب غير الانسانية كالمصارعة وخاصة مصارعة الثيران .

ومما يدخل في الآفات المصابون بالجنون ، وهؤلاء يمكن العمل على معالجتهم ، وتكثير مراكز ايوائهم ورقابتهم والوقاية من اصابتهم بطريق مقاومة المسكرات والمخدرات وانواع المعادات السرية

وتحسين حالة المجتمع بتعميم الفنون الجميلة وجعل الاستفادة منها في متناول الكل .
ومن المعاهات الضعف العقلي الموروث ؛ وهذا امر صعب العلاج لم يتوصل العلم الحديث للقضاء عليه بعد الا بطريقة قاسية ، وذلك بمنع ضعفاء العقول من التزوج مطلقاً او خصيهم حتى لا يلدوا بلها مثلهم ومع ان هذه هي الطريقة الوحيدة التي يذكرونها للوقاية من هذه الآفة فانني شخصياً لا أوافق عليها ، وارى من حق ضعيف العقل (وهو غير المجنون طبعا) ان يتمتع بما يتمتع به الآخرون من زواج ونسل ، وعلى العلم أن يبحث عن وسائل اخرى لإنقاذ المجتمع من هذه الآفة ، او ليتحملها كما يتحمل كثير من مصائب الذين نسيمهم بالعقلاء الراشدين .

ولقد تكلمنا في فصل سابق عن المدمنين على المسكر والمخدر ، ويجب ان نسجل الآن ان ذلك من أشد الآفات الاجتماعية التي تجب مقاومتها بطريق تأسيس دور ومستشفيات لإبراء المنتشين من عاداتهم ، ومنع انتاج الخمر والمخدر في البلاد على كل الناس ، وعدم السماح بدخول اي جزء منه من بلد اجني الا ما تحتاج اليه الصيدلية طبقاً للقوانين الدولية . وكذلك أمر البغاء السري والعنف المذكر والمؤث تجب مكافحته ومقاومة المصابين به بطريق الترغيب والترهيب والوقاية عن سبيل التربية الصحيحة وتحويل الحاسة الانسانية الى حب للجمال الطبيعي واعتناء بالموسيقى والمروضات . وما تجب العناية به امر الشيوخ المتقاعدين في السن ، وذلك بإسعادهم وضمائم هنامتهم ، وتأسيس ملاجئ الشيوخ ، واستعمال كل الوسائل التي تسهل عليهم قضاء بقية أيامهم في طمأنينة وأمن . وتمكن الوقاية من استفحال امر التقاعد بتحسين الصحة العامة والتعويد على النشاط في وقت الشباب . وأما العطلة والتسول وما إليها من ضعف الحال فهذه مسائل تناولنا امر علاجها بقلب النظام الاقتصادي الحاضر ، وجعل الدولة تتحمل تكاليف الاسرة وتقرض الضرائب التصاعدية على مستحقيها .

وهناك طبقة من المتوحشين او ممن نسيمهم (بالحيلى) لا تخلو امة من

وجودهم بسبب ان الامراض الاجتماعية في الانسانية واحدة ، وانما تكثر أو تقل بحسب التقدم المعصري ، وهؤلاء يعالجون عن طريق التوبيخ وفرض الغرامات واتخاذ الوسائل لإرهاق حاستهم عن سبيل تربية الذوق والاشعار بالفن والجمال .

أما الجامدون والجاحدون فتمكن مجادلتهم بالتي هي احسن ، ووعظهم وارشادهم وهدايتهم والوقاية من امرهم بتكوين الوسائل المجدية لتربية الناشئة تربية دينية وطنية صالحة لان تكون منهم الاجيال المؤمنة الواعية .

وكل هذه الآفات لا يمكن ان يقضي عليها ، ولا ان يخفف من امرها الا اذا أزلنا من انفسنا اعتقاد ان ما هو واقع امر لازم ماله من دافع ، والا اذا تعلمنا الشعور التام بما تحدثه هذه الآفات من مصائب في المجتمع هي اصل ما نعانيه من استبداد واستعباد ، وما تقع عليه من مكائد الحائنين ودسائس الدسائين . ان الله لم يخلق داء حسيماً ولا معنوياً الا خلق له دواء يعالجه ، ولم يجعل كذلك داء الا له سبب ينشأ عنه وتمكن الوقاية منه بإزاحته ، فالمسألة كلها في الشعور بالمرض والرغبة في معالجته والتوفر على ذلك . ويجب قبل ان اختم هذا الفصل ان احدى الله على ان وقانا من كثير

من العاهات الموجودة عند غيرنا من الشعوب حتى الراقية منها ، فمن يعرف الغرب الاوربي ويعرف آفاته التي يشتكي منها عقلاؤه ورجال الاجتماع فيه يقدر قدر التربية الاسلامية وما تحافظ عليه من أخلاق حتى في اوقات الانحطاط . ويكفي ان نشير لفضيحة الكحول وما تحدثه من نكبات في الأخلاق والعلاقات الاجتماعية وفي الأجسام في الغرب . وإن من يتجول في أسبانيا مثلاً خاصة في الأندلس منها يشمر بعديد البلة وذوي الضعف العقلي بكيفية لا نسبة بينها وبين ما هو موجود في المغرب ، وما ذلك إلا بسبب انتشار الكحول والأدمان عليه .

إن وسطنا عليل ، ولكنه قابل للعلاج أكثر من كل وسط آخر إذا نحن صممنا العزم على إنقاذه والعمل على إزاحة أسباب المرض عنه .

الطائفة الإسلامية

يقول (م. ميشوبيلر) : « ان التحريف الذي تعاقب على تطبيق القوانين الإسلامية منذ قرون عديدة هو الذي كون المبدأ المعترف به اليوم بصفة عامة والمقابل بأن الحكومة الإسلامية مبنية على الحكم المطلق والاستمتاع بالذات » (١)

ويقول (م. ل. شاتولي) : « اذا نحن درسنا القرآن والحديث بامعان وقرأنا ما كتبه الشراح من علماء الاسلام العديدين الذين درسوا حقوق الحكومة وواجباتها لا يمكننا الا ان نتساءل كيف اصبح المبدأ الديموقراطي العادل الممتلئ بالانصاف والحكمة الذي اقره الاسلام طريقة للارثوقراطية » .

والحقيقة ان الاسلام الصحيح بعيد كل البعد عن الواقع في انظمة المسلمين التي احدثتها اجيال الانحطاط في مختلف البلاد المحمدية . وان اسلام الكتاب والسنة لم يعترف قط بأي طغيان ، وانما وضع النواة

(١) من بحث له بعنوان « الاسلام والدول المغربية » نشر « بمجلة العالم الاسلامي » .

الصالحة لتأسيس الطائفة الاسلامية على أسس ديموقراطية ، وهذه الحقيقة ظلت معترفاً بها نظرياً من جميع علماء الاسلام ؛ فهي لا تحتاج لان يستدل عليها بنصوص القرآن أو الحديث التي تؤيدها ، وان المناقشة التي وقعت بين الصحابة وبين معاوية رضي الله عنهم خير حجة على ان الاسلام الطبيعي لم يكن ليقبل المبادئ التي أراد أن يسير عليها الخلفاء الامويون لأول مرة في الاسلام .

ومع الضعف الذي احدث اختلاف الصحابة فيما بينهم ، ومع التوجيهات البدعية التي اخذت تسرب في الوسط الاسلامي منذ ذلك العهد - فقد ظلت فكرة الطائفة الاسلامية محفوظة في نفوس الجميع ، وظل نظر الرعية للحكومة كهينة تدبر شؤون الطائفة وترعى حماها لصالح الدين ولصالح الطائفة نفسها . ولم تتغير الحقيقة الدينية تماماً الا حوالي القرن الثامن الهجري ، حيث انتصر مبدأ التسلط على فكرة التكتل الطائفي لخير الجميع .

وقد جرى في المغرب الأقصى ما جرى في البلاد الاسلامية الشقيقة ، فساعد الاختلاف الذي حصل أثناء الفتح الاسلامي على الاتجاه بالحالة الاجتماعية في المغرب الى جهة تتحكم فيها السياسة الحزبية اكثر مما تدبرها الرغبة في تطبيق تعاليم الاسلام الصحيحة وتمتين اواصرها في الشعب الجديد . وطبعي ان فتح الاسلام للمغرب لم يقع الا بعد ان كانت الخلافة الاسلامية قد انحرفت عن القواعد الاولى التي سار عليها ابو بكر وعمر رضي الله عنها . كما ان تسرب الاسلام وتغلغل في بلادنا لم يحد السهولة التي وجدناها في الشرق الاوسط ؛ بل اضطر الى الدخول في حروب عديدة مرعان ما تحكمت فيها مصلحة الفوز والنصر على مصلحة التبشير والتنظيم .

ثم ان الروح الاستقلالية التي تملك نفوس مواطنينا والتي تدفعهم لمقاومة كل تسلط جعلتهم لا يقبلون الخضوع للخلافة العباسية ولو انهم دخلوا

الاسلام . وسرعان ما وجدوا الحل السليم للتوفيق بين رغبتهم في الاستقلال وبين الانضواء تحت ظل اللواء الاسلامي الذي اختاروه . وذلك بمبايعة المولى ادريس رضي الله عنه ؛ ذلك البطل العربي الذي كان له فضل تأسيس أول دولة اسلامية مستقلة بالمغرب .

لكن سذاجة الشعب المغربي في عهد المولى ادريس ، وتحمسه للدين الاسلامي ، وعبته للنبي عليه السلام ، وجهل العامة روح الديانة الجديدة التي اعتنقوها - كل ذلك ادى الى فهم العلاقة بين الشعب وبين الخليفة فهماً قديماً على الطاعة العسكرية المزوجة بشيء من التقديس الشخصي الذي يتفق تماماً مع تقاليد البربر وتمجيدهم للبطولة والصلاح

ولما توفي المولى ادريس الثاني ووزعت المملكة بين ابنائه ثم اضطهد موسى بن ابي العافية آل البيت تشتت الشرفاء في الاوساط المختلفة من سائر انحاء الوطن المغربي ؛ فقاموا بنشر الاسلام أولاً ثم اهتموا اكثر بنشر روح التمجيد والتقديس للشرفاء لتوطيد دعائم نفوذهم وتعويض سلطاتهم المادية التي تضرعت بسلطة روحية تقدر كل الشرفاء الى حد الخضوع لهم خضوعاً مزوجاً بالخوف وعدم الاطمئنان من تأثيرهم الفسي . ولم يكن امر خصومهم الفاطميين الا ليقوي من شأن هذه الروح ويزيدها ثلبيناً والى جانب هذا التقديس لآل البيت تكونت طبقة اخرى منهم ومن غيرهم ممن عرفوا بالتدين وحسن السلوك ، واصبحوا بعد موتهم مركز الاحترام الطبيعي لامثالهم وموطن الاستقلال من بعض الذين ينتسبون اليهم كأبناء او نصراء . وثبتاً فثبتاً اخذت عقيدة السلفية تنمحي من العقول وتحل محلها فكرة المرابطية التي لم يتم ازدهارها الا بعد عصور ، وإلا في ظل الخوف من التسلط الأجنبي في القرن التاسع عشر وما بعده . وطبعي أن يضيع الاسلام الحقيقي بين هذه الأفسكار والدعائيات التي لم تكن تهتم بشأن تربية الجمهور وتعليمه بقدر ما تهتم بأمر إخضاعه واستغلاله والعبث بحقوقه .

وقد لاحظ (م. بيلر) بحق أن العلامة ابن خلدون الذي عاش في القرن الثامن الهجري أي في العهد الذي تكونت فيه الأوتوقراطية الإسلامية لم يتم بالجانب الاجتماعي للإسلام، ولا بما يرجع لفكرة الطائفة في المبادئ الدينية اهتمامه بتعزيز قواعد التأسيس للأمبراطوريات، مع العلم بأن ابن خلدون نفسه كان من طبقة الموظفين الذين اشتغلوا في جو نظام مضطرب وغير محافظ على أصول الشريعة وأحكامها؛ لأن ما قرره من قواعد للدولة بعيد كل البعد عما تقتضيه تعاليم الإسلام من أن الجماعة المسلمة تكون طائفة ذات حقوق وواجبات يرأسها أمير المؤمنين الذي له هو الآخر حقوق وعليه واجبات يسأل عنها مثلما تسأل الجماعة المسلمة عن واجباتها.

وإذن فظروف الفتح وتقديم مصلحة الفوز للحكومة الفاتحة على مصلحة الدين نفسه، ثم اقتضاء الظروف لاهتمام الشرفاء والمرابطين بتقوية نفوذهم لمحايتهم من التضارب الحزبي هما اللذان خرجا بالجماعة الإسلامية في المغرب من معناها الأساسي - الذي كان يمكن أن يصبح تنظيمًا هائلًا ديمقراطيًا طبقًا لما تقتضيه أوامر الكتاب والسنة - إلى تكوين أرستوقراطيات محلية توافق الروح القبلية التي ما فتئت تعبت بالأمة المغربية وتقتضي على كيان دولتها.

وهكذا فإن على الامتيازات الاجتماعية التي كوتنها مصلحة الأفراد والبيئات في المغرب تقع التبعة الكبرى فيما أصاب المسلمين المغاربة من ابتعاد عن الدين وانصراف عن النظام الصالح وانفجار في عالم الخرافات الذي لا يملأ نفوسهم إلا بنوع من التصرف ممزوج بالخوف والاستسلام لكل الأشخاص الذين يصطنعون الصلاح ويظهرون بمظهر التأثير الغيبي دون تدقيق في معرفة أحوالهم أو بحث عن الفكرة التي يحملونها للناس.

وتنقلب الوضعية في العصور المتأخرة إلى حد يكاد يعتبر مؤامرة قاسية على المسلمين للانحراف بهم من الوجهة الصحيحة التي يجب عليهم أن يسيروا

ففيها ؛ فإن التعليم الاسلامي نفسه لم يعد يعطى للناس إلا بصفة بعيدة عن كل ما يرجع بهم للكتاب والسنة أو يبعث في نفوسهم روح التفكير الصحيح والدراسة المتعمقة وتطبيق ما يدرس من أصول مجردة على حالة المجتمع وشؤونه . وقد لاحظ الشيخ عبد القادر المغربي في كتابه « الأخلاق والواجبات » الأثر الذي أحدثه استبداد الفاطميين ومن بعدهم في تطور الآراء الفقهية فيما يرجع لعلاقة الشعب بالدولة ، وكيف أصبح معنى الطاعة الاسلامية لأولى الأمر لا يرمي لغير الخضوع التام ولو في غير المعروف .

ومع أن العصور الاسلامية حتى المتأخرة منها لم تخل من علماء رفوا عقيرتهم لتبيين الحقيقة للناس ، ونصبوا أنفسهم للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن الفساد الذي مكنته الأجيال جعل الكثيرين من ذوي السلطة ينظرون اليهم على أنهم متأثرون على الدولة أو ذوو أغراض سيئة لمحوها ، وبذلك يقضى عليهم فيموتوا ، وتستمر الحالة على ما اعتاد الناس من ظلم الحاكمين وتحالف بعض العلماء والأشراف والمرابطين معهم على ابتزاز الشعب وإطالة عهده بالجهالة والاستعباد .

إن هذه الحقائق هي التي تفسر لنا سهولة الانحلال الذي أصاب المجتمع المغربي بعد الاحتلال الأجنبي ، والسهولة التي وجدها المحتلون في تكوين فئة من أبناء البيوتات العريقة والعلماء وغيرهم من ذوي الامتيازات الاجتماعية ؛ تنضم اليهم وتتحالف معهم على خدمة النظام الذي وضعوه ولو كان في غير مصلحة الدولة الذين يعملون باسمها ، حتى حل محل الطائفة الاسلامية الديمقراطية استعباد بعض الاسلام لبعض ، واستعداد المستعبدين سلطتهم وقوتهم من حماية الأجنبي وقوته .

إن جرثومة الداء هي منا ولينا ، وإن صلاح المجتمع المغربي لا يتم بمجرد الاستقلال ؛ لأن الاحتلال لم يزد على أن يستعمل لصالحه نواحي الضعف التي كانت قد خلقتها الأجيال والأهواء المغربية . بيد أن الاستقلال هو الوسيلة الوحيدة التي تزيح عن الطريق سياسة استعمارية من صالحها إبقاء

ما كان على ما كان ، وتليح السبيل للغاربة كي يصلحوا ما أفسده
تآمر ذوي الأهواء من أمر دينهم ودنياهم ، وذلك ما لا يتيسر أبداً إلا
إذا فهمنا الحقيقة التاريخية في المغرب على وجهها ، وإلا إذا قبلنا أن
ندرس مجتمعا دراسة من يريد معرفة الأدوات كي يعالجها دون أن يذهب
مع تيار العاطفة وحدها .

لقد قلنا غير مرة إن حاجتنا لثورة فكرية تفوق كل الحاجات ؛ لأن
هذه الثورة هي التي تفتح لنا آفاق المعرفة وتبين لنا طريق الإصلاح الصحيح .
لقد حل عندنا القبول العملي لكل مظاهر الظلم والطغيان التي عاش
فيها المغرب أجيالا عديدة محل الاختيار في الأعمال والحرية الفردية ووجوب
الاستشارة في الأمور التي يجب أن يقوم عليها بناء الجماعة المسماة بمقتضى
تعاليم الاسلام ، كل ذلك لغفلة الشعب وعدم تفتح ذهنه لادراك الحقائق
والمطالبة بما يؤمن به من عدل وانصاف .

لقد حان الوقت الذي يجب أن نعمل فيه على إفهام الشعب الاسباب
التي أدت به لهذه الهوة التي وقع فيها ، وأن نبين له التآمر الذي قام
به ذوو الامتيازات الاجتماعية من رجال النبل الديني أو أرستقراطية الوظيف
ليحولوا بينه وبين ما أعطاه له الله من حق في الحياة الحرة الكريمة ؛
لأنه كما قال جلالة مولانا الملك محمد الخامس أيده الله : « قد آن وأوان
الديموقراطية للجميع »

المجساز الاجتماعي

بحثنا في أوائل باب «الفكر الاجتماعي» ما يتعلق بالمجتمع المغربي من جهة مظاهره الخاجية التي تحتاج للإصلاح ، وزيد الآن ان تتكلم عن الآلة التي تدير هذا المجتمع وتؤثر في ظواهره الى حد انها توم تغيرات متنوعة بحسب العصور والظروف ، في حين انها لا تتبدل ولا تنتهي .

ويمكننا ان نقول ان هذه الطاقة الداخلية المحركة ليست الا شعور المغاربة بالحاجة المثمرة للاستقلال القومي والذاتية الاقليمية ، وما يتبع ذلك من تمسك بالتقاليد ، وتعلق بالأرض الى درجة التقديس ، ومقاومة لكل تدخل خارجي او استيلاء اجنبي ، الى الكفاح المستمر ضد كل امتلاك ولو كان داخليا ، وضد كل محاولة استعباد مها كان مصدرها .

وهذه الطاقة هي التي تكون في المجتمع المغربي حاجة دائمة لحركة دائبة وثورات متعاقبة تحيل للباحث السطحي انها رغبة في التبدل ، وماهي

إلا رغبة ضد ذلك التبدل ؛ أي اهتمام باستمرار المؤلف المعتاد . والثورة الحقيقية دائماً تكون في عمقها محافظة على كل ما هو عزيز ومحبوب . ومع أن الذاتية الاقليمية شديدة الظهور في مجتمعنا فإن ذلك لا يدل على حب الاستقلال المحلي أو القبلي ؛ وإنما يدل على رغبة في لامركزية جهوية ، أو بتعبير أصح على شوق الى الاحتفاظ بالخصوصية المحلية في دائرة الاستقلال القومي العام . وليس أوضح حجة على هذا من كون الجهات كلها تتضامن كلما هجم أجنبي أو دعا داعي الخوف من هجومه . وبجرد وقوع الخطر في آخر حصن من حصون البلاد يزع أقاليم القطر كلها ومراكزه بأسرها ، وربما أدى الى الثورة على الحكومة المركزية التي لم تستطع الدفاع عن الوطن ، أو استسلمت لمطالب خصومه . وذلك ما وقع بالفعل من سلاطين « السعديين » ضداً على « الوطاسيين » وما وقع من « الدولة العلوية » ضداً على السعديين أنفسهم .

على أننا أوضحنا غير ما مرة بطريقي المرض التاريخي ما يرجع لهذه الحقيقة وبيننا كيف أن القرطاجيين والرومانيين والونداليين وحتى العرب لم يستطيعوا نحو هذه الذهنية الاستقلالية من نفوس المواطنين ؛ بل سرعان ما تأثر المقيمون منهم بالبلادها ، وتخلقوا بطبيعتها ، وقد فهم (ابن خلدون) هذه الحقيقة كل الفهم ، وكذلك (ابن جبير) وغيرها من كتاب المغرب الاجتماعيين . وإذا كانت الخصوصيات المحلية قد أحدثت بين القبائل المغربية تطاحنات متوالياً جعل البلاد دائماً في حالة فوران انتخابي لمن يتولى الحكم ويسيطر على الباقيين فقد كان وصول الاسلام للمغرب مخففاً من هذه الحال ، خصوصاً بعد ما أعطى للدولة رئيساً من سلالة الرسول يحفظ التوازن بين مختلف العشائر ويوحد الصفوف ؛ فكان المولى إدريس الموفق الأول بين طبيعته الذاتية الاقليمية وطبيعة الاستقلال القومي ، وكان الاسلام الباعث الأكبر على تكوين مبدأ الوطن بالمعنى الواسع الذي يستند إلى الأرض ذات الحدود عوض الوطن المبني على الاتحاد في الأسرة أو الجنس .

وهكذا أصبحت العارة النبوية جزءاً من الطاقة التي تكون الدولة والأمة ، وتحافظ عليها ، وأصبحت هذه القوة المستمدة من غيب النبوة والخارجة عن الاختلافات المحلية أساس التكوين للامة المغربية الجديدة . وقد كان ممكناً أن تبلغ هذه الثورة التي وضعها إدريس الأول ونظمها إدريس الثاني بتأسيس الوزارات وأجهزة الحكم مداها المقصود منها لولا أن المغرب لم يكن قد النف جميعه حول لواء الاسلام ، ولولا أن الكفاح استمر بين بني أمية والفاطميين والادارسة وبين زنائة ومغراوة وبني يفرن أمداً طويلا ، حتى قامت ثورة المرابطين فأتمت وحدة البلاد من جهتيها الجغرافية والاعتقادية ، ثم جاءت ثورة الموحدين فأتمت ما صنعه الدولة قبلها ، وأعطت للمغرب مركزاً هائلا في الأندلس وفي المغرب العربي ، ولكنها ركزت في الوطن عقيدة (الجبر) الشاذلية مقام عقيدة « الاختيار » القادرية التي كان قد غرسها (عبد الله بن ياسين) ، ووضعت الأساس لهذه « المرابطية » التي ازدهرت من بعد في البلاد ، وفي عصرها تكونت ثقافة « الصالحين » حيث نشأ جمع غفير من أهل « الولاية » الذين ما يزالون موطن القداسة الى اليوم كأبي العباس السبتي وأبي يعزى وأضرابها .

ومن جهة أخرى فعوضاً عن أن تقوم هاتان الدولتان بالتنظير الاجتماعي والقضاء على بقايا المهود الجاهلية شغلنا الوقت كله في فتح الفتوحات وتوسيع دائرة المملكة ، ومع ما في ذلك من المجد فقد أضاع فرصة عظيمة لاستغلال طاقة الدولتين المصلحتين فيما يرجع للعمل الداخلي ، ولكن فكرة الأمبراطورية غلبت على أولي الأمر فشغلت الأذهان عن القومية المغربية الصرّف إلى الوطن الكبير الذي يسير بزعامة المغرب .

ومن المعلوم أن فكرة الأمبراطورية تشجع 'الذاتية الاقليمية وخصوصياتها . ومع أن الدولة المرينية لم تكن من القوة لدرجة سابقتها فقد شغلت هي الأخرى بروح الأمبراطورية وأعبائها ؛ ثم جاء دور الانحطاط منذ عهد الوطاسيين فعادت البلاد لما كانت عليه من قبل من تطاحن بين الجهات

لا تفتق الأسباب ، وازدهرت « الشاذلية » ازدهاراً كبيراً وأخذت تتفرع عنها مختلف الطرق ، وتكون عديد من المرابطين الذين يزاحون الاشراف في نفوذهم الغيبي المستمد من النسب بطريق الكرامات ، وجاءت دولة السعديين تنتسب للرسول وتؤيد أرباب الزوايا ، وشغلت بالاحتياط من الترك من جهة والغرب اللاتيني من جهة أخرى ، وانتهت بتكوين إقطاعيات جهوية يقوم عليها المرابطون والصوقية ، إلى جانب الخصوصيات المحلية ، وأصبحنا نرى (اليومى) وأضرابه يتشكون من عودة الفكرة القبلية وأضرابها ، وزاد انهماز المسلمين في الأندلس وهجرة المسلمين الأندلسيين الى المغرب في تقوية روح « الجبر » التي غرستها « الشاذلية » وأصبح المعتقد العام هو في أن الواقع مكتوب لا يمكن دفعه ، وليس لأحد فيه اختيار ، وازدهر أدب المناقب ازدهاراً غطى على كل ما هو معقول ، وتكونت فروع الطرق الناشئة من إصلاح (الجزولي) و (التباع) ، وشغل الشعب بسفاسف الأشياء ، وتلقى العلماء وأهل الحل والعقد للجمهور ورؤسائه ، وتكونت هوة سحيقة بين الأمة وبين الحكومة حتى أصبحنا لا يصل بينها إلا أولئك المرابطون أو الأشراف .

وكانت الدولة العلوية ثورة على قسم كبير من هذه الاحوال ، في مقدمتها تحرير البلاد من الاحتلال الاجنبي والقضاء على إقطاعية « المرابطين » والقواد الكبار الذين لم يحصلوا على السلطة إلا بطريق القوة وتسلط بعض الامة على بعضها لآخر ، ثم تكوين سلام عام بتأسيس جيش للدولة ، والقضاء على التسلح العام الذي يعطي الوسيلة الفعالة للقبائل في الثورة واتباع كل فاعق جديد .

ولكن تكوين الجيش من طبقة « العبيد » زاد في توسيع الشقة بين الشعب وبين الدولة ، وأعطى لهذه الطبقة المنحطة حق التدخل في شؤون الدولة ، فأخذت تعبت بالملك والمملكة ، وتبحث عن حريتها بطريق تولية من تريد وعزل من تشاء ، حتى حرر السلطان محمد بن عبد الله

الأمة من عبثهم بإلغاء جيش المييد ، ولكنه عاد بالمجتمع إلى التسلح العام ؛ فعادت الخصوصيات المحلية للبروز ، وعاد التطاحن القبلي للظهور .

وانتبه السلطان مولاي سليمان لأصل الخطر الذي يوحده كثيراً من القبائل ضد الدولة ، ونظراً لتدخل بعض المرابطين وأدعياء الصلاح فيما لا يعنيه ، واتخاذهم الدين ناموساً لاستغلال الجماهير وتسخيرهم ضداً على الملك وعلى مصالح الأمة ، مستفيدين من الجهالة العامة التي وقعت فيها البادية المغربية ، ولسبب فكرة الأمبراطورية التي غطت على حاسة الإصلاح الداخلي في الدول المغربية الكبرى - أيد السلطان مولاي سليمان دعوة « الوهابية » وأخذ ينشرها ؛ فوضع النواة الطيبة لاصلاح فكري واجتماعي خطير .

وهناك عامل تاريخي كبير هو هجرة العرب الهلاليين واضراهم ؛ فقد قوى وجود العشائر المتنقلة التي يساعد أسلوب حياتها على تكوين القبلية بصفة أكثر وأعظم من الحياة المستقلة حتى أصبحت عاملاً مستقلاً من العوامل الاجتماعية في تأييد بعض الدول أو في التألب عليها ؛ علاوة على ما أحدثته هجرتها المفاجئة من ثورة في الاقتصاد وتقوية للنظام الفلاحي العسكري على النظام الصناعي الحضري .

وإذن فالطاقات التي عملت عملها في تسيير الآلة المغربية هي الحكومة (أو المخزن) ، والدين الاسلامي ، والقومية المغربية من جهة ، والأجهزة الشعبية المتناقضة من جهة أخرى : البدو الرحل ، والمتحضرين ، والأشراف ، والمرابطون ، والقبلية ، والوطنية ، والسلفية ، والشاذلية .

وإذا كان تعاقب الأمر المالكة والحكومات على المغرب قد عمل أحياناً على التفريق بين هذه العناصر وضرب بعضها ببعض ، وكانت السلطات الأجنبية اليوم تسعى في السير على هذا الأساس ؛ بل تعمل لتكوين هوة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة - فإن مصلحة الوطن وبنية تقضي بصهر هذه الطاقات كلها ضمن قوة واحدة هي قوة الدولة المغربية المتحدة المعتزة بالله وبالوطن المغربي الخاص ، والمتضامنة في كل ما من شأنه أن

يحفظ كيانها ويرفع مستوى أفرادها في دائرة العدل الاجتماعي والأمن
النفسي وازدهار الفرد وتحرره .

* * *

إن السياسة وحدها هي التي كانت تدير الدول والجماعات في المغرب ؛
فكانت تسمح باستعمال كل الوسائل التي تعطيها قوة العصبية التي تصل بها
للتسلط وانتزاع الحكم ، ثم تحدها إلى توسيع الفتوحات خارج الوطن المغربي ؛
الأمر الذي أبقى أنظمة متناقضة طالما أضرت بأمن الدولة وسلامة الوطن .
ولذلك يجب أن نبذل كل مستطاع لكي تركز هذه القوات الشعبية في يد السلطة
العليا التي يترأسها جلالة الملك وحكومته الشريفة ، وهذا ما لا يتحقق
إلا بتغيير عميق في الأنظمة البدائية التي ما زالت البلاد محتفظة بها .
وفي مقدمتها النظام القبلي ، وعدم استقرار البدو .

تنقسم البداوة في المغرب إلى قبائل متحضرة ، وإلى أخرى متفككة ،
ورحل ، وأصحاب القصور . ونظام المتحضرين يقوم على أساس الفخذ
أو العشيرة التي تستقر عادة في منطقة تتراوح بين الستة والعشرة كيلومترات ،
ويدعي أبناء العشيرة انحدرهم من أب واحد تسمى الفخذ أو القبيلة باسمه ،
ولكل عشيرة مجلس شيوخ أو أعيان مهمته الاشراف على لاشغال العامة
وجمع الاداءات وصرفها ؛ ويعين المجلس نائبا عنه يدعى (امغار) أو
الشيخ أو المقدم لمدة معينة لا تتجاوز السنة ، وهو الذي يقرر وينفذ
في المسائل الجارية التي لا تعرض على الجماعة ، كما أنه هو الذي يمثل
العشيرة و الجماعة امام الفوائد الذي هو نائب الملك ، وكثيراً ما ينقلب
هذا الوكيل في اوقات الازمات فيسيطر على القبيلة ضداً على رغبة ممثل
المخزن ورغبة الجماعة الشعبية نفسها ، (ومن ذلك تكونت انظمة
القواد الكبار خصوصاً بعد الحماية) . وللمجلس العشيرة حصون تعاونيه
تدعى (أكادير) ، يضع فيها افراد العائـد محمولهم ، ويحارب كل أكادير

سجد ومدرسة قرآنية ودار لانمقاد الجماعة ، وبالأكادير تتحصن العشيرة للدفاع في اوقات الخطر .

ومن ثلاث افخاذ الى عشر تتكون القبيلة التي لها شعور ايضا بوحدة السلالة ، ولها مجلس يجتمع فيه وكلاء جماعات العشائر الذين يتفاوضون مع القائد ، ولها قاض معين من قبل الدولة ، وسوق اسبوعية ، وموسم سنوي لبعض الصالحين المدفونين في ارضها أو الناشئين بها ؛ الامر الذي يدل على وحدة معنوية واجتماعية .

وكثيراً ما تتكون من مجموع قبائل : انتمادية اتحادية تنتمي كلها لسلالة واحدة ، ويقوم عليها رؤساء ذوو صبغة ادارية محض في الغالب . ومن مثل هذه الانتمادات تكونت الدولة الموحدية التي اكملت اتساعها بضم سائر القبائل المغربية وغيرها .

اما عند الانتقال والرحل وسكان التصور فان الوحدة الاجتماعية اقوى ؛ لانها تقوم على (الدوار) الذي يجمع عدداً مختلفاً من المجموعات العائلية التي تتركب عادة من خيات متعددة ، وترتبط الدراوير بالعشيرة ضمن مجلس يترأسه شيخ مختار لمدة سنة ، ويراعى في اختياره ان يكون بالتناوب من مختلف الافخاذ ، وهذا الشيخ هو الذي يمثل ايضا القبيلة امام القائد الهزني .

وكثيراً ما كانت تقع حروب بين البدو الرحل من اجل المراعي ، وكانت تنتهي بتسليم احدى القبائل على الاخرى . وهكذا اصبحت القبائل المتغلبة نبيلة ، والقبائل المغلوبة تعتبر موالى ، ولكل منها سلم اجتماعي يقوم على الاسس السابقة . ولكن المتغلبين ينظمون المجالس القبلية التي اعتادها المتنقلون والرحل ، بينما يقوم المغلوبون والموالى الى جانب الواحات بكنى ('نداشر) المحصنة او القصور ، ويكون مدثران أو ثلاثة قرية صغيرة اكثر تحضراً ، وينعقد بها مجلسان احدهما ارسقراطي

يقوم بالنظر والتقرير فيها ، والثاني شعبي يقوم بتنفيذ مقررات المجلس الاول ، ولكن هذه القصور تظل في الغالب خاضعة لاستعباد الغالبين وتسخيرها لمصالحهم .

وإذا تعمقنا في هذه السلالات وجدناها تتسع حتى تقسم البلاد الى قسمين ، هما صنهاجة وزناتة ، وهما اللتان كونتا التاريخ المغربي ، وتبادلنا الحكم في البلاد . وهذه القبيلة باصلها وتطوراتها تحمل الفكرة القومية في المغرب قائمة على اساس الجنس ، كما هو موجود عند كثير من الشعوب ، لكن ظاهرة حب الوطن والتجمع للدفاع عنه بين مختلف القبائل المغربية - وهي ظاهرة سجلها التاريخ واعترف بها كل الباحثين - تجعلنا نعجب من هذه المفارقات التي نراها في الجهاز النفسي للمجتمع المغربي ، ولكننا نستطيع أن نحس بعمل هذه الآلة نفسها في التوفيق بين ما يظهر مختلفاً في البلاد ؛ فالوطن عند المغاربة محبوب الى درجة التقديس ؛ لأنه مهد السلالة من جهة ، ولأن الابطال والاولياء ممتزجون بترابه من جهة أخرى ، وذلك ما يفسر قابلية المغاربة للعرابية والنبيل والتعلق بالمواطن التي انجبت للسلالة فخارها ومجدها .

ولكن فكرة السلالة فكرة خيالية في حد ذاتها وخطرة ، ولذلك يجب ان نعتبرها قد ادت مهمتها الاجتماعية ؛ اذ اعطت للمغاربة فكرة الوطن الجغرافي عن طريق تقديس المهد ومواطن الاسلاف كما بينا . وليس من شك في ان الوطنية المغربية القائمة على الارض وروابطها التاريخية شيء متمكن من نفوس الوطنيين ، ممتزج بذهنيتهم ، وان لم يرد الاعتراف بذلك كثير من الماريولوجيين الاوربيين . واذا كان الامر كذلك فلم يعد محل لأن تبقى في البلاد هذه الانظمة الاجتماعية المبنية على الاعتبارات القبلية التي قلنا ان مهمتها قد انتهت ؛ بل يجب ان نبحت عن تعويضها بتنظيم جديد شبيه بهذه التنظيمات الجهوية والمحلية الموجودة

في البلدان العصرية المتحضرة ، وعلى الاجمال يجب ان تحل البلدية محل
القبلية ، والعموم محل الطائفة أو الجماعة .

سيكون اذن في المغرب سكان نظاميان متولزيان : احدهما حكومي
والآخر شعبي . اما الاول فهو الاداة المغربية التي تقسم البلاد الى اقاليم
فعلات فاجزاء ترتبط كلها بوزارة الداخلية ، وتشرف هي على جميع
فروع المصالح ذات السلم المختص بها ايضاً . اما القضاء فيفصل عن
الاعمال الادارية ضمن اطار خاص مستقل الا في ما تقتضي المصلحة ببقائه
غير منفصل كما يبناه في القسم القضائي .

ويوازي هذا النظام سلم شعبي يقوم على مجالس العموم فالعائلات
فالبلدان ، ويجب ان ينتخب اعضاء مجلس العموم من سكان الجزء والطارئين
عليه من المغاربة على اختلاف سلاتهم انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع
السري ، وانما يراعى في المنتخبين (بالفتح) ان يكونوا حاصلين على
قط من الثقافة يهيئهم لتقرير المسائل البلدية الراجعة الى نظرم ، ويكفي
في ذلك الحصول على التعليم الابتدائي مثلاً . ومن بين اعضاء العموم
والبلدية المنتخبين في سائر البلاد يعين جلالة الملك بطلب من وزير الداخلية
رؤساء البلديات او شيوخ المدينة لمدة خمسة اعوام مثلاً ، ويكون الشيخ
عضواً في المجلس بحكم منصبه ومسؤولاً عن تنفيذ مقرراته .

وينظم في كل عمالة مجلس عمالي لتنسيق اعمال العموم المشتركة ،
والدفاع عن مصالح العمالة ؛ ينتخب اعضاءه من سكان الاجزاء الادارية
المنضوية في العمالة والطارئين عليها من المغاربة على اختلاف سلاتهم .
ويقع الانتخاب بالاقتراع السري المباشر . ومن اعضاء مجالس العمالات
المنتخبين هكذا يعين جلالة الملك بطلب من وزير الداخلية رئيس كل عمالة
يعتبر حاكمها والمسؤول عن شؤونها لمدة خمسة اعوام . ولتقوية الجانب
التنفيذي يجب ان لا يقع عزل رؤساء الاجزاء او العمالات اثناء آمادهم

المحددة ، إلا اذا حكمت عليهم بذلك لجنة تأديبية أو قضاء اداري يخصصه جلالة الملك بذلك .

بهذه الصفة السهلة يمكننا ان نقضي على مظاهر التنظيمات العتيقة التي تمثل الروح القبلية وتحول بين الشعب وبين الاستقرار في نظام قومي تهيمن عليه الحكومة المركزية ويستمد نفوذه من الشعب .

ولكن هذا التنظيم لا يتم الا اذا قضي كذلك على فكرة البداوة المتنقلة وما تستجلبه من فوارق اجتماعية نبهنا عليها ولذلك ينبغي القيام باسكان العشائر وتقرية القرى ، حتى يتسنى لها التحضر ضمن نظام ابدع ما يكون عن اساس القبلية ؛ لأن الهجرة والرحلة هما اللتان تبعثان في اصحابها البحث او الاحتفاظ برابطة غير الارض فتتضي فيهم القبلية وادواها .

وأما مسألة الآثار التي كوتتها المرباطية والنبيل وما اليها فهي قضية ترجع الى اساس الثورة الفكرية التي نعمل عليها ، ونعتقد ان الحركة الوطنية قد قطعت أشواطاً بعيدة في هذا الميدان بما غرسته من فلسفة دينية ، وما بثته من تفكير ديموقراطي لا يعترف بالفوارق المبنية على الدم او على القضيبة ، ولكن ناحية واحدة ستصلح هذه الآثار اصلاحاً عميقاً هي احلال الحزب والنقابة والجمعية والمسجد محل المنظمات العرقية والعائلية ، وتكوين تعليم عام وتربية قومية متينة تهيم الاطر الصالحة لتسيير هذه المنظمات العصرية ، وتعمل على توجيه المجتمع في ناحية العمل الجدي للتحرر والتقدم ، وتكوين الطاقات المغربية الجديدة التي لا تنصرف الا لخدمة الشعب وتحقيق سعادته وأمنه ، ولا تعمل الا للمثل العليا التي يرعاها العرش ويلهمها الوطن .

النظام النقابي

يجب ان نموض المنظمات السابقة بالمنظمات الموافقة لروح العصر . ذلك ما استخلصناه من دراسة الجهاز الاجتماعي المغربي . و اذن فالقوى المكونة لهذا الجهاز القومي يجب ان تجدد وتلقح ، وقد عرفنا فكرنا في كل جانب من جوانب التجديد الاداري والشعبي فيلزم أن نعرف فكرنا النقابي .

ولا نقصد أن يكون العمل النقابي ومتعلقاته موضوع البحث في هذا الفصل ، وإنما نريد هنا أن نستخلص المعتقد النقابي الذي يجب أن نسير عليه في العمل .

إن العمل هو قانون الديمقراطية ؛ فالعمل لنظام الحكم الشعبي بمثابة الصحة والهواء اللذين تتمتع بهما دون أن نشعر بوجودهما ؛ ففي كل صباح يخرج المواطن ليعمل بدافع الشعور بالحاجة للحركة . فيقضي نهاره في عمله العقلي أو الجسمي ولا يبحث عن النتيجة إلا في المساء ، حيث يتنفس الصعداء ويبحث عن الراحة والاستجمام . وهذا الاعتياد طبعي ومفرح ، ولكن الاستغلال سار به في أول العهد الصناعي إلى ما يتجاوز الحد المعقول أو الذي في طاقة البشر ، ثم أصبح الرجل العبد للآلة مضيقاً

لثأر عمله الهادئ، من أجل طيب الحياة الاجتماعية ، وانقلب حيوان شغل ، فوجب عليه أن يدافع عن نفسه ، ووجب له أن يحمي .

وقد كان العمل ورأس المال مشتركين في العصور القديمة ، لم يعرف بينهما فصل إلا منذ بدأ الازدهار الصناعي التلقئ عن التطور الآلي ؛ أي أن العامل كان هو الممول في الغالب ، ولذلك لا غرابة إذا رأينا المنظمات الصناعية في الماضي تشرك بين من يتعاطون الحرفة ؛ لأن الغاية الأساسية لم تكن الدفاع عن العامل ، وإنما كانت الدفاع عن المهنة وحمايتها من الغش ومن المزااحات الخارجية وما إليها . ولم يمض عهد بعيد منذ شعرت الإنسانية بضرورة اتخاذ التدابير الأولى لوضع توازن بين العمل وبين اليد العاملة ، ومع ذلك فلم تكن الديمقراطية فكرت في أكثر من تنظيم العمل أي تنظيم نفسها .

وتنظيم العمل يشتمل على برنامج واسع عظيم يعدّه أكبر ميدان تصرف فيه الديمقراطية مجهودها في هذا العصر ، وهي قادرة على الوصول للنتيجة المتوخاة إذا لم تتحول عن طريق العمل لحل المشكلات الاجتماعية إلى العمل لجمعها أصعب وأكثر إشكالاً .

إننا اليوم في تطور صناعي كبير ، وقد لحق التطور عادات العمل وسلك العمال اليومي ، فأحدث أعرافاً لم تكن ولم تصبح بعد قانوناً .

وقد اقتنع الكل قبل أي شيء آخر بحق الجميع في العمل ، وبوجوب العمل على القادر . وذلك ما يستدعي عملياً ضرورة التنظيم ؛ تنظيم العمل وتعميمه . وتنظيم التكتل العمالي من أجل الحصول عليه عن طريق الكفاح الثوري كما يقول البعض ، أو عن طريق المثارة السلبية كما يود الآخرون .

فالتجمع هو فكرة العصر الكبرى . وكيف تم ؟ لقد قطع الواقع كل قول وكل نقاش ؛ فإن اجتماع العمال في المصانع والمناجم وغيرها من الأماكن أحدث تكتلات الجمعية العمالية ، والاتحاد في الشعور كوتن الاخاء

في المطلب ، وهذا ما أوجد الحاجة للكفاح واختراع الوسائل الناجمة له ، فكان الاضراب ، ومن حق الانسان أن يقاوم الظلم بكل ما هو مشروع . وهكذا أصبح التكتل العمالي وما يحتوي عليه من تجارب يحمل اسم النقابات ، وبما أن رغبات العمال لم تتحقق كلها ولم يتحقق بعضها بسهولة المرجوة ، وبما أن العمل من أجلها اقتضى مواصلة التكتل ومواصلة العمل فقد وقعت معاكسات بين الممولين وبين العمال ، وتكونت (النقابة) حيث أصبحت العقيدة تتغلغل في صميم الواقع ، وتقلب الروح المهنية إلى روح ثورية ، فتكون التطاحن بين الطبقات كشيء جراً إليه الحال ، لا كأمر ضروري وفق ما يزعمه الماركسيون .

الحقيقة أن روح المهنة هو الشغل والخلق ، وذلك ما يعني التعاون والجدل الحر ، وقد حل محله في الظروف التي خلقت فيها النقابة تعصب الممول والعامل ؛ الأمر الذي لم يكن منه بد . ولكن هل من الضروري أن يستمر النزاع القديم ؟ نعتقد أن المصلحة المشتركة لا بد أن تقرب يوماً ما بين الفريقين ؛ بين جميع المنتجين كيف ما كان دورهم في الانتاج . ولكن ما دمنا لم نصل إلى تنظيم هذا التعاون المتين فلن يمكننا الفرار من الأزمة الاجتماعية ، وهذا التنظيم للتعاون يجب أن يكون في نظرنا الغاية البعيدة للعمل النقابي .

إن الغاية النقابية هي تنظيم العمال وتربيتهم وإشعارهم بالحقوق التي لهم ، وهذا ما يجعل الحاجة للنقابة دائمة حتى بعد التمتع بكامل الحقوق ؛ لأن المحافظة على روح الكفاح هي الضمان الضروري للاستمرار في التمتع بالحقوق ، ولكننا لا نؤمن أبداً بأن غاية النقابة أن تصل إلى عمل شديد يرمي لقلب الأنظمة عن طريق الثورة .

وليس من حقنا أن نتحكم بحصر الوسائل التي يجب على العمال استعمالها للوصول لغاياتهم ، فإن ذلك ما يتطور في نظرنا بحسب الاعتبارات الصناعية والحكومية ، وكل ما هنالك أن من حق العمال الدفاع عن واجباتهم عن

طريق التحكيم والصلح أو عن طريق الاضراب والمقاومة السلبية إذا لم يتسن للدولة أو لم ترد تطبيق القانون الناشئ عن العرف ، والذي يتطور هو الآخر بحسب ما تقتضيه تجارب الكفاح النقابي . وهكذا نخرج هنا بفكرة اعتبار النقابة كحركة دائمة مثل سائر الجوانب التي عالجناها ؛ الغاية منها هي التطور والمتابعة لروح العمل وروح التضامن . ومن المؤسف أن النقابة اليوم وقعت في ظروف خرجت بها عن هذه الصفة إلى منظمات تراعي تقنية العمل النقابي أكثر مما تراعي الروح والغاية منها ؛ أي أنها التجهت نحو اعتبارات دستورية أكثر منها نقابية ، فأدى بها ذلك إلى الانقسامات التي نراها عليها اليوم ؛ إذ أصبح في العالم ثلاثة اتحادات نقابية يشرف على كل واحد منها جانب دولي خاضع لاتجاه دستوري معين . ومستقبل النقابة لا يمكن أن يضمن إلا إذا بقيت حركه قابلة للتطور من أجل غاياتها الأولى التي هي : الحرية وطيب الحياة .

يجب أن تكون النقابة في الميدان الاجتماعي كالخزب في الميدان السياسي ، وبما أن هذا الأخير يعمل على ربط علاقات تضامنية بين جميع الأنصار الذين يشتركون في مبدأ واحد سياسي بقطع النظر عن عقائدهم الدينية وغاياتهم الاجتماعية فيها فالنقابة يجب أن تعمل على ربط علاقات تضامنية بين جميع الذين يتحدون في المهنة ، ومن أجل مبدأ واحد اجتماعي هو الاحتفاظ بالحرية وبطيب الحياة لجميع العمال ، مواطنين وأجانب كيف ما كان لونهم السياسي . فإذا كان العمل هو الرابطة فلا ينبغي أن يتعدى الدفاع عن حق العامل كإنسان ذي كرامة يجب أن تحفظ له ، أما أن يصبح وسيلة لتأييد نظرية سياسية دون أخرى فذلك ما يخرج به عن العمل النقابي إلى عمل الحزب السياسي . وبما أن أفراد العمال ليسوا كلهم ذوي صبغة سياسية واحدة فمن الطبيعي أن يكون ذلك مفتاح الشقاق والانقسام الذي تضيق معه مصلحة الرابطة النقابية ومصلحة اليد العاملة ، وهذه هي الاعتبارات التي جعلت (لينين) يرجع

عن رأيه في ضرورة ربط المراكز النقابية بالحزب الشيوعي نفسه .
كيف يمكن إذن لحزب ما أن يحافظ على نفوذه المعنوي على
العمال ؟ وكيف يعلمهم لا يتجهون وجهة سياسية ضد المبدأ الذي يكافح
من أجله ؟

المسألة بسيطة جداً . يجب على الحزب أن يكون دائماً مقيداً بالدفاع
عن مصالح العمال ؛ يتطور في ذلك وفقاً للوسائل التي تحكم تجارب
النقابات بها . وفي الوقت نفسه يجب أن يكون غير مقصر في تربية
أنصاره التربية الاجتماعية والاعتقادية ، وبإذلا كل جهد في مواصلة الاتصال
بالجمهور خارج النقابة وداخلها وعضواً عن تحزيب النقابة يجب تحزيب
الأفراد .

إن توزيع الاختصاص بين الحزب وبين النقابة ، واعتماد كل واحد
منهما على تجارب الآخر مما يسهل الارتباط المعنوي الدائم دون ضرورة
تكوين أفق إجباري بين الحزب وبين النقابة ؛ الأمر الذي يتأثر منه قسم
من العمال فيؤدي إلى الشقاق .

وبما أن كلا من الحزب والنقابة ليس إلا وسيلة من وسائل العهد
الحديث فالمثل القومي الأعلى يجب أن يكون في حفظ التوازن بينهما ،
وفي حرص كل من الهياطين عليه إلى جانب حرصهما معاً على مصلحة
الأمة جمعاء ومصلحة كل واحد من أفرادها . وهكذا يمكن أن تعمل
النقابة لفائدة الكفاح القومي دون أن تعتبر متحيزة لنظرية سياسية .
كما يمكن للحزب القومي أن يعمل لصالح النقابة دون أن يعتبر متحيزاً
لطبقة دون أخرى من الشعب ؛ لأن التحرير الوطني يربط بين الجميع .

يرجع مبدأ التنظيم المهني التقليدي في المغرب إلى العبقرية الاحترافية
الاسلامية الناشئة عن دعايات « جمعية إخوان الصفا » السرية ؛ لأن هذه
الجمعية حاولت في القرن الثاني عشر الميلادي أن تقلب المجتمع الإسلامي

إلى طائفة تدين بالمساواة ، ولم يعرقل نجاحها إلا الحروب الصليبية التي نقلت نفس النظام المهني لأوربا الغربية .

وقد حال تدخل السلطات السياسية في عهد « صلاح الدين الأيوبي » بين هذه المنظمات وبين وضع اتحاد عام يجمع بين مختلف الحرف أو (الحناطي) كما نسميها نحن ، ولكن ههنا امتازت ببقائها شعبية ، على عكس ما وقع في الغرب الأوربي .

و (الحنطة) أو الحرفة في المغرب عبارة عن مجموع من المعلمين والعمال والتعلمين يتعاطون في المدينة سنة واحدة صناعية أو تجارية في الأطرزة أو في الاسواق ، ولهم عرف خاص بهم نجد بعضه مسجلا في النوازل والفتاوى الفقهية وعليه معنى العمليات الفاسية وغيرها . ولأغليتهم صندوق تعاوني خاص ، من أعظم مظاهره إسعافه للصائين في حرائق الاسواق سنة ١٩١٨ بفاس ؛ إذ أمكنه أن يأوي ٥٠٠ منكوب وهيئ لهم المحلات الضرورية في ظرف ثلاثة أيام على حسابه الخاص .

والهنة عرفاً مسدودة ، وأعضاؤها محصورون خوفاً من التعطل والافلاس ، وأمين الحنطة يمثلها أمام السلطة العامة ، وهو مسؤول عن أعمال أعضائها ، وهذه المسؤولية مشتركة فيما يرجع للنش والضرر العام . ويعين الامين عن طريق الانتخاب العلني بأغلبية أصوات أعضاء المهنة ، ثم يصادق على تعيينه المحتسب ويحمل عند الجزارة اسم العريف . ويساعده خليفة أمين ، وهو الذي يقوم مقامه عند موته أو غيبته حتى يقع انتخابه هو أو غيره من طرف الجماعة .

وللأمين مستشارون هم أعضاء مكتب الحنطة ، يتخذ بموافقتهم قرارات لا تتم إلا بعد مصادقة المحتسب عليها .

والمحتسب هو الذي يمثل السلطة الحكومية الشرعية على الحرف ، ولذلك يحمل اسم الفقيه ، وله قانون مدون يجب أن يسير بمقتضاه ، ومهمته هي مراقبة المهن من الخروج عن العرف العام ، وحمايتها مما يؤدي

إلى تعطيلها وإفلاسها ، وأساسه القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولذلك كان له الحق أن يواجه بالإنكار رئيس الدولة فمن دونه ، كما أن له الحق في أن يفتش البضائع ليرى صلاحها من فسادها .

وكان أعضاء المهنة ينتسبون في الغالب لطريقة من الطرق التي تسد حاجتهم للاجتماعات الدينية في شكلها الخاص ، وربما اختلطت الطريقة بالحنطة نفسها . ولكل حرفة راع خاص من الأولياء مثل سيدي (علي أبو غالب) للحلاقين ، وسيدي (يعقوب الدباغ) للدباغين الخ . وتقوم الحنطة باحترام ضريحه وإقامة موسم سنوي على شرقه .

ولكن هذه الحنطات لم تكن تتعدى دوائر الفلاحين والصناع ، أما العامل فلم يكن عنده نظام أكثر من وجود مقدم أو أمين يتوسط بينه وبين رجال السلطة أثناء الحاجة إليه .

تلك هي مبادئ التنظيم المهني التي كانت في المغرب في عهده القديم . وهي كما نرى متفقة مع الجهاز الاجتماعي الذي يتناه سابقاً ، ومع ما كانت تقتضيه حاجات الاقتصاد الصناعي المحدود في العهد الماضي . ولكن هجوم الأنظمة الجديدة وتطور الحالة الاقتصادية عن طريق الاتصال بالنظام الغربي للضرائب أحدث اضطراباً في تلك الأنظمة لم يعد من الممكن معه أن تستقر على حالتها ؛ إذ أصبح شأن اليد العاملة متعلقاً بإدارات الأشغال العامة أو الأوقاف الإسلامية الأمر الذي كونه عديداً من المراكز الحكومية أو الاحتكارات كصناعة الدخان والمعادن والموانئ والفوسفات وحاجات الجيش ، وقد جلبت هذه اليها فئة كبيرة من العمال والصناع الذين خرجوا كلهم عن دائرة النظام المهني التقليدي ، وأصبحوا من غير إطار خاص . وزيادة على ذلك فإن وسائل الأداءات الاجبارية التي أخذت تقوم بها الادارة بالغت في قلب الحالة الطبيعية للتنظيمات الاحترافية .

ومن جهة أخرى فإن احتياج المهندسين العصريين في البناء والتجهيز

إلى عمال ذوي خبرة سابقة جعلهم يجلبون هؤلاء العمال من بين قدماء الصناع ، فيخرجونهم عن الطاعة المهنية ، ويكونون حرفة جديدة خارج الاطار السابق تقوم مقام الحرف القديمة المتهدمة . وهذا كله بقطع النظر عن هجوم الأسلوب الصناعي المصري والمعامل التي أخذت تجمع تحت سقفها عشرات الآلاف من العمال الذين لم تعد تجمع بينهم رابطة منتظمة إلا رابطة الوجود تحت سقف المصنع . ثم إن كثرة التمثل جعلت المديدين من الفلاحين والصناع المغاربة يرحلون في الحرب الكبرى إلى الجزائر ومنها إلى فرنسا وغيرها من البلاد الغربية حيث يلتحقون بالمعامل الكبيرة ، ويتصلون بمختلف العمال الاوربيين ، ثم يعود الغالب منهم إلى بلاده فيجد نفسه أبعد ما يكون عن فكرة التجمع الاحترافي العتيق .

وهكذا عن طريق التفكك التدريجي للمنظمات المهنية القديمة ، وعن طريق الشعور بالحاجة للدفاع عن النفس إزاء المعاملة الجائرة التي يعامل بها المشتغلون في المصانع والمناجم والاشغال الادارية ، واقتناعا بالاساليب الحديثة التي تتبعها هيئات العمل في العالم المتقدمين - أخذ العامل المغربي يحس بضرورة تكوين نظام جديد يعطيه إطاراً أصح للحياة العصرية من اطاره العتيق الذي لم يعد من الممكن له البقاء إلا إذا عادت الدنيا أدرجها ، وتبدل الاقتصاد غير الاقتصاد والمصنع غير المصنع ، فأخذ العمال المغاربة ينضمون إلى الهيئات النقابية وإلى بعض الأحزاب اليسارية التي اشتغلت في المغرب بعد الحرب العظمى بالدفاع عن قضية العمال والعدل الاجتماعي . وقد شارك عمالنا الكرام في كثير من مظاهر النشاط العمالي في فرنسا ، سواء للدفاع عن حقوقهم أو لرفع صوت المغرب العربي عالياً ، والمطالبة بسائر الحقوق السياسية والاجتماعية التي نطالب بها اليوم . ووصل نشاط المغاربة درجة ممتازة بعد تأسيس اللجنة المغربية ونجم الشمال الأفريقي . وقد عقد إخواننا في أواخر سنة ١٩٢٤ مؤتمراً بفرنسا بقصد دراسة مسائل اجتماعية وثقافية لكل من تونس والجزائر والمغرب . وفي

هذه السنة نفسها وقع استعراض عام للعمال الأفارقة ضم زهاء التسعة آلاف عامل بمناسبة حمل رفات جوريس للبانتيو اعترافاً بجميل الزعم الاشتراكي في الدفاع عن استقلال المغرب قبل الحماية .

وقد أسس العمال المغاربة في فرنسا إذ ذاك شرة شهرية كان يشرف عليها السيد عبد الرحمن بن العربي رئيس فرقة بالتجمع المغربي لمعامل الماريشال « فريرار . مي » وأصله من تافيلالت ، وكان يعاونه السيد محمد بن محمد من « تزيت » . وفي سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ انخرط عديد من المغاربة في (من ج ت) وعقدوا مؤتمرات عديدة طالبوا فيها بالحقوق القومية والنقابية ، وتضامنوا مع الحزب الوطني والزعماء المعتقلين . وقد تأسست عام ١٩٣٧ بباريس جمعية مغربية تحمل اسم « جمعية التضامن في الدفاع عن المغاربة المهيمين بفرنسا » ، غايتها الاهتمام بالعمال المغاربة وتعميدهم على فكرة التضامن العمالي في الدفاع عن حقوقهم .

وقد لوحظ بدء العمل النقابي في داخل المغرب منذ بداية الحرب الكبرى الأولى ؛ إذ وقع أثناء حروب المقاومة في زيان أن اعتقل بعض المجاهدين مجروحاً ، ونقل إلى الطبيب الفرنسي الذي وجد في برنسه ورقة انخراط في « من ج ت » أثناء وجوده بفرنسا ، وكان ذلك سنة ١٩١٧ م ولم تغفل الحركة الوطنية منذ نشأتها عن المطالبة بالحقوق النقابية والعمل على تنجيزها ؛ فقامت « كتلة العمل الوطني » في هذا الشأن بعدة مجهودات كلل بعضها بالنجاح المؤقت ، ولكن وقف دونها حاجز الإدارة وحاجز النقابيين الأوروبيين وقام « الحزب الوطني » كذلك بعدة مجهودات صادفت نفس العراقيل التي ما تزال تصادفها الحركة النقابية والحركة الاستقلالية التي تعضدها اليوم .

ومن هذا المرءى الوجيز نتبين كيفية نشوء الفكرة النقابية في المغرب التي ظهرت كتطور طبيعي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، كما نتبين أنه لم يعد من الممكن الوقوف حجب عثرة في سبيل التنظيم العمالي على أحدث

الأساليب من أجل الحرية وطيب الحياة اللتين ينشد هما العاملون في الأرض كلها .

وإذا كان هنالك من يفكر اليوم في إمكان الوقوف في طريق الحركة النقابية فإنما يغر نفسه ويخدع من يثق به من الناس ؛ لأن ما تدعو إليه حاجة الوقت لا يمكن أن تمنع من وقوعه حاجات الأهواء والعواطف . وعلى الذين يحاولون مقاومة التيار الجارف في عصر التنظيم أن يتدبروا قليلا في مشارق الأرض ومغاربها ، ويتبصروا فيما آلت إليه الدول التي كبنتت الحريات ، أو وقفت دون أنصاف الطبقات ، وقد صدق (ابن عطاء الله) الإسكندراني حين قال في حكمة : « ما ترك من الجهل شيئا من أراد أن يظهر في الوقت غير ما أظهره الله فيه » .

ولقد كتب (رينان) فصلا قيما عن « أصولية الأحزاب المحافظة » نقل عنه (لوي بارتو) هذه الجملة النفيسة : « ان من يفكر في إمكان وقف حركة اجتماعية بوسائل القمع ليمطي دليلا قاطعا على جهله بالقلوب الانسانية ، ويشهد بأنه لا يدري وسائل السياسة النافعة » .

إن روح العصر تتحكم في مصير الأشياء والأفكار ، ومن ذا الذي يستطيع أن يصد اليوم زحف التجمع وزحف الكفاح من أجل الحرية ؟ .

ضَرُورَةُ النَقَابَةِ الْقَوْمِيَّةِ

لقد بدأنا بالدعوة للحركة النقابية في الوقت الذي بدأنا فيه بالدعوة للحركة الوطنية ، ذلك لأننا اقتنعنا من أول يوم بضرورة سير الحركتين معاً بصفة متوازية لغاية واحدة وهي التحرير السياسي والاجتماعي للشعب المغربي . ومنذ أول يوم وجدنا أنفسنا أمام معارضتين متناقضتين في الظاهر ، وإن كانتا متفقتين في الواقع وفي نفس الامر : الأولى معارضة الادارة التي بيدها مقاليد الأشياء بالمغرب . والثانية معارضة النقابيين الأوروبيين . فما الذي جعل كلا من الجبهتين يقف من حركتنا الاجتماعية موقف الخصومة ؟ وما الذي جعلنا نحن نتشبث بفكرة النقابة القومية على الرغم مما تقتضيه نظرية الرابطة الانسانية للعمل ؟

الواقع أن الادارة الفرنسية كانت دائماً مسوقة بالرغبات التي عليها المستعمرون المحليون في كل ما يتعلق بالتوجيه الاقتصادي ، ولذلك عارضت تمام المعارضة في تصنيع البلاد التصنيع النافع الذي يعني على الأساليب العتيقة ، ويقضي على روح الميثاق الاستعماري الذي أبقى الاقتصاد الفرنسي نفسه في أواخر الصقوف . ولقد نجح الاستعماريون في إقناع الحكومة الفرنسية ذاتها بهذه المبادئ ومحاربة إبقاء البلاد المرتبطة بها في أطوارها

الفلاحي الذي لا يتطور إلا بتدريج بطيء . وقد كان للشروع الذي عرضه (م. البير سارو) سنة ١٩٢١ على البرلمان الفرنسي والذي يتعلق بإحياء المستعمرات أثر فعال في المجلس لحدّ أنه صوّت على تهيئة الشروع . بينما لم يكن هذا الشروع إلا نظاماً فلاحياً من نظريات القرن الثامن عشر ؛ إذ يجعل ما وراء البحار كله مخزناً لفرنسا . ولم يختلف مشروع (البير موني) المعروض سنة ١٩٤٥ عن سابقه إلا بشيء يسير . أما اقتراح (لايون) فلم يحصد القبول الحسن لا من طرف المستقلين الفرنسيين في فرنسا ولا من طرف المستعمرين في شمال أفريقية ، وسرعان ما حلّ محلّه مشروع التجهيز الاقتصادي للتمكين من استغلال المواد الأولية والمعادن بصفة أوسع .

وإذا كانت فكرة الميثاق الاستعماري هي السبب الأول في هذا الاتجاه فإن رغبة المعمرين في عدم إخراج اليد العاملة المغربية من أطرافها الفلاحي ، وعدم فسح المجال لها عن طريق التصنيع لتصبح بروليطارية بالمعنى الصحيح للكلمة هو الذي قوى ذلك التوجيه وجعله أغلوطة مقدسة في نظر رجال السياسة الأهلية وأنصارها .

ولكن الوقائع لا تتعلق بتخيّلات الذين يسرون مع عواطفهم وأهوائهم وإنما تستمد آثارها من تيارات العمل الانساني الذي لا يخضع لغير الحاجات الملحة والتفاعل الضروري ؛ فإن تطورات الأحوال في الحرب العالمية الأخيرة وما بعدها ودخول الأمريكيين في ميدان الاقتصاد الاطلسي ، وتنبه الشعب المغربي لضرورة التصنيع القومي ، والحاجة لمضاعفة الاستغلال المعدني ولتجهيز الموانئ ، وتكوين بعض الصناعات الضرورية للمون في وقت الحرب - كل ذلك وغيره مما سبق أن أوضحناه أثر في تكوين هذه الطبقة العاملة التي لا تزداد كل يوم إلا نمواً وكفاءة .

وهكذا يمكننا أن نؤكد أن المغرب يملك طبقة مهمة من رجال العمل في فرنسا وتونس والجزائر وفي المغرب يجب أن لا تبقى مهمة فوضى ،

بل يجب أن تنظم النظام العصري الصالح لما تنشده من حرية ومن حياة طيبة . إننا لا محالة إزاء قضية البروليطارية المغربية التي لا بد من أن يكبر عددها بقدر ما يقع في البلاد من تصنيع وما تحتاجه السياسة الفلاحية والتجهيزية من رجال وأدوات .

ولقد أخذنا نسمع من بعض المسؤولين في الحماية تنقيصاً للعامل المغربي ؛ الأمر الذي لم يكن يخطر على بال الكثيرين ممن جربوا مقدرة المغربي في جميع الميادين التي يتعاطاها ؛ فقد سجل (م . بيرول) في كتابه « الهجرة المنظمة » تفوق المغاربة على كثير من عمال الأجناس الأخرى في فرنسا ، كما استخرج (م . جواني راي) في كتابه « المغاربة في فرنسا » من التحقيقات التي قام بها في مختلف المعامل والمصانع الفرنسية تفوق العامل المغربي على غيره من أبناء الشمال الأفريقي وعلى عديد من الفرنسيين أنفسهم^(١) . وجاء في التقرير الذي قدمه لحزب الاستقلال صديقنا المرحوم علي الحامي ما يلي :

« لقد استطعت أن ألاحظ في وهران - حيث أن ستين في المائة من السكان مغاربة الأصل - أشياء كثيرة تدل على فضل العمال المغاربة ؛ لأن العامل المغربي وحده من بين الأفارقة المسلمين الذي يزاحم بحق اليد العاملة الأوروبية . وفيما عدا المطامير فالمغاربة ذوو نسبة مهمة سواء في الطرق أو في المباني أو في المعادن أو في الحراسة أو الاشتغال العامة أو في الفلاحة وخدمات الغابات . انهم في كل مكان يحصلون على الرتبة الأولى . »
« ويتراوح عدد العمال المغاربة من بني صف الى اللتوي في تونس ما بين العشرين الى الستين في المائة من عمال الفوسفات ، ومثل ذلك في فرنسا ؛ حيث يتفوق المغاربة على سائر العرب ، ويضاهون الايطاليين والفرنسيين . وهم يستطيعون مسافة الاوساط بصفة سريعة ، ولا يرفضون

(١) انظر ص ١٤٧ من هذا الكتاب LES MAROCAINS EN FRANCE

أبداً بعكس ما يظن - الخضوع للحاجات التي تفرضها عليهم الأنظمة ، وذلك أمر مهم في ميدان العمل » .

وإذن فنحن إزاء قوة عمالية تستطيع الطاعة والنظام ، ومسايرة الوسط الذي توضع فيه . فهل من الصالح أن نتركها عرضة للدعايات المختلفة أو للاستغلال النيامي الاجنبي ؟

ذلك ما يفرض على حركتنا بالأمس وما يفرض عليها اليوم ، والغد أن تتخذ سياسة عمالية موافقة لشكل العمل الوطني وإطاره . إننا نعيش في عصر التكتل فيجب أن يوجه الكل نحو غاية واحدة ، وإلا وقع الاختلاط والاضطراب والفشل . وإن حزباً لا يصرف عمله لجميع جوانب الحياة القومية فهو يحكم هذا الواقع نفسه حزب طبقة معينة ، وإذا صح ذلك في بلاد حرة مستقلة فهو ما لا يصح في بلاد ما تزال تشد حريتها ورشدتها ، ويلزم أن توحد الصفوف إلى أن تجند كل المصالح لخدمة غاية واحدة ، ولذلك يجب أن تكون النقابة قومية .

وهنا نصطدم بمعارضة بعض النقابيين الأوربيين الذين يتذرعون بكثير من الأسباب التي تتذرع بها الإدارة لمنعنا من حقنا في الحصول على هذه الذاتية النقابية . ولكن لا نخطئ ، فالنقابيون في المستعمرات هم إلى حد كبير معمرين .

إن اتحاد النقابات مهما كانت النظريات التي تسيطر عليه وتوجهه في عمله هو اتحاد فرنسي في المستعمرة قبل أن يكون اتحاداً عمالياً ؛ والدولية التي هي شعوره تتلخّص دائماً أمام مذبح الاستعمار . وهذا ليس في المغرب فقط ؛ بل هو ما تدل عليه التجارب الواقعة في أمريكا وأستراليا وأفريقية الجنوبية وأفند . وقد قال الأخ المرحوم علي الحامي الذي كان من قادة الاتحاد النقابي الفرنسي بعد الحرب الكبرى :

« إن سياسة (س . ج . ت) أزاء العامل الأهلي تخضع لعاملين :
قوانين الانتاج في المستعمرات ، وهي تخضع لنظام معين ؛ هو الذي

شرحناه في طالع هذا الفصل) . وأجور العمال ، وهي تتبع خطة تمييز العامل الفرنسي عن العامل المغربي ؛ الأمر الذي يقع مثله حتى في روسيا كما شاهدته بنفسى . زيادة على كون الادارة الفرنسية تؤيد وتشجع في الشمال الافريقي العامل الفرنسي الذي ترى فيه قوة ثمينة لمساعدة الاستثمار ، وهكذا تعطيه امتيازات لا تتم إلا على حساب العامل المغربي ؛ الأمر الذي يكون نوعاً من الارستقراطية الاستعمارية ذات الشكل السوقى . وقد سمى ذلك (ماركس) بتضاعف الربح الاستعماري ، ومهما يكن فإن هذه المعاملة تحدد تحالف الذمنية بين العامل الفرنسي المهاجر وبين العامل المغربي دون أن تستطيع أية ثورة أو محاولة اصلاحها .

وزيد على هذا أن موافق العمل التي يدين بها الاتحاد النقابى الأجنبى لا قيمة لها من جهة الواقع ؛ لأن هذه الاتحادات لا يمكنها أن تطبقها ما دام عمالها الفرنسيون قد ائتمنوا بقبول وضعية الامتيازات التي أعطيت لهم . وإذا كان الاتحاد النقابى الأجنبى قد قبل عن طريق الواقع مبدأ الفرق بين العامل الاجنبى والعامل المغربى فإنه يجد نفسه ملزماً بضرورة العمل به ، وقوائم الرغبات التي تقدمها الاتحادات أو النقابات المختلطة كلها تؤيد ما نقول ؛ لأنها تفصل دائماً بين حاجة العامل الاجنبى وبين حاجة العامل المغربى . وهذا كله يفرض على عاملنا ان يعتمدوا على أنفسهم ، ويطالبوا بالحقوق التي لهم ، ضمن نقابة متحررة من جميع التأثيرات الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة .

اما اذا التفتنا الى الجانب السياسى فان الجمهور المغربى يجب ان لا يصبح ألعوبة في يد بعض الاستغلاليين السياسيين الاجانب الذين لن يسخروه الا لخدمة مصالح استعمارية أو على الأقل اجنبية ، بينما يجب ان لا يصرف طاقاته الا للعمل على تحريره الاجتماعى والقومى ، ومساعدة الاقتصاد المغربى على التحرر من كل العراقيل الاستعمارية ؛ لكي يساهم له ولاخوانه ميادين للعمل الحر فى ظل نظام قومى حر .

تلك هي الاعتبارات التي تفرض على حركتنا ان تتخذ سيا
نقابية تؤيد مجهود العمال وتشجعهم ؛ لأن مستقبل الوطن كله منوط
بتنظيم الشعب وتوجيهه الوجهة القومية الصحيحة التي لا تسعى الا للتحرر
ولا تدين الا بالصالح المغربي .
ان قضية العمال المغاربة جزء لا يتجزأ من قضيتنا القومية ، ولذلك
يجب ان نمضدها ونكافح من اجل انجاحها

أَوْقَاتُ الْفَرَاغِ

وقت الفراغ لا يعني الراحة ، وإنما يعني تلك الساعات أو تلك الأيام التي تلزم القوانين الاجتماعية الحكومة واصحاب العمل باعطائها للمشتغلين ليصبحوا فيها احرار من قيود العمل الدائم . وتنظيمها يعني تنظيم الحرية المعطاة حتى لا تصرف فيما يضر بالفرد أو بالمجتمع ، وذلك عن طريق التعويد على اعمال دينية ورياضية وفنية ، ينخرط في اطارها العامل باختياره ليجد فيها روح الفرقة أو الجماعة والتحمس لما تقوم به من مروضات روحية وبدنية .

يعتقد كثير من علماء الاجتماع في الغرب ان تنظيم الفراغ فكرة جديدة ادت اليها الدعوة لتحديد ساعات العمل والتقليل من عددها واعطاء الرخص الاسبوعية والسبوعية بصفة اجبارية للطلبة ولرجال العمل ، وانه لا اصل لهذا التنظيم في التاريخ . والحقيقة بعكس ما يزعم هؤلاء ؛ لان المجتمعات الانسانية بحثت دائماً عن وسائل التنظيم لانواع التسلية والتخفيف من الضرر الذي كانت تلحقه أوقات الفراغ ، والعطلة الاسبوعية مثلاً موجودة في الديانات القديمة التي لا تخلو واحدة منها من الاجبار على الفراغ من العمل ساعة او يوماً كاملاً في الاسبوع ، مع تنظيم قضاء ذلك الوقت في الكنيسة

أو في الجامع . وحينما ازدهرت الحياة الاقتصادية بازدهار الحضارات اخذت المنظمات المهنية تعطي لنفسها اوقافاً معينة لتتعطل تحدث لها مناسبات اعياد ومواسم . وتأسست بصفة موازية لها الطرق الدينية كما قلنا لتنظيم تلك العطلة وتنظيم ما تستأزمه من ألعاب كالفروسية والمسابقة والكرة وغيرها من المسائل التي كانت لكل فرقة منها طريقة تتسب لولي من الاولياء أو قديس من القديسين .

وقد رأينا كيف كانت الحياة المفريية مرتبطة بجهاز اجتماعي يعتمد على الحنطة وعلى الطريقة فيما يعتمد عليه من الطاقات القومية ، كما رأينا كيف أثرت التطورات الاقتصادية والصناعية على الحناطي ، فأصبحت تتدرج نحو الانقراض لتحل محلها النقابات في اطارها العصري الكبير ، فمن الطبيعي ايضاً ان نفس انقراض المنظمات الموازية للطرق ، نظراً لنفس العوامل المؤثرة في المؤسسات المهنية ، زيادة على الاعتبارات الاخرى التي بعثها السلفية والرغبة في الرجوع للاسلام في طهره الاول . وذلك ما يستوجب ايضاً العناية باعطاء جمهور الشعب الوسائل الجديدة لتنظيم اوقات فراغه ، او عدم ابقاء الفرد خارج اطار اجتماعي في وقت ينتهي فيه من عمله الرسمي ؛ لانه كما قال (غوته) الفيلسوف الشاعر الالماني : « لا اصعب على الانسان من استعمال اوقات فراغه » .

ومن الفلظ الكبير عدم الاهتمام بحاجة الشعب الى ما يسليه وما يشغل اوقات فراغه ، لانه اذا لم يجد لذلك الوسائل الجديدة التي تجذبه اليها - والحال انه ضيع الاطار الطرقي العتيق - يفرق في بحار من الملذات المحرمة كالكحول والفسق وقضاء الوقت في بيوت الدعارة . واني لاذكر فصلاً قرأته من كتاب للدكتور (كورتون) عن « الحالة الاجتماعية في تتي » أبان فيه الاسباب التي جعلت عدد سكان هذه المستعمرة الفرنسية يتناقص بصفة تهددم بالاضمحلال ، وردها كلها الى النعم الذي اصابعهم بسبب اعتناقهم للكاتوليكية ؛ اذ ضيعوا مع دياناتهم العتيقة ما

كان يصحبها من رقص واعمال ملهية ، دون أن تهتم الديانة الجديدة ولا الحكومة بتنظيم اوقات فراغهم بما يعوض لهم ما ضيعوه من حياة اصبحوا هم انفسهم غير راغبين في العودة اليها . فالمسألة اذن خطيرة بما يمكن ان يكون لها من الاثر على سلامة العنصر ووجود الامة نفسها . ولهذا اصبحت الامم المتعدنة كلها تعير هذه القضية الانتباه الجدير به وبالاخص البلاد ذات النظام الجماعي . ويستخلص من مجموع الابحاث التي وصلت اليها الحكومات والهيئات المختصة ان اطار التنظيم المنشود يجب ان يراعى فيه الاعتبارات الآتية التي نستمدّها من كتاب الدكتور (إيفون بيك) في الموضوع ومن النشرات الرسمية للمكتب الدولي للعمل : ١ - يلزم ان يهيأ الفراغ بحسب حاجة الحياة المهنية ، لان هذه اصبحت بعد اتجاها الاختصاص الاحترافي تفرض كثيراً من التعميـضات الجسمية والعقلية ، فحياة العامل في الحاضرة غير حياة العامل الذي يشغل في فضاء واسع اعمالاً جسمية ، فمن المرغوب فيه ان تكون أعمال وقت الفراغ ذات اتصال ما بالحياة المهنية التي يراد اعطاؤها معنى اجتماعياً يجعل الحياة كلها واحدة .

٢ - ولأجل الغاية نفسها يلزم ان يراعى في الفراغ حاجات الأسرة التي اصبحت تسمي اليها الحياة الاجتماعية كثيراً ، فمن الضروري ان نترك - مع اعطاء كل واحد ما يناسب سنه وحاجته - للأسرة الوحدة التي بدونها لا يمكنها أن تحتفظ بقوتها النافعة .

٣ - ويجب كذلك مراعاة الاعتبارات المحلية ، إذ غير محتاج للتذكير أن تنظيم الفراغ في المراكز العالية الكبرى غيره في المراكز الفلاحية .

٤ - ومن اللائق أيضاً الاهتمام بالفرص المختلفة ، فتراعي العطل الطويلة وأسابيع الرخص كما تراعى الساعات اليومية والأيام الأسبوعية التي كوتها قوانين الأربعين ساعة بالنسبة لعدد من العمال .

٥ - وضرورة الاسهام في المنشآت المختلفة التي تعمل لهذه الغاية

بالنسبة لكل الذين يتحملون مسؤولية اجتماعية ما ، كأصحاب العمل ومربي الشباب وأولي الأمر، إذ احسان التسيير يؤدي لا محالة لفائده راجعة بالنفع على الأمة كلها ، كما ان الامل وعدم الاهتمام يؤديان لفوضى تضر بسلامة المجتمع كله .

أما دور الدولة في هذا الميدان فيختلف تبعاً لاختلاف الأحوال ؛ فتارة يجب عليها أن تؤسس المنشآت وتقوم بتمويلها وتوجيهها ، وتارة يجب عليها أن تشجع وتساعد القائمين بها ، مع نوع من الرقابة العامة التي لا ينكرها أحد على الحكومة النزيهة المؤيدة من الشعب .

وأما النواحي التي يجب ان يستغل فيها وقت الفراغ فكثيرة من أهمها :
- تحسين حالة السكنى .

- البساتين العالية والكسب الصغير .

- التربية الشعبية : كالتعليم العام ؛ والتعليم المهني ، والتدبير المنزلي ، والتعليم الفني (الفولكلور) .

ولكل هذه النواحي وسائل متعددة كالحزائن العامة ، والدروس المدرسية والمسجدية ، والشرات ، والمحاضرات ، والقراءات ، والموسيقى ، والتمثيل ، والحياة (السينما) والاذاعات .

ولا شك ان كل وسيلة من هذه الوسائل تتضمن موضوعاً للدراسة والتوجيه . وهنالك نواح أخرى كالمروضات ، والتربية البدنية ، والسياحة ، وما يتعلق بالعمال الفلاحين في أوقات فراغهم ، وما يرجع لتنظيم الفراغ الضروري الناجم عن التعطل ، وأوقات الفراغ عند الشباب

وهكذا نرى مقدار الارتباط القائم اليوم بين فكرة تنظيم الفراغ وبين مختلف وجوه النشاط الاجتماعي الذي تتجه فيه الأمة ؛ فالحياة لا يمكن أن تكون مفرحة إلا إذا كان نشاط الانسان فيها ضمن إطار يحقق له رغبة الحياة الطيبة التي ينشدها ، وبذلك تصبح المسألة ليست مجرد معاونة للفرد على شغل أوقات فراغه ، ولكنها زيادة على ذلك مسألة تنسيق

وتوازن بين القوت المادية والمعنوية التي لا يخضع لها الإنسان في حياته اليومية .
يجب أن يفهم المواطن أن الفراغ لا يعني الراحة ؛ لأن عدم الاهتمام بناحية
من نواحي النشاط في وقت الفراغ قد يؤدي لكسل عقلي وروحي وبدني
كما هي النتائج التي وقعت فيها بلادنا بعد أن تفككت أجهزتها الاجتماعية ،
وأصبحت عرضة لفوضى لا تقبل الاندراج في إطار معقول .

إن تنظيم الفراغ يعني معاونة المواطنين على الاستمتاع بحال الحرية ،
وإرهاف حواسهم على تذوق المعالي ، وإعداد أبدانهم لتحمل أعباء العمل
الذي يحسن أحوالهم وأحوال أسرهم المادية ، في مأمن من كل كدر أو كسل ،
وفي حمى من كل ظلم أو استعباد . وهو فيما يخص الشباب تكميل لما ينقصهم
مما لا تعلمه لهم المدرسة وبرامجها ؛ لأن المدرسة لا تصنع إلا الأفراد ، أما
المنشآت الاجتماعية فهي التي تكيف المواطنين وتربهم

خلاصة

وبعد أن بحثنا الفكر الاجتماعي ودرسنا العناصر التي يتكوّن منها المجتمع المغربي ، والعوامل المؤثرة فيه ، والمؤهلات التي يملكها ، والطاقات الحسية والمعنوية التي تديره ، والفواعل الجديدة التي تعمل في توجيهه يمكننا أن نخرج بنتيجة سالمة واضحة هي ضرورة التجديد المطلق في هذا البناء المغربي الخالد ، عن طريق اعتماد المثل العالي الذي هو وجداننا القومي كغاية لكل عمل ، واعتماد المؤهلات السامية كعناصر بقاء لا بد منها للاستمرار وللحياة ، واعتبار المقننات الحية كخميرة أو مواد تلتقيح ضرورية في جميع ميادين النشاط الحسي والمعنوي . إن التجديد الاجتماعي يتوقف قبل كل شيء على الإيمان بوجود الأمة المغربية واحترام مؤهلاتها وعناصر تكوينها ، ثم الإيمان بضرورة التجديد في أساليبها المعاشية والعقلية ، والشعور المتقد بأسباب الضعف الموجودة فيها ، واليقين في أنواع العلاج المعروضه لشفائها . وإذا كانت العوامل الاجتماعية العصرية تفعل فعلها دون انتظار لما يضعه الانسان أو يعمل من أجلها فإن في استطاعة العاملين الشاعرين أن يحولوا مجرى الزمان ، ويسيروا تيار الاجتماع في الوجهة التي يريدونها وعلى السكة التي يختطونها ، ولذلك يلزم أن تكون

الحياة الاجتماعية موضوع تفكير دائب مستقل أحياناً ومرتببط بآلها من العلاقة مع الجوانب السياسية والاقتصادية أحياناً أخرى. وإذا كان محور تفكيرنا الذي سرنا عليه هو التطور المطلق فيلزم أن يكون التفكير المطلق مصاحباً لنا دائماً لتواجه تيارات هذا التطور ونوجه نحو التقدمية التي نرغب فيها والمتابعة التي نعمل لها. ولقد نبهنا إلى ما أحدثته العوامل الاقتصادية والإدارية الجديدة من تفكك وتحلل فيما ورثناه من أنظمة في كثير من الميادين ، فمن العبث أن نضيع الوقت في محاولة إعادة ما كان وفق ما كان ؛ لأن تلك العوامل التي أثرت في ما ضاع لم تزل ، ولا بد من أن تؤثر فيما نجده منها أيضاً. ولا بد من أن يكون مفعولها اليوم وغداً أكثر من مفعولها بالأمس. إذن فالأولى هو البحث عن أنظمة جديدة تقوم مقام الهياكل المنحلة مع المحافظة على الروح التي بعثت الأسلاف على التنظيم والتضامن بين الأفراد.

والعصر عصر تكتل ، فكل عمل فردي ليس في الحقيقة إلا تضييماً للوقت أيضاً ، فيجب اندراج الفرد بنفسه ضمن إطار اجتماعي يكفل له العمل المشترك فيما يوده من جميع وجوه النشاط.

إن العمل الاجتماعي هو القساية من كل عمل سياسي أو اقتصادي ؛ لأن ما يرمى إليه الكل يتركز نهائياً في تكوين المجتمع الصالح واسعاد أفرادهِ. ولذلك نكرر دعوتنا إلى التجمع من أجل هذا التكوين ومن أجل التحرر من سائر القيود التي تقف دونه أو تعرقل السير إليه ، يجب على اخواننا أن يواصلوا الكفاح في هدوء وطمأنينة في سبيل حل هذه المشكلات الاجتماعية التي حاولنا أن نعرض أمثلة منها في هذا القسم الذي استغرق معظم فصول هذا الكتاب.

وها نحن أولاء نلخص هنا بعض تلك الأفكار أو الرغبات التي دعونا لدراستها والعمل لتحقيقها :

— العناية بتثييت دعائم العائلة .

- مقاومة البغاء والادمان على المسكرات والمخدرات .
- اعطاء المرأة ما تستحقه من مكانة في المجتمع وفي الاسرة .
- تحريرها من قيود الأعراف الجاهلية التي يدعها الاستثمار في ما يسمونه مناطق العرف البربري .
- اعادة النظر في كثير من الأعمال الشرعية نظراً لانتفاء موجبها ، كإجبار الأولياء للمرأة على الزواج ممن لا تحب ، وتزويج الصغير قبل البلوغ .
- الحرص على سلامة المتعاقدين من الأمراض المعدية ، وتسهيل وسائل الزواج بالتخفيف من تكاليفه .
- ابطال تعدد الزوجات ومقاومة المخادنة تحت ذريعة التسري .
- اعادة النظر في أحوال الطلاق والايان ، وبناءها على أساس تتين الروابط الزوجية ومبدأ حرص الشارع على عدم الفراق .
- المحافظة للمرأة على ما خوله لها الاسلام من حقوق مدنية ، وتمكين طائفة من النساء عن طريق الدراسة الاسلامية من المشاركة في الإدلاء برأيهن في الاحكام والشؤون العامة طبقاً لما تقتضيه تطورات الاحوال .
- مقاومة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير الضرورية التي تحمل على الهجرة من القرية للمدينة جماعياً وافرادياً ، وتخفيف الضرر الناشئ عن ما هو ضروري منها .
- العمل على توطيد دعائم البيت ، وحفظ أركانه ومعانيه السامية في النفوس بصفته دعامة العائلة .
- الاهتمام بالمنازل ومراعاة الاعتبارات الصحية والاجتماعية عند بنائها ، وتوجيه الجمهور نحو تجديد مصمم في البناء وفي السكنى .
- تدريب الجمهور على مهنة الأبوة والأمومة بالتوجيه والتعليم والمساعدة والتشجيع .
- الاهتمام باليتامى وأبناء السبيل لتكوين نظام أبناء الشعب ، وإصلاح نظام الإيلاء ، وحماية مواليد الطائفة الإسلامية من تربية المخالفين .

- الاهتمام بتقوية النسل وحماية الطفولة وحل مشكلاتها .
- اعتبار التعليم والتثذيب والتدريب على كسب الرزق وعلى الأخلاق الفاضلة كلها من أغراض التربية .
- تعريب التعليم ودينه .
- جعل التعليم إجبارياً في الابتدائي والثانوي للبنين والبنات ، وتطبيق ذلك بحسب الأقاليم .
- توحيد التعليم باعتبار المناهج ، وتنوعه باعتبار البرامج .
- اعتبار مهمة المعلم رسالة قومية وإنسانية ، ولذلك يجب إعداده واحترامه .
- الاهتمام بالتعليم المهني العام والخاص .
- الاعتناء بتعليم الكهول وحلقات دروسهم المسجدية ، وتعليم الأميين وأنصاف الأميين .
- مقاومة العاهات الجسمية والعقلية وإسعاد ذويها .
- وضع تصمم صحي لتحسين حالة المواطنين وحالة الوسط ، وبناءه قبل كل شيء على الاهتمام بالتغذية والإسكان .
- تجديد الجهاز الاجتماعي المغربي بصهر الطاقات المكونة له ، وتبلورها في قوة الدولة المغربية المسلحة ، وذلك بوضع سلم جديد للنظام الجهوي الإداري والشعبي ، وإحلال العموم محل الجماعة ، والنقابة محل الحنطة ، والمسجد محل التكية ، والسلفية محل الطرقية ، والوطن محل القبيلة .
- احترام العمل وإعطاؤه الوسائل الجديدة للتنظيم وللتحرر ، والعمل على التوفيق بين عناصر الانتاج عن طريق الكفاح النقابي .
- مغربة النقابة واعتبارها في الميدان الاجتماعي بمنزلة الحزب في الميدان السياسي .
- تنظيم أوقات الفراغ ، والعناية بالشباب ، والاتصال الدائم بالجمهور ورعاية رغباته .
- تلك هي أهم النقاط التي تستدعي في نظرنا عناية عاجلة لإصلاح مجتمعنا

المغربي الذي أصيب اليوم بأمراض شديدة إذا لم نعالجها قضت على كيانتنا لا قدر الله ، وان خدمتها لتتوقف كما كررنا القول مراراً على ثورة في التفكير وعلى حرية في الحركة ، وإذا كانت الظروف التي نعمل فيها ما تزال تمنعنا من التمتع بهذين الحقين الأساسيين فإن خدمة الافكار لا تتوقف على أكثر من الإيمان بها ، فلنتقوي أنفسنا ، ونجدد عزيمتنا ، ولنسرف في طريقنا لخدمة هذه الامة العزيزة علينا ، وان النصر لنا ، والله مع الصابرين .

خاتمة

إن ما عرضناه في أبواب هذا الكتاب ليس إلا جزءاً مما يجب ان نعمله مع أنفسنا في محاسبتها على ما قامت به من عمل ، وما ارتكبته من تقصير ، وما يلزم أن تؤديه من واجب ، ولا نزم أننا قنأ فيه بأكثر من التوجيه لهذه الناحية من المحاسبة الداخلية ؛ أي امتحان الضمير أو النقد الذاتي كما يسمونه اليوم ؛ إذ لا يمكن لحركة محترمة أن تقف عندما تقرر رسمياً في أعمالها وفي برامجها ، ولا بعيد لها عن ان تتلقى دثماً من أصدقائها وخصوصها ما يمكن ان يبدو لهم من ملاحظات تعرضها على مقاييسها ، وتغربلها ، ثم تأخذ الصالح منها وترفض غيره ، (فأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الارض) .

ولا أحد منا أولى بأن يبذل النصح ويرشد الى الخير ، كما أنه ليس فينا أحد لا يحتاج لأن ينبه ويرشد . ولذلك أردت أن ادل اصدقائي على ما ينبغي أن يقوموا به من المحاربة الدائمة لفتح آفاق جديدة لهذه الفكرة ، وسلكت بنفسي مسلكاً صعباً وأنا أعلم أن في الناس من يتلقاه بالتحجيز ، وفيهم من يتلقاه بالنقد وبالتشنيع ، ولو أنني وقفت انتظر ما يأتي من هؤلاء وأولئك لما كتبت حرفاً من هذا الكتاب ؛ لأنه كثيراً ما تؤخرنا عن العمل هذه الملاحظات التي نتوقعها فنخشأها ، وكثيراً ما يصرفنا عن القيام بالواجب التلييط عنه ، أو كما قال (أندري جيد) في « السمفونية الريفية » :

« ما اكثر الاشياء التي كان من السهل تدبيرها لولا الاعتراضات الوهمية

التي يتسلى الناس أحياناً بإبتكارها ، وكثيراً ما حيل بيننا منذ الطفولة وبين هذا العمل أو ذاك بما كنا نرغب في أدائه ، لا شيء إلا لأننا نستمتع لهذه الجملة نطلق من حولنا في دؤوب وتكرار : انه لن يستطيع أدائه ... » .

وفعلنا بدأت بنشر الفصول الاولى من هذا الكتاب حتى كتب بعض الاستعماريين يستنكر علي ان أقوم بالدعوة للحرية ، أو أن أرغم أنه يمكننا أن نفكر تفكيراً شاملاً لكل مناحي حياتنا وآمالنا ، وزعم أنني مغرور إذ ادعيت - بحسب زعمه - أنني سأتي بما لم تأت به الأوائل . وما كنت بالمغرور ولا بالمدعي ، وإنما كنت المحسن الشاعر بحاجة هذه الأمة المغربية إلى تطور شامل في جميع مظاهر وجودها ، وكنت أخاف أن يقع هذا التفسير على كيفية لا نريدها لأنفسنا ، وقد تجرف كل ما تقدسه أو تؤمن به من مثل ، وكانت بعض الاحزاب الاجنبية تفرغر دائماً كلمات التثبيط ؛ زاعمة أننا لا نعرف ما نفعله في المغرب لو أت هذا الوطن أصبح في أيدينا وبعبداً عن كل استعباد غربي ؛ فأحببت أن أشرك معي في هذا الشعور كافة التخلصين من أبناء قومي ، وأنبه بعض الغافلين منهم إلى خطورة الحال ، وإلى ضرورة التلبه للمآل ، وأن أعطي أمثلة عملية من مقدرتنا على التفكير المستقل عن كل مقياس غير وطني ، وأنا أعلم أن ليس لي في هذا إلا فضل الجرأة في السبق ، وإلا ففي المغرب كنوز من الرجال أعلم مني وأقدر ؛ يعوقها الحجل ويثبطها ذلك النحو من التخذيل ، وما حمل الاستعماريين على الشك في قدرتنا على الإضطلاع بما تحملناه أو نتحملة من واجب الا أنهم مسجونون في إطار من مركب الامتياز الذي أضفوه على أنفسهم بصفة اصطناعية ، ثم آمنوا به وصدقوه .

والحق أن من الصفات البارزة في أصدقائنا الفرنسيين أنهم يتخيلون الشيء ثم يقولونه ، أو يوثقون اليه ثم يعتقدونه اعتقاداً جازماً لا يصدم عنه واقع ، ولا يدفعهم عن اعتباره دافع ، ويأخذون بعد ذلك يسرون بمقتضاه ، ويننون عليه البرامج والمناهج حتى يصدموها بصخرة الحقيقة

المفجعة ، ثم يعاندون وقليلًا ما يرجعون ، ولقد أكثرنا علينا من الحديث عن الفن وعن التقنية وغيرها مما نعتزف بحاجة المغرب اليه ، ولكن أي فن وأي تقنية نحتاج لكي نؤمن بأنفسنا ، ونصدر عن الأفكار التي نستوحىها من خميرنا ومن المعلومات العامة التي سمح لنا الاستثمار بالحصول عليها ؟ !

إن أصعب ما غرر الكثيرين من المسلمين وغيرهم في الشرق وفي الغرب هو هذا الادعاء الذي يتبجح به أصحاب المذاهب والنظريات ؛ إذ كلهم يزعمون بناء أفكارهم على قواعد علمية لا تقبل الرد ، وعلى مناهج عقلية لا يتسرب اليها الشك ، وما ذلك إلا إدعاء وتضليل . ولهذا كان أول ما دعونا اليه هو التفكير ، هو أن نفتح عقولنا وأذهاننا . ونسمح لأبصارنا وبصائرنا بالشك في كل ما يعرض علينا ، ونعمل على أن لا نأخذ بفكرة أو نظرية إلا بعد تمحيصها وتطبيقها على ما هو منا والبناء . وهذا المنهج العقلي لم يكن من مبتكراتنا ، وإنما كان هو المنار الذي أشعله العرب والمسلمون دائماً في عصور نهضاتهم وتطوراتهم المختلفة . إن الفكر يستطيع أن يقول ما شاء ثم يعرضه على أهل الخبرة الفنية ليفرغوه في القالب الذي يحتاجه . إن الفن والتقنية هما اللذان يخضعان للأفكار ، وليست الأفكار هي التي تخضع لها . إن علم المهندس يخدمني حينما أريد أن أبني منزلاً ما ليحقق لي التصميم الذي أرغب في البناء عليه . وأفطع النواحي التي يجنبها فيها الاعتراض بالتقنية وأشكالها هو ما يرجع للعالم وأسسه ومظاهره ، مع أن التحرر من المصطلحات الاقتصادية ومن الإيمان بها هو الذي يسهل علينا أن نكون الفكر الاقتصادي الذي يلتزم مع خواصنا . وإن أغلب أئمة المذاهب الاقتصادية والاجتماعية كانوا من أجهل الناس بقواعد علم المال ، واذكر منهم على جهة المثال (كارل ماركس) وتلامذته الكثيرين فلم يكن نبي الاشتراكية بأعلم مني ولا منك بتقنيات عصره ، ولو خضع (غوستاف لوبون) لاختصاصه الطبي لما استطاع أن يكون مدرسة فردية لعبت دوراً خطيراً .

وهكذا قل عن (هتلر) و (موسوليني) وعن (ستالين) وعن غيرهم ممن شغلوا الإنسانية في العصر الحديث زمناً طويلاً .

وها نحن اولاء نشاهد اولئك الاستعماريين بعد ان نجحت حملتنا الاجتماعية يغيرون اتهامهم ويقولون اننا شموليون ، وان هذه الشمولية تقربنا لبعض المذاهب المتنافية مع الاسلام . وليت شعري بماذا يصح أن يحجب هؤلاء الأجانب عن الاسلام حينما يدخلون انفسهم في شؤون دين لا يؤمنون به وليس في أعمالهم واقوالهم ما يدل على احترامهم له ؟ وهل امتازت الديانات بطابع أكثر من طابع الشمول لكل مظاهر النشاط الفردي والانساني ؟ أقول لهم ما قاله (جورج برناتوس) في كتابه «رسائل للانجليز» : دلوني على دين غير إجماعي المخروط فيه .

الحقيقة أن الاستعماريين يبخلون بكل حق ، ومن طبيعة البخيل أن يخاف من كل ظاهرة توهمه إمكان حصول غيره على ما امتلكه أو دخل في قبضته بصفة او بأخرى ، بل إنه يخاف أحياناً من كرم غيره ، ويريد ان يبخل بما في يد سواه ، والاستعماريون أيضاً يحافظون لانهم يخشون من كل تغيير ؛ إذ ربما يؤدي الى المساس بوضعيتهم ، وهم لذلك يحافظون حتى بالنيابة عن غيرهم وعلى أشياء لا منفعة لهم في بقائها .

وبعد فإن هذا الكتاب قد يفتح لمن يشاء أفقاً في التفكير المغربي الصرف وأنا لأزعم الا أنه دلالة على أفكار . وكل املي أن يجد من ابناء القرب من يقدرون قدر المجهود الذي بذل فيه وفي الاستفادة له من مصادر الشرق والمغرب وأن يبنوا على أساسه حتى تتباور الفكرة الاجتماعية المغربية القائمة على التطور المطلق ، والحركة الدائبة ، والتقدمية ، والمتابعة . وارجو أن لا يملك علينا طريقنا ما في نفوس بعضنا من مركب النقص الذي طالما منعنا من الاقتناع بقوتنا والعمل على الاستفادة منها .

لقد كان (ابن خلدون) اول من ابتكر علم الاجتماع ، ولو ان المسلمين استفادوا من ابتكاره وواصلوا العمل في الاتجاه الذي وضعه ، او غيرهه أو

أصلحوه لكان حالهم اليوم حال شعب راق متعلم ، ولكنهم بالأسف أغفلوا آراءه ، ولم ينسجوا على منواله ؛ فأصيبوا من الحمود والجمود بما أوقعهم في هذه الهوة السحيقة من الجهل والالخطا . وعلى العكس من ذلك فإن ما كتبه (آدم سميث) و (مونتسكيو) وغيرهما من الاجتماعيين فتح أبواباً للتفكير الغربي رفعت شعوب أوروبا لمستوى السادة في العقل وفي الحياة .

إن تقدير أعمال بعضنا ومحاولة تكميل ما هو ناقص منها هو الذي يرفعنا من مستوانا الحالي الى مستوى عال رفيع ، فلنختم إذن بهذه الجمل التي ختم بها ابن خلدون مقدمته ، راجين ان يكون حظنا في تحقيق الرجاء أوفر من حظهم :
« وقد كدنا أن نخرج عن الغرض ، وعزمنا أن نقبض العنان عن القول في هذا الكتاب الاول الذي هو طبيعة العمران وما يعرض فيه ، وقد استوفينا من مسائله ما حسبناه كفاية . ولعل من يأتي بعدنا من يؤيده الله بفكر صحيح وعلم مبين يفوق من مسائله على اكثر مما كتبناه ؛ فليس على مستنبط الفن احصاء مسائله ، وانما عليه تعيين موضع العلم وتنويع فصوله وما يتكلم فيه والمتأخرون يلحقون المسائل من بعده شيئاً فشيئاً الى ان يكل . (والله يعلم وأنتم لا تعلمون) .

فهرس

تصدير

اللب الفؤ مسائل الفكر

صفحة	صفحة
٥٦ ... (٩) حرية التفكير	١٣ ... (١) الاثانية
٦١ ... (١٠) التحرر الفكري	١٧ ... (٢) التفكير اجتماعياً
٦٦ ... (١١) الفكر العام	٢١ ... (٣) التفكير شمولياً
٧٧ .. (١٢) توجيه الفكر العام	٢٦ ... (٤) احاطة التفكير
٨٨ ... (١٣) تداعي الافكار	٣٦ ... (٥) ارتجال التفكير
(١٤) الفكر بين العصرية	٤١ ... (٦) التفكير بالواجب
٩٤ ... والمعاصرة	٤٦ ... (٧) ارستقراطية التفكير
١٠٠ ... (١٥) اختيار الافكار	٥١ ... (٨) تعميم التفكير

الباب الثاني

التفكير بالمثال

(١) التفكير بالمثال	١٠٩... ..	(٦) الفكر الاداري	١٤١... ..
(٢) الفكر الديني	١١٤... ..	(٧) الفكر السياسي	١٥١... ..
(٣) الفكر الاسلامي	١٢٠... ..	(٨) الفكر الحزبي	١٦٢... ..
(٤) الفكر الوطني	١٣٠... ..	(٩) الفكر القضائي	١٦٧... ..
(٥) الفكر المغربي	١٣٦... ..		

الباب الثالث

الفكر الاقتصادي

صفحة	صفحة
(١) الفكر الاقتصادي	١٨١... ..
(٢) الحلول العصرية لمشكلة	
الاقتصاد	١٩٢... ..
(٣) المحاولات النصرانية	
حل مشكلة الاقتصاد	١٩٨... ..
(٤) نظريات شاذة لحل	
مشكلة الاقتصاد في	
التاريخ الاسلامي	٢٠٥
(٥) الفكر الاقتصادي في	
الاسلام	٢١٢... ..
(٦) ملكية الارض في	
الاسلام	٢٢٦... ..
(٧) ملكية الارض في	
المغرب	٢٣٢... ..
(٨) خلاصة	٢٤٠... ..

البيت الرابع

الفكر الاجتماعي

٣٣٨... .. النسل (١٦)	٢٤٧... .. الفكر الاجتماعي (١)
٣٤٣... .. أغراض التربية (١٧)	٢٥٤... .. المجتمع المغربي (٢)
٣٤٨... .. لغة التعليم (١٨)	٢٥٤... .. كيف تفكر بالمجتمع (٣)
٣٥٣... .. دينية التعليم (١٩)	٢٦٠... .. المغربي (٤)
٣٥٩... .. اجبارية التعليم (٢٠)	٢٦٥... .. العائلة (٥)
٣٦٥... .. مواد التعليم (٢١)	٢٧٠... .. البقاء (٥)
٣٧٠... .. مناهج التعليم (٢٢)	٢٧٠... .. المرأة المغربية بين (٦)
٣٧٥... .. مهنة التعليم (٢٣)	٢٧٠... .. العرف الجاهلي والعمل (٦)
٣٨٠... .. التعليم المهني (٢٤)	٢٧٦... .. الشرعي (٦)
٣٨٥... .. تعليم الكحول (٢٥)	٢٨٧... .. تعدد الزوجات (٧)
٣٩١... .. الصحة العامة (٢٦)	٢٩٥... .. الطلاق (٨)
٣٩٦... .. ذوو العاهات (٢٧)	٣٠١... .. حقوق المرأة المدنية (٩)
٤٠١... .. الطائفة الاسلامية (٢٨)	٣٠٦... .. حماية العائلة (١٠)
٤٠٧... .. الجهاز الاجتماعي (٢٩)	٣٠٦... .. الادمان على المسكرات (١١)
٤١٧... .. النظام التقابي (٣٠)	٣١٢... .. والمخدرات (١١)
٤٢٧... .. ضرورة النقابة القومية (٣١)	٣١٢... .. البيت او الوطن (١٢)
٤٣٣... .. اوقات الفراغ (٣٢)	٣١٨... .. الصنير (١٣)
٤٣٨... .. خلاصة (٣٣)	٣٢٣... .. المساكن (١٣)
٤٤٣... .. خاتمة (٣٤)	٣٢٨... .. مهنة الوالدين (١٤)
	٣٣٣... .. أبناء الشعب (١٥)

وكان الفراغ من طبع هذا الكتاب

في فاتح ، أكتوبر ، ١٩٦٦

على مطابع

دار الأكتاف للنشر والطباعة والتوزيع